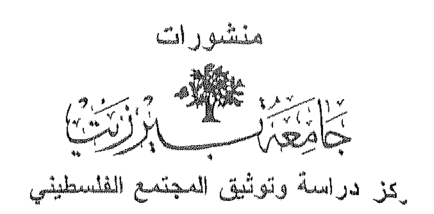
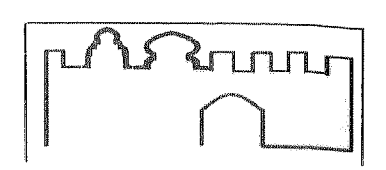
منشورات



ركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني

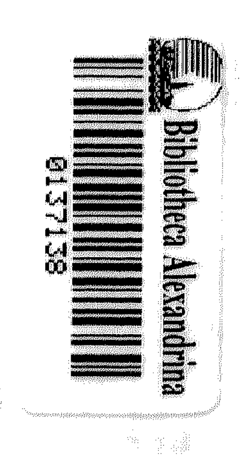


نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس

تحرير

د. صالح عبد الجواد

مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني



جامعة بيرزيت
شباط/ ١٩٩٨



منشورات



مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني

نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس

تحـريـر

د. صالح عبد الجواد

مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني

جامعة بيرزيت

شباط /١٩٩٨

*** صدر عن مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني**

المراسلات : مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني
ص.ب ١٤ بيرزيت
جامعة بيرزيت
فاكس : ٩٩٨٢٩٨٠
تلفون : ٩٩٨٢٩٧٥ - ٢ - ٩٧٢

المراسلات من الوطن العربي :

جامعة بيرزيت - مكتب الارتباط
ص .ب ٩٥٠٦٦٦
فاكس : ٥٥٢٧٧٠٢
تلفون : ٥٥٢٧١٨١
عمان - الاردن

تدقيـــق لغـــــــــوي : عمـــر مســـلم
رســم خرائط ومونتـــاج : عبد الرحيم المدور
طبـــــــــــــاعة : ربـى بـــــربار

شكر وتقدير

يتقدم مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني بالشكر الى كل من مؤسسة فريد ريش ايبرت ، والمؤسسات الأخرى على دعمها المادي والمعنوي للمؤتمر .



فهرس المحتويات

القسم الثاني (دراسات حول القدس)

الجانب التاريخي والجغرافي :

الجانب السياسي :

الجانب الاجتماعي والبنية التحتية :

الجانب الاقتصادي والوظيفي :

الاجراءات الاسرائيلية ومقاومتها :

ملاحـــق



المشاركون في أوراق البحث واعضاء اللجنة التحضيرية*

***البروفيسور ابراهيم ابو لغد :**

من مواليد يافا عام ١٩٢٩ ، انهى دراسته الثانوية في المدرسة العامرية ، وسافر اثر النكبة إلى الولايات المتحدة الامريكية، حيث حاز على شهادة البكالوريوس والماجستير ثم الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة برنستون، ثم عمل خبيرا في العلوم الاجتماعية مع اليونسكو خلال فترات متعاقبة، كما عمل استاذاً للعلوم السياسية في جامعة نورث وستون في شيكاغو، واستاذاً ومديرا لبرامج الدراسات الافريقية، وقد كان عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٧٧-١٩٩١، عاد إلى الوطن عام ١٩٩٣ حيث عمل استاذا زائرا في جامعة بيرزيت، وأشغل منصب نائب رئيس جامعة بيرزيت ٩٣-١٩٩٥، ويشغل حالياً رئيس برنامج تطوير المناهج الفلسطينية في فلسطين .

*** المهندس ابراهيم الدقاق :**

من مواليد القدس ١٩٢٩، عمل مسؤول اعمار المسجد الاقصى المبارك من عام ١٩٦٩-١٩٧٧، هو مؤسس والمدير السابق للملتقى الفكري العربي، كما عمل مدير إعمار البلدة القديمة في القدس، ويشغل الآن رئيس فريق التنمية البشرية في فلسطين .

***البروفيسور أحمد محمد بكر :**

من مواليد بير نبالا عام ١٩٤٤ ، خريج جامعة فرجينيا في الولايات المتحدة الامريكية، حيث حصل على شهادة الدكتوراه في علم النفس عام ١٩٧٧، وقد عمل استاذاً مشاركاً في دائرة التربية وعلم النفس في جامعة بيرزيت، وهو يشغل الآن منصب نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية في الجامعة، له عشرات الأبحاث المنشورة في مجلات علمية وأكاديمية متخصصة .

*** د. اسحاق يعقوب القطب :**

من مواليد الخليل عام ١٩٣٥ ، حصل على شهادة الدكتوراة من جامعة ولاية ميتشجان الامريكية عام ١٩٦٦ . استاذ في علم الاجتماع والتنمية الحضرية . درّس بجامعات الكويت والاردن وكندا، وعمل خبيرا لليونسكو والامم المتحدة، وألف ٥ كتب، ونشر ٣٥ بحثا . ويشغل الآن منصب مدير دائرة التخطيط والبحوث في المجلس الفلسطيني للاسكان .

---

* اسماء المشاركين في أوراق البحث واعضاء اللجنة التحضيرية حسب الترتيب الأبجدي للأسم الأول .

***آلبرت ارسين اغازريان :**

من مواليد القدس عـام ١٩٥٠ ، حصـل علـى درجـة البكـالوريوس مـن الجامعـة الاميركيـة فـي بـيروت، وأكمل تعليمه العالي في جامعة جورج تاون حيث حصل على شهادة الماجستير في التـاريخ، ويشـغل منصـب مديـر العلاقات العامة في جامعة بيرزيت منذ عام ١٩٨٢ حتى الآن.

***آن لاتندرس :**

من مواليد بلدة جونفيير في مقاطعة كويبك /كندا ١٩٦١ ، تحضـر رسـالتها الدكتـوراه حـول الدراسـات المدينية Urban في جامعة كويبك/مونتريال والتـي تـدرس مـن خلالهـا ديناميـة المقاومـة الفلسـطينية (علـى الصـعيد المحلي والوطني العام) للدفاع عن القدس منذ عام ١٩٦٧ . وهي ايضا ممثلة مركـز الدراسـات العربيـة للتنميـة فـي الشرق الاوسط احدى المنظمات غير الحكومية الكندية .

***خليل التفكجي :**

من مواليد القدس عام ١٩٥٠ ، حاصل على شهادة البكالوريوس فـي الجغرافيـة مـن جامعـة دمشـق عـام ١٩٧٤ ، عضو الوفد المفاوض لمؤتمر السلام ، مدير دائـرة الخرائـط/جمعيـة الدراسـات العربيـة ، وخبـير بشـؤون الاستيطان . اصدر العديـد مـن المؤلفـات والخرائـط اهمهـا معجـم المواقـع الجغرافيـة فـي فلسـطين (بالاشـتراك مـع قسطندي ابو حمود)، وكتاب المستعمرات الاسرائيلية بالضفة الغربيـة ، كمـا نشـر العديـد مـن المقـالات والدراسـات حول الاستيطان .

*** د. خليل محمد عثامنة :**

من مواليد باقة الغربية عام ١٩٤٣، التحق في ابتدائية وثانونية باقة الغربية، نال شهادة البكالوريوس مـن جامعة تل ابيب، وانهى الدكتوراة في الجامعة العبرية عام ١٩٨٢، في التاريخ الاسلامي، له العديد مـن المنشـورات في دوريات عربية وأجنبية تخص التاريخ والفكر والتراث الاسلامي، حقق وترجم العديد من كتـب التـاريخ، ويشـغل الآن منصب استاذ مشارك في دائرة التاريخ والجغرافية والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت .

***د. سلافة حجاوي :**

من مواليد نابلس ١٩٣٤ ، حصلـت علـى شـهادة البكـالوريوس فـي الادب الانجليـزي/جامعـة بغـداد عـام ١٩٥٨ ، كما حصلت على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من نفس الجامعة ، معروفة كشاعرة فلسطينية ولهـا مجموعة شعرية صدرت عام ١٩٧٦ بعنوان اغنيات فلسطينية ، ولها العديد من الابحاث والدراسـات المتعـددة منهـا كتاب حول اليهود السوفييت، وكتاب وظيفة فلسطين الاقليم في صـراعـات القـوى . وتشـغل الآن منصـب مديـر عـام مركز التخطيط الفلسطيني /التابع للسلطة الفلسطينية .

*** د. صالح عبد الجواد :**

من مواليد البيرة ١٩٥٢ ، حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٧٤ ، والماجستير عام ١٩٧٩، وكذلك الدكتوراه من جامعة باريس العاشرة عام ١٩٨٤ ، رئيس دائرة التاريخ والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت ١٩٨٩-١٩٩٠ ، ورئيس مركز الابحاث في جامعة بيرزيت منذ منتصف عام ١٩٩٣ ، له العديد من الكتب والابحاث ، منها البيانات الاسرائيلية المزورة، والعملاء ، وشعارات الجدران ، وفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، والمصادر المكتوبة والشفوية للانتفاضة، كما حرر واشرف على العديد من الكتب الصادرة عن مركز ابحاث جامعة بيرزيت وخصوصا تلك المتعلقة بسلسلة القرى الفلسطينية المدمرة .

*** المهندس عبد الرحمن التميمي :**

من مواليد ١٩٥٩ ، يحمل شهادة الماجستير في هندسة مصادر المياه، يعمل منذ عام ١٩٨٧ رئيسا لمجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (مؤسسة غير حكومية)، له عدة دراسات وفي مجال المياه في الصراع العربي الاسرائيلي ، وشارك في العديد من المؤتمرات الدولية حول المياه والمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية في لجنة المياه، وهو الآن عضو جمعية الهيدرولوجيين الدولية.

*** د. عـــــزيز حيدر :**

من مواليد مجد الكروم عام ١٩٥٠، اكمل مراحل تعليمه العالي في الجامعة العبرية والتي كان آخرها نيل شهادة الدكتوراه عام ١٩٨٦. شارك في العديد من الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العامة داخل وخارج البلاد، وله ابحاث عديدة في علم الاجتماع وخصوصاً فيما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني. ويشغل الآن رتبة استاذ مشارك في دائرة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت .

*** فائق بركات :**

من مواليد القدس سنة ١٩٢٧ ، حصل على شهادة البكالوريوس من كلية التجارة /جامعة بغداد . كلية الحقوق الفلسطينية القدس وهو عضو في مجلس امناء القدس المنتخب لدورتين متتاليتين، وعضو في الهيئة الاسلامية العليا الفلسطينية منذ تأسيسها عام ١٩٦٧ ، ومدير عام الغرفة التجارية الصناعية العربية بالقدس .

*** فيصل عبد القادر الحسيني :**

من مواليد بغداد سنة ١٩٤٠، ابن المناضل والزعيم الفلسطيني عبد القادر الحسيني بطل فلسطيني وشهيد القسطل عام ١٩٤٨. التحق بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥، وناضل في صفوفها منذ ذلك الحين، اعتقل من قبل سلطات الاحتلال بعد عام ١٩٦٧ ، وبعد اطلاق سراحه ناضل في صفوف حركة فتح إلى أن أصبح الشخصية المركزية الأولى فيها في الضفة والقطاع، وعضواً للجنتها المركزية منذ عام ١٩٨٩. أسس جمعية الدراسات العربية في القدس عام ١٩٧٩. وهو شخصية مركزية في الوفد الفلسطيني لمؤتمر السلام في مدريد ١٩٩١ وفي

مفاوضات واشنطن. ووزير ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية ، وعضـو اللجنـة التنفيذيـة لمنظمـة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٩٦. ويعتبر فيصل الحسيني اليوم من ابرز المدافعين عن القدس وعروبتها.

* د. قاسم عبد الجبار

من مواليد سنجل عام ١٩٥٩ ، حصل على شهادة الدكتوراة في كيمياء المياه مـن المانيـا ، ويعمـل حاليـا رئيساً لقسم نوعية المياه والبيئة في مجموعة الهيدرولوجيين . له عدة ابحاث منشورة حول كيميـاء الميـاه، وشـارك في العديد من المؤتمرات الدولية والمحلية .

* محمد النخال :

من مواليد القدس عام ١٩٦١ ، حاصل على شهادة البكالوريوس تخصص شرق اوسط، جامعـة بـيرزيت عام ١٩٨٤ ، ونال شهادة الماجستير من الجامعة العبرية في جغرافيـة وتخطيـط المـدن . لـه عـدة ابحـاث ومؤلفـات اهمها ، متروبوليت القدس الشرقية ، وضواحي القدس الشرقية، واعمار الحي الاسلامي في البلدة القديمة ، والمنطقة التجارية بيت حنينا ، وسكان ومساكن ضواحي القدس الشرقية .

*محمد جرادات :

من مواليد سعير ١٩٦٤ ، صحفي وباحث، وعضو فـي رابطـة الصحفيين العـرب ، وبـاحث فـي مركـز المعلومات البديلة (القدس) في قضايا اللاجئين وحقـوق المواطنـة ، شـارك فـي العديـد مـن المؤتمـرات الدوليـة . لـه بعض الابحاث المنشورة مثل ازمة المياه في جنوب الضفة الغربية، سجن الخليل نظرة من الداخل بـاللغتين العربيـة والانجليزية ، الاسرائيلي في نظر الفلسطيني الألماني .

* د. مهدي عبد الهادي :

من مواليد نابلس عام ١٩٤٤، حاز على شهادة اللسانس في الحقوق من جامعـة دمشـق عـام ١٩٦٥، كمـا حصل على شهادة الماجستير فـي العلـوم السياسـية، وحـاز علـى شـهادة الدكتـوراه مـن Harverd University عـام ١٩٨٥ . اشغل عدة مناصب ادارية منها : رئيس الملتقى الفكري العربي في القدس، ومدير مكتب العلاقـات العامـة في جامعة بيرزيت مـن عـام ١٩٧٧ - ١٩٨٠، يشـغل الان رئيس الجمعيـة الفلسـطينية الاكاديميـة للشـؤون الدوليـة PASSIA .

*د. نظمي الجعبة :

من مواليد القدس عام ١٩٥٥ ، تخرج من جامعة بيرزيت ١٩٨٠ ، وحصل علـى الدكتـوراه مـن جامعـة توبنغن عام ١٩٩١، وشغل منصب مديـر المتحـف الاسلامي التـابع للحـرم الشـريف بـالقدس ١٩٨٠-١٩٨٤، وهـو

عضو الوفد الفلسطيني المفاوض عام ١٩٩١، ويعمل استاذا مساعدا في دائرة التاريخ والجغرافيا والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت، كما اشغل منصب عميد شؤون الطلبة في الجامعة .

***وليد سالم :**

من مواليد عام ١٩٥٧ ، بكالوريوس علم اجتماع/جامعة بيرزيت ١٩٨٤ ، كاتب وصحفي، عمل باحثا ومحللاً سياسياً في مجلة الشراع المقدسية ، وهو عضو مجلس ادارة في مركز الزهراء للابحاث . عمل صحفياً في جريدة الميثاق ، والعهد وهو عضو في ادارة مركز بانوراما ، له العديد من الابحاث ، اصدر كتابا عن الحركة الطلابية ، وله مقالات في مجلة قضايا الساعة ، وقد قدم ورقة عمل بعنوان تصورات لبرنامج وطني جديد خلال ندوة عن التعددية وازمة الحزي السياسي .

***د. وليد مصطفى :**

من مواليد البيرة ١٩٤٢ ، حاصل على درجة الليسانس في الجغرافيا/جامعة دمشق ١٩٦٦ ، ودرجة الدكتوراه في الجغرافيا من جامعة كييف ١٩٧٢ ، عمل مدرساً للجغرافيا في الجامعة الاردنية وجامعة النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت ، ورأس قسم الدراسات في دائرة شؤون الوطن المحتل م.ت.ف ١٩٨٠-١٩٩٤، وعمل باحثاً رئيساً في مركز ابحاث جامعة بيرزيت ، من مؤلفاته : القدس سكان وعمران من ١٨٥٠ – ١٩٩٦، مدينة بيت لحم – قصة مدينة ، والتدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والعديد من الابحاث الاقتصادية والجغرافية .

*** يان دي يونغ :**

باحث هولندي في المجال الجغرافي ، عمل لعدة سنوات في جمعية الدراسات العربية في القدس ، يقيم حالياً في وطنه (لأسباب فنية لم نتمكن من إدراج معلومات بيوغرافية وافية) .



المقدمة

" هل تعرف ما هي قوتكم كشعب ؟ انها القدس ، لقد كنت في منطقة نائية في اقصى الشمال الايراني ، نساء صغار ، رجال في مقتبل العمر ، شيوخ اوشكوا على الموت ، ما أن كان يأتي ذكر اسم هذه المدينة المقدسة على لساني إلا وانهمرت دموعهم "* .

عندما فكر مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني – مركز ابحاث جامعة بيرزيت في الدعوة لهذا المؤتمر ، كان هاجسه الأساسي والرئيسي ، الإحساس بغياب استراتيجية فلسطينية في المفاوضات ككل وفي موضوع القدس كجزء ، وبالتالي عندما تم تشكيل لجنة تحضيرية تكونت من السادة فيصل الحسيني وابراهيم الدقاق ود. ابراهيم ابو لغد ود. احمد بكر والبرت اغازريان ود. نظمي الجعبة ود. وليد مصطفى ود. صالح عبد الجواد عملت هذه اللجنة على التحضير كي لا يكون هذا المؤتمر اجتماعا اخر يعقد وتلقى فيه بعض الكلمات ، ثم ندير ظهورنا وينتهي الامر . وكانت المحصلة ان عقد مؤتمراً جاد وموضوعياً بقدر الإمكان ، نتجت عنه دراسات ووثائق يمكن ان تكون عوناً للمفاوض الفلسطيني وللمواطن الفلسطيني ايضاً ، تلمساً للطريق الأفضل في الدفاع عن حقوقنا المشروعة في القدس عاصمة الدولة الفلسطينية القائمة لا محالة .

---

* توماس ريكس ، باحث امريكي ، جامعة فيلانوفا / فيلادلفيا .

تتكون مادة هذا الكتاب الذي يشمل ٢٢ دراسة ومداخلة بالاضافة الى الملاحق الاحصائية والخرائط من قسمين ، يضم القسم الاول أوراقاً قدمت لورشات عمل مغلقة لمؤتمر القدس الذي استمر ٣ أيام في العشرة الاخيرة من شهر اذار / مارس ١٩٩٦ ، في رحاب جامعة بيرزيت ، بتنظيم واعداد مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني الذي يصدر هذا الكتاب .

وقد غطت هذه الورشات مواضيع لها علاقة بتحديد السياسات وقضايا العمل النهائي للقدس ، فاستعرضت على مدى ثلاثة أيام المواقف الاسرائيلية والامريكية والعربية والفلسطينية التي بينها المختصون الذين قدموا الأوراق الخاصة بورشة العمل ، ونخص بالذكر منهم الدراسات الثلاث التي طرحت الرؤية الاسرائيلية تجاه مستقبل القدس.

وقد شارك في هذه الورشات حوالي ٤٠ شخصية فلسطينية ، اكاديمية ، وسياسية واجتماعية من رجال القلم والدين والنواب المنخرطين في المؤسسات، والسلطة الوطنية، وعلى أعلى المستويات . ولقد تم اختيار هذه الشخصيات بعناية وتدقيق لضمان تحقيق الاهداف المتوخاة من هذا المؤتمر .

أما القسم الثاني من الدراسة ، فهي دراسات ومداخلات واحصائيات حول القدس من الجوانب التاريخية ، والجغرافية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والبنية التحتية وآليات مقاومة المحتل ، وقد قدمت لنا قبل انعقاد المؤتمر بفترة قصيرة وكان الهدف منها تزويد المشاركين في ورشات العمل بخلفية مناسبة حول الوضع في المدينة ، ومساعدتهم بسبب اسهاماتهم ومسؤولياتهم في توجية دفة النقاش ، والوصول الى صنع القرار .

قد يختلف الفلسطينيون شعباً واحزاباً وجماعات كغيرهم من الشعوب على الكثير من المواضيع، ولكن هناك إجماع فلسطيني شامل، حول نقطة واحدة تشمل كافة الاتجاهات السياسية، المسلمين والمسيحين، يميناً ويساراً ، من أيدّ اتفاقية اوسلو أو عارضها ، تتفق حول عروبة القدس، وحول دورها المركزي كعاصمة سياسية ودينية وثقافية اقتصادية للشعب الفلسطيني.

ولحسن حظ الفلسطينين فإن مركزية القدس بالنسبة لهم، تحظى بدعم معنوي لا محدود في العالم العربي والاسلامي ، بسبب اهميتها الدينية والتاريخية التي تجمع عليها شعوب العالم .

ونحن لن ندخل في مناظرة حول أهمية القدس ومكانتها لدى العرب المسلمين ، فقد أُلفت في ذلك الكثير من الأعمال، غير أننا سنستعين ببعض عناصر هذه المكانة لإظهار التناقض الفاحش بين هذه المكانة التي تطول عنان السماء وبين مستوى الفعل العربي الفلسطيني العاجز.

وعلى عكس ما يشيع البعض من المؤرخين الصهاينة يهود أ وغيرهم عن ضعف مكانة القدس في الاسلام، وبعض المؤرخين العرب والمسلمين الذين ينكرون أي دور سياسي للقدس طوال تاريخها الاسلامي، حيث اعتبرت مكانتها الروحية اسمى من أن تكون عاصمة سياسية، يقدم لنا في هذا الكتاب الدكتور خليل عثامنة في مداخلة رائعة وأصيلةً بعنوان: الوجه السياسي لمدينة القدس في صدر الاسلام ودولة بني أمية ، رأيا مناقضاً وقوياً .

وفي العصر الحديث أصبحت القدس ، حتى قبل فرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، عاصمة سياسية، وشكلت بسنجقها الخاص والربط مباشرة باسطنبول والبيت العالي نتيجة مكانتها الخاصة حافظة لفكرة الكيانية الفلسطينية، وهو شيء تعزز في مؤتمر القدس الذي عقد في نهاية أيار/ مايو ١٩٦٤ ، والذي تمخض عن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية وميثاقها القومي.

ولكن على الرغم من اهمية القدس" عروس عروبتنا" فإننا نلاحظ مدى الاهمال والتراخي و التخاذل والتقصير تجاه هذه المدينة. وهذا التقصير يشمل الجميع عرباً وفلسطينين ومسلمين ومسيحيين، أنظمة وحكومات، أحزاباً وشعوباً ، عامة ومثقفين.

وفي الجانب الفلسطيني - مركز اهتمامنا وضمن دائرة التأثير والفعل نقول إنه من العدل الاعتراف بأن امكانيات الاحتلال مدعوماً من الولايات المتحدة، والصهيونية العالمية - التي وظفها تجاه القدس بشكل خاص، تفوق امكانياتنا بكثير، الامر الذي حدد كثيراً ومنذ البداية قوانين الصراع بشكل غير متكافيء . وصحيح أن الفلسطينيين استطاعوا الحفاظ حتى الآن على المؤسسات الاجتماعية والدينية والاقتصادية والخيرية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ في مواجهة سياسة تحطيم هذه المؤسسات، كما استطاعوا خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات إقامة شبكة جديدة من المنظمات غير الحكومية. فإن هذه المنجزات تتعرض بدورها منذ عدة سنوات لخطر حقيقي كما دافع الفلسطينيون بأرواحهم ودمائهم وصدورهم العارية في مرات عديدة عن مقدساتهم، وكان من أهم هذه المآثر يوم مذبحة الاقصى بتاريخ ٨ /اوكتوبر- تشرين الأول/ ١٩٩٠ أول المواجهات التي عرفت بمعركة النفق في ٢٦ /٢٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٦.

غير أننا نجد الى جانب هذه الصورة المضيئة والباسلة فشلاً نكاد نقول إنه ذريع في مواجهة الاستيطان والدفاع عن الأرض والممتلكات (مصادرة بالاساس) ، ويلاحظ هنا أن النشاط الفلسطيني تميز في هذه المجالات بكونه رد فعل، فردياً وعائلياً لمن تضرروا مباشرة بدون رد وطني عام .

ولا يقتصر هذا الفشل والتقصير الفلسطيني على الجانب العلمي والفعلي، بل ان هناك فشلاً وتقصيراً موازياً على المستوى النظري، إذ لا توجد رؤيه فلسطينية لمستقبل المدينة، او استراتيجة خاصة لتحقيق هذه الرؤية .

على الرغم من صدور هذا الكتاب بعد عام ونصف من انعقاد المؤتمر (آذار/ مارس ١٩٩٦) وحوالي عامين من تقديم اوراق القسم الثاني من الكتاب وكون الأوراق المقدمة التي تعالج المواقف السياسية للأطراف المعنية قد اعدت في فترة حكم حزب العمل، ووفقاً للافتراض الخاطىء لدى اغلبية المشاركين بفوز حزب العمل في الانتخابات التي جرت بعد ذلك بعدة شهور ، وبالتالي اجراء المفاوضات حول مستقبل المدينة من وجهة نظر هذا الحزب فإن الابحاث المقدمه مازالت تحتفظ بأهميتها " ونضارتها " لسببين :

الأول: لأن جوهر الخلاف بين الطرفين: الفلسطيني (وعمقه العربي والاسلامي) والطرف الاسرائيلي لم يتغير .

ثانياً: لأن هناك تشابهاً كبيراً في المواقف السياسية للحزبين الكبيرين في اسرائيل، العمل والليكود، تتخطى الانتماءات التنظيمية والايدولوجية. فهناك إجماع من الطرفين حول موضوع " الحق التاريخي " في القدس ، وهناك تطابق

في المواقف حول سلسلة القوانين التي سنت منذ عام ١٩٦٧، والتي صوت عليها الطرفان ، وكان من جرائها أن ضمت المدينة ومحيطها الى اسرائيل تحت شعار " توحيدها " ، وهناك اتفاق كامل على تحديد المدينة وضمان اغلبية يهودية فيها ، وتعميق السيطرة الاسرائيلية عليها ، ليس بقسميها الغربي والشرقي فحسب وإنما ضمن قسمها العربي أيضاً.

والأهم من ذلك الاتفاق بين الحزبين على جوهر العمل السياسي القادم . فالقدس بشقيها العربي واليهودي عاصمة موحدة جغرافياً وسيادياً للاسرائيليين ، ولا يمكن تجزئتها ، أو السماح بنوع من الادارة الاسلامية للأماكن المقدسة الاسلامية ضمن الحدود الضيقة لهذه الأماكن (يحبذ الاسرائيليون ان تكون هذه السيادة للاردن) واحتمال تقديم امتيازات اخرى للفاتيكان تتعلق بالأماكن المقدسة المسيحية . ويسمح بنوع من السيادة للسلطة الفلسطينية على سكان القدس العرب للتخلص من عبء مشاركة فلسطينية في الحياة السياسية الاسرائيلية مثل (المشاركة في الانتخابات) وإعطاء وهم زائف بالسيادة وبتنازل اسرائيلي ، بهدف الغاء الضغط الدولي والعربي على اسرائيل مع " اقامة قدس عربية بديلة في الجوار " كما ورد في وثيقة أبو مازن / بيلين .

وفي الختام فإنني اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في انجاح هذا المؤتمر ، وأخص بالذكر اعضاء اللجنة التحضيرية الذين عملوا دون كلل أو ملل وبجد من أجل أن يرى هذا المؤتمر النور في صرح علمي نعتز به على مستوى الوطن (جامعة بيرزيت) ، والى كل المشاركين في الأبحاث وورشات العمل كل التقدير على ما بذلوه وقدموه من ابحاث وأوراق علمية تصف حال واقع القدس ، وتبصر المفاوض الفلسطيني بمخاطر واقع القدس حاضراً ومستقبلاً . كما نشيد بعمل

منسق المؤتمر الدكتور وليد مصطفى الباحث سابقاً في مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني الذي حمل معي اعباء تنظيم المؤتمر من ألفه الى يائه. والشكر الجزيل الى الزميل عبد الرحيم المدور الباحث في المركز على جهده في تنظيم معرض الخرائط التابع للمؤتمر وعلى اعادة رسمه ملحق الخرائط التابع لهذا الكتاب ، بالاضافة الى متابعته لمونتاج وطباعة هذا الكتاب بالشكل الذي ترون، كما اشيد بجهد الاستاذ عمر مسلم على تدقيقه اللغوي لهذا الكتاب، وكذلك جهد الدكتور عبد الفتاح جبر على ترجمته مشكورا لمحتويات الكتاب بالانجليزية، وكما اتقدم بالشكر الى كل من ربى بربار سكرتيرة المركز وهناء عيد وصباح عبد الدايم على جهدهن في صف أحرف هذا الكتاب ، وأشيد بجهد كل من الطلبة رامي النشاشيبي وجمال حمدان والعاملين في دائرة الخدمات العامة على كل ما قدموه من جهد وعطاء من أجل انجاح هذا المؤتمر .

مدير المركز

د. صالح عبد الجواد



كلمة افتتاح المؤتمر

السيد فيصل الحسيني



كلمة فيصل الحسيني المسؤول عن ملف القدس في السلطة الفلسطينية ونيابة عن أعضاء اللجنة التحضيرية :

هناك نوعان من الاستراتيجيات : استراتيجية عليا واستراتيجيات سياسية ، وكلمتنا اليوم حول موضوع الاستراتيجيات السياسية ، وبالنسبة لموقفنا من القدس ، وعلى ضوء التغيرات التي حدثت في هذا العالم ، وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهاء الحرب الباردة ، نستطيع أن نقول بأننا نعمل في هذا الموضوع ضمن خطين : الأول : وهو ما تم تثبيته بأن الحل الفلسطيني – الاسرائيلي هو حل يعتمد أساسا على القرار ٢٤٢ . والخط الثاني وخاصة فيما يتعلق بالقدس وهي أن الاصرار الدولي والمطروح الآن وبشكل قوي هو أن القدس لا يجوز أن تكون مدينة مقسمة.

إذن نحن نتحدث عن إمكانيات موجودة أمامنا وهي الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ، ولكن في نفس الوقت ايجاد صيغة أو علاقة معينة بين القدس الشرقية والقدس الغربية باعتبار القدس الشرقية فلسطينية والقدس الغربية اسرائيلية ، وانطلاقا من هذه الحقائق نستطيع أن نقول إن هذا هو المجال الذي نستطيع أن نتحرك فيه ما لم تحدث تغيرات غير متوقعة على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي.

وإذا نظرنا الى هذا الموضوع وضمن هذه الصيغة وأردنا أن نرى أين تكمن عناصر القوة وعناصر الضعف فإننا نستطيع أن نقول : إن عناصر القوة لدينا تتمثل في أنه برغم كل هذا الوجود الاسرائيلي حول مدينة القدس وعملية التهويد المستمرة وبشكل مسعور فإننا ما زلنا نشكل مدينة عربية في قلب هذه المدينة ، كما أنه لدينا موقف أوروبي مساند ، ولدينا موقف أمريكي مائع ، ولكن لا أستطيع أن أصفه بأنه منحاز ١٠٠٪ الى الجانب الاسرائيلي ، وأنا هنا أتحدث عن الجانب الاداري من الحكومة الأمريكية (الادارة الأمريكية). وبالتالي هو موقف من الممكن عندما نعمل بشكل جدي أن نحقق نوعا من التغيير على هذا الموقف ، وإن تركناه كما هو فهو قطعا سيصب في الاتجاه الاسرائيلي ، ولدينا موقف دولي شامل هو أكثر قربا الى موقفنا من أي شيء آخر ، واذا نظرنا الى الأوضاع الداخلية فنحن نلاحظ أنه ومع كل هذا التواجد الاسرائيلي حول

مدينة القدس من خلال التمزيق الاستيطاني الذي حاولوا أن يشكلوه ، على اننا وضمن هذه الاتفاقية الجديدة في مناطق ب و أ فبإمكاننا أن نسيطر على المناطق المحيطة بالقدس وبالتالي من مراكز القوى الموجودة لدينا ، ويمكن أن نستخدم مستقبلاً حزاما معينا حول القدس يستطيع أن يعيد شكلا من اشكال التوازن ما بين شطري المدينة الشرقي والغربي ، وإذا أردنا أن نتحدث عن علاقة ما بين المنطقة الشرقية والغربية من القدس ، فلا نستطيع اطلاقا أن ندخل الى هذا الموضوع بالبنية والتشكيل الحالي لشرقي القدس ، وانما يجب أن تكون ضمن استراتيجيتنا كون هذه المنطقة – شرقي القدس – منطقة أوسع مما هي عليه بارتباطات وامتدادات سكانية واستعمالات واسعة ، باتجاه الشمال والشرق والجنوب ، لأن غرب المدينة الى حد كبير مغلق ، وان كنا يجب أن نركز على مناطق شمالي غربي القدس ، وفي المناطق التي يمكن أن تعطينا شيئا ما بالاتجاه الغربي ثم مناطق جنوب غربي القدس ، وهي المناطق التي يمكن أن تعطينا شيئا بالاتجاه الجنوبي الغربي من منطقة المالحة ، وبيت صفافا ، وبيت لحم – وهذه المناطق – اذا استطعنا بالفعل أن نرسم لأنفسنا شكلا جديدا لمدينة القدس نطلق عليها القدس الكبرى أو متروبوليتان القدس ، فعلينا بالفعل أن يكون ضمن استراتيجيتنا وبشكل واضح لمواجهة الضغط الدولي ، والمطلب الأول أن تكون لدينا القدس الشرقية من الاتساع بحيث تستطيع أن توازن الحجم الموجود حاليا والثقل الموجود حاليا للقدس الغربية ، وعندما نطرح هذا الموضوع علينا أن نصر وبرغم كل التغيرات التي أجرتها اسرائيل على الميدان بأن نتحدث عن القدس الشرقية باعتبارها أرضا عربية ذات سيادة عربية ، حتى وإن تواجد عليها أشخاص أو مواطنون غير فلسطينيين ، فيجب أن يكونوا خاضعين للسيادة الفلسطينية ، وأعتقد أنه من المحظور علينا تماما أن نقبل في أي من المفاوضات أن ننطلق من منطلق تقسيم سيادي في المنطقة الشرقية ، باعتبار أن أحياء فيها أغلبية يهودية فتكون تابعة لاسرائيل ، وأحياء عربية تكون تابعة للفلسطينيين ، بل ان ما يجب أن يطرح في اعتقادي هو أن هذه المنطقة هي منطقة سيادة فلسطينية مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون هناك وضع خاص للقدس ، كأن يكون هناك هامش للحركة الحرة ما بين شرقي المدينة وغربيها ، وأن يكون هناك نوع من التعامل الأكثر مرونة ما بين شرقي المدينة وغربها، لكن مع إبقاء كل قسم تحت سيادة الطرف المعني.

التوجه الاستراتيجي الثاني الذي ينبغي أن نصر عليه في اعتقادي وألا نتنازل عنه هو عدم الفصل بأي شكل من الأشكال ما بين الموضوع الديني والموضوع السياسي ، بمعنى أنه في النهاية الموضوع الديني والسياسي هما كوجهي العملة الواحدة . وإذا أردت أن أنظر الى المدينة

من وجهة النظر السياسية فأنا أريد وجه العملة السياسي ، في حين أكون قد ركزت على وجه العملة الديني ، وإن أردت أن أتصرف بالشكل العكسي وأردت أن أدير فقط الجزء المتعلق بالنواحي الدينية فلن أرى أمامي الا الوجه السياسي من هذه العملة. أي أن كل محاولة لطرح الموضوع من وجهة نظر دينية هي محاولة فاشلة ، فالخلفية في الحقيقة هي دائما خلفية سياسية ، وبالتالي لا يوجد طرح ديني أو حل ديني وآخر سياسي لمدينة القدس ، وانما هناك حل سياسي لهذه المدينة يراعى فيه الموضوع الديني ، وليس أكثر من ذلك.

النقطة الثالثة : تقديم خطاب سياسي فلسطيني ملائم يأخذ بعين الاعتبار هذه البنية الموجودة في القدس ، على المستوى الدولي ثم على المستوى المحلي ، فعلى المستوى الدولي لا أحد يستطيع أن ينكر ان هناك ثلاث قوى رئيسية مختلفة هي الأديان الثلاثة التي لها مصالح في هذه المدينة. وهناك شعبان اسرائيلي وفلسطيني لهما مصالح في هذه المدينة ، ثم على المستوى الفلسطيني واضح جدا بأن هناك التحالف الاسلامي المسيحي الذي يجب أن يكون ضمن التشكيل الفلسطيني العربي الموجود في هذه المدينة ، ومن هنا أعتقد أن طرحنا السياسي يجب أن يأخذ وبشكل واضح وقوي هذه الاعتبارات الدينية أو هذه المصالح الدينية في المنطقة ، وإذا صح التعبير وقلنا إن هذا التداخل ما بين الدول وما بين الديانات التي يعتنقها معظم سكان هذه الدول أو مواطني هذه الدول ، فإننا نكون نتحدث عن معادلة فيها شيء من الغرابة ، ولكن هذه المعادلة تقول بإن أصغر تجمع في العالم يمتلك أكبر قوة في المنطقة ، وأكبر قوة في العالم تمتلك أصغر تجمع في المنطقة ، وأكبر تجمع في المنطقة يمتلك أضعف قوة في العالم ، فاليهودية هي أصغر تجمع بين هذه الأديان الثلاثة في العالم ، هي تمتلك أكبر قوة في المنطقة. والمسيحية التي يقطن معتنقوها في أقوى دول في العالم يمتلكون أصغر تجمع في المنطقة. والمسلمون، وهم الذين يشكلون أكبر تجمع في المنطقة هم أيضا أضعف قوة عسكرية في العالم ، وبأي شكل من الأشكال اذا لم تستطع أن تخلق نوعا من التحالف ما بين أكبر قوة في العالم مع أكبر تجمع في المنطقة فالنتيجة ستكون سيئة بالنسبة لنا. ومن هنا فان خطابنا السياسي تجاه العالم المسيحي والعالم الأوروبي والعالم الأمريكي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ، ويجب أن نخاطبهم بالصورة التي تعبر عن حقيقة الوجود على الأرض ، وعن حقيقة هذا التشكيل الفلسطيني – العربي الموجود هناك في الوقت الذي تعتبر فيه اليهودية بأن القدس هي مركز لأقدس مقدساتها ، والمسلمون يعتبرون أن المسجد الأقصى هو أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ، وربما هي المنطقة الوحيدة التي ذكرت بأنها مباركة فيها نوع من التقديس ، والقدس هي العاصمة الروحية للمسيحية ، وعليه فإننا

اذا لم نستطع كفلسطينيين بالدرجة الأولى وكمسلمين أن نغير من خطابنا السياسي تجاه العالم واتجاه أوروبا بالذات والولايات المتحدة وأمريكا ، فسنواجه وضعا خطيرا جدا. وأقول بإنه اذا ما خيرت أوروبا على سبيل المثال ان تختار في هذه المرحلة ما بين أن يحكم القدس اسرائيل كما تعرفها هي الآن ، أو المسلمون كما هم في ذهنها الآن ، فإنهم سيختارون اسرائيل ، وبالتالي علينا من هذا الجانب بالفعل أن نخطو خطوات واسعة ، وأن نتبع سياسة معينة ، يعتمد جزء منها على الناحية التثقيفية التربوية الداخلية ، ولدينا الامكانية لأن نفعل ذلك ، لأن طبيعة تشكيلنا الأساسي كفلسطينيين وكمسلمين وكمسيحيين تجعلنا قادرين على أن نشكل هذا الجانب المقنع من القضية ، وفي النهاية أود أن أقول إن اسرائيل وكلما اقتربت فترة المفاوضات والى فترة قريبة جدا كانوا يشعرون تماما بخطورة الوضع بأن أقدامهم لا تقف على أرض ثابتة ، يشعرون تماما بأنه يجب أن يكون حل ما لمدينة القدس ، وأن يكون للفلسطينيين دور في هذه المدينة هو أمر أعتقد أنه غير منازع عليه اطلاقا ، ولكن القضية هي ما هو نوع هذا الدور ؟ والى أين يمكن أن يصل هذا الدور ، لهذا السبب خرجت الجهات الاسرائيلية في أكثر من مرة بمشروعات وباتصالات منها أكاديمية ومنها نصف أكاديمية ونصف سياسية ، وكلها محاولات لعرض حلول معينة للقدس. وأنا استشعر ومن خلال هذه العروض كلها التي عرضت أمامنا قبل أن نناقشها بأن الطرف الآخر يشعر بالفعل بأنه لا يقف على الأرض الصلبة التي نعتقد نحن وبصدد مظاهر القوة التي يقف عليها وفي أكثر من حالة كانت العروض الاسرائيلية هي في النهاية تحاول طرح هذا الموضوع على أن القضية قضية أمنية ، ممكن أن تبدأوا بالحصول على القليل ، ولكن ضمن تدريج زمني معين ، وفي النهاية تسطيعون أن تحصلوا على حق كامل في مدينة القدس ، وفي مدينة القدس الشرقية بأن تبدأ بتقسيمات معينة هي تقسيمات بلدية أو مناطق ذات سيادة مشتركة ، ولكن وعلى مدى زمني معين ، حدوده في بعض الأحيان ٢٠ – ٢٥ سنة يمكن أن نصل الى صيغة مختلفة ، فقط اردت أوضح هذه النقطة لأقول إننا وضعنا استراتيجية سليمة ، واذا عملنا عملا دائبا ومثابرا ولم ندخل المعركة بصفتنا مهزومين وانما دخلنا المعركة ضمن قناعة بأن وجودنا بحد ذاته وموقعنا في هذه المنطقة بحد ذاته هو قوة أساسية ، وعامل أساسي لتحقيق النصر ، فأعتقد بأننا قادرون على أن نحقق لأنفسنا ما نريد ضمن هذا التصور من الاستراتيجيات السياسية القائمة الآن.

شكرا ،،،

الرؤية الاسرائيلية تجاه مستقبل القدس

- آن لاتندرس : السياسات الاسـرائيلية تجاه القدس
- عزيز حيـدر : رؤية اسرائيلية لمسـتقبل القـــدس
- يان دي يونـغ : سيناريو القـــــــــــــدس



السياسات الاسرائيلية تجاه القدس

بقلم / آن لاتندرس

سأقوم من خلال هذا المقال وبهدف المشاركة في الجدل الدائر حول السياسات الاسرائيلية ، بعرض تحليل من ثلاثة اجزاء . الجزء الاول عبارة عن مقدمة حول المداخل النظرية وبعض المفاهيم كما تم تطويرها من قبل بعض الباحثين الاسرائيليين حول موضوع القدس ، أولئك الباحثين الذين تمكنوا عبر السنين من تطوير العديد من الخطط في ضوء الهدف الضمني لحل المشكلة (مشكلة القدس) ، وبلا شك فقد كان لكتاباتهم واسلوبهم في التعاطي مع المسألة أثر كبير في التأثير على صانعي القرار الاسرائيلي (Jerusalem Institute for Israeli Studies).

وعلى سبيل المثال ، فقد دأبت الصحف الاسرائيلية طوال الاسبوع الماضي على الاعلان عن وجود خطة جديدة كان قد اقترحها مؤخرا معهد القدس للدراسات الاسرائيلية ، وحتى ان لم تتم هذه الدراسة تحت رعاية وزارة الخارجية الاسرائيلية مباشرة كما حاولت بعض الصحف الاسرائيلية القول (مثل الجروزاليم بوست)، الا ان ذلك يدل مرة اخرى على العلاقة الوطيدة بين الاكاديميين الاسرائيليين من جهة وبين الدولة من جهة اخرى . ولهذا السبب بالذات من الضروري ايضاح بعض اهم التصورات والمفاهيم الاسرائيلية حول مسألة القدس .

اما الجزء الثاني من المقال ، فسأقدم فيه تحليلا مختصرا لسياسات بلدية القدس التي تواصلت في ظل رئيس البلدية السابق تيدي كوليك (من ١٩٦٥حتى ١٩٩٣) ، وكذلك السياسات الحالية التي بدأت منذ العام ١٩٩٣ على يد رئيس البلدية الحالي يهود اولمرت ، وبالطبع فان هذا الامر سيقودني لعرض صورة موجزة عن حالة الوضع الراهن في القدس الشرقية . وعن الظروف المعيشية للسكان على وجه التحديد ، ومع ذلك فمن الضروري التوضيح بأن هذه الصورة بالضرورة غير مكتملة ، واهم احد الاسباب في ذلك ، هو اعتمادها على المعلومات الاسرائيلية في ظل عدم توافر معلومات فلسطينية ممنهجة.

في النهاية ، ساتطرق بالتحليل لبعض اهم المقترحات والعروض التي طورها الباحثون الاسرائيليون حول الموضوع ، وذلك في محاولة لتصنيف توجهاتهم الرئيسية ، بالاضافة الى محاولة استقصاء الآراء المشتركة الواردة في هذه المقترحات وتحديد بعض الخلافات فيما بينها .

المفاهيم الاسرائيلية للوضع في المدينة (Israeli Conceptual Approaches) :

بامكاننا النظر للمدخل الرئيسي في الادبيات الاسرائيلية حول القدس بوصفه مدخلا عرقيا ، اذ يتم النظر وفق هــذا الاطار للمشاكل في المدينة كنتيجة للنزاعات العرقية الداخلية بين " الاغلبية اليهودية " " والاقلية العربية" واللتين تعيشان على نفس المنطقة الجغرافية المسماة "بالمدينة الموحدة" والتي تقع تحت السيادة الاسرائيلية . وضمن هذا المدخل العرقي يمكن ملاحظة وجود تيارين متمايزين كما سنرى .

أ – سياسة الفصل (Segregationism) :

يقوم التيار الاول باستخدام ما يسمى مجازا "بلوحة الفسيفساء" لوصف التنوع العرقي والديني والثقافي للقاطنين في القدس "الموحدة" الواقعة تحت " السيادة الاسرائيلية" ، ويقوم هذا المنحى على الفكرة القائلة بان هذه التجمعات السكانية التي يقطن كل منها حيّه الخاص به ، بامكانها القيام بادارة شؤونها المحلية في ظل القيم والثقافة والمعتقدات وشعائر العبادة المتميزة والخاصة بكل واحدة منها ، وبناء على ذلك ، فانه من الممكن لكل منها الاهتمام بتطوره الخاص ، ولكن في نفس الوقت بالانسجام مع الجماعات الاخرى المتعايشة في المدينة .

لقد اعتبرت هذه النظرة بالاساس نظرة تيدي كوليك (رئيس البلدية بين اعوام ١٩٦٥–١٩٩٣) ، والذي كان يرى في البلدة القديمة بأحيائها الاربعة (المسيحي والاسلامي واليهودي والارمني) النموذج الامثل "للمدينة الموحدة" . ان "التعايش المنفصل" يقدم هنا باعتباره النموذج الامثل لتطور المدينة من جهة ، ومن جهة اخرى ياتي كتبرير للنظام القائم والذي يبقي على سياسة الفصل ويعيد انتاجها بين المجموعات على كافة المستويات ، سواء مستوى مكانة السكان او مستوى الخدمات ، أي في مجالات الخدمات الاجتماعية والصحية مثلا ، واخيرا على المستوى الاقتصادي .

ان هذه الرؤية "الانفصالية" تتلخص في المقولة المشهورة :– "لنعش معا ..ولكن منفصلين!".

ان انصار سياسة الفصل هذه يعترفون بوجود تباين في مجالي الخدمات والبنية التحتية بين شطري المدينة ، الا انهم يعللون ذلك نتيجة لغياب العرب عن ادارة شؤونهم الخاصة في البلدية ، لا بسبب عملية التمييز المنظم الذي يمارس ضدهم .

ولا يرى دعاة الفصل حاجة للتفاوض حول مسألة الوحدة الجغرافية للقدس او السيادة الاسرائيلية عليها كمدخل لحل المشكلة ، ويدّعون بان مفتاح الحل يكمن في مشاركة العرب في ادارة شؤونهم المحلية ، ولكن ضمن النظام الاسرائيلي القائم ، ويسمون ذلك "بالادارة الذاتية" او الحكم الذاتي . وعلى هذا الصعيد ، قام تيدي كوليك في عام ١٩٨٣ بانشاء مجالس الاحياء (منحالوت) في المناطق العربية كالطور وبيت صفافا وبيت حنينا ، الا ان البلدية لم تقم بمنحها السبل الكفيلة بالتمتع بالسلطة الفعلية او الحصول على ميزانية حقيقية ، لذلك لم تلعب هذه المجالس سوى دور ضئيل في الشؤون المحلية للقدس .

وأخيرا ، ومع نهاية الثمانينيات ، كان تيدي كوليك يطرح ما يعرف بمفهوم "السيادة الوظيفية" ، اذ يقول : ان تقسيم السيادة الوظيفية هو مفهوم جديد ، الامر الذي لم يعتده العرب حتى الآن .. ان من شأن شبكة موسعة من السلطات الادارية ان تلعب ، ومع مرور الوقت ، دورا ما في التسوية الدائمة ، وذلك من خلال تأسيس اطار للحكومات الذاتية للتجمعات السكانية ضمن اطار البلدية العام . وسيؤدي الانتخاب المباشر لهذه السلطات الادارية الى ضمان ان التمايز الديني واللغوي والعرقي والثقافي والتعليمي والاقتصادي لكل جماعة منها سيتم تحديده من قبل السكان انفسهم ، وكما كان في السابق ، وبما ينسجم مع عاداتهم وتقاليدهم الخاصة .. ان السلطات الوظيفية يمكن تقسيمها (عموديا) وبالتالي ان تصبح اقل مركزية في مدينة القدس " .(كوليك ،١٩٨٨،ص٢٢).

ب - المدخل التماثلي - (سياسة التماثل) (The Symmentical Approach)

يقّر هذا التيار ، وهو التيار الثاني في المداخل والتوجهات الاسرائيلية تجاه القدس ، يقر بوجود علاقة بين النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي والنزاع المحلي في القدس . ويعد كل من ميرون بينفنيستي ، وميخائيل رومان ، وأليكس وينجرود وابراهام اشكينازي (Meron Benvenisti , Michael Roman and Alex Weingrod and Abraham Ashkenazi) من بين اصحاب هذا التوجه من بين الباحثين الاسرائيليين ، وهم يقولون ان " قضية القدس " تشير الى العلاقات الداخلية بين العرب واليهود ، الا انها ايضا جزء لا يتجزأ من الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي الاشمل على المستوى القومي . وبالنسبة لهم ، فان جزءا من تعقيد هذا النزاع يشمل العديد من الابعاد الدينية والعرقية ، الا انه وقبل كل شيء صراع على المصادر ، أي بالاحرى صراع سياسي ، كما نلمس في الاقتباس التالي عن رومان و وينجرود ، اذ يقولان :- " .. ان القضية الاساسية في القدس التي تواجه اليهود والعرب هي ذات طبيعة سياسية وقومية بالدرجة الاولى ، فلا تكمن المشكلة في التقسيم الديني والثقافي ، إذ إن كلا الطرفين يوافق على احترام طرق المعيشة للطرف الآخر ، ولا هي

ايضا مشكلة اللامساواة على الصعد الاجتماعية والمادية ، ولا حتى مسألة التفرقة الصارخة ... بل ان الجوهر الاساسي للخلاف يتركز في الاساس الاخلاقي والقانوني للنظام السياسي في المدينة ، وكذلك مسألة الاعتراف بالهوية القومية الجماعية ومسائل الحقوق والسيادة " (رومان و وينجرود ١٩٩١، ص٢٢٩) .

ان هذا التحليل يرى في العلاقات العربية – اليهودية في اطار من التماثل (in a perspective of symmetry) ، وهو يرى ضمنا أن التعايش اليهودي العربي يفسر وكأنه ظاهرة تاريخية وطبيعية وليس نتيجة مثمرة من الاستعمار الاستيطاني. اذ يتم التعاطي مع اليهود والعرب وعرضهما وكأنهما طرفان متماثلان ، وبهذا يتم تفادي قضية الفتح والاستعمار في مسألة وجود اليهود التي تبرر شرعية ممارستهم الاجتماعية والجغرافية على منطقة القدس باكملها عبر مبررات تاريخية ودينية .

الا ان هؤلاء الباحثين على كل حال ، يقرّون من خلال الاحصائيات والمعلومات المتوفرة بوجود اللامساواة في مجالي الخدمات والبنية التحتية (المدينة) بين الاحياء العربية والاحياء اليهودية ، ويقّرون ايضا بوجود عدم المساواة في قضايا الدخل والاسكان ، ولكن هذا الامر ، بالنسبة لهم ، يبرهن على حالة الانقسام والتجزئة الحاصلة بين القدس الشرقية والقدس الغربية ، وذلك في مقابل ما يصفه تيدي كوليك بالنجاح في "توحيد" المدينة . ويفسر بينفينستي (بشكل خاص) ظاهرة الامتداد السريع للانتفاضة داخل القدس الشرقية ، على انها قد حطمت اسطورة المدينة الموحدة هذه .

وبهدف إظهار أن الوضع في القدس ليس فريدا من نوعه ، يسوق كل من بينفينستي ورومان ووينجرود تحليلا مقارنا لنماذج على مدن مقسمة اخرى في العالم ، اذ يقومون بمقارنة وضع القدس بالوضع الموجود في مدن كبلفاست ، وبروكسل ، ومونتريال ، وغيرها . وكما يقول هؤلاء الباحثون ، فان دينامية الصراع القومي يتم فرضها على الديناميات المحلية في اواسط هذه المدن ، ويخلصون الى نتيجة مفادها بان ما من حل لوضع كهذا ، الذين يصفونه مجازا " بلعبة حاصل الجمع المساوي للصفر" إلا بحل "ادارة الصراع" Conflict Management.

ان مدخل التماثل والتحليل المقارن الذي يستند اليه والذي طور من قبل هؤلاء الباحثين يخلص بتأكيد ضمني على كون مواقف ومطالب كلتا الجماعتين – اليهود والعرب– لهما نفس الشرعية وبشكل متساو ، ذلك ان كلاً منهما ينظر لنفسه بوصفه مضطهدا وغير مفهوم من قبل الطرف الآخر .

ومن خلال طرح النقاش في اطار فهم (Perception) كل طرف لنفسه ، فقد كان بنفينستي انطلاقا من هذا الاطار قادرا على بلورة رؤية تعطي الاعتبار الاهم لتسوية الصراع لفهم كل طرف لنفسه بدلا من الاستناد على الحقوق وعلى القانون الدولي . ويقترح بنفينستي ، بعد أخذ الاستقطاب الحاد الذي انتجه الصراع بعين الاعتبار ، تبني المدخل التدريجي ، والذي يعني التعاطي مع القضايا والاسئلة التي يمكن حلها بسرعة بداية ، ومن ثم الانطلاق نحو القضايا الاكثر صعوبة وتعقيدا في الصراع .(بينفينستي ،١٩٨١،ص٣٧).

ولاحقا ، فانه يقول اثناء " اجتماع الدائرة المستديرة " الذي نظمته هيئة تحرير (Palestine-Israel Journal) ، ما يلي :– " ان أي عملية مصالحة او تسوية يجب ان تقوم على اساس ضمان الحقوق الجماعية المتساوية لكلتا الجماعتين ، على المستوى المحلي على الاقل ، وهكذا فان تأجيل قضية السيادة على القدس للمستقبل ، تجعلنا نتعاطى بقليل من الاهتمام مع فكرة ايجاد بلديتين تقدمان خدمات متساوية ومؤسسة على المساواة الجماعية لكل طرف على حده" (بينفينستي ، Round Table، Palestine Israel Journal ، ص٨٨) .

وكتلخيص لما قلناه حتى الآن ، فلنا ان نستنتج بان كلا التيارين او المدخلين الاسرائيلين تجاه القدس ، سواء العرقي او التماثلي ، يقرّان حاليا بالتفاوت الحاصل في شروط المعيشة والسكن بين كلتا المجموعتين السكانيتين في القدس .

أما ادعياء الفصل (المدخل العرقي) فيدّعون بان الفصل هو النموذج الوحيد المتوفر على الرغم من انهم يؤكدون على ضرورة تلبية الحاجات الخاصة للسكان الفلسطينيين على شكل خدمات ، لذلك – بالنسبة لهم – فان مشاركة الفلسطينيين في النظام الاسرائيلي مطلوبة ، وباختصار فحسب هذا المدخل ، يجب على الفلسطينيين القبول بوضعهم كأقلية عرقية .

ومن جهة اخرى ، فان ادعياء التماثل ، يعترفون بالبعد السياسي للصراع ، لكنهم يعتبرون ان الصراع نفسه غير قابل للتسوية ، ولذلك فهم يذهبون الى الطرح بان الحل الوحيد هو "معالجة او ادارة " الصراع نفسه . (رومان ١٩٩٥) .

وعلى اية حال ، فيعتبر جدول الاعمال المشترك بين المدخلين متجسدا في الحاجة لمنهج او اسلوب "الخطوة خطوة" في التعاطي مع الاسئلة "الاسهل" بداية ، ومن ثم الانتقال "للأصعب" وبلا شك ، فان قضية التوقيت من الاهمية هنا بحيث تبدو وكأنها احد احجار الزاوية في الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه القدس .

السياسات البلدية تجاه القدس الشرقية

منذ العام ١٩٦٧م ، نستطيع القول إن السياسة الاسرائيلية على المستويين القومي العام والبلدي كانت تمتاز بغموضها . اذ قام الاسرائيليون ، ولأسباب سياسية وايدولوجية ، بضم القدس الشرقية رسميا ، وشرعوا بتطبيق عملية "الاسرلة" التي تركزت على تغيير واقع المنطقة بهدف توحيدها ولفرض اغلبية سكانية عليها .

ولن اطيل في شرح هذا الموضوع ، ذلك ان جميع الناس يعرفون بدقة معنى عملية "اسرلة" المدينة .

ولكن من المهم ان نؤكد على ان الحكومة الاسرائيلية قد تبنت استراتيجية محددة تجاه القدس الشرقية بالمقارنة مع باقي مناطق الضفة الغربية ، فقاموا بداية بضم القدس الشرقية رسميا ، وكان هذا الامر يعني على الصعيد القانوني بوجود وضعية خاصة لسكانها الفلسطينيين ، اذ حازوا على "مكانة السكان" مع احتفاظهم بجواز سفرهم الاردني . وبسبب كونهم "سكانا" فان ذلك يعني ان يقوموا بدفع الضرائب كأي ساكن آخر ، غير انهم يستفيدون ايضا من انظمة التأمين الاجتماعي والتأمين الوطني والتأمين الصحي وكذلك نظام التعليم العام.وغيرها ، وبمقدورنا القول هنا ، بان اسرائيل نجحت في خلق وضعية مختلفة في الحياة العملية للناس . وهذه الحقيقة ذات اهمية بالغة ويجب اخذها في الحسبان عند بلورة استراتيجية فلسطينية . اذ رغم أن فلسطينيي القدس ، قد واجهوا سياسات تمييزية على مختلف الصعد في مجالات الخدمات والاسكان وغيرهما، الا انهم تمتعوا بشروط معيشية خاصة يمكن اعتبارها سببا جيدا للشعور بعدم الثقة والامان فيما يختص بمستقبل المدينة ومستقبل وضعهم فيها ، وذلك عند المقارنة بين ظروف معيشتهم وتلك التي لباقي سكان الضفة الغربية .

عامل مهم آخر اود الاشارة اليه هنا ، هو ان القادة الاسرائيليين كانوا قد جمعوا في آنٍ واحد ، على المستويين القومي العام والبلدي ، بين سياسة "الدمج والالحاق" من جهة وبين سياسة "الفصل" من جهة اخرى . ففي السنوات الاولى التي تلت عملية الضم ، شرعت كل من الحكومة الاسرائيلية وبلدية القدس بمحاولة إجبار المؤسسات والمنظمات العربية للالتحاق والاندماج في النظام الاسرائيلي ، ولو على المستوى البلدي على الأقل او حتى على صعيد المجتمع المدني ايضا . فبعد قيامهم بحل بلدية القدس الشرقية طالبوا اعضاء مجلسها وموظفيها بالانخراط في البلدية الاسرائيلية ، ولقد انسحبت سياستهم هذه على مؤسسات اخرى كالغرفة التجارية وشركة

كهرباء محافظة القدس والنقابات المهنية وغيرها . وحاولوا ايضا فرض المناهج التعليمية الاسرائيلية في المدارس .

وهكذا فان هذه الاجراءات كانت تدفع باتجاه ادخال ودمج السكان الفلسطينيين ومؤسساتهم في اطار المجتمع الاسرائيلي ، غير انهم قد تبنوا ايضا سياسة موازية تقوم على التمييز في مجالات المصادر والظروف المعيشية وغيرها ، بل إنهم دأبوا ولا يزالون على تشجيع عملية الفصل هذه .

ولقد شكل عدم مشاركة الفلسطينيين في ادارة الشؤون المحلية احد اهم العقبات التي واجهها الاسرائيليون ولا يزالون حتى الآن ، فحقيقة ان الفلسطينيين رفضوا الانضمام الى جهاز البلدية وكذلك عزوفهم ورفضهم للمشاركة في الانتخابات –ترشيحاً وتصويتاً– كان العقبة الكأداء التي اعترضت سبيل سياستهم هذه . ورغم محاولتهم تشجيع المشاركة الفلسطينية بشتى الوسائل الا ان الحركة الوطنية واصلت رفضها في دعم أي فلسطيني يحاول ان يشارك في هذه الانتخابات ، مما ادى الى ان تنتهي جميع المحاولات الاسرائيلية بالفشل .

ويوجد حاليا اتجاهان رئيسيان ، اذ تدّل بعض الاحداث الاخيرة على أن يهود اولمرت يفضل اندماج الفلسطينيين على المساومة على موضوع القدس ، ولذلك توجد حاجة لمشاركة الفلسطينيين على المستوى المحلي بالنسبة له . وفي العام المنصرم ، شكلت بلدية القدس لجنة لكتابة تقرير حول القدس الشرقية ، وكان التقرير بمثابة أداة سياسية للقول بان رئيس البلدية السابق تيدي كوليك لم يقدم أي شيء يذكر لسكان القدس الشرقية ، وبأنه –اي يهود اولمرت– سيقوم بالمهمة، لذا فقد طالب بميزانية خاصة لتطوير الوضع في القدس الشرقية فيما يسميه بالحاجات الاساسية . وانا لا اعتقد بان يهود اولمرت جدّي في مسعاه هذا ، ذلك اننا حين ندرس التقرير سالف الذكر فان الميزانية والاولويات المقترحة لا تشير الى رغبة حقيقية لتطوير الوضع ، الا انه بامكاننا القول ، بانها اشارة الى انهم قد يحاولون دمج جزء من السكان الفلسطينيين بشكل افضل .

والعامل الثاني فيما يخص الاشارات الدالة على محاولات محددة لدمج افضل لفلسطينيي القدس هو ان التأمين الصحي يطبق حاليا على الجميع في القدس ، ويتم تطبيقه من خلال مؤسسة صحية فلسطينية . ان من شأن الاجراءات الاخيرة تعزيز الاختلافات في وضعية فلسطينيي القدس عن تلك الخاصة بباقي الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية –(ولن اكرر هنا ما قاله الدكتور عزيز حيدر حول الموضوع في محاضرته خلال هذا المؤتمر) .

ان مشاركة الفلسطينيين على المستوى البلدي تمثل قضية مهمة للإسرائيليين وأقول انها مهمة لهم من اجل تطوير واقع تعايش جديد (modus vivendi).

وما من حاجة لنا للتذكير هنا بوجود فوارق كبيرة بين الجزئين الغربي والشرقي لمدينة القدس ، ولكن لننظر الى بعض الارقام والمعطيات المهمة .

أرقام وحقائق :

على صعيد السكان :

- في العام ١٩٦٧ ، واستنادا إلى الاحصائيات الاسرائيلية ، كان يعيش في القدس الشرقية حوالي (٦٨٦٠٠) فلسطيني . واليوم ، فقد تزايد العدد ليصل (١٦٠٧٧٦) ، غير ان البلدية تورد ما مجموعه (٢٠٠٠٠) الى (٣٠٠٠٠) ممن يعتبرون سكانا غير شرعيين . وفي حالة الجمع بين الرقمين ، فان السكان الفلسطينيين سيشكلون الاغلبية في القدس الشرقية .
- واذا ما اخذنا منطقة اقليم القدس (Metropolitan Jerusalem) التي تشمل مدن رام الله وبيت لحم ، فان السكان الفلسطينيين يمثلون اغلبية بسيطة في هذه المنطقة .
- ومنذ عام ١٩٦٧ فان السكان الفلسطينيين قد زادت نسبتهم بمعدل ١٩٥٪ بالمقارنة مع ١٠٩٪ بالنسبة للسكان اليهود .
- وبسبب شتى انواع المعيقات على صعيد التخطيط ، والتجمع السكاني ورخص البناء وغيرها فان الكثافة السكانية (بالنسبة للغرفة الواحدة) هي اكبر في حالة الفلسطينيين .
- ان الحاجات الملحة في قطاع الاسكان قد تم تقديرها ما بين ٢٠ الى ٢٢ الف وحدة سكنية .
- وعلى صعيد الوضع الاقتصادي ، لا تتوفر تقريبا اية معلومات تذكر حول الموضوع .
- وعلى الرغم من الصعوبة في التقييم ، الا ان دخل السكان الفلسطينيين اقل من الدخل الاسرائيلي ، وبحسب ما يقول ابراهام اشكنازي فان ٨٠٪ من السكان الفلسطينيين كان دخلهم تحت المعدل العام للدخل في المدينة بشكل عام .
- و ٤٢٪ من السكان اليهود في القدس يحصلون على دخل ضمن الفئة التي تحصل على اقل من ٥٠٪ من معدل هذا الدخل .

- وتتراوح الارقام لعام ١٩٨٣ بين ١٤,١٩٨ شيكلا الى ٢٩,٤٥٠ شيكلا .
- وبالنسبة للفلسطينيين كانت النسبة حوالي ٨٠٪ من السكان .

العناصر الرئيسية للموقف الاسرائيلي تجاه القدس

في الجزء الاخير من هذا المقال ، سأستعرض المداخل المختلفة التي عرضها باحثون اسرائيليون حول موضوع القدس التي تم طرحها علنا خلال الاجتماعات او المؤتمرات الصحفية التي جمعت كلا من الاسرائيليين والفلسطينيين (واشير هنا الى اجتماع الطاولة المستديرة الذي نظمته (New Outlook) في عام ١٩٩٣ ، ومن قبل (IPCRI) وكذلك (Palestine Israel Journal) وقمت ايضا بتحليل عرض قام بنشره مركز يافي للدراسات الاستراتيجية . وبموازاة ذلك ، قمت ايضا بعمل مقابلة مع السيد يسرائيل كمحي من معهد القدس للدراسات الاسرائيلية . وكان السيد كمحي أحد المخططين في بلدية القدس ، وكان احد افراد الطاقم الذي قام بالدراسة حول القدس الشرقية ، وهو ايضا احد افراد الطاقم الذي عمل على العرض الاخير الذي تم تقديمه لوزارة الخارجية الاسرائيلية . وكذلك قمت ايضا بمقابلة السيد بينفينسيتي الذي لا يحتاج لتعريف وكذلك السيد داني زيدمان (Danny Zeidman) الذي له علاقة بمنظمة "Ur - Shalem" وهي مجموعة من المنظمات الاسرائيلية التي تقوم بالضغط والدفاع ضد عمليات المصادرة وانتزاع الملكية .

ولكي نفهم الاطار الذي تقوم عليه الاستراتيجية الاسرائيلية حول القدس بشكل افضل ، فمن الاجدى بنا ان نفهم المداخل التي يعتمدونها . فكما نعرف جميعا ، فان الاسرائيليين يدّعون بان القدس هي عاصمة اسرائيل الابدية ، وعليه ، فان اية ترتيبات يجب ان تحافظ وتدافع عن مصالحهم وبشكل خاص في موضوعي **الامن والارض** .

ما هي العناصر الرئيسية لمدخلهم (Approach):

١- بداية ، فانه من غير المقبول لجميع الاسرائيليين التفاوض في اطار القانون الدولي . ومنذ التوقيع على اتفاق اعلان المباديء ، فانهم يجادلون بان الاتفاقات الثنائية تسود على الاتفاقات الدولية . لذلك فانهم سيعارضون اية مشاركة للاطراف الدولية في عملية التفاوض ، كذلك فهم يؤكدون بأن مسألة القدس تتعلق بالعلاقات الثنائية مع الفلسطينيين ، أما فيما يختص بالمسائل

الدينية ، فقد يسمحون بتدخل بعض الاطراف الاخرى ، كالاردنيين والفاتيكان ، والسعوديين ، والمغرب ....الخ .

٢- لقد نجح الاسرائيليون في طرح قضية القدس وكأنها تختص بالقدس الشرقية فقط دون القدس الغربية ، ويبدو ان اطار التفاوض الذي يعتمدونه قد تم تطويره وفق هذه الرؤية ، واستطيع ان اؤكد هنا بأن جميع العروض والمقترحات التي درستها كانت قد اخذت من هذه النظرة منطلقا للتحليل .

٣- يؤكد غالبية الباحثين على عدم وجود حل نهائي لمسألة القدس ، على اعتبار أنه لا يمكن جسر الهوة بين المطالب الفلسطينية والمصالح الاسرائيلية ، وعليه ، فان الطريقة الوحيدة لتحقيق نوع ما من الاتفاق مع الفلسطينيين هو العمل على " إدارة النزاع (Conflict Management)" . وفي هذه الحالة ، فان "معالجة النزاع" تعني الابقاء على السيطرة على القضايا المهمة من الامن والحدود والارض ، والعمل على تطوير ترتيبات معينة مع السلطة الفلسطينية بخصوص القضايا الثانوية . والهدف من ذلك هو خلق واقع تعايشي (modus vivendi) او ما يسمونه "بالتوازن الجديد" . ويخلص الباحث دور جولد (Dore Gold) في دراسته التي قام مركز جافي بنشرها باعطاء مثال على اتفاق كامب ديفيد وسيناء ، اذ يقول : "وهكذا ، اذا ما كان الماضي يشكل مثالا لنا ، فاننا نرى بأن الفشل في حل مشكلة القدس لن يؤدي بالضرورة الى زعزعة التفاهم العربي الاسرائيلي" .

ومن الاهمية لنا ان ندرك بان " معالجة الصراع" بين الطرفين هي وسيلة لقطع الطريق على أي "وساطه" دولية او "لجنة مراقبين" ، وهي الامور التي يعتبرها الاسرائيليون "تدخلا" في علاقاتهم الثنائية مع الفلسطينيين . وهي وسيلة بالاحرى لتأجيل النقاش حول لبّ الصراع الذي يتجسد في قضية السيادة .

٤- قد نتوقع اذاً بأن يقوم الاسرائيليون بتجزئة قضية القدس الى ثلاثة مواضيع رئيسية : الموضوع الديني والموضوع الاداري على المستوى البلدي وموضوع السيادة . وكان هذا هو المدخل الذي اقترحه ميرون بينفينستي قبل سنين خلت ، وفي هذا الاطار ، فانهم سيقترحون البدء بالتفاوض على المسائل الاسهل كالبنية ومن ثم الانتقال نحو المسائل الاكثر تعقيدا وصعوبة ، وحالما يتم الاقرار لهم بتجزئة مكونات المسألة الرئيسية ، فانه سيكون من الاسهل عليهم الادعاء بان مسألة السيادة يجب ان يتم تأجيلها ، وهذا الامر مرتبط بالنقطة التالية .

٥- يقر جميع الباحثين بأن مسألة السيادة تمثل جوهر المشكلة التي ستعترض الفلسطينيين والاسرائيليين ، وعليه ، فانهم يقترحون اما القيام بتأجيل النقاش حولها (كما هو موقف بينفينستي) او تعليق الادعاءات حول السيادة (مركز القدس للدراسات الاسرائيلية "Jerusalem Institute for Israel Studies") او العمل على تفكيك وتجزئة السيادة الى عدد من القضايا الوظيفية التي سيتم التفاوض عليها بناء على جدول زمني محدد .

ان هذه العناصر تشكل جوهر المدخل الذي يأخذ به هؤلاء الباحثون ، وسأقوم الآن بتحديد العناصر الرئيسية لموقفهم .

بغض النظر عن بعض الشكوك التي يثيرها بعض الباحثين حول موضوع "الاجماع" الاسرائيلي حول القدس ، الا ان الصيغ التي يتم اقتراحها من قبل النشيطين والباحثين الاسرائيليين منذ بداية اللقاءات الفلسطينية-الاسرائيلية حول هذا الموضوع تقوم جميعها على مبدأ حماية الوحدة الجغرافية للقدس . وكما عبرت عن ذلك نعومي حزان (Naomi Chazan) ، فبالنسبة للاسرائيليين فان هذا الموقف غير قابل للشك ولا للتساؤل اصلا ، اذ تقول : "ان اية فكرة حول اعادة تقسيم القدس الى شرقية وغربية مستحيلة من الناحية الفنية ومن الناحية السياسية ، فهي مستحيلة مبدئيا، والمدينة ستبقى غير مقسمة" (اجتماع الطاولة المستديرة، The Palestine Israel Journal ، ١٩٩٥،ص٩٢).

ثانيا ، من الواضح بانه بالنسبة للغالبية الساحقة من الباحثين والسياسيين والنشيطين الاسرائيليين فان المستوطنات في القدس الشرقية يجب ان تظل تحت السيطرة الاسرائيلية . وكما يقول باسكين (Baskin) : " فبالنسبة لمعظم الاسرائيليين ، فان الاحياء اليهودية الجديدة المبنية في القدس الشرقية بعد عام ١٩٦٧ يجب ان تبقى تحت السيادة الاسرائيلية ، وليس بالامكان التنازل عن ذلك" (باسكين،١٩٩٤، ص١٠٤) .

وفي سبيل المحاولة للجمع بين المصالح الاسرائيلية مع بعض المطالب الفلسطينية ، فقد قام بعض الباحثين والنشطاء باقتراح مستوى معين من الحكم الذاتي للفلسطينيين من سكان القدس الشرقية و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية .

ان العناصر الثلاثة هذه (الوحدة الجغرافية ، والابقاء على المستوطنات في القدس الشرقية، والحكم الذاتي للسكان الفلسطينيين) تشكل نقطة الانطلاق للاستراتيجية الاسرائيلية في هذه المفاوضات . (ولكن ضمن هذه المعطيات ، فان مكانة القدس الغربية والملكيات العربية في ذلك الجزء من المدينة لا تعتبر حتى قضية) . وعليه ، فانه من المهم للاسرائيليين الداخلين في المفاوضات الوصول الى صيغة تحترم هذه العناصر ولكنها تمنح في ذات الوقت بعض التنازلات

لصالح الفلسطينيين ، مثلا نوع ما من المشاركة في السلطة على المستوى المحلي وعلى سكان القدس الشرقية الفلسطينيين .

فبالنسبة لجيرشون باسكين مثلا من (IPCRI) فان الحل القائم على الجمع بين استمرار السيطرة الاسرائيلية على مستوطنات القدس الشرقية وبين "سيادة" فلسطينية هو بمثابة الاعلان ، في هذا الوقت من التكامل الدولي ، بأن مفهوم السيادة المطلقة قد عفا عليه الزمن . ولذلك فهو يقترح اعادة تعريف مفهوم السيادة بهدف فصله عن مفهوم الارض .

" ان التحدي للبحث عن حل جديد للعلاقة الجديدة بين السيادة والارض يتجلى في الحاجة الى خلق نظام جديد الذي من الممكن للسيادة فيه ان توجد الا انها لا تنطبق على وحدة جغرافية معينة" (باكسين ،١٩٩٤، ص ٧٥) .

وكذلك يضيف :

" وهكذا ، فان السيادة ستتجزأ وسيتم تقسيمها بين اسرائيل والفلسطينيين بالطرق القانونية والوظيفية ، بينما سيتم الابقاء على الارض غير مقسمة جغرافيا" (باسكين ،١٩٩٤، ص١).

وحسبما يقول باسكين ، فان فكرة الفصل هذه بين السيادة عن الارض قد قبل بها الفلسطينيون خلال المباحثات السرّية التي ادت للاعلان عن اتفاق اوسلو ، وفي الواقع ، هذا الامر تجسد في اعلان المباديء وفي اتفاق القاهرة . (باسكين ، ١٩٩٤، ص٥٠) . لذلك فانه بامكان الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية المشاركة في الانتخابات العامة ولكن بالنسبة لمعظمهم ، سيكون ذلك خارج القدس . كذلك فان الوزارات والمكاتب الفلسطينية يتم تأسيسها خارج القدس أي في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني .

وفي حال قبول هذه الرؤية من قبل غالبية صانعي القرار الاسرائيليين ومن المفاوضين الفلسطينيين ، فان ما يتبقى هو تحديد مستوى "الحكم الذاتي " و "السيادة" التي ستمنح للفلسطينيين والنماذج المقترحة لكيفية القيام بذلك . وجدير بالذكر ان مختلف الصيغ والتسميات "كالسيادة المشتركة " و "السيادة الثنائية" و "السيادة الموزعة" و "السيادة الوظيفية" ، جميعها تستند الى نفس المبدأ وهو مشاركة الفلسطينيين في عملية صنع القرار في الشؤون المحلية والبلدية ذات العلاقة والمسؤولية من جهة السلطة الفلسطينية عن السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية . وفي الحقيقة، فبالامكان القول بان العنصر الاخير قد بدأ فعلا مع اجراء الانتخابات الفلسطينية وفي المجال المدني كما هو في حقل التعليم ، وأشير هنا الى حقيقة ان الكتب والامتحانات يتم تقديمها من قبل وزارة التعليم الفلسطينية .

ان الفرق بين هذه المفاهيم المختلفة " للسيادة" يمكن ان يتجسد بمسألة فيما اذا كان يجب وجود مجالس للاحياء الفلسطينية فقط او وجود بلديتين مختلفتين ، وكل واحدة تسيطر على القطاعات الخاصة بها (وهذا هو موقف جيرشون باسكين وكذلك نموذج (ال IPCRI) وكذلك اوري افنيري ، او اللجوء الى وجود بلدية مشتركة التي تتقاسم مهمات مختلفة (كما يقترح آفيشاي مرجليت ، الاستاذ في الجامعة العبرية في القدس وعضو جماعتي السلام الآن وبيتسيلم) ، او اللجوء الى تجميع البلديات الاسرائيلية والفلسطينية الصغيرة (او البلدات) تحت مظلة مجلس القدس الاقليمي (Jer.Metropolitan Council) كما يقترح كل من موشي عميراف وحنا سنيورة . وبالتأكيد ، فانه يوجد اكثر من سيناريو واحد محتمل وهي كلها تتبع اما مدخلا على صعيد اوسع او أضيق . ويوافق الكثير من الباحثين والسياسيين على فكرة تخصيص حصص اكبر من المصادر وتنمية الوضع في القدس الشرقية في مجالات الاسكان والخدمات والبنية التحتية المدينية ، وذلك في سبيل خلق مناخ ايجابي في المدينة . الا ان المشاكل الاعقد والاكثر حساسية بالنسبة للاسرائيليين هي تلك المرتبطة في مجال التشريع وكذلك في السلطات التي سيسمح باعطائها للسلطة الفلسطينية .

وعلى الصعيد المدني ، فلقد تم اقتراح نموذج يؤثر لا مركزية السلطة والمسؤوليات على المستوى البلدي مع اعطاء درجة معينة من الحكم الذاتي للاحياء ، وكثيرا ما يشير الباحثون الاسرائيليون هنا الى مثال مجلس لندن الكبرى ، ان فكرة مجلس القدس الاقليمي واردة ايضا في المخطط الذي يقترحه كل من موشي عميراف وحنا سنيورة ، والذي يتطلع الى المساواة بين ممثلي اليهود الاسرائيليين وممثلي الفلسطينيين فيما يتعلق بالمجالس البلدية .(سنيورة New Outlook، ١٩٩٣، ص٣٠) .

وبينما يحفّز مفهوم "مجلس القدس الاقليمي" بعض الباحثين ، الا ان هناك بعض الاسئلة العالقة بخصوصه ، وبالذات فيما يتعلق بتشكيلة المجلس ، هل يجب ان يتم تحديدها من قبل الاحياء والمناطق بما يتناسب مع عدد السكان فيها ؟ ام هل يجب ان يتم تشكيله وفق مبدأ المساواة في التمثيل (بما يعني وجود عدد متساو من الممثلين لكل من الفلسطينيين والاسرائيليين)؟ وايضا ماذا سيكون مقدار ومجال مسؤولياتهم وسلطاتهم ؟.

ومن الاهمية هنا ، ان نلاحظ وجود مقدار معين من الغموض الذي يكتنف مفهوم "السيادة" ، ذلك انه يستعمل عادة للحديث عن مستوى المسؤولية التي ستكون للسلطة الفلسطينية على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية ، كما انه يستعمل ايضا لتعيين مسؤولياتهم على

المستويين البلدي والمحلي مع تجنب الاشارة الى القضايا الاكثر جوهرية كالحدود والارض والمكانة القانونية .

ان فكرة "السيادة الوظيفية" التي يتم اقتراحها في العادة تسمح للسلطة الفلسطينية بدرجة معينة من المسؤولية على السكان في الاحياء الفلسطينية من القدس الشرقية ، انه من غير الواضح اين ستقع مكاتب ووزارات هذه السلطة . وحتى الآن ، فان السلطات الاسرائيلية تعارض وجود المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ، الامر الذي يتناقض مع رسالة الضمانات التي ارسلها شمعون بيرس لرئيس الوزراء النرويجي والتي اقرّت حق المؤسسات الفلسطينية الوطنية بالوجود في القدس الشرقية .

لقد انتشرت بعض الشائعات القائلة بان منطقة ابو ديس والعيزرية قد تصبح موقع العاصمة الفلسطينية في القدس مع وجود ممر مرتبط بالحرم الشريف ، الا ان البعض يفضل مدينة رام الله كموقع للعاصمة، ذلك ان عددا من الوزارات الفلسطينية قد تم انشاؤها بالفعل هناك. ان هذه المقترحات تعني ضمنيا اعادة تعريف حدود بلدية القدس مع اجراء توسع في داخل القدس الشرقية . ان صيغة اقليم القدس (Metropolitan Jer.) تبدو وكأنها مفهوم مفيد ، بحيث يقدّم للفلسطينيين "عاصمة" تقع في مكان ما في القدس بينما يتم الاحتفاظ بمركز القدس كعاصمة موحدة لدولة اسرائيل . وعليه ، فان هذا الغموض يسمح بان يتم تقديم "السيادة" للسلطة الفلسطينية ولو على الصعيد الخطابي فحسب ، بينما بالنسبة للاسرائيليين فانها تشير فقط الى حكم ذاتي على المستوى المحلي تحت السيطرة الاسرائيلية على الارض . وبالامكان بالفعل ملاحظة التواصل في هذا الموضوع في كل من اتفاقي اوسلو وطابا واللذين يمنحان السلطة الفلسطينية حكما ذاتيا على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية ، في ظل مسؤوليات مشتركة معينة كالامن ، الا انهما يبقيان على السيطرة الاسرائيلية على معظم الاراضي .

ومن جهة اخرى ، فان مكانة الاماكن الدينية تبدو للوهلة الاولى مسألة معقدة وحساسة، غير انها في حقيقة الامر لا تعتبر كذلك من قبل الاسرائيليين . وهنا ، توجد ايضا عدة حلول محتملة ، ويعتبر الابقاء على الامر الواقع احدها وذلك باستمرار كل جماعة دينية مسؤولة عن شؤون طائفتها . اما الخيار الثاني فيتمثل في وجود عدة اتفاقيات منفصلة التي من خلالها ستكون المسؤولية عن الشؤون الدينية والأماكن المقدسة لبعض المؤسسات الدينية ، فعلى سبيل المثال ، يمكن للفاتيكان أن يتوقع سلطة معينة على الشؤون المسيحية ، ويمكن أن تكون للأردنيين

والفلسطينيين مسؤولية الشؤون الإسلامية ، كما أن هنالك احتمالا بأن تقع الشؤون الإسلامية تحت إشراف لجنة أردنية – فلسطينية مشتركة ، أو حتى لجنة فلسطينية – أردنية – سعودية مشتركة.

وفي نهاية المطاف ، فإن إعادة النظر في الخيارات المختلفة يجب أن يوضع في السياق الأعم في إطار المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية. وعلى صعيد الأسلوب ، فإن المخطط الاسرائيلي للمنطقة لا يبدو وكأنه يستثني مشروع الفدرالية الاردنية الفلسطينية المحتمل ، واذا كان هذا هو الحال ، فيبدو أن المقترحات الاسرائيلية على طاولة التفاوض سوف تقرر الواقع على الأرض ، فالقادة الاسرائيليون ، سيحاولون ادخال أطراف أخرى لعملية السلام كالحكومة الأردنية والفاتيكان اما بغرض إضعاف الموقف الفلسطيني حول القدس ، أو من خلال تكتيكات تمويهية ، لتحفيز التعاون الأردني – الفلسطيني حول الأماكن المقدسة كسبيل للتحضير من أجل التعاون على المستويات الأخرى في المستقبل. واذا ما كانت الخطط الاسرائيلية ، على العكس مما سبق ، تنظر الى امكانية الانسحاب مستقبلا من الضفة الغربية وايجاد دولة فلسطينية فعلية الى جانب دولة اسرائيل ، فيبدو بأن المقترحات الاسرائيلية هذه ستصب في مصلحة الفلسطينيين.

وعلى الرغم من الاحتفاظ بالعناصر الثلاثة التي حددناها سابقا بوصفها المعايير الأساسية للموقف الاسرائيلي في المفاوضات (الوحدة الجغرافية ، والحكم الذاتي الفلسطيني على سكان القدس الشرقية ، والفلسطينيون والسيطرة الاسرائيلية على الأراضي وبضمها مستوطنات القدس الشرقية) ، الا أنه يوجد أيضا سيناريو آخر محتمل حيث يتم فيه تقديم "السيادة " للفلسطينيين على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية ، وكذلك اشراكهم في المساهمة في التخطيط الحضري (المديني) ، بالاضافة الى وجود عاصمة لهم بعيدا عن قبل القدس ، بينما يتم تولي مسؤولية الأماكن المقدسة من قبل مؤسساتهم المعنية. ان من شأن صيغة كهذه الحفاظ على المصالح الاسرائيلية ، والاحتفاظ ايضا بحرية المؤسسات الدينية ، مع الايهام في ذات الوقت بأنهم يقدمون "السيادة" للفلسطينيين.

وبعبارة أخرى ، فان اسرائيل ليست معنية بحق لتبني حل للصراع ، بل انها تسعى لخلق واقع معيشي جديد مع الفلسطينيين ، الذي يتماشى مع المصالح الاسرائيلية وأن الصيغ الجديدة تعمل على البقاء في اطار هذه المصالح وتهدف لانهاء الضغط الدولي على اسرائيل.

وأخيرا وليس آخرا ، لا بد أن نذكر بأن فهم الاطار الاسرائيلي للتفاوض ومداخله المختلفة ، هو على كثير من الأهمية لصياغة رؤية فلسطينية حوله بداية ، وذلك كمقدمة لرسم

وتطوير اطار تفاوضي فلسطيني مقابل ، وكذلك من أجل تحديد الأولويات الفلسطينية على السلم السياسي وعلى السلم التنموي أيضا.

الرؤية الاسرائيلية لمستقبل القدس

بقلم / عزيز حيدر

مقدمة :

من الطبيعي أن يشكل موضوع مستقبل القدس واحدا من أهم المواضيع في المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية ، ان لم يكن أهمها. فالمدينة تشكل رمزا هاما وأساسيا في الصراع السياسي – القومي والديني بين الاسرائيليين والفلسطينيين، ويعتبرها كل طرف منهما عاصمة للكيان السياسي. ومما يزيد من تعقيد المسألة أهمية المدينة الدينية ومكانتها الخاصة لدى جميع الأديان. هذا إضافة الى مصالح أطراف عديدة أخرى في القدس لا يمكن تجاهلها.

أعدت هذه الدراسة في فترة حكم حزب العمل ، قبيل الانتخابات الاسرائيلية التي جرت في ١٩٩٦/٥/٢٩. لذلك فقد كان الافتراض أن المفاوضات حول مستقبل المدينة سوف تجري حسب اتفاقيات المبادىء بين اسرائيل ومنظمة التحرير. إلا أن نتائج الانتخابات غيرت هذا الوضع بصورة جوهرية ، حيث نجح اليمين الاسرائيلي بقيادة حزب الليكود في تسلم زمام الحكم. وقد كان مستقبل القدس والتخويف من احتمال تقسيمها ، اذا استمر حزب العمل في الحكم ، على رأس القضايا التي طرحها حزب الليكود في دعايته الانتخابية ضد حزب العمل وضد اليسار الاسرائيلي عامة. والى جانب تبدل الحزب الحاكم في اسرائيل فقد حققت الأحزاب الدينية نجاحا غير مسبوق وانضمت الى الائتلاف الحكومي. وهذا النجاح والتشكيلة الجديدة للائتلاف الحكومي في اسرائيل يزيدان من تعقيد مسألة القدس، ويحولان مصيرها من موضوع مفاوضات شاقة الى موضوع مواجهة رئيسي في المرحلة القادمة ولفترة زمنية طويلة.

وبالرغم من توقيت إجراء الدراسة والتحول السياسي في اسرائيل بعد إنهائها فما زال بحثنا ذا أهمية كبيرة وخاصة في فهم الرؤية الاسرائيلية لمستقبل المدينة للأسباب التالية : أولا ، لأن جوهر الخلاف بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي لم يتغير . ثانيا ، لأن هناك إجماعا اسرائيليا ويهوديا حول مصير المدينة يتخطى الانتماءات السياسية والأيدلوجية . وثالثا ، لأن حزب الليكود التزم بالاتفاقيات الموقعة بين الطرفين ، والتي تطرح موضوع القدس على طاولة المفاوضات ولم تحسمه بعد. وقد قمنا لاحقاً بتحديث المعلومات التي طرأت بعد الانتخابات وحتى نهاية عام ١٩٩٦ .

تجدر الاشارة الى أن تسارع الأحداث في المنطقة ، وخاصة في العلاقات الاسرائيلية – الفلسطينية ، يجعل من أية دراسة حول المواضيع المتعلقة بالتطورات السياسية مهمة صعبة. لذلك فاننا نركز في دراستنا على المواقف العامة والخطوط العريضة لحكومات اسرائيل والأحزاب السياسية ، ولن نولي اهتماما للأحداث المختلفة المتعلقة بالموضوع إلا بالقدر الذي يخدم الهدف الرئيسي وهو توضيح الرؤية الاسرائيلية لمستقبل مدينة القدس.

الوضع القانوني :

تدعي وجهة النظر الاسرائيلية الرسمية ان القانون الدولي يدعم موقف اسرائيل من مسألة السيادة على القدس الشرقية، اما القدس الغربية فان سيادتها عليها مفروغ منها ، وليست هناك ادعاءات فلسطينية مناقضة ، وليس للفلسطينيين مطالب معينة فيها.

وتدعم اسرائيل هذا الموقف بعدد من التبريرات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

* إن الاردن كان قد احتل القدس الشرقية عام ١٩٤٨ عن طريق عمل عدائي ، مستخدما القوة العسكرية . لذلك فليست هناك حقوق سيادية عليها للاردن حسب القانون الدولي [١] .
* ان خط الهدنة الذي اتفق عليه عام ١٩٤٩ والذي قسم المدينة الى جزئين لم يعتبر حدودا نهائية ، وإن اتفاقية الهدنة تنص بشكل واضح على ان الاتفاق بين اسرائيل والاردن لا يمس بحقوق الطرفين ، ولا يؤثر على ادعاءاتهما بالنسبة للسيادة على المدينة [٢] .
* ان ضم القدس الشرقية ومعها كل الضفة الغربية للمملكة الاردنية عام ١٩٥٠ كان اجراءً مناقضا للقوانين الدولية ، ولذلك فان الضم لم يكن شرعيا [٣] .
* ان الاردن قد خرق اتفاقية الهدنة عام ١٩٦٧ ، عندما اعلن الحرب على اسرائيل مما يمنح اسرائيل الحق في الغاء الاتفاقية وهذا ما قامت به بالفعل [٤] .
* ان احتلال اسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ كان نتيجة اجراء دفاعي ، ولذلك فهو قانوني ويمنحها حق السيادة على هذا الجزء من المدينة [٥] .

وتجدر الاشارة الى ان هناك وجهة نظر قانونية اخرى ترى ان للاردن واسرائيل حقوقا سيادية في القدس الشرقية ، ولكن اسرائيل احق من الاردن في الاحتفاظ بالمدينة والسيادة عليها [٦] .

القانون الاسرائيلي والقدس :

قامت اسرائيل بالعمل على تغيير وضع القدس القانوني وواقعها السياسي والسكاني بواسطة سن القوانين ووضع ترتيبات جديدة بغض النظر عن الموقف الدولي . ولا بد من الاهتمام بالوضع القانوني للمدينة نظرا لان بعض الاحزاب والفئات في اسرائيل تستند بشكل مطلق الى القوانين الاسرائيلية في دعم وجهات نظرها وتستخدمها للتأثير على مواقف الجمهور الاسرائيلي من الحلول المطروحة . كما ان اية حكومة اسرائيلية قد تستغل هذا الوضع واستخدامه ذريعة في رفض المطالب الفلسطينية في المدينة .

بعد احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧ قامت الكنيست بتعديل قانون الحكم والقضاء الاسرائيلي بحيث اصبح من الممكن تطبيق القانون وانظمة السلطة والادارة بواسطة اصدار اوامر حكومية في جميع المناطق التي تعتبر جزءا من "ارض اسرائيل" . كما تم تعديل نظام البلديات بحيث يمكن توسيع حدودها في حالة اصدار اوامر بتطبيق القانون وانظمة السلطة والادارة ، حسب القانون المذكور اعلاه .

استنادا الى هذين التعديلين اصدرت الحكومة امراً بتطبيق القانون الاسرائيلي في شرقي القدس[٧] . وفي أعقاب ذلك ضم الجزء الشرقي الى منطقة نفوذ بلدية المدينة الغربية . في نفس الوقت سمحت الكنيست بتطبيق ترتيبات خاصة بشأن السكان بواسطة تعديل قانون "انظمة القضاء والادارة" عام ١٩٧٠ [٨] . كذلك فقد وضعت السلطات الاسرائيلية ترتيباً خاصاً بالنسبة للجنسية ، فقد سمحت للسكان الفلسطينيين بالحصول على الجنسية الاسرائيلية اذا تقدموا بطلبات الحصول عليها بمحض ارادتهم ولكنها لم تفرضها عليهم . اما الوضع القانوني لسكان القدس الذين لم يحصلوا على الجنسية فهو نفس وضع من يحصلون على تصريح بالاقامة الدائمة ، ولكنهم يحصلون اضافة لذلك على بعض الامتيازات وخاصة بالنسبة للعمل في المؤسسات الحكومية (انظر لاحقاً) .

وبالنسبة للمناطق التي تسري عليها هذه الترتيبات فهي تمتد من عطروت (قلنديا) في الشمال حتى قبر راحيل (بيت لحم) في الجنوب ، ومن عين كارم في الغرب حتى منحدرات الطور الشرقية ، باستثناء بعض المناطق الكثيفة السكان ، وبعض القرى التي تقع ضمن هذه الحدود .

وفي العام ١٩٨٠ تم تأكيد جميع هذه الترتيبات السابقة وجميع المواقف والقرارات الاسرائيلية الرسمية بشأن القدس . تم ذلك من خلال سن قانون اساسي : "القدس عاصمة اسرائيل" [٩] . ينص القانون على البنود الرئيسية التالية :

* توحيد القدس وكونها عاصمة اسرائيل .
* القدس هي مقر رئيس الدولة ، والكنيست ، والحكومة ، والمحكمة العليا .
* ضمان حماية الاماكن المقدسة وحرية العبادة والوصول الى الاماكن المقدسة لجميع الاديان .
* على الحكومة الاهتمام بتطوير القدس .

وتنبع اهمية هذا القانون من حقيقة ان أي اتفاق سياسي حول القدس يلزم تعديله او استبداله بقانون على نفس المستوى، أي بقانون اساسي اخر ، كما حددت ذلك محكمة العدل العليا في تشرين الثاني ١٩٩٥ . فهذا القانون لا يشمل بندا حول تحديد الاكثرية اللازمة لتعديله ، أي انه غير محصن ، ومن الممكن تعديله او استبداله باكثرية عادية . وقد شرع اليمين الاسرائيلي في معركة برلمانية من اجل تحويله الى "قانون محصن" الأمر الذي يحتاج الى موافقة ثلثي اعضاء الكنيست لتعديل أي نص فيه . اما قرار تحصين القانون نفسه فيحتاج الى اكثرية عادية فقط .

اضافة لسن القوانين فقد اكدت المحكمة العليا الاسرائيلية في مناسبات عديدة على قانونية الاجراءات الاسرائيلية في القدس الشرقية ، على اعتبار أن شقي المدينة موحدان حسب القانون وهي عاصمة اسرائيل .

ويجدر بالذكر ان مجلس الامن الدولي كان قد اعتبر سن قانون القدس عام ١٩٨٠ مناقضا للقانون الدولي ، وان معاهدة جنيف الرابعة تسري على القدس [١٠] . كما اكد المجلس على موقفه هذا في اعقاب استشهاد ١٨ فلسطينيا في المسجد الاقصى في اكتوبر ١٩٩٠ .

السياسة الاسرائيلية في القدس ونتائجها :

بالرغم من ضم القدس الشرقية رسميا ، وضمها الى حدود بلدية القدس واعتبارها عاصمة اسرائيل فان السياسة العملية في المدينة لم تكن صارمة ودقيقة . فقد خضعت السياسة الفعلية لعدة اعتبارات اضفت عليها بعض الغموض . وكانت اهم الاعتبارات :

* رفض المجتمع الدولي لضم القدس ، وعدم اعترافه بقانونية الإجراءات الاسرائيلية .

* الخلافات الداخلية بين فئات وتيارات يهودية واسرائيلية .
* حساسية الاديان الاخرى ، المسيحية والاسلام ، لوضع المدينة .
* عدم رغبة السلطات الاسرائيلية في ضم السكان الفلسطينيين ومنحهم الجنسية الاسرائيلية .
* محاولة عدم خلق مقاومة شديدة من جانب السكان الفلسطينيين .

ويمكن تصنيف السياسات الاسرائيلية في القدس الى اربعة مجالات رئيسية على النحو التالي :

١- السياسة السكانية : ضمان اغلبية يهودية :

هناك علاقة واضحة بين حجم السكان اليهود في القدس وبين الادعاء بانها عاصمة اسرائيل . فهبوط نسبة اليهود الى حد معين يجعل من الصعب الادعاء بان المدينة هي عاصمة الدولة .

وفي سبيل ضمان اكثرية يهودية في القدس قامت السلطات الاسرائيلية ، بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ ، برسم حدود جديدة للمدينة . اخرجت الخارطة الجديدة من حدود البلدية عددا من التجمعات السكانية الفلسطينية ، واستخدمت اساليب مختلفة لدفع باقي السكان ، في المناطق الواقعة داخل المدينة ، للانتقال الى هذه التجمعات ومنحتهم نفس حقوق سكان المدينة . في نفس الوقت تم ضم وادخال مناطق اخرى غير مأهولة بالسكان لبناء مستوطنات جديدة . اما في العام ١٩٩٢ فقد تم توسيع حدود المدينة من جهتها الغربية بهدف رفع نسبة السكان اليهود .

أدت هذه السياسة الى رفع نسبة السكان اليهود في القدس الصغرى (اي بدون التجمعات السكانية الفلسطينية الكثيفة بالسكان) الى ٧٢٪ ، بينما يشكلون حوالي ٥٠٪ من سكان القدس الكبرى (التي تضم مناطق أبو ديس والعيزرية وضاحية البريد والرام وبيرنبالا وبيت حنينا القديمة).

٢- الوضع المدني للسكان الفلسطينيين :

مُنح سكان القدس الفلسطينيون ، الذين لم يحصلوا على الجنسية الاسرائيلية وضعا خاصا. وقد ضمن لهم هذا الوضع مكانة المقيمين الدائمين حاملي الهوية الاسرائيلية وعددا من الحقوق المدنية واهمها :

* حق الترشيح والتصويت للبلدية .
* حقوق اجتماعية مثل مخصصات التامين الوطني والتامين الصحي .
* حق العمل في المؤسسات الاسرائيلية .
* حق التنقل في البلاد .

من جهة اخرى فان هذا الوضع اخضعهم للقوانين والانظمة الاسرائيلية مثل تطبيق القضاء الاسرائيلي ونظام الضرائب ....الخ . الا انه من الناحية الفعلية لم تطبق عليهم جميع القوانين بحذافيرها ، وتم اعفاء السكان الفلسطينيين في القدس من توفير الشرط الاساسي للحصول على بعض الحقوق وهو الجنسية الاسرائيلية . وقد يكون ابرز مثل على ذلك السماح للمقدسيين بالعمل في المؤسسات الرسمية كموظفي دولة ، في عدد من المجالات مثل جهاز التعليم ، ومكاتب العمل ، ووزارة الداخلية ، والشرطة وغيرها .

٣- الخدمات والاقتصاد :

كما اسلفنا فرضت اسرائيل القوانين والانظمة العامة والبلدية على السكان الفلسطينيين في القدس ، ولكنها تسامحت في تطبيقها . فقد عملت على توفير المتطلبات الاساسية لجميع الفئات ، مع ان عدم تطبيق القوانين والانظمة اعفاها من تقديم جزء كبير من الخدمات ، واتبعت سياسة محددة تتضمن أساليب عديده لضمان الهدوء في المدينة ، حتى على حساب تحقيق بعض المصالح للاكثرية اليهودية . وتبرز هذه السياسة في المجالات التالية :

* **الحقوق الدينية** : سمحت السلطات الاسرائيلية للطوائف غير اليهودية بادارة شؤون الاماكن المقدسة التابعة لها ، ولكن بدون التنازل عن السيادة الرسمية عليها . وقد طبقت ترتيبات خاصة متفق عليها بالنسبة للاشراف والحراسة واعمال الترميم والتطوير والصيانة في هذه الاماكن ، وكذلك وضعت ترتيبات للرقابة على مضمون خطب الجمعة في المساجد .

وتنازلت السلطات في موضوع تعيين القضاة في المحاكم الشرعية ، ولم تطبق القوانين المدنية الاسرائيلية الخاصة بالاحوال الشخصية ، ولكنها في الوقت نفسه لم تعترف بعقود الزواج في هذه المحاكم الا بعد مصادقة المحكمة الشرعية في يافا عليها .

وفي مجال العلاقات بين الطوائف تجنبت السلطات الاحتكاك والتوتر مع المسلمين بواسطة منع المتدينين اليهود من الصلاة في باحة المسجد الاقصى والذي يعتقد اليهود أنه أقيم على "جبل الهيكل" او بناء الهيكل في نفس المكان .

* **الاقتصاد** : لم تطبق القوانين الاسرائيلية الخاصة بالنشاط الاقتصادي في عدد من المجالات :

١- السماح لاصحاب المصالح بالاستمرار بالعمل حسب الترخيص الاردني والتنازل عن تطبيق المواصفات والمعايير الاسرائيلية .

٢- السماح باستخدام العملة الاردنية في السوق بالرغم من وضوح القانون الذي يمنع ذلك ، بالاضافة الى السماح للصرافين بممارسة عملهم .

٣- فرض الضرائب الاسرائيلية بشكل تدريجي وفي البداية حسب المعايير الاردنية .

٤- عدم تطبيق قوانين العمل خاصة تلك المتعلقة بتشغيل صغار السن والحد الأدنى من الأجور.

٥- منح الامتيازات لشركات النقل للعمل في نطاق القدس الشرقية .

٦- منح حرية التنظيم المهني والمشاركة مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في النقابات المهنية .

* **التعليم** : لم تفرض السلطات الاسرائيلية تطبيق منهاج التعليم الاسرائيلي في المدارس الحكومية ، ولم تطبق فعليا قانون التعليم الالزامي ، فقد استمر التعليم حسب المنهاج الأردني ومنح شهادات التوجيهي الأردنية.

* **الخدمات الاخرى** : يعتبر تنازل السلطات الاسرائيلية في قضية تزويد سكان القدس الشرقية بالكهرباء والمياه من اكثر السياسات بروزا حتى الآن . فالقدس الشرقية هي الاستثناء الوحيد من احتكار شركة الكهرباء الاسرائيلية لهذا النوع من الطاقة . وحتى العام ١٩٩٤ تمتعت شركة كهرباء القدس ايضا بامتياز تزويد الطاقة الكهربائية للمناطق المأهولة بالسكان اليهود

والمستوطنات[11] . وبالنسبة للمياه فما زالت المناطق الشمالية من القدس العربية تتزود بها من مصلحة المياه في رام الله .

سمحت السلطات لعدد كبير من المنظمات الدولية والفلسطينية بممارسة نشاطاتها في تقديم انواع مختلفة من الخدمات لسكان القدس الشرقية ، ومن جهة اخرى قامت بتقليص خدمات الدولة في مجالات البناء والتطوير ومعظم انواع الخدمات العامة .

* **السكن :** لقد شجعت السلطات السكن المنفصل ، وفي حالات عديدة منعت اليهود من السكن في قلب التجمعات السكانية الفلسطينية ، بهدف منع الاحتكاك والمحافظة على الهدوء . أما الاستثناء البارز في هذه السياسة فهو الحي اليهودي في البلدة القديمة.

٤- توحيد المدينتين :

امتنعت السلطات الاسرائيلية عن أي اجراء يمكن ان يشير حتى بطريقة رمزية الى عدم وحدة المدينة . واهم الامثلة على ذلك رفض اقامة جدران فاصلة لعزل الاحياء اليهودية عن الاحياء العربية ، لمنع الاحتكاك او الاعتداءات بين سكانها . كذلك رفض الاقتراح باقامة مجلس بلدي في الجزء الشرقي من المدينة كمقابل لبلدية المدينة الغربية وعلى نفس المستوى من المسؤولية والصلاحيات[12] .

ادت هذه السياسة الى استمرار واقع الفصل بين القطاعين الاسرائيلي والفلسطيني في القدس . فبنية الاقتصاد مختلفة ، وهي اشبه بالبنية الاقتصادية للضفة الغربية ، والفجوة في مستوى الحياة والفرص كبرت مع الزمن . كذلك فان منظومة الخدمات الفلسطينية منفصلة ومختلفة في مستواها في معظم المجالات .

ويشير هذا الفصل الى انه من الناحية العملية هناك قطاع سكاني فلسطيني منفصل عن القطاع اليهودي ، ويمكن ملاحظة التطابق بين الفصل القطاعي والجغرافي ، مما يدل على وجود مدينتين منفصلتين .

وقد نتج هذا الفصل الفعلي بين المدينتين بالرغم عن السياسة الاسرائيلية المعلنة التي كانت وما زالت تهدف الى تحقيق هدف معاكس وهو اثبات واقع توحيد المدينتين في مدينة واحدة. ولكن من جهة اخرى تجب الاشارة الى ان الاستراتيجية الفلسطينية ساهمت بشكل كبير في تثبيت واقع الفصل وتمييز القدس العربية. فقد امتنع الفلسطينيون ، حاملو الجنسية الاسرائيلية ، عن

المشاركة في انتخابات الكنيست . في عام ١٩٩٢ ، تراوحت المشاركة من ٠,٥٪ حتى ٤٪ في المناطق المختلفة . اما في انتخابات البلدية فقد كانت نسبة المشاركة منذ الاحتلال حتى الانتخابات الاخيره عام ١٩٩٣ على النحو التالي : عام ١٩٦٩ : ٢١-٢٢٪ ، عام ١٩٧٣ : ٧٪ ، عام ١٩٧٨ : ١٤-١٥٪ ، عام ١٩٨٥ : ١٨٪ ، عام ١٩٨٩ : ٤٪ ، وفي عام ١٩٩٣ : ٧٪ [١٣] .

وقد أسهمت هذه الاستراتيجية في تمكين الفلسطينيين من المحافظة على مسافة ما من الحكم الاسرائيلي ، وهي تشير الى استمرار الفصل القطاعي والجغرافي ، والى عدم دمج المدينتين فعليا . وقد نبه هذا الواقع السلطات الاسرائيلية الى ضرورة احداث تحولات في سياستها ، يمكن ان تؤدي الى دعم ادعائها بتوحيد المدينة الآن وفي المستقبل . ويتضح ذلك من سياسة تشجيع الحصول على الجنسية الاسرائيلية وتكثيف بعض انواع الخدمات للسكان الفلسطينيين كما سنرى لاحقا.

سياسة حكومة العمل نحو القدس (١٩٩٢ - ١٩٩٥):

قد تكون معرفة سياسة حكومة العمل في القدس والاجراءات التي اتخذتها في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ ذات دلالة هامة حول موقفها من الحل النهائي ، لا سيما وان هذه الحكومة هي التي وقعت على اتفاقيات السلام وهي المفضلة من جانب الفلسطينيين لاجراء المفاوضات معها .

ان احد العناصر الاساسية في الاستراتيجية الاسرائيلية ، التي تعكسها حكومة العمل ، هو تأجيل البحث والتفاوض حول القدس ووضعها في اخر جدول اعمال المفاوضات بعد التوصل الى السلام مع الاردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين [١٤].

وتهدف هذه الاستراتيجية الى تحقيق ثلاثة اهداف :

* تعميق السيطرة الاسرائيلية في المدينة ، خلال هذه الفترة ، وتجنيد الدعم السياسي اللازم لتحقيق الحل الذي يرضيها .
* عدم تقديم اية تنازلات قبل الاتفاق على الحدود الخارجية بحيث لا تكون التنازلات التي يمكن ان تقدمها في القدس جزءا من الاتفاق حول الحدود .
* تعتقد اسرائيل بان التوقيع على اتفاقيات سلام يعمق الثقة بينها وبين الدول العربية والسلطة الفلسطينية ، ويكسبها تسامح العالم فيما يتعلق بعمليات التطوير الجارية في المدينة .

اتبعت حكومة العمل الاساليب التقليدية المعروفة وتبنت اساليب جديدة لتحقيق الاهداف المذكورة اعلاه ، وذلك بتأثير الاوضاع الجديدة التي نتجت عن الاتفاقيات مع الفلسطينيين في محاولة للالتفاف على هذه الاتفاقيات والاستفادة منها :

١- استمرت الحكومة في سياستها الاستيطانية والسكانية للسيطرة على اكبر مساحة ممكنة ورفع نسبة السكان اليهود في المدينة غربا لتضم مستوطنة "مفسيرت تسيون" . ثم بدأت تعمل بخطى حثيثة لملء الفراغ الجغرافي بين اجزاء المدينة واستيطان المناطق التي كانت حتى الان مُعرفة بانها "مناطق خضراء" . وابرز الامثلة على ذلك :

أ- توسيع مستوطنة / مدينة جفعات زئيف جنوبا على حساب اراضي قرية بيت اكسا بهدف ربطها بمنطقة مستوطنة / مدينة راموت.

ب- مباشرة العمل في اقامة مستوطنة "هار شموئيل" شمال مستوطنة رموت وهي تقع على اراضي قرية النبي صموئيل بين رموت وجفعات زئيف.

جـ- ربط كتلة ادوميم في الشرق وكتلة غوش عتسيون في الجنوب بالمدينة بواسطة توسيع منطقة جيلو .

د- الاسراع في استيطان هضبة شعفاط ، وهي مخصصة لليهود المتدينين (ريخس شعفاط).

هـ- اتخاذ القرار بالاستيطان في جبل ابو غنيم ، جنوب شرق المدينة.

٢- استمرار نفس السياسة السكانية الخاصة بالفلسطينيين عن طريق خفض عددهم الى ادنى درجة ولكن ، في نفس الوقت ، تشجيع الحصول على الجنسية الاسرائيلية للذين لا يمكن التخلص منهم . ورغم اختلاف المعطيات حول عدد الذين حصلوا على الجنسية الاسرائيلية بالفعل ، فان ادنى التقييمات تشير الى تقديم الاف الطلبات ، وحصول الاف الفلسطينيين الاخرين على الجنسية . ومن الممكن اعتبار نسبة المشاركة المنخفضة في انتخابات المجلس الفلسطيني مؤشراً على هذا التوجه .

٣- محاولة تحسين اوضاع السكان الفلسطينيين وربط مصالحهم بالسلطة الاسرائيلية عن طريق توسيع الخدمات . وتلاحظ هذه المحاولة في توسيع الخدمات الصحية بحيث انتشرت مستوصفات صناديق التامين الصحي في معظم مناطق القدس . كما يمكن الملاحظة ان القدس الشرقية قد شملت في تطبيق التعديل في قانون التامين الوطني الذي اقرته الحكومة بهدف تحقيق المساواة بين العرب واليهود في مخصصات التامين حتى العام ١٩٩٧. كما ان الاضافة التي اقرت

للمخصصات كتعويض عن التضخم المالي شملت ايضا مدينة القدس ، وهذا مؤشر على التحول في السياسة الإسرائيلية مقارنة بالفترات السابقة .

تهدف هذه السياسة بشكل واضح الى ربط مصالح سكان القدس الفلسطينيين باستمرار السيطرة الاسرائيلية ، وكذلك مواجهة المطالبة الفلسطينية بالحصول على صلاحيات ومسؤوليات في المدينة بحقيقة ان السكان الفلسطينيين يحملون الجنسية الاسرائيلية .

القدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية :

يعتبر الاجماع حول موضوع القدس من الامور الواضحة في برامج الاحزاب الاسرائيلية وفي التصريحات المتكررة للقيادات السياسية في جميع التيارات والاتجاهات . وتبرز بشكل خاص ظاهرة غياب البنود التي تحدد الموقف من القدس في برامج احزاب المتدينين والاحزاب اليمينية المتطرفة . وتشير هذه الظاهرة الى اعتبار مواقف هذه الاحزاب بديهية ، ولا تحتاج الى اشارة خاصة ، او انه مدرج ضمنا في بند عام حول "ارض اسرائيل " التي لا يمكن ان تكون موضوعا للمفاوضات .

اما الحزبان الكبيران فيتفقان في موقفهما المبدئي من كون القدس مدينة موحدة لا يمكن تجزئتها ، وانها عاصمة اسرائيل للابد ، كما سنبين بالتفصيل فيما يلي :

برنامج حزب العمل :

ينص البند الخامس من مباديء حزب العمل ، التي اقرها المؤتمر الخامس قبيل انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢، على ما يلي : " القدس ومحيطها ليسا قضية سياسية او امنية ، ولكنها روح الشعب اليهودي . القدس عاصمة اسرائيل ، وستبقى مدينة موحدة تحت السيادة الاسرائيلية مع ضمان حرية العبادة لجميع الاديان ، ومنح مكانة خاصة للاماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين" [١٥] .

امـــا بالنسبة للسياسة العملية نحو السكان الفلسطينيين فقد نص برنامج الحزب الانتخابي على : " يستمر التسامح وضبط النفس في كونهما مبدأ اساسيا في السياسة التي توجه الحكومة والبلدية . وترى الحكومة في مبدأ توفير خدمات متساوية ، مع الاخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة لفئات السكان المختلفة والمتنوعة ، غاية مهمة ومركزية لترسيخ وحدة القدس . وترى الحكومة نفسها ملتزمة وواجب عليها ، حسب القانون ، ان تحترم الحقوق المدنية والدينية لجميع فئات السكان في المدينة ، بدون تمييز حسب الانتماء الديني او القومي ، والاهتمام بحاجات جميع السكان " [١٦] .

برنامج حزب الليكود :

لا يختلف موقف حزب الليكود الرسمي ، من مدينة القدس ، عن برنامج حـزب العمـل . وهو ينص باختصار شديد على ان : " القدس هي عاصمة اسرائيل الابدية ، وأنها مدينـة لا يمكن تجزيئها ، وهي تضمن لكل الاديان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة " (١٧) .

لقد انعكست مواقف الحزبين من القدس في سياستهما المتبعة منـذ عـام ١٩٦٧ ، وبشـكل خاص في توظيف الاموال للاستيطان في المدينة حتى بعد التوقيع علـى اتفاقيـة المبـاديء فـي ١٣ ايلول ١٩٩٣ . وهذه السياسة مدعومة باجماع شعبي اسرائيلي يشـجع ويدعـم النشـاط الاسـتيطاني فـي الضـواحـي الجديـدة حـول القـدس وحتـى التجمعـات السكانيـة اليهوديـة البعيـدة مثـل " غـوش عتسيون " ، والتي ينظر اليهـا الاسـرائيليون بانهـا تجمعـات سـكنية عاديـة ولا تدخـل فـي تعريـف المسـتوطنات . وبـالرغم مـن هـذا الاجمـاع الشـعبي فـان جميـع الحكومـات الاسـرائيلية لـم تبـادر للاستيطان في المناطق العربية الكثيفة السكان وفي القدس القديمة ، باستثناء الاسـتيطان فـي الحـي اليهودي.

القدس ومعركة انتخابات الكنيست ١٩٩٦ :

منذ لحظـة الاعلان عن تقديـم موعـد الانتخابـات للكنيسـت الرابعـة عشـرة سـارع حـزب الليكود الى وضـع قضيـة القـدس علـى راس جـدول الاعمـال للنقـاش الشـعبي بهـدف حشـر حـزب العمل في الزاوية . فقد ادعـى الليكـود ان العمـل ينـوي التفريـط بالسـيادة الاسـرائيلية فـي شـرقي القدس ، وبادر الى تقديم مشروع للكنيست لتحويل " قانون اساسي : القدس عاصمة اسرائيل" الـى قانون "محصّن" . وقد اشرنا في مكان اخر الى ان تحصين القـانون يعنـي عـدم امكانيـة تعديلـه او إلغائه الا باكثرية ثلثي الاعضاء . هكذا حاول الليكود ان يطـرح موضـوع مسـتقبل القـدس بصفتـه موضوع الانتخابات الرئيسي . فقد اعلن مرشح الليكود لرئاسة الحكومة بيبي نتنياهو:" ان الانتخابات سوف تكون عبارة عن استفتاء شـعبي حـول مسـتقبل القـدس" (١٨) . كمـا صـرح رئيس البلديـة الليكـودي ، اهـود اولمرت ، في ندوة عن مستقبل المدينة قائلا : "حتى لو بقيت القدس حجر العثرة الاخير في طريق السـلام فانـه لـن يقدم تنازلات فيها" (١٩) . وكان اولمرت قد كرر في مناسبات عديدة ادعاءه ان حزب العمـل قـد سلّم الفلسطينيين سرا اقتراحات حول تقسيم المدينة .

إثر هذا التركيز على قضية القدس من جانب الليكود اضطر حزب العمل الى الدخول في النقاش حول مستقبل المدينة في لحظة محرجة لأن الحكومة لم تنجح حتى تلـك اللحظـة فـي بلـورة

موقف واضح يتوافق مع اتفاقية اعلان المباديء من جهة ، ويضمن نجاح حزب العمل في الانتخابات من جهة اخرى . لكن الهجوم المبكر والاتهام بالتفريط بالقدس جر الحكومة وقيادة العمل الى اعلان مواقف صريحة . فقد اصدر رئيس الحكومة السابق ، شمعون بيرس ، تصريحا يؤكد على وحدة القدس ورفض تقسيمها [٢٠] ، كما اعلن يوسي بيلين ، المحسوب على حمائم حزب العمل : " لن تقسم القدس الى الابد وستبقى تحت السيادة الاسرائيلية المطلقة ، ستكون مدينة واحدة وستكون عاصمة اسرائيل" [٢١] .

وقد المح بيلين الى امكانية التفاوض مع الفلسطينيين للاتفاق حول تقاسم بعض الصلاحيات في مجالا ت بلدية معينة على نمط ادارات الاحياء . ثم عاد بيلين واكد على هذا الموقف بعد اسبوع في التلفزيون الاسرائيلي موضحا انه يقصد منح الفلسطينيين صلاحيات اقل من مستوى بلدية وضرب مثلا على ذلك الصلاحيات الممنوحة في الاماكن المقدسة [٢٢] .

اما تسالي ريشيف ، زعيم حركة "السلام الان" والمرشح في قائمة حزب العمل في انتخابات الكنيست، فقد اضاف تفاصيل توضح نوايا حزب العمل المتعلقة بالمفاوضات حول مستقبل القدس . فقد صرح في ندوة حول الموضوع أن تقسيم القدس سياسيا غير ممكن ، وان التداخل الجغرافي المعقد بين الجانبين لا يسمح بالفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين . واوضح ريشيف ان كل حل لمسألة القدس يبدأ من الفرضية ان المدينة ستبقى موحدة وعاصمة اسرائيل ، ولكنه استدرك قائلا : هذه نقطة بداية للنقاش وليست نهايته . ويفهم من تلميحه ان حزب العمل سيكون مستعدا لابداء مرونة معينة خلال المفاوضات . وقد اتبع هذا التلميح بتوضيح نوع التنازل الذي ستقدمه اسرائيل ، وهو منح الفلسطينيين حق اقامة "مركز فلسطيني " في مناطق القدس الكبرى ، أي خارج حدود البلدية . اما بالنسبة للاماكن المقدسة فقد اكد انه لن تمنح لاي طرف سيادة عليها وانما سيتم تحييدها .

واعلن ريشيف خلال الندوة انه حسب معلوماته فقد وافق الفلسطينيون على مبدأ بقاء القدس مدينة موحدة وعاصمة اسرائيل ، وعلى اقامة كيان فلسطيني بجانب القدس ، وانهم قد وافقوا على تجزيء عناصر السيادة [٢٣] .

بشكل عام يلاحظ ان حزب العمل حاول ان يمنع تحول موضوع القدس الى موضوع رئيسي في معركة الانتخابات ، وبدل ذلك فضل ان يطرح موضوع السلام بشكل عام بصفته الموضوع الرئيسي بل الوحيد . وقد فعل ذلك بسبب حساسية الموضوع بالنسبة للفئات المتدينة في

المجتمع الاسرائيلي التي يحتاج الى دعمها لكسب الانتخابات ، وكذلك لان اكثرية الجمهور الاسرائيلي تدعم التوصل الى حل سلمي مع الفلسطينيين ، مع تعدد وجهات النظر حول تفاصيل السلام .

بالرغم من محاولات العمل ، واليسار الاسرائيلي عامة ، التهرب من موضوع القدس خلال المعركة الانتخابية الا أن اليمين وعلى رأسه الليكود استطاع أن يفرضه على الساحة بصفته موضوعا رئيسيا. وكان ذلك سببا في اضطرار مرشح حزب العمل لرئاسة الوزراء أن يبادر بنفسه الى طرح الموضوع في المواجهة التلفزيونية بينه وبين مرشح الليكود.

حكومة الليكود ومستقبل القدس :

أصبح واضحا أن الحكومة الحالية برئاسة بنيامين نتانياهو التزمت بتنفيذ الاتفاقيات بين الحكومة السابقة والفلسطينيين. كما أن موقف الحكومة من مستقبل القدس لا يختلف عن برنامج حزب الليكود الانتخابي. ففي برنامج الحكومة الذي عرضه رئيسها يوم ١٠ حزيران ١٩٩٦ برز الموقف المتشدد غير القابل للتفاوض : "ان الحكومة تتعهد ألا تقسم القدس ، وأن تجهض أية محاولة للمس بوحدة القدس ومنع أي اجراء لا يتوافق مع السيادة الاسرائيلية الوحيدة في القدس".

من الناحية العملية نلاحظ أن الحكومة الحالية تتبع نفس التكتيك الذي اتبعته الحكومات السابقة والمتمثل في تأجيل المفاوضات حول القدس أطول مدة ممكنة وفي نفس الوقت خلق الحقائق في الواقع وترسيخ الصبغة الاسرائيلية في المدينة جغرافيا وديمغرافيا. وقد أعدت بلدية المدينة خطة للتطوير تبلغ تكاليفها حوالي ٦٠٠ مليون شيكل جديد تخصص منها ١٠٪ لتطوير البنية التحتية وجهاز الخدمات للسكان العرب في الجزء الشرقي من المدينة. وتعتبر هذه الخطة مجرد واحدة من الخطوات التس تنفذها اسرائيل لضمان سيادتها في جزئي المدينة [٢٤] . فقد استمرت عملية البناء في مختلف ضواحي المدينة وكذلك شق الطرق الالتفافية والطرق التي تصل بين أجزائها المختلفة. وأما خطة البناء في جبل أبو غنيم فهي إجراء إضافي لتكريس السياسة الاسرائيلية وبناء الحزام السكاني حول القدس لفصلها عن الضفة الغربية.

من جهة أخرى لا يمكن تجاهل الحقيقة ان حكومة نتانياهو لم تنفذ وعودها للناخبين بإغلاق المؤسسات الفلسطينية ووضع حد للنشاط الفلسطيني في القدس. فبالرغم من مداهمة بعض المؤسسات وإغلاق أخرى إلا أن الاجراءات الاسرائيلية لم تطل المؤسسات الهامة والبارزة ولم

توقف نشاط شخصيات معينة من جانب السلطة الفلسطينية. ففي شمال المدينة تعمل مؤسسات ومكاتب رسمية تابعة للسلطة. وفي داخل المدينة تنشط ثلاث شخصيات يعتبر نشاطها جزءا من عمل السلطة الفلسطينية (فيصل الحسيني في بيت الشرق ، ووزير الأوقاف الفلسطيني حسن طهبوب والمفتي عكرمة صبري). كذلك هناك تواجد لمعظم الوزارات الفلسطينية ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، إضافة الى نشاط جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني(٢٥) . ومن المهم التذكير ان حكومة نتانياهو لم تنفذ وعدها بتحويل قانون القدس الى قانون محصن.

آفاق المستقبل :

مهما كانت الخلافات بين الأحزاب الاسرائيلية حول مسألة مستقبل القدس فانها تتفق مبدئيا ان القدس ستبقى موحدة وعاصمة اسرائيل. لكن الخلافات يمكن أن تمس التفاصيل والتكتيك الذي يتبعه كل طرف لتحقيق نفس الهدف.

كانت الحكومة السابقة ترى امكانية التدرج في الحل من الأسهل الى الأصعب. أما القضايا الصعبة فيمكن حلها تدريجيا بحيث تبدأ بمشاركة الفلسطينيين التدريجية في التخطيط والميزانيات وترسيم حدود المنطقة العربية. وأما في الحل النهائي فيتم الفصل بين أبعاد السيادة المختلفة في المدينة. وكان هذا يعني منح السكان الفلسطينيين فرصة للارتباط بالكيان السياسي الفلسطيني والتمييز بين هذا الارتباط وبين الاقامة البلدية – المكانية.

أما آفاق الحل في المستقبل من وجهة نظر حكومة الليكود فيمكن فهمها من دراسة دوري غولد من عام ١٩٩٥ (٢٦) . ففي هذه الدراسة يبين غولد أن الحل الجغرافي والحل البلدي لا يمكن أن يكونا مقبولين على الاسرائيليين. فهو يرى ان الأول ، أي تقسيم المدينة الى مناطق جغرافية حسب هوية السكان يمكن أن يحدث انقسامات وهزات عنيفة في اسرائيل وهو مرفوض من يهود العالم. أما الحل البلدي ، الذي كان يؤيده رئيس البلدية السابق تيدي كوليك ، فيثير تخوف الاسرائليين ان يتحول الى حل جغرافي ويؤدي الى اختلال التوازن السكاني القائم ومن ثم السيادة المنفصلة.

ان صعوبة ايجاد حل مرضٍ لجميع الأطراف تنبع ، حسب وجهة نظر غولد ، من اعتبار اسرائيل أن قضية القدس هي قضية أمنية في اساسها. فهذا الاعتبار يلزم اسرائيل باقامة منطقة امنية حول المدينة عن طريق استيطان منطقة القدس الكبرى وربطها بكتل استيطانية في

الشمال والجنوب والشرق. وهذه المنطقة تضمن عزل الجزء العربي في القدس عن الضفة الغربية.

على هذا الأساس فان الحل الوحيد الذي يمكن أن يكون مقبولا ، حسب غولد ، هو الحل الديني. وهو يعني بقاء القدس تحت السيادة الاسرائيلية وضمان المصالح الدينية لجميع الأديان والطوائف ولا سيما في ادارة شؤون الأماكن المقدسة وتفضل اسرائيل أن يكون الأردن الشريك الأول في إدارة هذه الأماكن ، اضافة الى اطراف عربية واسلامية توافق على هذا الحل.

وليس هناك شك أن وجهة نظر غولد هذه تمثل وجهة نظر معظم حكومات اسرائيل لا سيما الحكومة الحالية [٢٧] . لكن من جهة أخرى يجب عدم تجاهل حقيقة اساسية وهي أن هذه الحكومة ، وكل حكومة أخرى ، تقع تحت ضغوط خارجية وأخرى داخلية في معالجتها لمستقبل القدس. بعض هذه الضغوط موجهة لابداء نوع من المرونة في موضوع القدس وأخرى معاكسة في اتجاه عدم التنازل في أي مجال يمكن أن يفسر بأنه تنازل ، ولو بسيط ، عن السيادة.

والى جانب كون الحكومة الاسرائيلية الحالية حكومة يمينية متشددة في موقفها من قضية القدس فان محاولة ابداء أية مرونة من جانب رئيس الحكومة ، في سبيل استمرار العملية السلمية التي التزم بمواصلتها وارضاء للولايات المتحدة وبعض الأنظمة العربية ، تلقى معارضة شديدة من الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي ، وخصوصا الأحزاب المتدينة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار ان حزب العمل أيضا يشمل جناحا متشددا في هذه القضية بالذات وهو يدعم المواقف الرافضة لأي نوع من التنازلات ويمارس الضغط من أجل استمرار عملية استيطان المدينة وتسريع البناء لفرض الأمر الواقع.

الخاتمة :

توضح دراستنا ان موضوع مستقبل مدينة القدس هو أحد العناصر الهامة في الاجماع القومي الاسرائيلي. قضية توحيد المدينة وبقائها عاصمة الدولة ليست موضوع نقاش بين التيارات السياسية المختلفة. وقد تبين لنا ان اكثر التيارات اعتدالا يمكن ان يوافق على اعطاء صلاحيات ادارية معينة للفلسطينيين فقط في حدود بلدية القدس الكبرى ، أي في المناطق العربية الكثيفة بالسكان الواقعى خارج حدود بلدية القدس الصغرى.

لقد كان تأجيل المفاوضات حول وضع القدس النهائي في صالح الجانب الاسرائيلي ، في كل الظروف والحالات. فقد استطاعت اسرائيل حتى توقيع الاتفاقيات من فرض واقع سكاني وجغرافي يعرقل أي اتفاق حول تقاسم المدينة ، وبعد ذلك تضاعفت جهود حكومة حزب العمل لترسيخ هذا الواقع بوسائل عديدة ، حتى بثمن زيادة عددالسكان الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية.

بعد فوز حزب الليكود والنجاح الكبير الذي حققته الأحزاب الدينية في الانتخابات الاسرائيلية ، في نهاية أيار ١٩٩٦ ، اصبح التنازل الاسرائيلي في مدينة القدس أصعب مما كان عليه في السابق. ومع ذلك فاننا نعتقد ان مستقبل مدينة القدس لا يتعلق فقط بالمواقف الاسرائيلية وانما بتوازن القوى على المستوى الدولي وعلى مستوى الشرق الأوسط ، وأهم من كل ذلك بالمواقف الفلسطينية وبوجود أوراق بأيدي افلسطينيين يمكن ان تتحول الى وسائل ضغط على الطرف الاسرائيلي. كما ان واقع المدينة ومستقبلها يرتبطان في النهاية بالاسراتيجية التي اتبعها الفلسطينيون ، منذ عام ١٩٦٧ ، ومدى نجاحها في تثبيت واقع مناقض للواقع الذي عمل الاسرائيليون على خلقه وتثبيته.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الهوامش :

1- Lauterpacht , E. (1968) Jerusalem and the Holy Places , London : The Anglo-Israel Association , p. 47.

٢- بلوم ، يهودا (١٩٧١) "حسب القانون الدولي صهيون تم فداؤها" ، هبراكليط (المحامي) عدد ٢٧ ، ص ٣١٥ ، ٣٢٠.

٣- المصدر السابق ، ص ٣١٩.

٤- المصدر السابق ، ص ٣٢٠.

5- Schwebel , S.M. (1970) "What Weight to Conquest" , American Journal of International Law , No. 64 , p. 346.

٦- المصدر السابق .

٧- امر انظمة الحكم والقانون ، مجلد الأنظمة ٢٠٦٤ (١٩٦٧/٦/٢٨) ، ص. ٢٦٩.

٨- قانون أنظمة القضاء والادارة ١٩٧٠ ، القوانين ، مجلد ٨ ، ص ٤٨٤٩ - ٤٨٦٠.

٩- كتاب القوانين ٩٨٠ ، ١٩٨٠/٨/٥ ، ص ١٨٦.

10- Lapidoth , R. and M. Hirsch (1992) The Arab-Israeli Conflict and its Resolution : Selected Documents , Dordrecht , Nijhoff , pp. 256 - 257.

١١- دمبر ، مايكل (١٩٩٤) "البنية التحتية للقدس : هل الضم غير قابل للعكس" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد ١٨ : ١٥٢ - ١٧٨ ، ص ١٧٢.

12- Amirav , M. (1990) " Toward Co-existing in the Capital " , Jerusalem Post , 18 October.

13- Roman , M. and Weingrod , A. (1991) Living together Separately : Arabs and Jews in Contemporary Jerusalem , Princeton : Princeton Univ. Press. and Sharknsky , I. (1995) "Coping Strategies of Engagement and Avoidddance : the case of Jerusalem" , Policy and Politics , vol. 23 , No. 2 : 91-101 , p. 97.

١٤- شاركانسكي (١٩٩٥) ، سبق ذكره.

١٥- ملخص مبادىء حزب العمل ، من قرارات مؤتمر الحزب الخامس عام ١٩٩٢.

١٦- برنامج حزب العمل للكنيست الثالثة عشر ١٩٩٢ ، ص ١١.

١٧- برنامج حزب الليكود للكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦.

١٨- صحيفة هآرتس ١٩٩٦/٢/١٩.

١٩- صحيفة كل-هعير ١٩٩٦/٣/١٥.

٢٠- صحيفة هآرتس ١٩٩٦/٢/١٩.

٢١- المصدر السابق .

٢٢- التلفزيون الاسرائيلي ، القناة الثانية ١٩٩٦/٦/٢٦.

٢٣- صحيفة كل-هعير ١٩٩٦/٣/١٥.

٢٤- عوزي بنزيمان ، في صحيفة هآرتس ١٩٩٧/١/٢٤.

٢٥- داني روبنشتاين ، في صحيفة هآرتس ١٩٩٧/٢/١٤.

26- Gold , Dore (1995) : Final Status Issues : Israel - Palestinian , study No. 7 , Tel-Aviv Univ. , The Jaffee Center for Strategic Studies.

ونشرت ترجمة لهذه الدراسة في **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، عدد ٢٦ ، ربيع ١٩٩٦ : ص ١١٣ - ١٥٤.

٢٧- من المهم أن نذكر بأن دوري غولد هو المستشار السياسي لرئيس الحكومة الاسرائيلية نتانياهو.



سيناريو القدس

بقلم / يان دي يونغ

في الوقت الذي احتفل فيه العالم بدخول السلام الى منطقة الشرق الاوسط ، راود المقدسيين شعور متضارب من التشكك والتصديق جراء الصورة المتضاربة للوضع القائم ، حيث العلم الفلسطيني يرفرف خفاقا فوق اسطح المنازل في الوقت الذي تجوب فيه الدوريات الاسرائيلية شوارع المدينة .

وخلال الفترة الانتقالية ومراحل اعادة الانتشار للحكم الذاتي الفلسطيني بدءا من اوسلو (أ) (غزة واريحا اولا) ومرورا باسلو (ب) (التي تقضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من المدن والقرى الفلسطينية بمنأى عن القدس الشرقية ومركز مدينة الخليل) تأرجح المزاج الفلسطيني ما بين التوقعات المتفائلة وما بين انعدام الوهم . هذا بمعزل عن الفرحة القلبية الغامرة التي شعر بها الفلسطينيون غداة رحيل القوات الاسرائيلية وخاصة من البلدان والقرى الفلسطينية ، هذه الفرحة التي ما لبثت وان امتزجت بالخوف المتنامي نتيجة لتغلغل البلدوزرات الاسرائيلية في الحقول والمزارع الفلسطينية .

وبمضيّ السنين تبلورت الفرضية القائلة بان القدس ربما تكون العقبة الرئيسية التي لايمكن تجاوزها للوصول الى حل دائم للصراع الاسرائيلي الفلسطيني ، اذ قد يصل الجانبان الى اتفاق حول غزة والضفة الغربية ولكن ذلك لن يطال مدينة السلام . إذ قد تستحيل التسوية بين المطلب الفلسطيني والمتمثل بالقدس الشرقية عاصمة وطنية مع الموقف الاسرائيلي الذي يصر على سيادته المطلقة على كل اجزاء المدينة بما في ذلك القدس الشرقية التي ضمت عام ١٩٦٧ .

اما الان وقد دخلنا الى العام ١٩٩٦ فاننا نرى ولادة حقائق جديده على الارض ، والتي تتحدى الافتراض السالف الذكر ، حيث ان عملية اوسلو وفرت الآلية والزخم والمناخ السياسي المناسب لبلورة حل على غرار الحلول التي تم تحقيقها لباقي اجزاء الضفة الغربية .

ومن الجدير بالذكر ان العرض الاسرائيلي لهذا الحل ربما يكون بمثابة "جوهرة التاج" (واسطة العقد) والذي يهدف الى تلميع القيادة الفلسطينية حين ارتدائها المرتقب للملابس المزرية التي سيتمخض عنها اتفاق اوسلو (ج) المقبل، وعندها لن يكون السؤال : هل سيرفرف العلم

---

* الترجمة الأولى سائد صالح والتحرير النهائي د. صالح عبد الجواد .

الفلسطيني فوق القدس ؟ بل سيكون ضمن أي حدود ، ورمز لاية سلطة سيرفرف هذا العلم؟ وما هي فرص النجاح المتاحة للفلسطينيين عند صياغتهم لهذا المستقبل الموعود والمحددة بالمنطقة التي يسمح فيها برفع العلم الفلسطيني سواء أكان ذلك في القدس او في الارياف ؟ . ان هذا السؤال يجب ان يشكل المرشد الاساسي لبلورة استراتيجية فلسطينية في المفاوضات الجارية مع اسرائيل ، بالرغم من ان صيغة اوسلو تنص على معالجة منفصلة للقضايا الخاصة بالقدس وباقي مناطق الضفة والقطاع ، الا انه توجد الآن اسباب قوية تدعو لتجاوز هذه الاستراتيجية القائمة على الفصل والخروج باستراتيجية تتطرق الى القضيتين بمنظار واحد . اذ انه من الحريّ النظر الى مناطق الارياف والمدن على انها مناطق متداخلة يعتمد كل منها على الآخر في اطار برنامج المساعدات الطارئة لاعادة بناء المناطق الفلسطينية . ويجب ان ينظر الى آفاق وفرص النجاح هذا البرنامج في ضوء العاملين الرئيسين التاليين .

(١) الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي تعيشها المناطق الفلسطينية جراء عقود من الاهمال المنظّم والمتزامن مع الاستيطان الاسرائيلي المكثف .

(٢) التوقعات التي تشير الى ان الشعب الفلسطيني سيتضاعف خلال الخمس العشرة سنة القادمة .

وعليه فانه يجب تقييم هذين العاملين بشكل ملائم من اجل تحديد متطلبات برنامج اعادة تأهيل الفلسطينيين ، وبالتالي الخروج باستراتيجية تكفل نجاح هذا البرنامج .

ان هذا المقال يمثل بشكل موجز التبعات والآثار والآفاق الناجمة عن تحول مشروع اقليم القدس "Metropolitan " الى عامل محوري يجب الاخذ به عند وضع هذه الاستراتيجية ، وايضا فهو يقوم بجولة مكثفة حول المعالم التي لا تظهر على خريطة اوسلو (ب) والتي تعمل على تشخيص معالم الاتفاق النهائي الذي اصبح يطلق عليه البعض منذ الآن اسم "اوسلو ج" (اوسلو٣).

العمود الفقري لاتفاق اوسلو

ان التحركات الاسرائيلية خلال العملية السلمية كانت تعتمد على الفرضية القائلة بوجوب الاستمرار في السيطرة على وادي الاردن ، وذلك لعزل الضفة الغربية جغرافيا عن باقي الدول العربية . وغني عن الذكر بانه ما من جيش معاد وما من تجهيزات عسكرية ثقيلة يمكنها العبور من دون ان تتم اعاقتها . وعليه فان اسرائيل يمكنها ان تسمح بانشاء بانتستونات داخلية. وبمقدور

الفلسطينيين ان يسمّوا الشكل الناتج "دولة" اذا هم ارادوا ذلك . ولكن المهم برأي الاسرائيليين هو ان تبقى اعينهم مفتوحة على الحدود الداخلية لهذه الكنتونات الخاصة بهذا الكيان بحيث يمنع أي فلسطيني من غير المرغوب فيهم من الدخول اليها ، في الوقت الذي يتم فيه شق شبكة من الطرق الالتفافية الاسرائيلية التي تكفل للاسرائيليين ممرات آمنة وسهلة للوصول الى المستوطنات الاسرائيلية .

ان خريطة الضفة الغربية المتمخضة عن اتفاق اوسلو (ب) تظهر عددا كبيرا من المناطق الفلسطينية ، كبيرة كانت او صغيرة موضوعة داخل (مساحة فارغة) ، ومن الجدير بالذكر ان هذه (المساحة الفارغة) هي الهيكل الاساسي والضروري لخريطة اوسلو ، سواء في الحاضر او في المستقبل ، اذ انها تحتوي على المستوطنات الاسرائيلية ، والمناطق المسموح لهم بالتوسع فيها ، والطرق الالتفافية الخاصة بهم . ان هذه الخارطة بمعالمها الحالية لا يمكن ان تشكل ارضية للسلام اذ انها تعج بالعيوب والنواقص مثل :

١- استثناء القدس الشرقية من الحكم الذاتي الفلسطيني .

٢- افتقار المناطق الواقعة تحت الحكم الذاتي للتواصل الجغرافي .

٣- خضوع الطرق التي تربط المناطق العربية للرقابة الاسرائيلية .

٤- عدم توفر معابر حرّة مع الدول المجاورة .

في ظل هذه المعطيات كيف سيكون بمقدور اسرائيل خوض مرحلة اوسلو "ج" بمثل خريطه كهذه ؟ وفي الغالب فانهم سيضيفون مزيدا من الاراضي للحكم الذاتي الفلسطيني مع المحافظة على وضعيته وخلق الظروف المواتية لتقويته ، وكذلك فان مشكلة التواصل الجغرافي سيتم ترقيعها بطرق هزيلة وسيتم تخفيف بعض سياسات السيطرة . اما الطريق الى الاردن بواسطة جسر اللنبي بالقرب من اريحا فربما تصبح اكثر حرية ولكن ماذا عن القدس ؟

المدينة ومحيطها

عندما يبرز السؤال العاطفي حول القدس . فان المفاوضين الفلسطينيين يركزون على القدس الشرقية التي ضمتها اسرائيل في العام ١٩٦٧م . ان هذا لخطأ فادح ذلك ان القدس الشرقية لا تشكل سوى جزء صغير من اقليم القدس "Metropolitan" على الرغم من ان ثلاثة ارباع

الاخيرة تابعة للضفة الغربية وبتجاهل الترابط الحيوي بين القدس الشرقية مع القرى والبلدان المحيطة فان الفلسطينيين يقعون في فخ الحل الرمزي للمسألة .

لذا فمن الاهمية بمكان ان نلم بالتعريفات المختلفة للقدس سواء كانت "اقليم القدس" او "القدس البلدية" . وهنالك تعريفات اسرائيلية وفلسطينية منفصلة لكل من منطقة القدس سواء "البلدية" او "الاقليمية" . بينما لا تقوم التعريفات الفلسطينية بتجاوز الخط الاخضر تقوم التعريفات الاسرائيلية بتجاوز ذلك .

وتوضح الخارطة المرفقة (انظر خارطة يان دي يونغ / الملاحق) منطقة اقليم القدس بمنظور بعض الجغرافيين الاسرائيليين مثل " يسرائيل كمحي" و "اليسارر افرات" وهذه المنطقة المحددة بالخط المتقطع تشمل جميع المناطق التي تحد مباشرة المراكز المدينية للنشاط الاقتصادي والثقافي للاسرائيليين وتغطي هذه المنطقة ما مساحته ١٢٥٠كم٢ حيث يقع ربعها فقط داخل اسرائيل فيما قبل ١٩٦٧م ، (انظر الخط الاخضر على الخارطة والمحدد بالنقط والشرطات) ويجب ان لا يتم الخلط بين ذلك وبين المفهوم السياسي الاسرائيلي للقدس الكبرى ، فمنطقة "اقليم القدس" "Metropolitan" تضم رام الله وبيت لحم على سبيل المثال ، بينما يتم اسقاطهما من المفهوم الاسرائيلي السياسي للقدس الكبرى وبحذر . ان المفهوم الاخير يمكن فهمه بانه القدس اليهودية بما فيها الحلقة الاستيطانية حول المدينة وبمعزل عن اية رابط مع المناطق الريفية الفلسطينية المحيطة بالمدينة ، وفي هذا الاطار فان القدس اليهودية تمتد خارج اسرائيل عند نهاية aspatial "Umbilical cord" (وهو طريق باب الواد السريع القادم من تل ابيب/يافا – القدس) غير ان القدس الفلسطينية هي القلب الجغرافي ليس فقط لمحيطها المباشر بل للاراضي الفلسطينية كوحدة كاملة . لذلك فان اقليم القدس يعرّف بشكل مغاير في الجغرافيا الفلسطينية ، فهو يمتد ليتجاوز حدود خارطتنا ليشمل اكثر من مئة قرية فلسطينية حول تجمع المدن الفلسطينية الممتد من رام الله الى بيت لحم ، والذي تشكل البلدة القديمة في القدس مركزه . ان هذه المنطقة تجمع ما يسمى بألوية رام الله واريحا والقدس وبيت لحم ، والتي تقع جميعها ضمن اقليم القدس . ان هذا الاقليم يشكل ثلث مساحة الضفة الغربية ، ويستوعب ثلث السكان فيها ايضا .

ولكن ، ولأغراض هذا المقال ، فنحن معنيون اكثر بالمفهوم الاسرائيلي حول اقليم القدس "Metropolitan" ، أي المنطقة المشار اليها بالخط المنقط . وضمن هذه الحدود فانها تحتوي على ما يزيد عن مليون نسمة ، تقريبا بنسب متساوية من الفلسطينيين والاسرائيليين ، غير ان هذه المساواة الاحصائية تتصف بتوزيع غير متساو للتجمعات السكانية على المنطقة . فالقطاعات

اليهودية تسيطر فقط على قطاع صغير من مجمل مساحة الاقليم (في داخل اسرائيل ما قبل عام ٦٧) والتي يحتويها الخط الاخضر وفي قطاعات من القدس الشرقية يشكلان معا حوالي ٢٥٪ من منطقة اقليم القدس . وبتطبيق التعريف الفلسطيني لاقليم القدس الذي يقع شرقي الخط الاخضر فان ذلك سيؤثر جوهريا على المساواة الديمغرافية . وسوف يشير ذلك الى ثلاثة احياء مهمه ذات غالبية فلسطينية موزعة بشكل متساو على المناطق المسكونة من المنطقة ، ولكن ماذا عن الاغلبية اليهودية المتعلمة داخل المدينة نفسها ؟ مرة اخرى فان الاجابة على هذا السؤال تعتمد على كيفية تعريف القدس . والان لنجلب الى دائرة التركيز التجمعات السكانية الممتدة بين رام الله في الشمال وبيت لحم في الجنوب حيث يبلغ تعدادها مجتمعة حوالي ٨٠٠,٠٠٠ نسمة بنسب مساواة متباينة نوعا ما بين اليهود والعرب . وبالرغم من كونها مناطق سكنية غير منفصلة بعضها عن بعض الا انه يتخللها خطوط متصالبة من منظومات الحدود المعقدة . واذا ما استخدمنا الارقام على الخريطة فانه يمكننا ان نفرق بين التالي :

١- القدس الغربية الاسرائيلية

٢- القدس الشرقية التي ضمتها اسرائيل عام ١٩٦٧ بما في ذلك البلدة القديمة .

٣- الضواحي الفلسطينية التي شملتها القدس بواسطة "خطة كندال" والتي صادقت عليها الاردن عام ١٩٦٦ التي تتكون من خيط طويل من الاحياء السكنية الواقعة بين معاليه ادوميم والقدس الغربية ، والتي تم استثنائها من المنطقة التي ضمتها اسرائيل عام ١٩٦٧ .

٤- مناطق اتصال المدن بضواحيها في كل من رام الله وبيت لحم .

واذا ما قيدنا انفسنا بالحدود البلدية الحالية التي رسمها الاسرائيليون عمدا لاستثناء الاحياء السكنية ذات الكثافة السكانية الفلسطينية نجد ان هنالك اغلبية يهودية بالفعل ، ولكنها ما تلبث ان تضمحل وتتلاشى كلما اخذنا بعين الاعتبار المناطق التي تحيط بالمدينة بشكل طبيعي . خاصة اذا ما اعتبرنا الحدود البلدية الشرقية الممتدة للقدس الشرقية العربية والتي اقرّت عام ١٩٦٦ وضمن هذه الحدود فان التجمع الاستيطاني اليهودي سوف لا يتجاوز ال ٤٠٪ من سكانه الحاليين. وايضا اذا ما اخذنا التجمع السكاني الفلسطيني لاقليم القدس "Metropolitan" الى جهة الشرق من الخط الاخضر كوحدة عضوية واحدة (الارقام ٢،٣،٤ على الخريطة) الامر الذي سيؤدي الى اختزال هذه النسبة الى اقل من ٣٠٪ .

وكما هو واضح للعيان فان منطقة السكن اليهودية الحالية تهيمن في المركز ، وهذا يرجع بشكل رئيسي الى المستوطنات في المدن التي اقامتها اسرائيل على الجانب الاخر من الخط الاخضر بعد عام ١٩٦٧، وبمنأى عن الاضافات على الثقل السكاني فان المساكن الفلسطينية بالاضافة الى امتدادها حول محيط المدينة ، تمتد لتشمل التجمعات المدنية الاخرى، وكما تبدو الاشياء على الخريطة فان المستوطنات تمكن المقصد اليهودي من الوصول الى المساواة الديمغرافية ، ولكن هذا وذاك منوط بالاسرائيليين ، لانه وبدون بذل جهود حثيثة مكثفة لجذب اعداد كبيرة من المستوطنين اليهود فان هذه المساواة الديمغرافية والتي يمكن مشاهدتها بواسطة الرؤيا الاسرائيلية لاقليم القدس "Metropolitan" لن تستمر إلا لسنوات قليلة نظرا لمعدل الولادة المرتفع لدى الفلسطينيين . وبزيادة البقعة الجغرافية لبؤرة اهتمامنا لتصل الى منطقة الارياف عندها سنجد عددا لا بأس به من القرى الفلسطينية وبعض المستوطنات الاسرائيلية والتي تظهر على الخريطة لخمسة تجمعات استيطانية رئيسية تنتشر مع عقارب الساعة من الناحية الشمالية الغربية وهي :

١- تجمع كتلة (block) مستوطنات جبعون مع جفعات زئيف .
٢- تجمع كتلة مستوطنات تلمون .
٣- تجمع كتلة مستوطنات بنيامين ويشمل بيت ايل وعوفرة وآدم .
٤- تجمع الكتلة الاستيطانية حول معاليه ادوميم .
٥- تجمع كتلة مستوطنات جوش عتسيون مع افرات وبيتار .

ولهذه التجمعات الاستيطانية بعدان ديمغرافيان ممكنان ، يتمثل الاول بتوفير اراض سكنية للتجمعات الاستيطانية الاسرائيلية ، ويتمثل الثاني في خنق التجمعات الفلسطينية الاصلية . وبالنسبة للبعد الاول فان الاراضي المعطاة لهذه التجمعات الاستيطانية تفوق بخمس مرات اراضي القدس الشرقية . وهي تشكل ثلث اراضي اقليم القدس "Metropolitan" . والجدير بالذكر ان المرحلة الاولى لتطوير هذه المستوطنات تتضمن استيعاب ١٠٠٠٠٠ مستوطن اضافي ، ولكن المرحلة الثانية التي تم التخطيط لها تنص على استيعاب عدد اكبر بمرتين من العدد السابق (تشير الى ذلك الخطة الشاملة لمعاليه ادوميم ، انظر الى مناطق الفتحات الصغيره على الخارطة).

واذا نظرنا الى الانماط المنتشرة لهذه التجمعات الاستيطانية فاننا نرى بانها تربط منطقة "Metropolitan" برمتها بما في ذلك القدس الشرقية الى مناطق اسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧ . وهذا هو ما يحدد مصير القدس الفلسطينية "Metropolitan " في قلب جغرافيا المناطق الفلسطينية والتي تربطها بعضها مع بعض ، حيث انها ستكون ذات بنية مفككة . والنتيجة سوف تكون حشر الفلسطينيين في جيوب اشبه ما تكون بالجزر .

وجدير بالذكر انه اذا استمر نمو التجمعات الاستيطانية بغير ما رقيب او حسيب فان ذلك سيحدث تغييرا مدمرا على المناطق الريفية التي تحيط بالقدس . وفيما يخص المناطق الواقعة خارج مركز المدينة فان الفلسطينيين لا زالوا يتفوقون بنسبة ٣ لكل ١ ، ولكن المخطط الاسرائيلي سيحدث تغييرات على هذه النسبة لتصل ١ الى ١ كما هي عليه الآن في مركز المدينة .

الاعلام والبلدوزرات :

ولنتوقف قليلا لنلقي بنظرنا من جديد على الاعلام الفلسطينية التي ترفرف في المدن والبلدات الفلسطينية وعلى البلدوزرات الاسرائيلية الجاثمة في الحقول الفلسطينية .

وتظهر الخريطة هنا مستجدّين متزامنين ، الاول ازدياد رقعة الحكم الذاتي الفلسطيني (اللون الرمادي الغامق) والثاني شق الطرق الالتفافية (تظهر على الخارطة المرفقة) .

ان اتفاق اوسلو "ب" يضع ثلث الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية تحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني اما فيما يخص الجزء الشرقي من اقليم القدس "Metropolitan " فقد شمل الاتفاق خمس هذه الاراضي فقط . اما الهدف وراء الطرق الالتفافية فهو ربط المستوطنات المقامة من ذلك الحين (الاتفاق) والتي انتهى بها الامر الى العزلة نتيجة الاتفاق بمراكز المدن اليهودية ويأتي ذلك في نفس الوقت الذي يتم فيه تجاهل البلدات والقرى الفلسطينية . ان شبكة الطرق الالتفافية هذه توازي بل وتتجاوز في بعض الاحيان الطرق الفلسطينية التقليدية . ومثال ذلك هو الخط رقم "٦٠" الذي يصل شمال الضفة بجنوبها حيث تم اعادة تخطيطه ليمر من غربي بيت لحم والمناطق الشرقية من رام الله وايضا الخط رقم '٤٥' الذي يصل شرقي الضفة بغربها حيث اصبح الآن يصل بين السهل الساحلي ووادي الاردن من خلال مستوطنتي جبعات زئيف ومعالي ادوميم وبدون ان يمر بأي منطقة فلسطينية .

واذا كانت المخططات الهيكلية للاحياء الاستيطانية قد واجهت صعوبات جمّة عند تطبيقها على ارض الواقع فان استكمال عملية شق الطرق الالتفافية قد يحدث تغييرا جوهريا عليها. وهذا لا يمكن النظر اليه بمعزل عن التزايد الدرامي للضغط السكاني في قلب منطقة تل ابيب الكبرى والتي تسعى جاهدة الى ايجاد منفذ شرقي طبيعي أي منفذ نحو اقليم القدس "Metropolitan" ومستوطنات شومرون (منطقة نابلس) حول ارئيل . وكذلك لا يمكن النظر اليها بمعزل عن الفرص والامكانات السياسية لمواصلة اتفاقات اوسلو . واذا قدر لها التواصل فان ظروف البنية التحتية ستكون ناضجة لاطلاق يد التجمعات الاستيطانية . واذا ما تصورنا الفتحات الصغيرة على الخارطة كبقع سوداء فاننا سنخرج برسم بياني لآثارها المحتملة . وحيث ان القدس العربية تمثل القلب للجغرافيا الفلسطينية في المناطق فان ذلك سيشل دورها هذا ، لان صناعاتها ومؤسساتها ونشيطيها الاقتصاديين سينتقلون الى مناطق اكثر منفعة من مركز المدينة ، ولكنها ستبقى على مقربة من المناطق الفلسطينية الواقعة خلف الساحل ، ولكن السؤال يظل على حاله : ما هي الامكانات والفرص لمواصلة اتفاقات اوسلو؟ .

وفي ظل الرقعة المتواضعة للحكم الذاتي الفلسطيني وتمترس التجمعات الفلسطينية اضافة الى استثناء القدس الشرقية فان خريطة اوسلو "ب" توفر القليل من فرص النجاح من اجل انجاز حل قابل للتطبيق في اوسلو "ج" .

الحكم الذاتي الفلسطيني في القدس

هنالك دليل على تبلور مرونة متنامية في الدوائر السياسية الاسرائيلية تتجه للتكيف مع الفلسطينيين ، وضمن هذا السياق فان الارضية التي انبثق عنها حزب "الطريق الثالث " تسترعي الانتباه . وجدير بالذكر ان هذا الحزب تشكل من الاعضاء المعارضين في حزب العمل ذوي الرتب العالية ومن جنرالات الاحتياط في الجيش . وينتقد هذا الحزب تحالف ميرتس/العمل على اعتبار أنه يساوم كثيرا في اتفاقات اوسلو . وتتلخص وجهة نظر هذا الحزب كالتالي ...

" ان الحلول التي نعرضها تجنب اسرائيل حكم مليون عربي في يهودا والسامرة وهي تحدد الخطوط الحمراء التي تكفل امن اسرائيل وتضم ٩٥٪ من البلدات والقرى اليهودية في هذه المنطقة لدولة اسرائيل ، وتترك ٩٥٪ من الاراضي الواقعة في نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني التي لا يمكنها ان تشكل باي حال من الاحوال خطرا استراتيجيا على اسرائيل . وبالنسبة لمرتفعات الجولان والقدس العظمى وحي "تزيون" ووادي الاردن والمناطق

الاستراتيجية على قمم الجبال بما في ذلك السيطرة على مصادر المياه فهي لن تخضع للمساومة تحت أي ظرف كان " (الامل الجديد لمستقبل اسرائيل-تل ابيب ، ١٩٩٥).

وقدم هذا الحزب خارطة تلقي الضوء على اهدافه سالفة الذكر . ومعالم هذه الخارطة محددة باللون الرمادي والموضوعة في الجهة اليسرى من الخارطة المرفقة . وتظهر كامتداد للمناطق التي وضعها اتفاق اوسلو "ب" ضمن الحكم الذاتي الفلسطيني (الرمادي القاتم) ان خريطة الحزب الثالث تشكل تصويرا لمدى المعارضة التي يبديها كل من اليمين واليسار الاسرائيلي المتطرف للمساومة مع الفلسطينيين .

وجغرافيا (مناطقيا) ، فان هذه الخارطة هي عبارة عن خطة معدّلة "لمشروع ألون" . هذا المشروع الذي اضحى الارضية السياسية لحزب العمل منذ عام ١٩٦٧ ومشروع ألون يضع تصورا لعودة المناطق الفلسطينية كثيفة السكان للاردن مع بقاء معظم اراضي اقليم القدس "Metropolitan" ووادي الاردن تحت السيطرة الاسرائيلية . ومن هنا قام حزب الطريق الثالث بتعديل هذه الخطة كما يلي :

وضع المستوطنات الاسرائيلية الواقعة على الخط الاخضر تحت السيطرة الاسرائيلية، وكذلك الحال بالنسبة للمستوطنات التي تقع على الممرات التي تربط اسرائيل بوادي الاردن، ومستوطنات مثل ارئيل وشيلو في الشمال وتقواع في الجنوب .

وفي المقابل فان هذه الخارطة تحمل في ثناياها فكرة المساومة حول القدس . ومع ان ذلك لم ينص عليه صراحة الا ان التصورات المترتبة على هذه الخريطة تشير الى امكانية منح معظم الاحياء الفلسطينية في القدس الشرقية ادارة "ذاتية" .وبوسعنا مشاهدة هذا المشروع اذا ما تتبعنا خريطة "الحزب" الطريق الثالث لنصل الى خطة مدينة القدس ، حيث يمكننا ملاحظة الحل الممكن لموضوع القدس على غرار حلول اتفاقات اوسلو .

وفي الخارطة على اليمين بوسعك ملاحظة كيف انه بمقدور اسرائيل اختزال ادارتها المباشرة الى النصف على القدس الشرقية . وان تحدد سلطتها على القدس الغربية وباقي المستوطنات الواقعة على طول الخط الاخضر . اما بالنسبة لبقية الاحياء الفلسطينية التي تقع شرقي البلدة القديمة (بيت حنينا ، وجبل الطور ، وراس العمود ، والسواحرة الشرقية ، وصور باهر) فانه من الممكن الحاقها فيما بعد للحكم الذاتي الفلسطيني وسوف يتم توحيدها مع الضواحي المجاورة التي قامت اسرائيل بعزلها عن القدس عام ١٩٦٧ (ابو ديس ، والعيزرية ، والرام ، وعناتا) والنتيجة وحدة فلسطينية سكانية خاضعة للحكم الذاتي الفلسطيني تسمى "القدس" الاسم

العربي والديني للمدينة . حيث ستحتوي على ٢٥٠٠٠٠ فلسطيني بجوار القدس اليهودية التي سيبلغ تعدادها ٤٠٠٠٠٠ نسمه ، تضم القدس الغربية والمستوطنات اليهودية على الخط الاخضر . وستبقى البلدة القديمة على حالها من حيث السيادة والادارة الدينية الى ان يتم التوصل الى اتفاق بشأن مكانتها النهائية .

ان هذه القراءة لخريطة "الطريق الثالث" مرتبطة بمقالة نشرت في الجريدة العبرية اليومية "هآرتس" بتاريخ ١٩٩٦/٢/١٩ ، وتتطرق الى اتصالات غير رسمية اسرائيلية فلسطينية تهدف الى استكشاف امكانية وجود ادارتين منفصلتين تجتمعان تحت مظلة مجلس بلدي منفرد . وقد أبدى الفلسطينيون اهتمامهم بالفكرة مؤكدين على احترام مبدأ المساواة .

وحري بالذكر ان حزب الليكود عقد العزم على افشاءهذه الفكرة بصفتها فضيحة سياسية متهما بيرس بتقسيم القدس . الا ان اسرائيليين ادركوا الحكمة من تطبيق مفهوم اوسلو على القدس وذلك باعطاء الفلسطينيين "ورقة التين" ليديروها ذاتيا ولتسمى فيما بعد "بالقدس" وبذلك يكون بمقدور اسرائيل ضمان القدس كعاصمتها الموحدة . وسيكون على الفلسطينيين ان يقبلوا بمبدأ الاتفاقات المشتركة للخطط الخاصة بالاحياء السكنية ، وسوف يتم تسهيل ذلك بواسطة اتفاقات اسرائيلية لتطوير مشاريع الاسكان الفلسطينية الجديدة في الضواحي العربية البعيدة عن مركز المدينة (الرام – وابو ديس – وبيت حنينا في الشمال) ، الامر الذي سيؤدي الى صبغ السيطرة الاسرائيلية على مركز القدس بالصبغة المؤسساتية ، في الوقت الذي يتم فيه نقل مركز القدس العربية الى المناطق السكنية المجاورة . ولهذا فان اسرائيل سترضى بقبول مثل هذا التطور لادراكها ان الوجه اليهودي الحقيقي لمدينة القدس كان قد انتقل منذ زمن بعيد عن منطقة البلدية باتجاه التجمعات الاستيطانية سالفة الذكر ، وفقط داخل هذه الاحياء تستطيع اسرائيل تحقيق المساواة الديمغرافية – السكانية ، او ربما اكثر من ذلك .وهذا امر حيوي من وجهة النظر الصهيونية لانه طالما استطاعت اسرائيل اظهار الغالبية اليهودية في قطاع وحيد من اقليم القدس "Metropolitan" (المنطقة الواقعة داخل الخط الاخضر والقدس الشرقية المضمومة) فانه يفوتها القليل للتدليل على ادعائها بالسيطرة الكاملة على القدس .

ان الخريطة التي يقدمها حزب الطريق الثالث حول القدس تعتبر بمثابة مواد تجميلية للخريطة الواردة في اتفاق اوسلو "ب" وبمثلما يمكنك الحديث عن دولة ذات سلسلة من (البانتوستانات) Bastustans ، يمكنك الحديث عن سلسلة من الاحياء المجزأة لتكون القدس . ان

هذا التجمع الناشيء عن القدس الشرقية وضواحيها سوف يوضع تحت الادارة الفلسطينية ، ولكنه سوف يكون محدودا بممر طويل ضيق يشبه النفق داخل اراضي اقليم القدس "Metropolitan " وسيربط هذا النفق بشكل هزيل مع الكانتونات الاخرى كرام الله وبيت لحم واريحا . وستكون القدس العربية عبارة عن مركز لعاصمة كبيرة مجزأة بدلا من توفير الوحدة البنائية للمناطق الفلسطينية في الشمال والجنوب والشرق .

ان القدس العربية تنقصها الظروف المناسبة لتكون عاصمة للفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة اليها ، وسوف يرفرف علمهم على مدينة مقطعة الاوصال ومحرومة من محيطها الطبيعي وبدون ادنى شك محرومة من مستقبلها .



الرؤية الامريكية والدولية تجاه مستقبل القدس

- د. نصير عاروري : الرؤية الامريكية والدولية تجاه مستقبل القدس



الرؤية الأمريكية والدولية تجاه مستقبل القدس

بقلم / نصير عاروري

قبل ان نتطرق الى مسألة الرؤية الامريكية والدولية تجاه مستقبل القدس ، من الضروري ان نتكلم عن تصور السياسة الامريكية تجاه القدس ، ونحدد التغيرات المهمة التي طرأت على تلك السياسة ، الامر الذي يساعدنا في تحليل الرؤية تجاه مستقبل المدينة . وبالمثل نتابع تطورات الرؤية الدولية . وكلا الموضوعين يتطلب منا معرفة الوضع القانوني للقدس . فلنبدأ في مسألة القدس في اطار القانون الدولي .

القدس والقانون الدولي

اذا تجنبنا الرجوع الى ما بعد الحرب العالمية الاولى والانتداب الذي قامت به عصبة الامم، يمكننا القول ان مشروع تقسيم فلسطين (قرار الجمعية العامة رقم 181-II بتاريخ ٤٧/١١/٢٩) كان قد أوصى بان تخضع القدس لحكومة دولية تديرها هيئة الامم المتحدة بواسطة مجلس وصاية (Trusteeship Council) ، ويكون في تلك الحكومة مجلس تشريعي لتمثيل سكان المدينة لمدة عشر سنوات . ثم كررت تلك التوصية في قرار الجمعية العامة الذي نص على ضرورة عودة اللاجئين رقم (194-III بتاريخ ٤٨/١٢/١١) (١). والجدير بالذكر ان اسرائيل كانت قد تعهدت لهيئة الامم ان تحترم مبدأ التدويل كما ورد في القرارين ، ومن ثم كانت عضوية اسرائيل في المنظمة الدولية مشروطة بقبولها مبدأ التدويل.

ولكن خلافا لذلك صدر قرار الكنيست في ١٩٥٠/١/٢٣ يعلن بان القدس هي عاصمة اسرائيل ، وفي العام التالي نقلت الوزارات الاسرائيلية اليها اذ بدأت اسرائيل بترويج فكرة ان مبدأ التدويل ينطبق على الاماكن المقدسة فقط .

والجدير بالذكر انّ هذا التحريف لمعنى قرارات هيئة الامم من قبل اسرائيل قد تبنته CCP التي اسست لجنة خاصة للقدس (Spec. Comm.on Jer.)اذ بدأت في طرح موضوع ما سمته بالتدويل المحدود (Limited) ، واستمرت هيئة الامم المتحدة في اتخاذ قراراتها تجاه القدس بعد احتلال عام ١٩٦٧ على اساس التدويل ، فعلى سبيل المثال جاء مشروع قرار الجمعية العامة

(2253 – ES-Y) في ٦٧/٧/٤ ليعلن ان جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع القدس غير شرعية وملغاة . وبعد عشرة ايام ٦٧/٧/١٤ جاء مشروع قرار رقم (2254-ESY) يندد بعدم تطبيق القرار السابق بالنسبة للوضع (Status) ، والاهم من ذلك هو ان اصطلاح (Status) كما ورد في مشروع القرار كان يرجع الى التدويل الذي نص عليه قرار التقسيم عام ٤٧ [٢].

ولا تقتصر هذه الرؤية الدولية على الجمعية العامة فقط ، بل ان مجلس الامن اعتبر الاجراءات الاسرائيلية غير قانونية (القرارين ٢٤٢،٢٥٢ بتاريخ ٦٨/٥/٢١ ، وقرار ٢٦٧ بتاريخ ٦٩/٧/٣، وقرار ٢٧١ في ٦٩/٩/١٥ على اثر حريق المسجد الاقصى) وهذا الاخير أدان اسرائيل لاول مرة لعدم اكتراثها بقرارت الامم المتحدة ، وكان اصطلاح وضع القدس (Status) "كجسم منفصل" (Corpus Separatum) يدرج في تلك القرارات[٣]. وبذلك فان هذا الاصطلاح بقي حيا طيلة فترة ١٩٤٨-١٩٦٧ ومن بعد ذلك ، الا ان استعماله بالشكل الصريح بدأ يتلاشى في مطلع التسعينيات ، بالرغم من ان قرارات مجلس الامن خلال التسعينيات كانت دائما تبدأ باعادة تأكيد (reaffirming) قراراته السابقة بشأن وضع Status القدس ، أي ان مجلس الامن بدأ بعد حرب الخليج ومؤتمر مدريد يؤكد على وضع القدس الدولي بالشكل الضمني وليس بالشكل الصريح .

والعامل الثاني في التعريف القانوني لوضع القدس هو انها منطقة محتلة مثلها مثل باقي الضفة الغربية وغزة والجولان ، وبالتالي فان ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ ينطبق عليها كما ينطبق على كافة المناطق المحتلة . والتاكيد على هذه الصفة وما يترتب عليها قانونيا ورد في عدة قرارات للجمعية العامة ومجلس الامن وغيرها من مؤسسات هيئة الامم . فلم تمض عدة ايام على احتلال القدس (٦٧/٦/١٤) واذا بمجلس الامن يصدر قرارا ينص على انطباق ميثاق جنيف على القدس الشرقية كمنطقة محتلة .

وتنص المادة ٤٧ من ميثاق جنيف بوضوح على ان مباديء القانون الدولي بشأن الاحتلال العسكري تنطبق على اية مناطق محتلة حتى لو تم ضمّها . وكذلك المادة ٤٣ من Hague Regulations لعام ١٩٠٧ تنص على مسؤولية الدولة المحتلة في تطبيق القوانين السارية قبل بدء الاحتلال .

ولكن اسرائيل تدعي بان الفلسطينيين لا يمثلون شعبا (People) ، وانه لا توجد أي دولة اخرى ذات ادعاء اقوى من الادعاء الاسرائيلي بحقها في القدس . ويضيف القانونيون

الاسرائيليون ان الوجود الاردني في المدينة عام ١٩٤٨ كان نتيجة عدوان وبالتالي فانه غير شرعي ، وبما ان الفلسطينيين قد ايدوا ذلك العدوان فانهم خسروا حقهم في اقامة دولة مستقلة وفقا لقرار التقسيم (قرا رقم ١٨١) ، الذي ينص على تدويل القدس بعد قيام الدولتين اليهودية والعربية في فلسطين [٤] . ويستطرد هؤلاء القانونيون بان الاردن قامت بعدوان ثان في عام ١٩٦٧ وخسرت القدس الشرقية ومن ثم فان مشروع التقسيم الذي ينص على التدويل قد "تجاوزته الاحداث" (Was taken over by events) .

تستنتج اسرائيل اذن من هذا التحليل ان ما قامت به من اجراءات لتغيير وضع القدس، لا يمكن وصفها بانها تشكل ضماً "annexation" لانها ليست منطقة محتلة . ولمحاولة الاحتيال على القانون والرأي العام العالمي تطرح اسرائيل بان شأن القدس هو " شأن بانتظار الحل" . وجدير بالذكر ان هذا الطرح الاسرائيلي الذي اعتبر افتراء على القانون واحتيالا على الشرعية ، اصبح بحد ذاته يمثل شرعية جديدة بدأت تحل محل قرارات هيئة الامم . واصبحت الولايات المتحدة من اقوى مروّجي المقولة الاسرائيلية تحت ستار ما يسمى بعملية السلام ، إذ إن إعلان المباديء (Dop) لعام ١٩٩٣ ينص في المادة (٥) الخامسة على ان وضع القدس لم يبت به بعد ، وهو مؤجل للمفاوضات النهائية . وهذا هو نفس الطرح الاسرائيلي الذي لم يكترث له احد خارج الدوائر الصهيونية طيلة فترة ٤٥ عاما (١٩٤٨-١٩٩٣) ، والذي اصبح البديل المقبول للشرعية الدولية.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيفية تطور السياسة الامريكية من التزام بالشرعية الدولية تجاه مسألة القدس ، الى تقليص بل ربما الى هدم تلك الشرعية ، والاستعاضة عنها بشرعية جديدة تقوم على اسس وأهداف الطرح الاسرائيلي . ثم ما هي طبيعة الرؤية الامريكية تجاه القدس في هذه الآونة ؟؟

تطور السياسة الامريكية تجاه القدس

١- سياسة الابهام المتعمّد ١٩٦٧-١٩٩٠

انه لمن التبسيط ان نقول ان سياسة الولايات تحولت من مؤيد للشرعية الدولية الى منظّر لشرعية جديدة قائمة على المقولة الاسرائيلية . ذلك انه من الاصح القول بأن امريكا كانت منذ البداية تتبع سياستين في نفس الوقت : سياسة شكلية معلنة تتفق من حيث المبدأ ، وبشكل عام مع الشرعية الدولية ، وسياسة فعلية يسودها الغموض وتتفق من حيث المبدأ مع الطرح الاسرائيلي المتناقض مع الشرعية الدولية . وتلك الازدواجية كانت تعبر عن ابهام متعمّد .

فبالرغم من امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرارات الجمعية العامة في تموز ١٩٦٧ التي اعلنت ان الاجراءات الاسرائيلية في القدس غير شرعية ، الا انها كانت توحي بانها مع الاجماع الدولي في ذلك المجال لانها لم تصوت ضد القرارات ، ولان سفراءها لدى هيئة الامم ايدوا مبدأ الشرعية الدولية في خطاباتهم . فالسفير تشارلز يوست (Yost) صرح بما يلي في عام ١٩٦٩ : " القدس منطقة محتلة ، وبالتالي تخضع لنصوص القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق ومسؤوليات الدولة المحتلة (Occupying Power) "[٥] وقد ثنّى على ذلك السفير جورج بوش بتاريخ ٧١/٩/٢٨ ، وندّد بعدم التزام اسرائيل بمسؤولياتها وفقا لميثاق جنيف نصا وروحا ، وحذّر من أثر ذلك على" *الوضع النهائي المحتمل* (eventual) للقسم المحتل من القدس "[٦] هنا تجدر الملاحظة ان السفير الامريكي كان يعتبر القدس الشرقية منطقة محتلة وليس القدس بكاملها. وبالرغم من ان موقف بوش كان يظهر حازما بالنسبة لمسؤوليات الدولة المحتلة وميثاق جنيف، الا ان الموقف الامريكي اجمالا خلال العشرين سنة التالية كان في غاية الميوعة . اذ كان قادتها يكتفون باصدار البيانات الشكلية كلما قامت اسرائيل باعمال غير شرعية . مثل طرد رئيس البلدية الفلسطيني المرحوم روحي الخطيب ٦٧/٦/٢٩ ، ومصادرة الاراضي ، وتهديم حي المغاربة ، وجميع الاجراءات المتعلقة بتحويل القدس الى عاصمة اسرائيل . ولا شك ان اسرائيل فسّرت الموقف الامريكي بانه مؤازر لسياستها خصوصا وان الولايات المتحدة تصرفّت ازاء قرار ٢٤٢ بالشكل الذي كانت تتوخاه اسرائيل . وقد تضاعفت تلك المؤازرة اثناء رئاسة ريغان ١٩٨٠-١٩٨٨ ، ولم تظهر اية دلائل على خلافات بين الحليفتين الا في شهر آذار عام ١٩٩٠ ، وكان ذلك حينما قدّم وزير خارجية الرئيس بوش ، جيمس بيكر ، إفادة امام احدى لجان الكونغرس قال فيها ان ادارة بوش

طلبت تأكيدات من اسرائيل بانها لا تنوي استعمال ال ٤٠٠ مليون دولار المطلوبة لتوطين مهاجرين جدد في المناطق المحتلة . وحينما سئل الرئيس بوش نفسه من قبل الصحفيين فيما لو كان يؤيد كلام وزير خارجيته كان جوابه : بالتاكيد ، وأضاف ان الحظر الذي اعلنه بيكر ينطبق على القدس ايضا كجزء من المناطق المحتلة ، واضاف " هذا هو موقف الولايات المتحدة وانا لن اقوم بتغيير ذلك الموقف ". الا انه اضطر في نهاية المطاف للاذعان بعد ان وجد نفسه امام تحالف ضم اللوبي الصهيوني و اسرائيل والكونغرس . ففي اليوم التالي ٩٠/٣/٤ خطب رئيس الوزراء الاسرائيلي شامير امام وفد يهودي امريكي قائلا :" لا توجد هناك مستوطنات في القدس ... فهي جزء من اسرائيل لن تنقسم بعد هذا اليوم " [٧] وفي نفس الوقت قاد رئيس الاغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ جون ميتشل ، المنحدر من اصل عربي ، حملة عنيفة ضد ادارة بوش موجها التهمة لرئيس الجمهورية بان تصريحه "اثار الشكوك حول نوايا امريكا ودورها في عملية السلام في الشرق الاوسط" ثم اضاف قائلا : لم يكن هناك أي مبرر لاثارة موضوع حق اليهود الاسرائيليين في العيش في القدس الشرقية وطرحه في مقدمة الجدال ... وبالتاكيد فان وضع القدس الشرقية سوف يقرّ كجزء من تسوية سلمية شاملة ، الا ان تعليقات الرئيس كان اثرها محصورا في اعاقة التقدم نحو العملية السلمية ذاتها التي تهدف الى ايجاد حل لهذا الموضوع[٨] .

وبعد ذلك بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٢ تبنى كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ توصية جاء نصها ينطبق تماما مع الموقف الاسرائيلي – من حيث كون القدس مدينة موحدة، مفتوحة امام كل من يريد ممارسة دينه ، وكونها عاصمة اسرائيل ، وقد جاء في تلك التوصية بان " الكونغرس يعترف بان القدس هي عاصمة اسرائيل وستبقى كذلك عاصمة موحدة "[٩] .

وانه لمن دواعي السخرية ان السيناتور بوب دول ، زعيم الاقلية الجمهورية حينذاك الذي صوّت مع التوصية اعترف بانه تسرّع وارتكب خطأ ، فبتاريخ ٩٠/٤/١٩ خطب في مجلس الشيوخ قائلا " لقد أخطأت ... وانني اتحمل مسؤولية ذلك الخطأ بنفسي .. كان جديرا بي ان اقول بصوت عال : تمهلوا ثانية ، دعونا نبحث الامر ، يا ليتني لم اوقع تلك التوصية" ثم استطرد قائلا : " تتطرق توصية الكونغرس رقم ١٠٦ الى اكثر الامور حساسية في الشرق الاوسط .. فقد اعلنت ان القدس عاصمة اسرائيل ، وهذا هو موقف الحكومة الاسرائيلية وهو موقف يبتعد ١٨٠ درجة عن موقف الدول العربية والفلسطينيين . وأهم من ذلك ان محتوى التوصية يتناقض مع موقف حكومتنا والكثيرين في العالم، الذين يفضلون ان يترك هذا الامر للمفاوضات بين الاطراف المعنية بدلا من اقراره من طرف واحد"[١١] .

وتصدى له زميله الجمهوري نيوث غينجرتش (Gingrich) زعيم الاقلية في مجلس النواب، اذ عقد مؤتمرا صحفيا خصيصا للرد واتهم دول بانه " معاد لاسرائيل " فرد عليه دول قائلا بان نيوث يحاول التملق لمنظمة ايباك .

نعم لقد حصل ذلك في عام ١٩٩٠، قبل ان يصبح (دول) زعيم الاغلبية في مجلس الشيوخ ، ومرشحا لرئاسة الجمهورية. وبعد خمس سنوات خطب دول امام منظمة ايباك واعلن ان القدس هي عاصمة اسرائيل ، وانه سيقدم مشروع قانون في الكونغرس لاجبار حكومة الرئيس كلنتون على البدء في بناء سفارة امريكية في القدس عام ١٩٩٦ ، على ان يتم البناء وانتقال السفارة من مكانها في تل ابيب في وقت لا يتجاوز عام ١٩٩٦.

ان ما فعله دول في ٩٥/٥/٨ كان اخطر بكثير من توصية رقم ١٠٦ التي ابدى الندم على توقيعها بالخطأ ، حسب قوله ، اذ ان التوصية لا تلزم رئيس الجمهورية ، اما مشروع القانون الذي قدمّه فيلزم الرئيس حسب الدستور .

اما بالنسبة للرئيس بوش ومعركته مع الكونغرس واللوبي الصهيوني فقد تفاقم الامر عندما دخلت الصحافة الامريكية تلك المعركة . وبدأت القوى المعارضة لبوش تتغلب عليه ، وأجبرته في النهاية (اي بعد حوالي اسبوعين من افادة بيكر) على التراجع ، اذ ارسل رسالة لرئيس بلدية القدس اليهودي تيدي كوليك قال فيها " لم يكن القصد من طرفنا ان نركز في هذا الوقت على الوضع النهائي للقدس "[١٢] وارسل بوش رسالة اخرى الى سيمور رايتش (Seymour Reich) رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية قال فيها :" ان سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس لم تتغير "[١٣] ، وتلا ذلك تصريح لمساعد الرئيس جون سنونو ، المنحدر من اصل عربي ، موجه الى وفد من مركز وايزنثال (Wiesenthal Center) قال فيه : ان الولايات المتحدة " لا تعارض سكن اليهود في القدس الشرقية "، كما ابدى استياءه لان " الامور يساء فهمها وتختلط العبارات. ولن يكون لذلك اثر على القدس"[١٤] .

وفي نهاية تلك المعركة ، يمكن ان نستنتج ما يلي :

أ- كانت سياسة امريكا تجاه مدينة القدس سياسة مبهمة طيلة ٢٣ عاما ، منذ ١٩٦٧ ولغاية اذار ١٩٩٠. فالسياسة المعلنة في اروقة الامم المتحدة كانت غالبا متناسقة مع الاجماع الدولي ومؤيدة للشرعية الدولية ، الا انه كان هناك فرق شاسع بين القول والفعل ، اذ كان الفعل غالبا في صالح اسرائيل .

ب- الازدواجية في السياسة الامريكية كانت ايضا تشمل وضع القدس كمنطقة محتلة تخضع للقانون الدولي (كما صرح كل من يوست (Yost) والسفير بوش ، ثم الرئيس بوش ووزير خارجيته بيكر) وفي نفس الوقت الاشارة الى ان مستقبل القدس يقر عن طريق مفاوضات ثنائية مباشرة بين الاطراف المتنازعة . فكأن امريكا تقول :" نعم ، القدس منطقة محتلة ولكن المفاوضات بين طرفين غير متكافئين وليس القانون الدولي هي التي تفرض الحل النهائي ".

ج- ان ذلك الابهام المتعمد (أ) ، والازدواجية (ب) أديا في عام ١٩٩٠ الى تغلب السياسة الفعلية على السياسة الشكلية المعلنة ، وتم ذلك عن طريق التحدي للادارة الامريكية من قبل الكونغرس والصحافة واللوبي الصهيوني واسرائيل، مما اجبر الرئيس بوش على البدء في التخلي عن الشرعية الدولية في الطرح الامريكي ولو بصفته الشكلية .

وبذلك مهّدت الطريق لسياسة جديدة تهدف الى تعليق الشرعية الدولية ووضع قرارات الامم المتحدة على الرف، والبدء في خلق شرعية جديدة لتكريس الامر الواقع تحت مظلة مفاوضات الحل النهائي . فقبيل استلام كلنتون الرئاسة اصبح السبيل ممهداً تماما لتلك السياسة .

٢- السياسة الامريكية : نحو "شرعية " جديدة معلنة ١٩٩٠-١٩٩٦

من المفيد التاكيدعلى ان التغير في سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس من الابهام الى الصراحة لم يبدأ بقدوم كلنتون الى الرئاسة . والجديد في سياسة كلنتون هو مستوى الصراحة .
فاذا القينا نظرة على تطور السياسة الامريكية قبيل استلام كلينتون الحكم لرأينا :

أ- قبول بيكر بمشروع شامير في مايو ١٩٨٩ ووصف ذلك المشروع بانه يمثل " اللعبة الوحيدة في "البلد" The only game in town " يعد قبولا لإرجاء مسألة القدس لمفاوضات مرحلة نهائية ، ويضفي نوعا من الشرعية على الموقف الاسرائيلي باصراره على ان سكان القدس الفلسطينيين واعضاء منظمة التحرير لا يحق لهم المشاركة في المفاوضات.

ب- رسالة التطمينات التي قدمها بيكر للفلسطينيين نصت على ضرورة ان " لا تقسم القدس مرة ثانية " وأن قرار وضعها يتم من خلال المفاوضات . ونصت على ضرورة استبعاد اللجوء للامم المتحدة خلال استمرار "عملية السلام". أي ان القرار النهائي لن يقوم على اساس قرارات هيئة الامم . اما ما نصت عليه الرسالة من ان الولايات المتحدة لا تعترف بضم القدس الشرقية ولا بتوسيع حدود بلدية القدس ، فهي لاستهلاك الرأي العام ، ذلك ان هذه الفقرة نصت في نهايتها على حظر مشاركة فلسطينيي لقدس في المفاوضات ، وحصر تلك المشاركة في شخصية فلسطينية تقيم في الاردن تربطها في القدس ارتباطات عائلية وتشارك من خلال الوفد الاردني . ويبدو ان هذا النوع من "التطمين" كان اقرب ما وصلت اليه السياسة الامريكية في سيرها نحو الطرح الاسرائيلي . فاذا كانت القدس فعلا منطقة محتلة فلماذا كان من الضروري تصنيفها بشكل يختلف عن المناطق المحتلة الاخرى - غزة والضفة الغربية؟

ج- تراجع بوش بشكل فعلي عن شروط قرض العشرة البليون دولار قبل شهر واحد فقط من الحملة الانتخابية ، حيث قدم بتاريخ ٩٢/١٠/١٠ صيغة لمشروع قانون بهذا الصدد وافق عليه الكونغرس ونال رضا اسرائيل واللوبي الصهيوني. وكان بوش يحاول من خلال تلك التنازلات كسب اصوات اليهود في الانتخابات القادمة والتصدي للمرشح الديمقراطي كلينتون الذي كان سخيا جدا في تقديم وعوده .

لقد وضع كلينتون استراتيجية انتخابية للاستفادة من الجو المكهرب في الاوساط اليهودية المنبثق عن الخلافات بين ادارة بوش وحكومة شامير . بل كانت تلك الخلافات طبقاً جاهزاً استغلها الحزب الديمقراطي دون قيود . فما ان بدأت الحملة الانتخابية واذا بكلنتون يصرح امام قادة اليهود بانه يعتبر القدس عاصمة اسرائيل ، ويعارض قيام دولة فلسطينية (JPS XXII No 1 Autumn 1992) ، ثم اضاف في مقابلة مع (Middle East Insight) (نوفمبر/ديسمبر ١٩٩٢) بانه لا يوافق على نقل السفارة الامريكية من تل ابيب الى القدس اثناء المفاوضات . ولكن كلينتون الرئيس اصدر اول بيان يشير الى ان تغييراً قد طرأ فعلا وبشكل رسمي وصريح على سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس . كان ذلك في ورقة اعلان المباديء بتاريخ ٩٣/٦/٣٠ (وليس اعلان مباديء اوسلو الذي تم في ١٩٩٣/٩/١٣) التي اعتبرت كل الاراضي المحتلة ، وليس القدس فقط ، اراضي متنازعاً عليها .اي انه بعد توجه القطار الى اوسلو اصبح من الواضح ان واشنطن ما عادت تدقق في كيفية صرف المعونات ، ولم تعد تعتبر ان بناء المستوطنات حول القدس او في مناطق محتلة اخرى هو عقبة في طريق السلام "Obstacle to peace" ، بل اصبح الآن يشار اليه من خلال اصطلاح جديد وهو عامل تعقيد " Complicating factor ".

وجدير بالذكر ان هذا الاصطلاح الجديد وضع لاسباب تتعلق بالرأي العام وليس للتنفيذ، لان ادارة كلينتون لم تعتبر المستوطنات الجديدة التي تم بناؤها حول القدس في اواخر عام ١٩٩٣ " كعامل تعقيد " حسب شهادة وزير الاسكان الاسرائيلي بنيامين بن العازر . قال الوزير الاسرائيلي ان احدا من كبار المسؤولين في ادارة كلينتون الذي اجتمع معهم في نوفمبر ٩٣ لم يذكر مسألة المستوطنات على الاطلاق . فكما ورد في نشرة ايباك (Near East Report) (٩٣/١١/١٥) قال بن العازر " انهم لم يسألوا وأنا لم اخبرهم ". اذن الاصطلاح الجديد " عامل تعقيد" هو جزء من استراتيجية خطابية لتطبيق السياسة الجديدة . ومؤلف الاصطلاح هو روبرت بلترو (Pelletreau) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا . وهناك اصطلاح آخر جديد لنفس الغرض يتعلق بتوسيع المستوطنات التي كانت واشنطن تعترض عليه بالقول سابقا . فمنذ آذار ١٩٩٣ لم تعد ادارة كلينتون تعترض مستخدمة اصطلاح "النمو الطبيعي" (natural growth).

من الجدير بالذكر ايضا ان كلينتون هو اول رئيس اوشك على ترجمة وعود الحملات الانتخابية الى سياسة وموقف . فقد اعلن امام مجموعة من قادة الجالية اليهودية في ٩٤/٣/١٣

(أي بعد اتفاق اوسلو) بانه يعارض استعمال اصطلاح منطقة محتلة عند الاشارة الى القدس ، وانه لا يزال عند وعده بتأييد موقف اسرائيل بان القدس "عاصمتنا الابدية" .

سياسة كلينتون تجاه القدس : كيف يمكن فهمها من خلال جلسات هيئة الامم ولجان الكونغرس؟

يمكن تفسير سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس في عهد كلينتون لتحديد معالمها بشكل دقيق والتعرف على اصطلاحاتها التي تشير الى الجديد فيها . من خلال ثلاث دراسات : الاولى والثانية جلستان لمجلس الامن ، والثالثة جلسة لاحدى لجان الكونغرس .

١- جلسة مجلس الامن على اثر مذبحة الخليل

شكلت جلسة مجلس الامن في آذار ١٩٩٤ في اعقاب مذبحة الخليل اختبارا دقيقا لموقف ادارة كلينتون من مسألة القدس ، واذا كان هناك أي شك بان ورقة اعلان المباديء بتاريخ ٩٣/٦/٣٠ التي اعتبرت واشنطن من خلالها ان المناطق المحتلة هي مناطق متنازع عليها تنطبق على القدس ام لا ، فان ذلك الشك قد زال تماما . إذ صرحت السفيرة مادلين اولبرايت اثناء الجلسة ما يلي : " نحن ببساطة لا نؤيد وصف المناطق التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ " مناطق فلسطينية محتلة " من وجهة نظرنا ، يمكن ان يشير هذا الاصطلاح الى سيادة – وهو الامر الذي اتفق كل من اسرائيل ومنظمة التحرير ان يكون رهن المفاوضات في المرحلة النهائية".[١٧]

وجدير بالذكر ان النص الاساسي لمشروع قرار مجلس الامن كان قد تطرق الى مسألة القدس ، اذ وصف كمنطقة محتلة كما انه ادان المذبحة . وبالرغم من ذلك فان كلا من حكومة رابين وحكومة كلينتون كانتا قد قررتا عدم الاعتراض على ذلك على اسس براغماتية ، أي ان ذلك النص هو بمثابة ثمن للمذبحة وثمن لاسعاف " العملية السلمية " من الدمار . فكلاهما كان يقدر قيمة تلك العملية ويعرف تماما مدى فائدتها لامريكا واسرائيل .

ولكن رابين لم يستطع ان يضبط اللوبي الصهيوني ، كما ان كلينتون لم يستطع ان يضبط ايباك . حتى ان رئيس منظمة ايباك ستيفن غروسمان (Steven Grossman) لم يستطع ان يضبط ايباك . فكل من ايباك والكونغرس اتخذا موقفا متصلبا ضد الاشارة الى القدس بانها منطقة محتلة ، ووضعوا ضغوطاً قوية على كلينتون لاستعمال الفيتو[١٨] . وكان رابين قد طلب شخصيا من ايباك ومن مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية ان لا يعارضوا نص مشروع القرار ،

وان لا يستخدموا نفوذهم لتعبئة الاصوات في الكونغرس ضد مشروع القرار . ولكن العكس حدث اذ قام اللوبي الصهيوني بتحدي كل من رابين وكلينتون ، فأرسل الكونغرس توصية رسمية الى الرئيس يحثه على استخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار في هيئة الامم " يصف القدس او يوحي بانها منطقة محتلة " [١٩] . وبالاضافة الى ذلك فقد وقّع ٨١ عضوا من مجلس الشيوخ عريضة موجهة الى الرئيس تحثه على الاعتراض على الاصطلاحات المنحازة وذات الاثر السلبي (biased and counterproductive) في نص مشروع القرار . أما رسالة اعضاء مجلس النواب الى الرئيس بتاريخ ٩٤/٧/١٨ فانها ربما تركت مجالا للشك فيما لو ان مصدرها الحقيقي هو الكنيست وليس مجلس النواب الامريكي ، فالعبارة التالية تعكس ذلك الشك :" القدس هي عاصمة اسرائيل غير القابلة للتقسيم ، ويجب ان تبقى موحدة تحت السيادة الاسرائيلية بدون أي منافس " [٢٠] وكأن ذلك لم يكف ، فقد ورد في رسالة مجلس النواب التي حضرها ١٦٨عضوا ، حظر على فتح أي مكاتب امريكية في القدس الشرقية او عقد أي اجتماعات مع اعضاء السلطة الفلسطينية هناك . والادهى من ذلك ان تبرير ذلك الحظر قد ورد بالصراحة التامة انه يستند على القانون الاسرائيلي الجديد الذي يمنع فتح تلك المكاتب وعقد الاجتماعات .

ونشير الى ان حكومة اسحق رابين قد اصدرت قانونا جديدا يمنع كلا من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية من القيام باعمال رسمية في مكاتب فلسطينية في القدس ... فالقدس " عاصمة لبلد واحد – اسرائيل . ولذلك فاننا نحثك ان تتبع سياسة لا تؤيد الادعاءات الفلسطينية في القدس باي شكل من الاشكال "[٢١].

وبما ان رسائل وتوصيات الكونغرس لا تقيّد رئيس الجمهورية ، فقد اتخذ الكونغرس اجراءات قانونية خلال شهر آب ١٩٩٤ لتكريس سياسة جديدة تهدف الى ازالة كل وجود سياسي فلسطيني في القدس الشرقية . ومنع ذلك الوجود في المستقبل . أي ان الكونغرس الامريكي اخذ على عاتقه تنفيذ القانون الذي سنه البرلمان الاسرائيلي . فادخل السناتور جسي هيلمز Jesie Helms (الذي تقلد منصب رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ فيما بعد) أدخل تعديلا على قانون المساعدات الخارجية بالاشتراك مع السناتور دانييل مونيهان يمنع أي موظف امريكي من عقد اجتماعات مع اعضاء السلطة الفلسطينية في القدس . وكانت ادارة كلينتون قد اتخذت خطوات عملية لفتح فرع لوكالة التطوير الدولية (A.I.D) لتنسيق المعونات الامريكية للسلطة الفلسطينية . ولكونها اضطرت للتخلي عن مشروعها تحت ضغط شديد من الاوساط الاسرائيلية ومن الكونغرس الامريكي. اما وبعد اقرار تعديل السناتور هيلمز Helms Amandment

فان أي اجراء مثل ذلك اصبح ممنوعا . وبذلك فان الكونغرس اصبح يرسم معالم الطريق في سياسة امريكا الشرق اوسطية ، ويفصل بين ما هو مسموح وما هو ممنوع بالنسبة لقضية القدس.

ويمكننا ان نستنتج ما يلي من تصرف الكونغرس ازاء مسألة القدس اثناء وبعد بحثها في مجلس الامن :

١- لم يحاول الكونغرس استخدام حجة مفاوضات الحل النهائي التي تستخدمها ادارة كلينتون بكثافة وتكرار ، وهي انه ليس من الصحيح وصف القدس بانها منطقة محتلة ما زالت قيد مفاوضات مقبلة لتحديد الوضع النهائي كما اتفق الطرفان .

٢- بل بعكس ادارة كلنتون ، فان الكونغرس يتصرف وكأن الوضع النهائي قد تحدد ولو ان ذلك من طرف واحد، ودون اية مفاوضات فبالنسبة للكونغرس القدس عاصمة اسرائيل ، ولذلك فان أي اجراء يتناقض مع ذلك باي شكل من الاشكال سواء كان مباشراً او غير مباشر فانه يعتبر غير مقبول .

٣- ان الكونغرس بمعارضته لموقف الادارة ولموقف رابين ازاء مشروع قرار مجلس الامن قد حاول ان يكون اسرائيليا اكثر من الحكومة الاسرائيلية .

٤- استطاع الكونغرس ان يتغلب على موقف الادارة ويفرض رأيه في امر يتعلق بالسياسة الخارجية ، التي تعتبر عادة من صلاحيات الرئيس . فرؤساء الولايات المتحدة يدافعون دائما عن حقوقهم الدستورية امام محاولات الكونغرس للتدخل وهناك امثلة عديدة على ذلك خلال فترة الحرب الباردة وبعدها سواء في فيتنام ، او في كمبوديا ، او في الصين او في الصومال ، او في يوغسلافيا او في غيرها .

وبالرغم من ان الولايات المتحدة لم تستخدم الفيتو كما اراد الكونغرس واللوبي اليهودي ، الا ان السلوك الامريكي في مجلس الامن يبرهن على تغلب موقف الكونغرس على موقف الادارة ، وبالامكان القول انه بعد ذلك لم تعد هناك خلافات رئيسية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في واشنطن . والتالي هو ما حصل ، اذ اصرت السفيرة مادلين اولبرايت ان يصوّت مجلس الامن على مشروع القرار فقرة فقرة على خلاف العادة ، لانها ارادت الامتناع عن التصويت على الفقرتين اللتين تصفان القدس بانها منطقة محتلة ، وهددت بانها ستستخدم الفيتو في

المستقبل في حال استعمال اصطلاح منطقة محتلة ، ولذلك فان الامتناع عن التصويت في تلك المرة كان بمثابة انذار للمجلس . كما انه كان ايضا يشير الى السياسة الجديدة التي ظهرت في اعلان المباديء ٩٣/٦/٣٠ الذي اشرنا إليه سابقا .

وللتأكيد على جدية الموقف الذي اتخذته اولبرايت فانها صرحت اثناء الجلسة ان السبب الذي دعاها للامتناع عن التصويت بدلا من استعمال الفيتو هو ان الاشارة الى القدس بانها منطقة محتلة لم تكن في الفقرة الاساسية من مشروع القرار ، اذ قالت : " دعوني اكون في منتهى الصراحة ، فلو ان هذا الاصطلاح ورد في الفقرة الاساسية ، فمن المؤكد اننا استعملنا الفيتو . وبالمناسبة فاننا صوتنا هذا اليوم ضد مشروع قرار في لجنة وضع المرأة (Commission on the Status of Women) فقط لانه يقتضي ضمنا ان القدس منطقة محتلة "[٢٢].

وعليه فإن جلسة مجلس الامن التي عقدت على اثر مذبحة الخليل قد أثبتت ان سياسة الولايات المتحدة تعارض بشكل رسمي وصريح قرارات هيئة الامم التي اعتبرت القدس منطقة محتلة . كما اثبتت ايضا تلك الجلسة ان السياسة الامريكية المعلنة طيلة ٤٥ عاما (من ١٩٤٨-١٩٦٧ القدس دولية ومن ١٩٦٧ -١٩٩٣ القدس محتلة) قد تغيرت . وقد تأكد وتثبت ذلك التغيير في جلسة اخرى لمجلس الامن في العام التالي .

٢- جلسة مجلس الامن على اثر قرار اسرائيل بضم ٥٣٥ دونماً من اراضي بيت حنينا وبيت صفافا

اذا رجعنا قليلا الى الوراء نرى ان اسرائيل كانت قد ضمّت ٧٠,٤٠٠ دونم في القدس الشرقية في عام ١٩٦٧، ومنذ ذلك الحين استولت على ارض مساحتها ٢٣,٣٧٨ دونما في شمال وشرق وجنوب القدس وضمتها الى حدود القدس الكبرى . وعندما اعلنت حكومة رابين عن نيتها لضم ٥٣٥ دونما من اراضي بيت حنينا وبيت صفافا في ايار عام ١٩٩٥ اجتمع مجلس الامن في فترة ما بين ١٢و٩٥/٥/١٧ للتداول في مشروع قرار كان معظم اعضاء المجلس يعتبرون صيغته بانها معتدلة . فالقرار لم يدن اسرائيل للعمل غير القانوني الذي كانت ستقدم عليه . ولكن بالرغم من ذلك كان قرار الولايات المتحدة استخدام الفيتو.

والجدير بالذكر انه بناء على ما ورد في مقال كتبه السيد دونالد نف Donald Neff في مجلة (Middle East International, May, 1995) فان الرأي السائد في وزارة الخارجية آنذاك كان الامتناع عن التصويت وليس الفيتو ، خصوصا وان مشروع القرار وصف عمل اسرائيل بانه "

غير مؤيد للسلام" Unhelpful فقط ، ولكن السفيرة اولبرايت التي تطمح في تقلد منصب وزير الخارجية بعد تقاعد كريستوفر هي التي اصرت على استخدام الفيتو . ولا شك انها كانت ولا تزال تعتقد ان الطريق الى الوزارة سيكون عبر الكونغرس ومنظمة ايباك (AIPAC) . كان ذلك هو الفيتو رقم ٣٠ الذي استخدمته امريكا لحماية اسرائيل من المجتمع الدولي ، الا ان ذلك الفيتو كان يعتبر ضوءاً اخضر لاجراءات غير قانونية بل خارقة تماما للقانون الدولي . فها هي اسرائيل تسرق الاراضي وامريكا تدافع عن السرقة ، وفي نفس الوقت تدعي انها تدافع عن عملية السلام. فالمهم في الامر بالنسبة W. Gnehm . Edward ممثل امريكا ان مجلس الامن لا يشكل المكان الملائم لحل مثل تلك النزاعات ، اذ انه على الطرفين المتنازعين التفاوض المباشر الثنائي خارج حلبة هيئة الامم . وقال ان تلك الجلسة تقطع الطريق على عملية السلام !!(٢٣) فعملية السلام هذه اصبحت ذريعة لاعاقة السلام ، وكأن السلام له معنى آخر غير المتداول عليه في العالم .

هنا اريد ان اتوقف لحظه لالقاء نظرة على الرؤية الدولية لوضع القدس من خلال جلسة مجلس الامن نفسها . فلا شك ان الهوة واسعة بين الرؤية الاميركية والرؤية الدولية. حتى ان حليفات امريكا عارضت سياستها بكل صراحة وكل وضوح ، فكانت نتيجة التصويت ١٤ ضد ١ . حتى ان ممثل بريطانيا اختلف مع نظيره الامريكي حين قال: ان مصادرة الاراضي تنتهك روح اعلان المباديء – اتفاق اوسلو لان ضم الاراضي يكون بمثابة حسم مبكر لامر معد لمفاوضات المرحلة النهائية (٢٤) . وهذا يعني ان بريطانيا كانت تحاول ان تسحب البساط من تحت المقولة الامريكية التي تستخدم المفاوضات كذريعة لموقفها ضد المجتمع الدولي .

اما رئيس مجلس الامن ، ممثل الاتحاد الاوروبي فكان اكثر صلابة حتى من ممثل بريطانيا حين قال: ان الاجراءات الاسرائيلية من طرف واحد تعزز السيطرة الاسرائيلية على مدينة القدس ، ولذلك فانها تعتبر انتهاكاً صريحاً (وليس روحياً فقط) لاتفاق اوسلو(٢٥) . وفي تحد صريح للمقولة الاميركية قال ان ارجاء بعض الامور الى مفاوضات حل نهائي لا يمكن تفسيرها بان تلك الامور لم تعد خاضعة للقانون الدولي ، وان هيئة الامم ليست بالمجال الملائم للتداول في تلك الامور ، كما تدعي واشنطون . واضاف بان "عملية السلام' في الشرق الاوسط تقوم على قرارات هيئة الامم وخصوصا مجلس الامن ، وبالتالي فانه لا يمكن الغاء تلك القرارات .

والجدير بالذكر ان الولايات المتحدة تحاول بشكل دؤوب الغاء قرارات هيئة الامم والاستعاضة عنها بما تسميه " عملية السلام" ورسالة السفيرة اولبرايت لجميع الاعضاء في شهر آب عام ١٩٩٤ عبّرت عن ضرورة اسقاط أي عبارات من قرارات الجمعية العامة التي تشير الى

امور مؤجلة لمفاوضات حل نهائي . ووصفت اولبرايت قرارات هيئة الام بانها مهجورة ومماتة Obsolete وانها مثيرة للنزاع Cratetions . قالت اولبرايت في تلك الرسالة : " نحن نعتقد ضرورة اسقاط لهجة القرارات التي تشير الى امور مؤجلة لمفاوضات المرحلة النهائية، لان تلك الامور قيد مفاوضات بين الاطراف المتنازعة نفسها "[٢٦] .

ومن الواضح ان الرؤية الدولية تختلف مع هذا الطرح كما تبين من كلام ممثل بريطانيا ورئيس الاتحاد الاوروبي وغيرهم ، مثل ممثل كندا الذي اضاف في جلسة مجلس الامن في ايار ١٩٩٥ بان اجراءات الضم تعد انتهاكاً لمباديء مؤتمر جنيف الرابع التي تسري على الضفة الغربية باكملها بما فيها القدس الشرقية . وقال ايضا ان ميثاق جنيف يمنع الدولة المحتلة من القيام باي اعمال تسبب الإخلال بالتوازن السكاني او التغيير الاقليمي في المناطق المحتلة . اما ممثل فرنسا فكان قوي الطرح اذ اصر على ان اجراءات اسرائيل هي انتهاك صريح للقانون الدولي ، فقانون الاحتلال يسري على القدس كمنطقة محتلة وسيبقى ساري المفعول ، حسب رأيه لغاية الوصول الى حل نهائي يرضى عنه الطرفان [٢٧]. وهذا الطرح يختلف مع مقولة واشنطون ٣٦٠ درجة، و كان اقوى بكثير من طرح الصين الذي ركّز على " اعتدال" لغة مشروع القرار وضرورة اقراره بالاجماع لخدمة مصلحة السلام .

٣- سياسة كلينتون من خلال مقابلات مسؤولي وزارة الخارجية مع لجان الكونغرس

هناك مقابلات عديدة لمسؤولي الخارجية مع لجان الكونغرس للشؤون الخارجية والشؤون المالية وغيرها . ولكننا اخترنا مقابلة معينة لنائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط وجنوب آسيا السيد روبرت بلترو مع لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب التي كان يرأسها سابقاً السيد هاملتون (Hamilton) .

لقد تبينت ثلاث نقاط عن سياسة كلينتون تجاه القدس من خلال تلك المقابلة التي جرت بتاريخ ١٤ حزيران عام ١٩٩٤ [٢٨].

أ- تصر الادارة بانه لم يطرأ أي تغيير على السياسة الاميريكة بالرغم من التغيير اللغوي الذي طرأ ، وضرورة استعمال عبارات واصطلاحات جديدة . فالمستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة بما فيها القدس كانت تعتبر " غير شرعية " اثناء رئاسة كارتر . ثم اصبحت " عقبة في طريق السلام " اثناء رئاسة ريغان وبوش . ولكن

في عهد كلينتون اصبحت المستوطنات مجرد عامل تعقيد " Complicating Factor "

فيما يلي الاسئلة والاجوبة حول هذا الموضوع في لجنة الشؤون الخارجية:

" هاملتون : هل هذا الاصطلاح يشكل تغييراً في السياسة ؟

بلترو : لا

هاملتون : اذن لماذا هذا التغيير في الاصطلاحات ؟

بلترو : هذا هو الاصطلاح الذي تفضله الادارة.

هاملتون : حسنا ، ولكن هل يشير ذلك الاصطلاح الى تغيير في سياستنا ؟

بلترو : لا ليس في هذا الوقت.

هاملتون : هل تتخذون موقفاً معيناً حول شرعية المستوطنات ؟

بلترو : لا ليس في هذا الوقت ".

ب- تصر الادارة بانه لم يطرأ أي تغيير على السياسة الاميركية بالرغم من ان مسؤوليها يقومون بمعارضة أي اشارة الى القدس بانها منطقة محتلة ، كما اوضحنا سابقا من خلال دراسة جلسات مجلس الامن . فمرة ثانية نرى ان التغيير قد حدث فعلا (على الاقل في السياسة المعلنة)، ولكن الادارة تنكر حدوثه مستخدمة اتفاق اوسلو كذريعة لموقفها . ففي نفس المقابلة مع بلترو تم الاستجواب بالشكل التالي :

" هاملتون : ما هي المشكلة في استعمال اصطلاح " منطقة محتلة " بالنسبة للقدس (كما حدث في مجلس الامن بعد مذبحة الخليل)؟

بلترو : من وجهة نظر الادارة ، فالآن وبعد ان وافقت اسرائيل والفلسطينيون على تأجيل مسألة القدس لمفاوضات المرحلة النهائية ، فان أي اشارة الى القدس خارج نطاق تلك المفاوضات وبشكل يمكن ان يؤثر على الوضع النهائي هو امر غير ضروري وغير مناسب .

هاملتون : حسب فهمي للامور فان سياستنا في السابق كانت تقوم على قرارات هيئة الامم المتحدة ، التي تعتبر القدس منطقة محتلة دون تحفظ . الا تعتقد ان ذلك كان هو سياستنا في الماضي ؟

بلترو : نعم ، قبل اتفاق اوسلو الذي تم بين الاطراف المتنازعة (اي قبل ذلك الاتفاق الذي ابطل سياسة الماضي).

هاملتون : حسنا والآن وبعد اعلان المباديء ، ما هو موقفكم تجاه وضع القدس كمنطقة محتلة ؟

بلترو : السياسة الاميركية تقوم على حقيقة ان اسرائيل والفلسطينيين وافقوا من خلال اتفاق اعلان المباديء على تأجيل مسألة القدس الى مفاوضات المرحلة النهائية التي ستحدد وضع القدس .

هاملتون : حسنا ، اذن نحن لا نوافق على أي طرح يشير الى ان القدس هي منطقة محتلة في هذا الوقت ؟ اذن انت لا تريد ان تصف القدس بصفة مميزة بعد اعلان المباديء ، هل هذا صحيح ؟

بلترو : نعم ، صحيح .

ان هذا العرض لتطور السياسة الامريكية تجاه القدس يبرز عدة نقاط اهمها مستقبل المدينة في اطار ما يسمى بالمفاوضات النهائية . فالآن لم يعد هناك خلاف بين ادارة كلينتون وحكومة بيريز حول وضع القدس . فكلاهما يعتبران القدس ليست منطقة محتلة ، وكلاهما يعتبر ان القدس هي عاصمة اسرائيل . ولم تعد الحكومة الامريكية تقدم أي احتجاج على توسيع القدس عن طريق مصادرة اراضي القرى العربية المجاورة ، ولم تعد تعتبر الاستيطان الاسرائيلي الذي يتنافى مع مباديء القانون الدولي "عقبة في طريق السلام" .

اذن ماذا يمكننا ان نتوقع من مفاوضات المرحلة النهائية ، ما زالت امريكا واسرائيل تصران على استبعاد الشرعية الدولية ؟ وما زالت اسرائيل تحرم الفلسطينيين من دخول القدس، وما زالت تتصرف وكأن وضع القدس قد حسم بالقوة ، وما زالت امريكا ، التي تهيمن على هيئة الامم ، تؤازرها في مشاريعها الخارقة للقانون الدولي ولقرارات مجلس الامن مستندة الى تفسيرها الخاص لاتفاقية اوسلو (اعلان المبادىء) ، وكأن اعلان المبادىء يمنح اسرائيل الاستهتار بالقانون الدولي الذي من اجله قامت امريكا بغزو العراق ؟

ثم ما هي اهمية الرؤية الدولية تجاه مستقبل القدس حين تتمكن السيدة اولبرايت من ان تستهتر بتلك الرؤية بمجرد استخدام حق النقض (الفيتو) في جلسات مجلس الامن ؟

كل هذا يدعونا للتساؤل عن غياب استراتيجية فلسطينية لمستقبل القدس ، ولا شك ان امريكا ستعتبر أي استراتيجية فلسطينية قائمة على اسس الشرعية الدولية كعمل عدائي يتنافى مع ما يسمى بعملية السلام ولا شك ان عواقب ذلك ستكون وخيمة بالنسبة للفلسطينيين . وبالرغم من ذلك لا يوجد خيار آخر للفلسطينيين ، فامريكا لا تمتلك الحق في اعطاء اسرائيل الضوء الاخضر لتغيير مباديء القانون الدولي ولتطبيق سياسة الامر الواقع . كما يجب ان تقوم هذه الاستراتيجية على حقيقة ان اتفاق اوسلو لا يمكن ان يكون مقبولا لدى الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي ما دام راعي الاتفاق نفسه يسلك طريقا لا تؤدي للسلام .

ذلك لا يوجد خيار آخر للفلسطينيين ، فامريكا لا تمتلك الحق في اعطاء اسرائيل الضوء الاخضر لتغيير مبادىء القانون الدولي ولتطبيق سياسة الامر الواقع . كما يجب ان تقوم هذه الاستراتيجية على حقيقة ان اتفاق اوسلو لا يمكن ان يكون مقبولا لدى الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي ما دام راعي الاتفاق نفسه يسلك طريقا لا تؤدي للسلام .

END NOTES

1- The Status of Jerusalem (Prepared for and under the Guidance of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People), New York: United Nations ,1979 . See also, Henry Cattan " The Status of Jerusalem " Journal of Palestine studies (spring 1981), also W.T and S.Mallison . The Palestine Problem and International Law and World Order . London: Longman,1986.

2-The Status of Jerusalem Ibid. pp. (17-18).

3- Ibid . PP.19-20 .

4- Testimony of Yehuda Zvi Blum " Hearings Before the Subcommittee on Immigration and Naturalization of the Committee on the Judiciary " U.S Senate, 95the Congress . October 17 and 18,1977. (Washington : Government Printing Office,1978), pp25-26&36. See also "Judea, Samaria and Gaza : The Israeli Record" Statements by Ambasador Yehuda Z.Blum , Permanent Representative of Israel to the U.N. in the Security Council . 13 March 1979. Jerusalem: Ministry of foreign Affairs.

5- New York Times . September 26, 1971 .

6- Ibid .

7- Jerusalem Press Service, Washington,D.C. March 6,1990.

8- Tom Kenworthy. Washington Post, March 6,1990.

9- Text in Congressional Record . April 24,1990 . see also Tom Kenworthy " House Supports Jerusalem as Israeli Capital " Washington Post. April 25, 1990 .

10- Quoted in Donald Neff. " The Farmidable Bob Dole Faces up to Israel ". Middle East International April 27,1990. P.3.

11- Ibid .

12- David Hoffman and Al Kamen .Washington Post. March15,1996 .

13- John Goshko. " Bush's Remarks on East Jerusalem Clasified." Washington Post , March 6,1990.

14- Ibid .

15- Journal of Palestine Studies Vol XXII No.1 (Autumn 1992).

16- Mideast Missor. March 14,1994.

17- Excerpts from the text of Albrights speach are printed in Journal of Palestine Studies Vol XXIII No.4 (Summer,1994),pp.151-152.

18- See Leon Hadar ." Muddling Through in the New World Disorder- And in the Middle East" Journal of Palestine Studies . Vol.XXIII No.4 (Summer 1994), p.68.

19- See Donald Neff. " Embracing Israel's Claims at the UN." Middle East Iinternational .No 472 April1, 1994.

20- See Naseer Aruri . The Obstruction of Peace. The US, Israel and the Palestinians . Monroe : Marine Common Courage, 1995 pp.335-336.

21- Ibid. P.336 .

22- Excerpts in Journal of Palestine Studies . Vol.XXIII vol.4 (Summer 1994), PP.151-152

23- See " UN Security Council Debete on the exprepriations, May 1995" Journal of Palestine Studies . Vol XXV. No 1(Autumn, 1995) , P 135 .

24- Ibid .

25- Ibid .
26- Excerpts from Albrights, Letter dated August 8,1994 in Journal of Palestine Studies. Vol.XXIV No.2 (Winter 1995), pp152-153 .
27- Journal of Palestine Studies Vol No.1 op cit .
28- Excerpts in Journal of Palestine Studies . Vol.XXIV No.1 (Autumn,1994), p.149-151.

الموقف العربي تجاه القدس

- توفيق ابو بكر : الموقف العربي تجاه القدس



الموقف العربي تجاه القدس

بقلم / توفيق ابو بكر

في الرسالة التي وصلت الي من منظمي المؤتمر ومن المنسق الصديق د. وليد مصطفى ، توضحت لي معالم التكليف الذي أتشرف بمحاولات البحث عن اجابات لأسئلته الكبرى .

فقد جاء في الرسالة :

" لقد رؤي ألا يطرح الموضوع ببعده التاريخي ولكن بأفقه المستقبلي الاستراتيجي ، ما هي بالتحديد مواقف كل من الاردن ومصر والسعودية والمغرب وسوريا والدول العربية الاخرى تجاه القدس ؟ أي موقع تشغل القدس في سياسات هذه الدول ، وما هي الدوافع لتلك المواقف ؟ وما هو المتوقع في هذا الصدد وما هي التكتيكات المتوقعة عند هذه الدول على طريق موقفها الاستراتيجي ؟ وأين هي مواقع اللقاء والخلاف في تلك المواقف مع الموقف الفلسطيني ؟ وما هي آفاق العمل العربي المشترك للتأثير على الموقفين الاسرائيلي والامريكي ؟ وما هو المطلوب فلسطينيا من اجل ان يتكرس الموقف العربي المشترك لخدمة المصالح العربية المشتركة تجاه القدس والاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ؟ نحن على ثقة ان ورقتكم ستكون مفعمة بالافكار والآراء والاقتراحات المحددة ، وبعيدة عن العموميات ، مما سيساعد المشاركين في وضع الوثيقة الاستراتيجية المتوخاة " .

ليس مفيدا لهذا اللقاء ان اعرض لعشرات القرارات العربية والاسلامية الصادرة عن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي طوال اكثر من عقدين من الزمان حول القدس ، فقد تحدثت جميعها دون استثناء عن الاصرار العربي والاسلامي على عودة القدس عربية واسلامية ، كما كانت يوم الرابع من حزيران ١٩٦٧م ، ورفضت جميعها كل القرارات الاسرائيلية بضم القدس العربية ، ورفضت جميعها ان تكون القدس مدينة مفتوحة ، ووصل الاندفاع الحماسي ذروته بوثيقة الجهاد لتحرير القدس الصادرة عن مؤتمر القمة الاسلامية في مكة المكرمة عام ١٩٨١م ، وفي يناير من ذلك العام حيث قرر مؤتمر القمة الاسلامي المنعقد آنذاك ما جاء نصه : " ونحن مصممون (اي المسلمين) على الجهاد بكل الوسائل التي نملكها لتحرير قدسنا الشريف

وأرضنا المحتلة ، وان نتناصر في الدفاع عن استقلالنا وحرمة اراضينا والذود عن حقوقنا ، ورفع المظالم الواقعة علينا ، معتمدين على الله وعلى قوانا الذاتية وعلى تضامننا المتين " .

وبعد رفع رايات الجهاد للتحرير بشهور فقط انعقدت قمة فاس الاولى لتناقش ما عرف بمبادرة " الامير فهد " قبل ان يصبح ملكاً ، والتي شكلت اساس برنامج السلام العربي الذي جرى اقراره في قمة فاس الثانية بعد الخروج الفلسطيني من لبنان صيف ١٩٨٢ ، وقال لي الرئيس ياسر عرفات في حوار منشور صيف ١٩٩٠م انه كان متخوفا من فشل قمة فاس الاولى لان ذلك مهّد الطريق لقرار الغزو الاسرائيلي للبنان بمبادرة امريكية قوية ، فيما قال لي فاروق قدومي في حوار منشور العام الماضي ان السعوديين لم يصدقوا اعتراضنا - الذي سحبناه فيما بعد - لان قادة فلسطين شاركوا في صياغة بنود برنامج السلام العربي - الاول والثاني . وقصدت من هذه الرواية الاشارة الى عدم جدية الدعوة للجهاد ، وإلا كيف تغير الحال خلال شهور ، وبالتالي فان عشرات القرارات الصادرة حول القدس من العالمين : العربي والاسلامي ، لا تشكل مقياسا لمعرفة المواقف الحقيقية التي يمكن الاصرار عليها ودفع استحقاقاتها ، وخاصة تلك المواقف اللفظية التي صدرت قبل بدء مسيرة السلام .

وبعد ان دارت العجلة واندفع الفلسطينيون لاتفاقاتهم الخاصة ، فان شيئا من الموقف العام بدأ يأخذ طابع التغيير نحو الواقعية لدى بعض البلدان المعنية مباشرة بموضوع القدس ، بينما اتخذت بعض الدول العربية من الانفراد الفلسطيني مبررا لمزيد من التطرف في موضوع الحل المقبول للقدس ، طالما ان ذلك لا يترتب عليه استحقاقات محددة ، وطالما انه يشكل احراجا للسلطة الفلسطينية التي تبدو خياراتها محدودة في الحلول النهائية للقدس ، او هكذا يتصورون الامر ، والمثال البارز على مزيد من التشدد المجاني مواقف كل من سوريا وليبيا وايران والسودان ، اما الامثلة على شيء من الواقعية في المواقف ، فلنقرأ ما يقوله الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس في تصريحات لصحيفة نيويورك تايمز قبيل لقائه الرئيس بيل كلينتون مؤخرا : " ان العالم العربي وقف حتى الان ضد اسرائيل بسبب الفلسطينيين ، وانه حالما يصفو الجو بين الفلسطينيين والاسرائيليين فان العالم العربي سيتنفس الصعداء ، اما اذا اصبح الوضع سلبيا بين الفلسطينيين والاسرائيليين فان العالم العربي سيعود الى التساؤل ويمكن ان يغير موقفه مرة اخرى ، ان على الاسرائيليين تقديم بعض التنازلات في المدينة ، بامكانهم توسيع القدس الغربية قدر ما يريدون ، ولكن القدس المقدسة مثبته بعمق في العالم العربي والاسلامي لمدة اربعة عشر قرنا ، نحن لا نطالب بكل القدس ، ولكن فقط بالجزء الاسلامي المقدس من القدس ، هل يتعين بحث مشكلة القدس فورا او في مرحلة لاحقة ، هذه مسألة استراتيجية ، ونحن لا نريد كل شيء وانما ما يخصنا فقط " .

هذه هي الرسالة الحقيقية عشية القمة المغربية – الامريكية المعبرة عن الموقف الفعلي الذي يتلخص في البعد الديني ، اساسا لموضوع القدس وان العالم العربي وقف ضد اسرائيل بسبب الفلسطينيين ، وليس لاي سبب آخر .

اما الموقف الاردني فهو يتقاطع مع هذا الموقف في المسالة الروحية ويرى ان لا سيادة على الاماكن المقدسة الا لله ، وقد سبق ان تقدم السيد عدنان ابو عودة بمبادرة حول القدس قيل انها شخصية ، لكن كان يومها ممثلا للاردن في الامم المتحدة ، وبقي لفترة من الوقت في عمله الرسمي بعد ذلك مما يوحي بان المبادرة قد تكون بالون اختبار اكثر من كونها افكارا خاصة لاحد السياسيين والخبراء . وفي اعلان واشنطن بين الاردن واسرائيل فقد اعلنت الاخيرة انها تحترم دور المملكة الاردنية الهاشمية تجاه الاماكن المقدسة في القدس ، وانها ستعطي اولوية عالية للدور الاردني التاريخي في تلك الامكنة (دون تحديد الدور وطبيعته) .

وأفكار ابو عودة الرئيسية وهو القريب لفترة طويلة من صناعة القرار في عمان تتلخص في ان لا سيادة سياسية من قبل اية أمة او ديانة او دولة على القدس داخل السور القديم حيث يديرها مجلس تمثل فيه اعلى سلطات دينية مسلمة ومسيحية ويهودية ويطلق عليها "جروزاليم" ، اما الجزء العربي من المدينة الممتد بعد الاسوار القديمة الى الشرق والشمال الشرقي والجنوب الشرقي فهي " القدس " العربية ويرفع عليها علم عربي بينما تكون المناطق في غرب المدينه والشمال الغربي والجنوب الغربي هي " يروشاليم " وهي المدينة اليهودية الخالصة .

وربما يكون ابو عودة المقيم في الولايات المتحدة منذ فترة قد تأثر بافكار المعاهد الامريكية في اطروحاتها المركبة والمعقدة للبحث عن مساومة صعبة مقبولة من الاطراف جميعها ، ومنها تقرير اكثر من معهد يتحدث عن ادارة اسرائيلية عربية مشتركة للقدس القديمة ، واعتماد نظام بلديات الاحياء ، ووجود بلدية مركزية وحصانة للاماكن المقدسة ، وبعض هذه المعاهد يتحدث عن تدويل القدس حسب قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧م ، ولكن الحديث يدور عن تدويل القدس القديمة فقط ، خلافا للقرار الدولي سابق الذكر الذي تحدث عن بلدية القدس مضافا اليها القرى والبلدات المجاورة .

المشكلة التي نحن بصددها في اطار البحث عن ثقل عربي مؤثر لتعديل موازين القوى حين تحين ساعة التفاوض الفعلي حول مستقبل القدس ، مشكلة معقدة . لقد كان استقلال القرار الوطني الفلسطيني الذي انتزعناه من قمة الرباط ضروريا في حينه التاريخي وامام محاولات حثيثة كانت تجري في ذلك الزمان لمصادرة ذلك القرار ، وقد تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية

حين تسلحت بذلك القرار من القمة العربية ان تدفع بالامور على الساحة الاسلامية والدولية لبلورة الهوية الوطنية المستقلة لشعب فلسطين ، الامر الذي فرض نفسه آخر المطاف على الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ، ولكن الامر افرز معطى سلبيا تطورت آثاره الضارة على امتداد العقدين الماضيين ، اذ رأى كثير من العرب في زمن ازدهار "القطريات" العربية او "الوطنيات" كما يصر البعض ، ان مثل ذلك القرار وترجماته العملية على الارض تريحهم من المسئولية القومية ، ورفع اغلبهم الشعار الذي ما زال قائما وهو اننا نقبل ما يقبل به الفلسطينيون ، وفي ذلك إضعاف للموقف التفاوضي الفلسطيني العام وخاصة حول مستقبل القدس.

وقد تكرس ذلك الشعار عربيا حين توصلت منظمة التحرير لاتفاق اوسلو مع اسرائيل ، فاندفع الكثيرون منهم للتوصل لاتفاقاتهم الخاصة مع اسرائيل ، واندفعوا لشيء من التطبيع قبل بحث "القدس" ومصيرها النهائي ، اذ ان الفلسطينيين فتحوا لهم الابواب مشرعة ، وهم يقبلون ما يقبل به شعب القضية وقيادتها ، وحين يتفاوض الفلسطينيون حول القضية المعقدة " قضية القدس " ، فان العرب المؤثرين سيتمسكون بذات الموقف ففي ذلك اراحة لهم من مسئولية ثقيلة امام الاجيال القادمة ، وامام شعوبهم وحركاتهم السياسية وخاصة حركات الاسلام السياسي القوية التأثير ، في بلدانهم .

لهذا يجب التوقف طويلا امام هذه المشكلة المعقدة والبحث بأفق مفتوح عن مبادرات فلسطينية شجاعة دون خطوط حمراء في هذا الموضوع لاعادة الثقل العربي – الاسلامي في موضوع التفاوض حول القدس ، والمبادرات المطلوبة ، كما اراها ، يجب ان لا تكون تقليدية فقط كالدعوة لقمة عربية فالنتيجة محسومة سلفا وهو صدور قرار غير ملزم لاحد يطالب بالسيادة العربية على القدس .

فالسؤال المهم الآن هو : كيف يمكن اشراك القوى العربية الفاعلة اشراكا فعليا مباشرا في التفاوض حول مستقبل القدس دون ان يكون في الامر مصادرة لحرية الحركة السياسية الفلسطينية ! موضوع يستحق الخوض بجرأة ودون تلعثم سياسي او مخاوف لم تعد قائمة ، اذ ان الحساسية الزائدة من المساس بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل كانت مقبولة ، ولو بتحفظ شديد ، في المرحلة السابقة وقبل ان تتفاوض اسرائيل مع منظمة التحرير ، وقبل ان تعود القيادة وآلاف الكوادرر للارض والوطن ، ولكن الامر اختلف جذريا الآن ولا بد من اعادة النظر في المسلمات التي تمسكنا بها طويلا ، وخاصة في موضوع القدس المعقد تعقيدا

شديدا ، والذي تبدو فيه فجوة واسعة بين الموقفين : الفلسطيني والاسرائيلي ، ربما لا نستطيع ردمها منفردين الا بتنازلات باهظة تشكل ادانة هائلة لنا في مستقبل الايام .

والمشكلة لا تتوقف عند حدود التحلل القومي الرسمي من الالتزام تمشيا مع الرغبة الفلسطينية في استقلال القرار والموقف ، بل اننا اصبحنا نطالع مواقف قوى سياسية وشعبية واحزاب قومية ، واخرها البعث العراقي ، يتحدثون عن قبولهم ما يقبل به الفلسطينيون ، والاكتفاء بدعم الموقف الفلسطيني ومتطلباته . ومع ذلك فان هذا الموقف الشعبي وخاصة ازاء القدس المثبتة بعمق في الوجدان العربي ، قابل للتغير من الدعم للمشاركة اذا تبنى الطرف الفلسطيني استراتيجية جديدة ، ولهذا فان اهم الاقتراحات الممكنة في هذا الصدد هي اعتبار عام ١٩٩٧ عام القدس عربيا واسلاميا ، والقيام بسلسلة من التحركات الشعبية المتدرجة والمتصاعدة حتى لا يفقد الزخم قوته على شكل مؤتمرات شعبية في كل بلد عربي واسلامي تنتهي بمؤتمر شعبي عربي اسلامي موسع ، لاعادة الثقل الشعبي للمشاركة في تقرير مستقبل القدس ، يتبع ذلك الدعوة لقمة عربية تكون نتيجة الاحساس بتحركات شعبية واسعة على امتداد الوطن العربي .

كما لا بد ان يتزامن التفاوض حول الطاولة بشأن القدس مع مؤتمرات وطنية في كل بلد عربي لتأكيد الثقل الشعبي . ليس مطلوبا من هذه المؤتمرات ان تكون اداة المعارضة العربية في كل قطر عربي ضد حكومتها ، فقد خبرنا هذا الانزلاق في استثمار القضية الفلسطينية في حسابات داخلية ، وليس المطلوب يوما للقدس على الطريقة الايرانية في اطار الخطابة والشعارات ، بل ان الهدف الاساسي هو الدعوة لوقف اية خطوة من خطوات التطبيع والتقدم العربي في مسيرة التسوية ما لم يحدث تقدم على جبهة المفاوضات حول مصير القدس .

لقد اقمنا خلال السنوات الماضية عددا كبيرا من الندوات حول القدس ، ولكنها بقيت في اطار النخبة ، ولم تنتقل للقطاع الشعبي الاوسع. ليست هناك اوهام حول طبيعة القوى السياسية وحجم تاثيرها في الشارع الشعبي العام ، ولكن الامر مختلف تماما حول القدس ، وخاصة في اطار التيارات الاسلامية والمشاعر الدينية العميقة الجذور ، وحين ينفسح المجال للمواطن العادي للمشاركة في تحديد الخطوط الحمراء ، وحين يشعر المفاوض الاسرائيلي والاسرائيليون عموما ، شعورا فعليا يلمسونه بايديهم بان كل مسيرة السلام مع العرب معرضة للانهيار الفعلي ما لم يتم التوصل لحل متوازن حول القدس ، فان كثيرا من الامور عرضة للتغيير ، ولكن الامر سيبدو شعاراتيا فقط اذا لم تربط الاردن ومصر والمغرب ودول الخليج ربطا فعليا بين خطواتها للتسوية مع اسرائيل وبين القدس كخط احمر وذلك يتطلب اعادة مسألة القدس للحضن العربي والاسلامي

ودفعهم لتحمل مسؤولياتهم – الشعبية والرسمية المباشرة ، بعيدا عن التهرب من الالتزام تحت ستار قبول ما يقبل به الفلسطينيون .

يجب ان تكون القدس هي الاستثناء ، وحين تنجح في تحويلها الى هذا الاستثناء المطلوب فان الطرف الاخر سيعيد حساباته ، وهو امر معقد اشد التعقيد . يجب ان نتذكر بان القانون الاساسي الذي اقره الكنيست بشأن القدس في تموز ١٩٨٠ الذي يتحدث في بنده الاول عن ان القدس الكاملة والموحدة عاصمة ابدية لاسرائيل يحتاج الرجوع عنه الى ثلثي الاصوات في الكنيست ، وهو امر في غاية الصعوبة نظرا لطبيعة تركيب القوى السياسية في الكنيست ، ولكون القدس محل ما يسمونه "الاجماع الوطني". لقد نال ذلك القرار الذي يرقى الى مرتبة الدستور ٦٩ صوتا مقابل ١٥ وامتناع ثلاثة اصوات مما يبرز حدود شعبية القرار .

ولهذا لا بد من العمل في كافة الجبهات بخطوات مدروسة وجريئة بعيدا عن المطالب غير الممكنة التحقيق ، وفي اطار تحقيق خطوات متدرجة متراكمة ، بصبر وأناة . ولهذا ربما كان من المفيد ان يكون شعار عام ١٩٩٧ : عام القدس ، وعام وقف الاستيطان في المدينة ، اذ ان القيام بحملة عربية – عالمية لوقف خلق الحقائق الاسرائيلية سيحظى بتأييد واسع في الكنائس المسيحية السبعة الرئيسية في الولايات المتحدة الامريكية : وعلى سبيل المثال ; قد دعت الادارة الامريكية لمنع خلق حقائق جديدة على الارض في القدس ، ودعتها لمنع مصادرة الاراضي ، بل ان قرار نقل السفارة الامريكية للقدس حسب قرار الكونغرس لا يحظى بالضرورة بتأييد شعبي في الولايات المتحدة الامريكية ، لانه يعني اعترافا بالحقائق من طرف واحد .

كما انه قد يكون مفيدا دعوة كافة المؤسسات المعنية بخلق الحقائق الفلسطينية في القدس وحمايتها قبيل بدء المفاوضات حول المدينة وفي مقدمتها ، على سبيل المثال وليس الحصر ، منظمة العواصم والمدن الاسلامية التي دفعت عددا من المدن للتآخي حول القدس ، ولجنة القدس العليا المنبثقة عن المؤتمر الاسلامي ، ومنظمة المدن العربية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والمنظمة الاسلامية للتربية والثقافة – الايسيسكو وغيرها ، بهدف تشكيل لجنة تنسيق لتنسيق نشاطاتها ودفع هذه النشاطات في فترة المفاوضات لاقصى امكانية متاحة ، والاهم من ذلك كله الابتعاد عن القرارات العامة والخطابية ، ذلك ان فن الخطابة في مواقفنا يحولها الى ادب دعائي لا ينظر له الاخرون بجدية . اذ يمكن عقد مؤتمرات مخصصة لموضوع واحد كالعمل على عودة المقدسيين الى قدسهم ومتابعته بشكل دائم ، ذلك ان احدى المشكلات في عملنا السياسي العربي والفلسطيني على حد سواء ، هو عدم توفر آلية للمتابعة والتنفيذ ، وذلك مرتبط كما يبدو

باهمية القول على الفعل في مختلف جوانب حياتنا ، وكذلك الدعوة للمؤسسات المعنية من اجل خطة اسكان فلسطينية واضحة المعالم ومحددة تحديدا دقيقا ، فالحديث العام عن صندوق لدعم القدس لم يثبت فعالية كافية ، أما قرار الجامعة العربية رقم ٥٢١٦ بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٣م والخاص بإنشاء صندوق خاص تساهم فيه الحكومات والقطاعات الشعبية لتمكين المواطنين الفلسطينيين في القدس من الحفاظ على ممتلكاتهم ومنع مصادرتها فأظنه بقي حبرا على ورق ، لعدم توفر آلية للمتابعة والتنفيذ ، ولأن الجامعة العربية وقراراتها لا تحرك المشاعر ولا تدفع لليقظة والعمل والانجاز .

هل من المفيد الاندفاع الآن للتفاوض حول مستقبل القدس ، ام ان الاصوب سياسيا هو ارجاء هذا التفاوض الى آخر المطاف ؟ موضوع هام قد يتأثر تأثرا شديدا بنتائج الانتخابات الاسرائيلية ولكنه يبقى قابلا للتمعن والتدبر ، فالتهور والاستعجال ليس مقبولا في القضايا الاستراتيجية امام ما يسمى باغراء المساومة (Temptation of Compromise)، وفي الوقت ذاته فان عدم اغتنام الفرصة التاريخية في وقتها المناسب قد يعني ضياعها لامد طويل غير منظور، فالارادة وحدها لا تصنع التاريخ اذ لا بد ان تتلاقح الارادة مع الامكانات – الذاتية والموضوعية – على حد سواء حتى تحدث الخصوبة التاريخية . التاريخ ليس حصانا تضربه بالسياط على قفاه فيسرع الخطى ، ولا احد يملك ان يجر التاريخ من انفه ليوقع له مقولات جاهزة ، والاراديون كما خبرناهم عبر التاريخ يحاولون حرق المراحل فيحترقون ويحرقون مستقبل شعوبهم .

ان لمنطق الاستعجال مبرراته قبل ان يتمكن الطرف الاخر من خلق حقائق واسعة جديدة ترسم معالم الحل النهائي وتجعله حلا اسرائيليا الى حد كبير ، وله مبرراته ، قبل ان يذهب العرب الرسميون بعيدا في التطبيع ورفع المقاطعة واقامة اشكال من التعاون المشترك بحيث يفقدون اوراق التفاوض حول القدس ، وبحيث يعرف المفاوض الاسرائيلي على الطاولة ان خيارات الضغط الفلسطيني بالاوراق العربية والتلويح بالمقولة القديمة وهي ان السلام مع الفلسطينيين هو المعبر الاجباري الاسرائيلي للسلام مع العرب لم يعد قائما .

وفي مقابل ذلك فان الرأي الذي يطالب بعدم الاستعجال وخاصة اذا تحقق شيء من وقف خلق الحقائق الاسرائيلية في القدس وما حولها ، له مبرراته ايضا ، وقد كنت اميل لاعتناقه الى حد كبير وتحدثت به في ندوة القاهرة لاعادة التنمية في فلسطين العام الماضي . كنت ارى ولم ازل ان صراعا معقدا مثل الصراع العربي الاسرائيلي وفي القلب منه الصراع الفلسطيني

الاسرائيلي ليس قابلا للحل السريع امام تراكمات قرن من الصراع ، والاستعجال في البحث عن حلول سيعني القبول بنتائج موازين القوى على الارض ، حيث الحقائق الاسرائيلية صارخة بلا حدود وماثلة في كل زاوية من بلادنا .

ولا يعني ذلك عدم اغتنام الفرصة التاريخية المتاحة التي تفاعلت لاول مرة عوامل محلية وعربية ودولية في صنعها ، فالامساك بالفرصة التاريخية المتاحة لا يتطلب بالضرورة استنفادها وامتصاصها بسرعة كبيرة ، ذلك ان خلق الحقائق الفلسطينية في ارض الضفة والقطاع وتعود الاسرائيليين على العيش دون مستعمرتهم السابقة " الضفة والقطاع " او دون ما كان قسم كبير منهم يعتبره ارض اسرائيل ، هذا التعود اليومي المتواصل سيحدث تأثيرات في موقفهم إزاء القضايا الاخرى كالقدس والمستوطنات ، وقراءة دقيقة في الخط البياني لاستطلاعات الرأي العام الاسرائيلي خلال ما بعد اوسلو حتى اليوم توضح ذلك بجلاء ، اذ تزايدت نسبة الذين يؤيدون ما كان طوال الوقت محرما وشكلا من اشكال المعصية ، وهو قيام دولة فلسطينية بسبب الحقائق الجديدة فوق الارض وتزايدت النسبة ، التي ما زالت رغم ذلك محدودة ، من الذين يقبلون بحلول ما للمستوطنات ، ولموضوع القدس . لا بد من استثناء الفترات التي يتصاعد فيها الجيشان العاطفي بعد العمليات الانتحارية ضد الاسرائيليين . اذ ان استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي عندئذ تعكس وضعا عاطفيا مؤقتا وليس موقفا عقلانيا ثابتا ولو بنسبة او باخرى .

كما انه لا بد من ان يتعود العالم باسره على التعامل مع الحقائق الفلسطينية الجديدة فوق الارض فترة اطول حتى يصبح وقوفه مع حلول متوازنه للقدس وباقي القضايا الصعبة امرا ممكنا بدرجة اكبر . ففلسفة سياسية " الخطوة خطوة" في حل الصراعات التاريخية المعقدة هي ان كل خطوه يتم انجازها تفتح الطريق لخطوة اخرى ، تسهل العثور على حلول متوازنه لها لم تكن مرئية قبل انجاز الخطوة الاولى وكانت ربما خارج نطاق التفكير العقلاني وخارج نطاق الممكن ، وعودة الى مواقف الليكود وقوى اليمين في اسرائيل في العامين الماضيين توضح ان شارون وغيره من عتاة التطرف قد رأوا اكثر من مرة في تصريحات علنية ضرورة الاندفاع بسرعة للحل النهائي لانه سيعكس عندئذ ميزان القوى حيث تتغلب الحقائق الاسرائيلية على حقائق الزمن الفلسطيني الذي أراه مقبلا وليس مدبرا بأي حال من الاحوال ، رغم الضباب الذي يلف سماءنا ورغم تلبد الغيوم، وشرط ذلك النجاح في استثمار الفرصة التاريخية وفي ادارة السلطة ومؤسساتها وادارة المفاوضات ايضا دون استعجال غير مبرر لقطف ثمار لن تكون ناضجة ، ودون تباطؤ في الوقت نفسه كما فعلنا على امتداد عقود من الزمن حين سفحنا عشرات الفرص

التاريخية المتاحة في وقتها لانتزاع جزء من حقوقنا وتطوير ذلك فيما بعد . من يـزرع يحصـد ، ومجرم من يزرع ولا يحصد ولكن في موسم الحصاد.



الخطاب السياسي الفلسطيني " الجديد "
في قضية القدس

- مهدي عبد الهادي : الخطاب السياسي الفلسطيني " الجديد " في قضية القدس



الخطاب السياسي الفلسطيني "الجديد"
في قضية القدس

بقلم / مهدي عبد الهادي

تمهيد :

إن الحديث عن "الجديد" في الخطاب السياسي الفلسطيني تجاه قضية القدس، يعني انه لا بد من الاعتراف بأن تطورا أو تغييرا ما قد طرأ على الخطاب السياسي الحالي، إما تقدما أو تراجعا، وإما تشويها أو تغييبا، أو أن هذا الخطاب لم يعد مفهوما أو مقبولا أو قادرا على خدمة الأهداف الوطنية أو تلبية الحاجات والغايات منه، وأيضا الاعتراف بأن أحداثا وعوامل داخلية وخارجية عكست آثارها على الفكر والموقف والمصلحة الفلسطينية، وشكلت مناخا جديدا يتطلب أمرا جديدا.

إن الجدل الوطني تجاه قضية القدس ما زال في دائرة الأماني والتمني، أو مرحلة الشعارات بعيدة عن أي تطبيق فعلي على أرض الواقع، ودونما اعتبار حقيقي لموازيين القوى الأقليمية والدولية، أو حتى الذاتية، وأن هذا الجدل ما زال في حالة مخاض عسير، ويؤدي الى اتساع الفجوة بين "المطلوب" و"الممكن" والى مزيد من الخلاف والاختلاف داخل البيت الفلسطيني، ويؤدي الى تشتيت الجهود وبعثرة القوى دونما مجابهة للتحديات والتغييرات !

لهذا، فان المدخل لرسم الخطوط الأساسية أو المنطلقات الفكرية في الخطاب السياسي الفلسطيني "الجديد" تجاه القدس يستدعي مراجعة موضوعية للذات دون جلد، وتقييما للموقف دون سقوط، واعادة صياغة العلاقات دون إجحاف، وثباتا على الحقوق والمصالح دون تنازل، وفتح باب الاجتهاد دون خوف، ومجابهة جريئة وشجاعة للتعامل مع التغيير الذي حصل، وانه لم يعد في الامكان السكوت أو السكون أمام التطورات المختلفة والمتعددة في قضية القدس.

وعليه، فاننا أمام حاجة ملحة، لبلورة أجندة وطنية فلسطينية تجاه قضية القدس، وقد تكون أداتها بناء رأي عام وطني، وتشجيع النخبة السياسية على محاورة أصحاب القرار في رسم توجهاتهم السياسية تجاه قضية القدس.

إن هذه الورقة سوف تتناول مراجعة موجزة لمواقف الأطراف الدولية والعربية، ثم محاولة الاجابة على السؤال المطروح : عن أية قدس نتحدث؟ ثم بيان للقضايا الأساسية المقترحة في مشروع الخطاب السياسي الفلسطيني "الجديد" تجاه قضية القدس، ثم تحديدا لعناصر التحديات الذاتية في الموقف الفلسطيني، وأخيرا الاجتهاد فى طرح مدخل لاستراتيجية العمل الفلسطيني في قضية القدس.

الأطراف الدولية

لا يزال قرار هيئة الامم المتحدة رقم ١٨١ تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ مرجعا أساسيا لبيان الموقف الدولي، حيث دعا الى تقسيم فلسطين الى دولتين: يهودية وعربية، وإقامة اتحاد اقتصادي فيما بينهما، ونص في الجزء الثالث منه على إقامة نظام دولي خاص في القدس تديره الأمم المتحدة على شكل كيان منفصل (Corpus Separatum) ومنح القرار سكان المدينة مواطنة خاصة هي "مواطنة القدس" ..... وكان مقررا أن يبقى هذا النظام لمدة عشر سنوات يعيد بعدها مجلس الوصاية مراجعة الوضع، ويكون سكان المدينة آنئذ أحرارا في التعبير بطريق الاستفتاء عن رغباتهم من حيث التعديلات الممكنة في نظام المدينة.

أعلنت اسرائيل قبولها توصية الأمم المتحدة إقامة كيان منفصل للقدس ثمنا للاعتراف بها كدولة (بن غوريون ١٩٦٦) في حين قاوم الفلسطينيون مشروع تقسيم فلسطين وتدويل القدس كما رفضت الحكومات العربية التقسيم ومسألة التدويل.

ونتيجة لحرب ١٩٤٨، وتوقيع الهدنة بين القوات الاسرائيلية والقوات العربية الاردنية، في ٣ نيسان ١٩٤٩، أصبحت القدس الغربية خاضعة للسلطة الاسرائيلية، في حين بقيت المدينة القديمة والقسم الشرقي منها خاضعا للسلطة العربية الاردنية.

لقد نصت اتفاقية الهدنة الاسرائيلية-الاردنية على أنه "***لا يجوز أن يكون لهذه الاتفاقية تأثير على أي وجه بالحقوق والمطالبات والمواقف لاي من طرفيه في التسوية السلمية النهائية لمسألة فلسطين، حيث أن أحكام هذا الاتفاق تمليها اعتبارات عسكرية دون غيرها***".

وبعد عامين من صدور قرار التقسيم، عادت هيئة الامم لتكرر توصيتها وموقفها، في قرارها بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٤٩، ولتدعو الى أنه يجب أن تعامل مدينة القدس بوصفها كيانا منفصلا تحت نظام دولي خاص تديرها الامم المتحدة.

لقد استثنت بريطانيا من اعترافها بدولة اسرائيل، **القدس الغربية** كما استثنت بريطانيا أيضا **القدس القديمة**، عند اعترافها بوحدة ضفتي نهر الاردن في دولة المملكة الاردنية الهاشمية، وذلك بانتظار التسوية النهائية لوضع المدينة.

كما لم تعترف معظم الحكومات "بالسيادة" الاسرائيلية ولا العربية الاردنية على القدس، كما لم يقدم معظم قناصل الدول أوراق اعتمادهم الى أي حكومة بل الى محافظ منطقة القدس.

لقد بقيت مقررات هيئة الامم ومؤسساتها طوال حقبتي الخمسينيات والستينيات دونما تراجع أو تغيير، كما يجب أن ***لا يعد صمت الأمم المتحدة بعد ١٩٥٢ من حيث اتخاذ القرارات اعترافا من قبل الجماعة الدولية بالأمر الواقع*** " (الأمير حسن، القدس، دراسة قانونية، ١٩٨٠).

وفي أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، وبعد احتلال اسرائيل لبقية الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) وأراض عربية اخرى، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، يدعو فيه الى "***سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير***".

ولما سارعت اسرائيل الى تهويد المدينة واتخاذ إجراءات ربطها بالقدس الغربية وضمها الى الدولة العبرية وتغيير معالمها وأنظمتها، وقف المجتمع الدولي يعلن عن "***انزعاجه العميق من الوضع السائد في القدس نتيجة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة***" وطالبها أن تلغي كل الاجراءات التي اتخذتها من قبل، وأن تمتنع فورا عن أي تصرف يغير وضع القدس.

واستمرت الارادة الدولية، تسجل موقفها من خلال هيئة الأمم ومؤسساتها ، وتستنكر عدم تنفيذ اسرائيل لمقرراتها ، وتكرر مطالبتها ونداءها وإعلانها بأن إجراءات اسرائيل غير قانونية وباطلة ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع.

وبناء عليه، فان هناك استمرارية وترابطا، بل وثباتا في الموقف الدولي تجاه قضية القدس طوال الفترة من ١٩٤٧ مرورا بحقبة ١٩٦٧ ولغاية الآن ١٩٩٦، ففي قرار التقسيم للعام ١٩٤٧، دعا الموقف الدولي الى اقامة كيان خاص في القدس على نحو يضمن حقوق الطرفين بشكل مشترك، وفي القرار ٢٤٢ للعام ١٩٦٧، دعا الموقف الدولي الى ضرورة الانسحاب من الجزء المحتل في المدينة ورفض تغيير الوضع الراهن في المدينة وأكد حرصه على المحافظة على الحقوق العربية فيها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضي الضفة الغربية المحتلة.

أما المجموعة الاوروبية فيمكن بيان موقفها من تأييدها المتواصل لمقررات هيئة الامم ومؤسساتها، بالاضافة الى توصياتها ومقرراتها كمجموعة دولية، خاصة ما أكدته صراحة في بيان البندقية الصادر في ١٣/٦/١٩٨٠، "***وهو عدم قبول أية مبادرة من جانب واحد وتستهدف تغيير أوضاع القدس وضرورة أن يتضمن أي اتفاق يخص القدس حرية الوصول الى الأماكن المقدسة، مع الاعتراف بالأهمية الخاصة التي تكتسبها قضية القدس بالنسبة لكل الأطراف***".

المواقف العربية

اختلفت وتعددت مواقف العواصم العربية تجاه المسألة الفلسطينية وقضية القدس مع تطور الأحداث والمتغيرات الأقليمية والدولية، وأيضا تجاه المقررات والتوصيات الدولية، واذا جاز للباحث الموضوعي ان يسجل بأن هناك اجماعا عربيا او موقفا مشتركاً تجاه حدث او احداث معينة بالنسبة للموضوع الفلسطيني وقضية القدس، الا ان المدقق في مداولات وخلفيات ذلك الاجماع او الاتفاق ما يلبث أن يستنتج عكس ذلك.

ففي أعقاب صدور قراري تقسيم فلسطين وتدويل القدس، كانت هناك - كما ذكرت - مقاومة فلسطينية لذلك ورفض عربي بالاجماع ... الا ان الرئيس السوري شكري القوتلي كان ينصح القيادة الفلسطينية منذ الأربعينيات بانشاء حكومة فلسطينية واعلان الاستقلال للحيلولة دون تحقيق رغبات الملك الاردني عبد الله في ضم اجزاء من فلسطين لمملكته، وكان داخل القيادة الفلسطينية اكثر من اجتهاد وأكثر من انقسام، الأمر الذي حال دون اتخاذ أو تنفيذ أي أمر خارج اطار الدائرة القومية (العربية).

وفي أعقاب اعلان دولة اسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، طالبت القيادة الفلسطينية (الهيئة العربية العليا) بلسان وفدها في هيئة الامم المتحدة بـ ***اعلان دولة عربية فلسطينية عقب اعلان نهاية الانتداب وزحف الجيوش العربية على غرار ما فعله اليهود*** " (عزت دروزة - القضية الفلسطينية - الجزء الثاني ١٩٦٠ ص ١٩٣) لكن الموقف العربي اقتصر على قرار لم ينفذ أصدرته اللجنة السياسية للجامعة العربية في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٤٨، باقامة "***ادارة فلسطينية مؤقتة لتسيير شؤون الاقسام التي تحتلها الجيوش العربية ... على ان لا يكون من اختصاصها في الوقت الحاضر الشؤون السياسية العليا***" (عيسى الشعيبي، الكيان الفلسطيني، ١٩٧٩، ص ١٩).

ولما أعلنت القيادة الفلسطينية (الهيئة العربية العليا) تشكيل حكومة عموم فلسطين في ١ تشرين الأول ١٩٤٨ ومقرها غزة، اعترفت بها الحكومات العربية باستثناء الاردن الذي أشرف على مؤتمرات في عمان ونابلس ورام الله، وآخرها في اريحا بتاريخ ١ كانون الأول ١٩٤٨ تدعو "للوحدة" مع الاردن، الا ان هذه الحكومات تراجعت عن اعترافها بحكومة عموم فلسطين، حيث منعت الحكومة المصرية السماح لها بممارسة مهماتها في قطاع غزة والذي كان تحت اشراف القوات المصرية.

وعلى الرغم من معارضة الدول العربية لاجراءات "الوحدة" فيما بين ضفتي نهر الاردن، الا ان اللجنة السياسية للجامعة العربية أوجدت صيغة "ترضية" مقبولة من الجميع (الموافقين والمعارضين) من الحكام العرب حيث طلبت ان تعلن الاردن ان ضم الجزء الفلسطيني اليها (للمملكة الاردنية) انما هو اجراء اقتضته الضرورات العملية، وانها (المملكة الاردنية) تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على ان يكون تابعا للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان". ولكن الاردن لم يوافق على هذه الصيغة وبقيت الأمور دونما حسم!

وهكذا، أصبحت المسألة الفلسطينية، في مطلع الخمسينيات، بابعادها الثلاثة، جغرافيا وديمغرافيا وسياسا، مسألة عربية ... "فالجغرافيا" في قطاع غزة تابعة للادارة المصرية، والضفة الغربية بما فيها القدس تابعة للدولة الاردنية، "والديمغرافيا" في قطاع غزة حملت وثيقة السفر المصرية، وفي الضفة الغربية بما فيها القدس تحمل جواز السفر الاردني، أما السياسة فان قرارها للعواصم العربية.

وفي أول مؤتمر قمة عربية في مطلع الستينيات ١٩٦٤، كانت القاهرة (الرئيس جمال عبد الناصر) تدعو الى انشاء "كيان فلسطيني" وعمان (الملك حسين) يصر على ان لا يأتي بيان القمة على ذكر الكيان الفلسطيني، ودمشق (الرئيس امين الحافظ) يطالب بأن تعطى للكيان ارض الضفة الغربية وقطاع غزة. والرياض (الملك سعود) يقترح قيام حكومة فلسطينية، والجزائر (أحمد بن بلا) وتونس (الحبيب بورقيبة) يقترحان قيام جبهة تحرير وطنية، لكن البيان الختامي للمؤتمر، اقتصر على تكليف احمد الشقيري ***اقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره***". وتمكن أحمد الشقيري من الاعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الوطني الفلسطيني في القدس بتاريخ ١٤ أيار (مايو) ١٩٦٥، وبعد عشر سنوات تقريبا من محاولات صياغة التحالفات داخل العواصم العربية،

قرر مؤتمر القمة العربية في الرباط الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني.

أما في قضية القدس فيمكن ايجاز الملف العربي التاريخي من خلال مراجعة أول تحول عربي في الخطاب السياسي تجاه قضية القدس، وكان ذلك في رسالة الرئيس أنور السادات الى الرئيس الاميركي جيمي كارتر بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٧ خلال مباحثات كامب ديفيد، حيث طرح في الرسالة ولاول مرة موقفا عربيا رسميا تجاه قضية القدس من جميع جوانبها.

لقد أكد الرئيس أنور السادات على الموقف العربي والتمسك بالشرعية الدولية وخاصة قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ حيث نصت رسالته على ***أن القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وأن الحقوق العربية القانونية والتاريخية في المدينة يجب أن تحترم وتستعاد***".

وحول السيادة والمستقبل السياسي لسكان المدينة المقدسة، فقد اقتصر فيها على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ حيث قال: " ***... وان القدس العربية يجب ان تكون تحت سيادة عربية، وأن السكان الفلسطينيين للقدس العربية يحق لهم ممارسة حقوقهم الوطنية الشرعية كونهم جزءا من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وان قرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع، وعلى الأخص ٢٤٢ و ٢٦٧ يجب أن تطبق فيما يختص بالقدس***".

وحول سياسات وممارسات اسرائيل الهادفة الى تهويد المدينة وتغيير معالمها وطابعها قال السادات في رسالته: " ***... وان جميع القرارات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة هي لاغية وباطلة ويجب نقضها***".

أما عن مستقبل السياسة العربية في القدس وخاصة الأبعاد الدينية، فقد جاء في الرسالة قوله: " ***... وان جميع الشعوب يجب أن تكون لها حرية الوصول الى المدينة والتمتع بالممارسة الحرة للعبادة وبحق الزيارة والعبور الى الأماكن المقدسة بدون تمييز او تفرقة***".

لكن الرئيس السادات أعاد التذكير ولاول مرة في تاريخ المواقف الرسمية العربية، أعاد الحديث عن قرار التقسيم رقم ١٨١ للعام ١٩٤٧، ولكن ليس بشأن اقامة نظام دولي خاص بالقدس، بل فقط ما جاء في ذلك القرار بالنسبة للولاية الدينية على الأماكن المقدسة ومسألة البلدية، فقد جاء في رسالته : " ***... وأن الأماكن المقدسة لكل ديانة يمكن ان توضع تحت ادارة واشراف ممثليها ... وان المهام الجوهرية في المدينة يجب أن تكون غير مجزأة وفي استطاعة مجلس***

بلدي مشترك مؤلف من عدد متساو من الأعضاء العرب والاسرائيليين أن يشرف على تنفيذ هذه المهام، وبهذه الطريقة ستبقى المدينة غير مجزأة".

وعلى الرغم من أن الموقف العربي كان رافضا لاتفاقات كامب ديفيد وفرض عقوبات المقاطعة العربية على مصر وإخراجها من البيت العربي الرسمي (مؤتمرات القمة)، إلا ان الموقف العربي الرسمي حافظ في مضمونه واطاره عما تضمنته رسالة الرئيس السادات الى الرئيس كارتر تجاه القدس، حيث أقرت القمة العربية في مؤتمر فاس بتاريخ ١٩٨٢/٩/٩، وثيقة الأمير (الملك) فهد والتي طالبت بـ ***ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس ، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان".***

وفي تطور آخر للموقف الرسمي العربي، أعلن عن تشكيل لجنة القدس برآسة الملك الحسن الثاني، والتي أخذت على عاتقها المسؤولية العربية الرسمية في حماية الحقوق العربية والأماكن المقدسة والدفاع عن عروبة المدينة بجهد عربي جماعي.

أما في الاردن، وفي خط مواز للموافقة الاردنية الرسمية على مقررات القمة العربية المتعددة، إلا عمان حرصت على استمرار أعمال اللجنة الملكية للقدس كأحد المؤسسات الرسمية الاردنية في متابعة قضايا القدس، وعندما اعلن قرار الانفصال الاردني في ٣١ تموز ١٩٨٨، استثنى ذلك القرار مسألة القدس من فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية ، وحافظ على استمرار العلاقة والدور الاردني مع مؤسسات الأوقاف الاسلامية والمحاكم الشرعية في القدس، والتي بقيت تعمل في إطار القانون والاشراف والتمويل الرسمي الاردني، مع ملاحظة ان هنالك تعديلا قد طرأ على تشكيل اللجنة الملكية للقدس بحيث أصبحت عضويتها تضم شخصيات اسلامية ومسيحية وعربية وغير مقتصرة على الخبراء والفنيين الاردنيين والفلسطينيين فقط.

ولكن بعد اتفاق اعلان المبادىء عام ١٩٩٤، جاء تطور جديد في الموقف الرسمي الاردني ذكر صراحة في نصوص "اتفاق واشنطن" بين اسرائيل والاردن بتاريخ ٢٥ تموز (يوليو) عام ١٩٩٥، بحيث تم الاتفاق على ***أن الاردن يتمتع باشراف على الأماكن المقدسة الاسلامية في القدس***" (الولاية الدينية).

وعلى الرغم من الاحتجاج الفلسطيني والمعارضة العربية لذلك الاتفاق ومضمونه وأبعاده على مستقبل المفاوضات للحل النهائي، وعلى الرغم من بدء الاشراف الفلسطيني المباشر على المؤسسات في القدس، والذي تمثل بتعيين وزير للأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

ومقر عمله القدس وتعيين مفتي للقدس بدلا من المفتي المعين من قبل الاردن، إلا أن نصوص "اتفاق واشنطن" حول القدس (الولاية الدينية) بقيت سارية المفعول وذات اثر على الحياة اليومية وأيضا العلاقات الفلسطينية-الاسرائيلية.

تمثل تنفيذ الدور الاردني حسب اتفاق واشنطن المذكور في حادثتين رئيسيتين: الأولى كانت في أعقاب مصادرة اسرائيل لاكثر من ١٣٥ هكتاراً من أراضي القدس في ٢٨ نيسان ١٩٩٥ في منطقة بيت حنينا وبيت صفافا، وجاءت الحماية الاردنية على شكل رسالة وجهها الملك حسين الى رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين وحملها رئيس الديوان الملكي الاردني، حيث طلب الاردن "تجميد" اجراءات مصادرة الأراضي، وبالفعل قبلت اسرائيل هذا الطلب وأعلن اسحق رابين في الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٩٥ تجميد إجراءات مصادرة الأراضي.

والحادثة الثانية كانت عندما قررت احدى المحاكم الاسرائيلية في القدس، السماح للمتدينيين اليهود بالصلاة في الحرم القدسي الشريف في مطلع شهر آب ١٩٩٥، وتصدى لهم المقدسيون في محاولة لمنعهم بتاريخ ٩ آب ١٩٩٥، وعندما كادت تقع مجزرة واقتتال فيما بين الطرفين، الأول يسعى لدخول الحرم الشريف، والثاني يقاوم ويرفض، جاءت الحماية الاردنية عندما تدخل الملك حسين بطلب فلسطيني مقدسي، حيث تم الاتصال الاردني (هاتفيا) مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، والذي وافق على تجميد قرار المحكمة الاسرائيلية وابقاء "الأمر الحالي دونما تغيير"، واعيد المتدينيين اليهود من حيث أتوا دونما دخول لساحات الحرم الشريف في القدس، وتمت المحافظة على الأوضاع الراهنة في الأماكن المقدسة الاسلامية دونما تغيير.

عن أية قدس نتحدث ؟

باديء ذي بدء، ان التساؤل المطروح حول أية "قدس" نتحدث، يعني البحث عن الحدود الجغرافية والديموغرافية للمدينة، فبالنسبة لنا، فاننا نتحدث عن حدود القدس بأنها:

- ليست القدس في حدود البلدية الاسرائيلية لعام ١٩٩٥.
- وليست القدس الغربية فقط او القدس الشرقية فقط او البلدة القديمة المسورة فقط.

إن الحدود الجغرافية للقدس هي حدود عام ١٩٤٧، بالاضافة الى الأحياء والقرى المحيطة بها، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من المدينة، فهناك حوالي ٣٢ قرية تم هدمها وتهجير سكانها وشطب اسمها عن الخارطة الجغرافية والبشرية والاجتماعية للمدينة.

إن حدود المدينة كانت في العام ١٩٤٧-١٩٤٨ من الشرق قرية أبو ديس ، ومن الجنوب مدينة بيت لحم ، ومن الغرب عين كارم ، ومن الشمال شعفاط ... اننا نتحدث عن القدس الغربية والشرقية بما فيها المدينة المسورة والأحياء والقرى المحيطة بها ككل متكامل.

قبل العام ١٩٦٧، كانت القدس الغربية تغطي ما مساحته [٥٣] كيلو متراً مربعاً، وعدد سكانها [١٩٥ ,٠٠٠]الف نسمة، في حين كانت القدس الشرقية تغطي ما مساحته [٦] كيلو متر مربع وعدد سكانها [٧٥ ,٠٠٠] ألف نسمة. وعندما احتلت اسرائيل كامل المدينة عام ١٩٦٧، وأعلنت من طرف واحد "توحيد" المدينة، تشكل لدى الرأي العام انطباعا بأن هناك مدينة اسرائيلية واحدة اسمها القدس.

وحاولت السلطات الاسرائيلية تحويل طابع المدينة الى طابع يهودي بالقوة، وتشاهد اليوم ان هناك حوالي [٢٨] مستوطنة وحيا يهوديا اضيفت الى المدينة، وهناك [٣٣٠ ,٠٠٠] ألف اسرائيلي يعيشون في القدس الغربية، وحوالي [١٥٠ ,٠٠٠] ألف مستوطن يهودي يقيمون في القدس الشرقية. في حين يبلغ تعداد المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية حوالي [١٦٦ ,٠٠٠] ألف نسمة بالاضافة الى حوالي [٥٥ ,٠٠٠] ألف مقدسي يقيمون في الضفة الغربية.

أما عن الحدود الديمغرافية للمدينة، فان المجتمع الفلسطيني بشكل عام والمقدسي بشكل خاص، يحمل وجهين لعملة واحدة، وهما اسلامي-مسيحي .... كانوا وما زالوا أحد أعمدة البيت الفلسطيني، ليس فقط لانهم يرفضون المحاولات المتعددة لتمييزهم عن بقية أفراد المجتمع، أو لانهم يعارضون ربطهم بمن هو خارج حدود المجتمع العربي، بل لانهم فلسطينيو المنبت والمعشر والولاء، وان الوحدة الوطنية الفلسطينية مسألة حيوية يجب التركيز عليها باستمرار، وبالتالي فان المواطنة المقدسية هي مواطنة وطنية فلسطينية وليست مواطنة دينية، فالمصالح والحقوق المسيحية الدينية والحياتية، تفضل الاستمرار في داخل الدائرة الفلسطينية-العربية وعدم مغادرتها الى الدوائر الدولية "التدويل" كما ان هناك "مخاوف" مسيحية شرعية من "التورط" في أية علاقة مع المؤسسة الرسمية الاسرائيلية !!

القضايا الأساسية في قضية القدس

١- هي قضية وطنية: تتعلق بالأرض والشعب والحقوق والمقدسات، وهي عاصمة الشعب الفلسطيني، استشهد على ثراها وفي الدفاع عنها مئات الآلاف نتيجة الحروب التي شنت عليها أو التحديات التي فرضت عليها.

٢- هي قضية سيادة: تتعلق في فلسفة ومضمون ونتائج الصراع الفلسطيني-العربي-الاسرائيلي والحق العربي الفلسطيني في السيادة الكاملة على التراب الوطني، والقدس جزء لا تتجزأ من الوطن الفلسطيني.

٣- هي قضية مركزية: فهي أكبر مدينة فلسطينية وهي وطن معاشي وحياتي لاكثر وأنشط الفعاليات المؤثرة وذات النفوذ في الحياة الفلسطينية من جميع جوانبها وهي المركز الرئيسي للنشاطات التعليمية والثقافية والمهنية والتجارية ...الخ.

٤- هي قضية وحدة الولاية الجغرافية: فهي تقع في المحور الشمالي والجنوبي للضفة الغربية وبدونها يصعب استمرار تلاحمها، أي عزلها أو حصارها يصبح هناك خلل في الوحدة الجغرافية والديموغرافية الفلسطينية، أي تفقد الضفة الغربية وحدتها الجغرافية.

٥- هي قضية اسلامية-عربية: فعروبتها تعود لتأسيس مدينة يابوس العربية منذ خمسة الآف عام، وترسخت هويتها الاسلامية بكونها اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ورحلة الاسراء والمعراج للنبي محمد (ص)، وبالتالي أصبحت القدس جزءا من العقيدة الاسلامية، أما عن هويتها العربية فتعود لتاريخ العهده العمرية التاريخية في القرن السابع الميلادي وبالثبات واستمرار الحضور السكاني والعمراني والتراثي والحضاري العربي في المدينة دونما انقطاع، وهي مركز الديانة والمقدسات المسيحية، بل هي عاصمة العقيدة المسيحية، وفيها كنيسة القيامة والكنيسة العربية وجبل الزيتون، إن أهميتها الاسلامية والمسيحية المستمرة، لا يمكن تجاوزها أو اغفالها بنتائج احتلال عسكري اسرائيلي لمدة ٢٨ عاما !

٦- القدس قضية متكاملة غير قابلة للتقسيم المادي: بسبب طبيعتها الرمزية وصفاتها المتعددة التي يجب عدم فصل أو تفضيل أو اختيار أحدها على حساب الآخر، فهي مدينة تاريخية ومدينة مقدسة ومدينة سياسية ومدينة مركزية، فالتاريخ يعني التراث والحضارة والآثار والمعالم وواجب المحافظة عليها، والدين يعني الرسالة والعبادة والأماكن المقدسة والحق في التعبد فيها والوصول اليها دون حواجز، والسياسة هنا تعني السيادة الوطنية وهي حق للمواطنين الفلسطينيين وليس

للسلطة او الادارة الحاكمة ولا بد من رضا وموافقة مواطني المدينة على نظام الحكم والادارة التي يريدونها لحياتهم ومستقبلهم. وهي مدينة مركزية في المسألة الفلسطينية وملف الصراع العربي الاسرائيلي وبدون حل عادل لها ستعجز كل الاتفاقات المرحلية عن انهاء الصراع وتحقيق السلام.

٧- هي قضية حدود: فالخارطة الهيكلية للمدينة تطورت عبر حقب الزمن وسلطة الادارات المتعاقبة عليها خلال السنوات ١٩١٧، ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٦٧، ١٩٨١، ١٩٩١، وما تم حتى الآن واجراء التوسع في أحد أطراف المدينة على حساب الطرف الآخر، وما يسمى الآن مدينة القدس هي ليست المدينة الحقيقية. إن حدود مدينة القدس حسب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (١٨١) تاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧ في القسم الثالث البند الثاني، إن حدود المدينة تشمل حدود البلدي في ذلك الوقت (١٩٤٨) إضافة الى القرى والبلدات المجاورة.

٨- هي قضية ملكية وممتلكات: ليس هناك أية شرعية أو اجازة في القانون الدولي أو المقررا الدولية منذ مطلع هذا القرن، وحتى اليوم بما فيها قراري ٢٤٢، تجيز لاسرائيل الاستيلاء عل أراض عربية في القدس الشرقية المحتلة. أما بالنسبة للقدس الغربية فان الممتلكات العربية فيها قـ استولت على اسرائيل عام ١٩٤٨، ولا تزال خاضعة لبنود القرار ١٩٤ الخاصة بحق التعويض أو العودة.

٩- هي قضية تشريع قانوني ونظام اداري: فالمدينة منذ قرار التقسيم في عام ١٩٤٨، وتعليق تنفيذ البند الخاص حول القدس أبقى مسألة طبيعة وحدود التشريع القانوني الدولي أو الاقليمي أو المحا الذي يحكم المدينة، أبقاه معلقا دونما حسم، وبالتالي فان وضع المدينة الادراي خضع لممارسـ الأمر الواقع خلال محطات الصراع التاريخي دونما اتفاق أو اقرار من أي طرف.

١٠-هي قضية مؤسسات: فهناك بلدية عربية عريقة في القدس الشرقية، جرى إغلاقها والحا أجهزتها بالبلدية الاسرائيلية في القدس العربية، دونما موافقة أحد، وهناك مؤسسات سياحي وخطوط مواصلات داخلية ودائرة تسجيل الأراضي، والمحاكم المدنية والجمعيات الأهلية والتطوعية والمهنية والمراكز العملية والثقافية والاعلامية، والمستشفيات والمراكز الصحية، وهي في مجموعها مؤسسات وأعمدة البيت الفلسطيني وبدون استمرارها وتفاعلها مع بقية أطراف البيت في الضفة والقطاع، فانها ستضعف وتموت.

التحديات الذاتية في القدس

١- قضية الاستيطان : من الخطأ تأجيل موضوعه أو حتى الاستخفاف بآثاره، ولم يفت الوقت لطرحه ضمن القضية الكلية مع التركيز على ان المستوطنات الاسرائيلية في القدس ليست "أحياء" ويجب أن تعامل كجزء من قضية الاستيطان الكلية.

٢- قضية المواطنة : وهي تعني الآن المقدسيين الذين يعيشون خارج الحدود الحالية للمدينة، وهم مهددون بفقدان مواطنتهم المسجلة، وان بطاقة "الهوية الاسرائيلية الزرقاء" ليست معيارا للاعتراف بالمواطنية المقدسية لاهل المدينة المقيمين داخل وخارج المدينة وفي أحيائها وقراها.

٣- قضية النزوح والعودة : فهناك الآلاف الذين تشملهم مسألة "سقوط" فعالية وصلاحية تصاريح السفر والمغادرة والعودة الاسرائيلية المفروضة منذ الاحتلال في العام ١٩٦٧ والتي تعني انه يسقط حقهم في الاقامة بعد مضي أكثر من سنة واحدة على غيابهم خارج الوطن حسب الأنظمة الاسرائيلية، ولم يفت الوقت بعد على تثبيت حقوقهم وشموليتهم ضمن قضية "العودة" للوطن كحق وبحث أساليب ومواقيت ممارسة هذا الحق.

٤- قضية إعلامية : فهناك توظيف سيء للتصريحات السياسية وانعكاسات أيضا سيئة في الساحة الداخلية باعتبارها أصبحت شعارات مفرغة من مضمونها على أرض الواقع، بالاضافة الى آثارها السلبية على الأطراف الأخرى عربيا واسرائيليا وبكونها أصبحت استفزازية، جاءت بمردود عكسي يتحدى الموقف والحق والمصلحة الفلسطينية.

٥- قضية التنسيق الداخلي : فهناك غياب لاي عمل مشترك بين الاجسام والآليات التي يمكن من خلالها بذل جهد فعال للتعامل مع القضايا السياسية العليا التي تتراكم دونما مرجعية أو مسؤولية مشتركة للبت فيها.

٦- قضية مؤسسات : فهناك عجز في المضمون والبرنامج والجهاز الاداري للادوات التنفيذية لدى الهيئات والمؤسسات الرئيسة في القدس بشكل خاص، مثل الأوقاف والمعاهد والمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية الغرفة التجارية.

٧- قضية التنسيق الاقليمي : فهناك غياب للتنسيق الموضوعي والمصلحي المتبادل مع الاردن أو القدرة على استيعاب أو مهادنة المؤسسات أو الاجهزة التي تديرها وتشرف عليها، وأيضا مظاهر الوقوع بين المعسكرين السعودي والاردني، واستغلال اسرائيلي لفشل التنسيق العربي وتنفيذها لسياسة "فرق تسد".

٨- قضية صراع طائفي : أمام تجزئة الأجندة الوطنية الى ثلاث محطات: أ) غزة-أريحا ب) الضفة ج) القدس، تحركت بعض الأطراف لتوظيف هذه التجزئة لاخرى داخل اسوار المدينة على شكل صراع طائفي-مسيحي الأمر الذي قد يؤدي الى تحالفات بين الأقلية مع الطرف الآخر للمحافظة على مصالحها إن لم يكن للرد على الهجوم عليها.

٩- قضية انتخابات : ربط معركة الانتخابات السياسية والبلدية خلال المرحلة الانتقالية بقضية القدس بمشاركة أهل القدس حسب اتفاق اعلان المبادىء، تعني إعداد قوائم بأسماء المواطنين وتعداد إحصاء سكاني وتعيين مراكز اقتراع والاعلان عن مرشحين والقيام بحملة إعلاميه انتخابية، وتشكيل طواقم فنية ولجان انتخابية محلية فلسطينية تحت اشراف اللجنة المركزية للانتخابات، وهذا يدعو الى المحافظة على استمرار تلاحم القدس مع بقية الأراضي المحتلة، في هذه الانتخابات أو أية انتخابات سياسية أو بلدية أو لأية فعاليات ونشاطات حالية أو مستقبلية!

١٠-قضية السلطة الوطنية : من حق منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، أن تتخاطب مع مؤسساتها وأفراد شعبها، وبالتالي فان من صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية التعامل بخطين متوازيين "تكليف وتلق" من أفراد مؤسسات وفعاليات في القدس بما فيها عنوان وطني يختارونه ويعتمدونه مثل بيت الشرق أو شخصيات قيادية مقدسية أو ممثلي القدس في المجلس التشريعي.

١١-قضية تفاوضية : خلال المرحلة الانتقالية فان السلطة الوطنية تقيم مقرات عملها الرئيسية في غزة وأريحا، ولكنها هي المسؤول والممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في كل مكان بما فيها القدس، وهناك قضايا تتعدى الحدود الحالية للمرحلة الانتقالية، ومن حق بل ومن واجب السلطة الوطنية أن تقيم علاقاتها مع أبناء شعبها وتتخاطب وتتعامل بشكل مباشر مع المؤسسات الفلسطينية أينما تواجدت.

١٢-قضية مستقبل : ليس من حق الطرف الآخر (اسرائيل) أن يقدم على إجراءات تجحف بالوضع المستقبلي والمتفق عليه:

أ) احترام الوضع الفلسطيني الراهن وهذا مهدد الآن بمشاريع القوانين والأنظمة الاسرئيلية لقمع وتقييد عمل المؤسسات أو الفعاليات الفلسطينية.

ب) تجميد اجراءات المصادرة والاستيطان والتهويد والضم، وهذه مفروضة على أرض الواقع وخاصة الطوق السياسي والعسكري المفروض منذ ثلاث سنوات على المدينة.

ج) البدء في مفاوضات الوضع النهائي باسرع وقت ممكن بحيث لا يتجاوز انتهاء السنة الثانية من المرحلة الانتقالية، وهذه الترتيبات من لقاءات او حوارات أكاديمية او فنية او حتى شبه رسمية أصبحت تحت ضغوطات المعركة الانتخابية الاسرائيلية وجزءا من الحرب الاعلامية داخل المجتمع الاسرائيلي وتعكس دورها على المجتمعين الفلسطيني والعربي، وهي في منتهى الحساسية والخطورة، الأمر الذي يكاد يشل تنفيذ هذا الجزء من الاتفاق.

١٣-قضية اجماع وطني : هنالك اجماع وطني في القدس على :

أ) تشكيل "جسم" باسم مجلس القدس العربي، بهدف الحفاظ على عروبة القدس وكمقدمة لاسعاف أولي في التصدي لمشاكلها وقضاياها دون أن يكون خاضعا للكوته الفصائيلية، وأيضا غير مرتبط بالعملية السياسية الحالية ! .

ب) ويتطلب تفعيل هذا المجلس الى الشرعية السياسية من قيادة م.ت.ف. بقرار معلن.

ج) ورصد مخصصات مالية لتنفيذه كمشروع وطني.

المتطلبات الملحة الرئيسة

إن من الأهمية القصوى، وكمدخل للبحث عن "حوار" لصياغة أجندة تعايش فيما بين الفلسطينيين والاسرائيليين، تعتمد على العدالة والمساواة، فان هناك ضرورة لتحقيق وتنفيذ الحاجات الملحة التالية:

١- الوقف والتجميد الفوري لأية تغييرات في القدس بالنسبة للاراضي وللسكان وللمؤسسات أو الأنظمة والقوانين وأفعال "السلطة" الحاكمة!

٢- وضع تنفيذ برنامج اصلاح لسد الفجوة التي أحدثتها السياسات والممارسات الاسرائيلية طوال سنوات الاحتلال الـ ٢٨ الماضية، وهذا البرنامج يجب أن يضمن "عدم التأثير على التطور الطبيعي للحياة اليومية للمواطنين، ويجب توفير الدعم المالي الكافي لتنفيذه بالسرعة الممكنة.

٣- إسقاط كل الحواجز السياسية والعسكرية التي تطوق وتحاصر القدس الشرقية، وفتح أبوابها أمام بقية نشاطات وفعاليات شرائح المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع والمهجر، كحرية المرور والعمل والاقامة والعبادة وغيرها ....

٤- اتخاذ اجراءات فورية ضد المتطرفين الاسرائيليين الذين يهددون الحياة اليومية في المجتمعين الفلسطيني والاسرائيلي، والذين قد يفجرون الأوضاع في "مذبحة" داخل اسوار المدينة وعلى أبواب وساحات الحرم الشريف في القدس.

نحو استراتيجية وطنية

اذا جاز لي الاجتهاد في طرح مدخل لمشروع وطني نحو استراتيجية العمل تجاه القدس، فأقول أن هناك ثلاثة مسارات متوازية ومتزامنة، لتأكيد الحقوق الوطنية وتحقيق المصالح المتعددة والمتداخلة والمتراكمة والحالية والمستقبلية في الفترة الانتقالية تمهيدا للانتقال للفترة النهائية.

- في المسار الأول، تشكيل آلية للعمل في القدس من خلال تأسيس (مجلس القدس العربي) ليخدم ويفعل الوجود الفلسطيني في المدينة وبالتالي يعمل كمرجعية استراتيجية للتنسيق والتكامل فيما بين المؤسسات والهيئات والفعاليات ويصبح مع الوقت "العنوان" الوطني المقدسي الرئيسي.
- في المسار الثاني، السعي لربط هذا "العنوان" (مجلس القدس العربي) وما يمثله من قوى وفعاليات ومصالح وحقوق وآمال وخطط مع كل ما يتم وسيتم مع بقية الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، باعتبار القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية.
- في المسار الثالث، وبعد تحقيق الأمرين المذكورين أعلاه، يتمكن الطرف الفلسطيني في القدس وخارجها، من فتح أبواب "الحوار" مع جميع الأطراف المعنية بما فيها الطرف الاسرائيلي نحو مستقبل للتعايش بعدالة ومساواة في القدس.

* * *


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الواقع التفاوضي الفلسطيني

- حسن عصفور : الواقع التفاوضي الفلسطيني



الواقع التفاوضي الفلسطيني

بقلم / حسن عصفور

في البداية انا سعيد جدا بأن أحضر للإسهام قدر الامكان في هذه الجلسة التي أعتقد انها سوف تكون بداية يحتاجها المجتمع الفلسطيني والقيادة السياسية في آن واحد. والموضوع حيوي سواء إن تعلق بموضوع القدس او بموضوع التطلع للمستقبل السياسي الفلسطيني . ونأمل تطوير وتكثيف مثل هذه الندوات حتى تكون عاملا حيويا في دعم الرؤيا السياسية الفلسطينية بغض النظر عن الخلافات التي قد تحدث في وجهات النظر عند مناقشة أي موضوع من المواضيع المطروحة.

لقد جاءت مشاركتي في هذه الندوة من خلال تقديري للمساهمة الشخصية في عملية التفاوض وكلي أمل ان نميز عند تناولنا للموضوع بين الفكر التفاوضي ومسألة الاجراءات التنفيذية حتى لا يكون هناك خلط بين المفاهيم والاجراءات. وان كان هناك من ملاحظات يمكن ان تبرز فلنستفيد من التجربة ، لا بهدف أن نجعل الاجراء هو قاعدة الحكم على المفهوم التفاوضي .

لم تؤسس منظمة التحرير الفلسطينية طوال سنوات كفاحها في رؤياها السياسية او في برنامجها مفهوما للعمل التفاوضي ، انطلاقا من طبيعة البرنامج السياسي الذي حكم منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية في سنوات الكفاح الوطني الفلسطيني ، حيث حكمت ببرنامج كفاحي بعيدا عن الوصول لنتائج تؤدي بالطرفين الى طبيعة تفاوضية ، وبالتالي لم تؤسس منظمة التحرير الفلسطينية فكرا او لمدرسة تفاوضية. كانت اول تجربة لتأسيس مدرسة تفاوضية فلسطينية بالمعنى المتعارف عليه عشية افتتاح مؤتمر مدريد للسلام ، الذي كانت تحضيراته قد بدأت من خلال اول زيارة لوزير خارجية اميركا بيكر بعد شهر آذار إثر انتهاء حرب الخليج. وهذا الموضوع ليس موضوعا مهنيا بقدر ما هو تعبير سياسي عن طريقة التفكير السياسي الفلسطيني في مرحلة تاريخية ليجد نفسه امام واقع محدد لم يكن عنده تحضير حقيقي له ، وبالتالي انعكس هذا الموضوع على مجمل العملية التفاوضية لاحقا ، حيث أن غياب المدرسة التفاوضية اثر على مجمل التحضيرات التفاوضية الفلسطينية وانعكس بشكل او بآخرعلى الدور المطلوب الذي كنا نريده كشعب فلسطيني وكحركة وطنية فلسطينية في اطار التفاوض.

وقد مرت حركة التفاوض الفلسطينية بثلاث مراحل هي :-

المرحلة الاولى : مرحلة مدريد -واشنطن.

المرحلة الثانية : المفاوضات السرية التي تزامنت مع مدريد-واشنطن ولكنها كانت في منحى مختلف نسبيا.

المرحلة الثالثة : هي التنفيذ واتفاق اعلان المباديء او المفاوضات اللاحقة التي عرفت في مراحلها الاولى باتفاقية غزة - اريحا ، ثم الاتفاقية الانتقالية ، اتفاقية طابا الاخيرة التي امتدت للضفة الغربية.

ولكل مرحلة من المراحل الثلاث مميزاتها ، وان كان هناك تداخل في المراحل الثلاث ، وبقدر سياسي يختلف الواحد عن الآخر حيث حكمته مجموعة عوامل اثرت على هذا الواقع ، وان كان هناك عوامل عديدة اثرت على مجمل العملية التفاوضية الفلسطينية.

والواقع التفاوضي الفلسطيني في مدريد-واشنطن تقيد بعوامل بتقديري كان لها تأثير مباشر على سير المفاوضات ، وكان ابرز هذه العوامل موضوع الشتات الفلسطيني بمعنى أن القيادة السياسية في الخارج كانت تقود الحركة الوطنية الفلسطينية والوفد الفلسطيني في حين كان المفاوض من الداخل .

وقد حكمت العلاقة بين الطرفين بعامل سياسي لم يكن نتاج رغبة سياسية فلسطينية ، وكان تشكيل الوفد الفلسطيني من الضفة وقطاع واستثناء القدس ، وإنما كان محكوما بعامل آخر اثر على الرؤيا للتعامل مع هذا الوفد. عامل آخر تمثل في الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني داخل منظمة التحرير الفلسطينية الى التعاطي مع موضوع المفاوضات نفسه ، انقسمت العقلية السياسية الفلسطينية حول موضوع المفاوضات في البداية ، بين فريقين اساسيين ، فريق أول يرى في هذا الطريق تواصل للكفاح الوطني الفلسطيني ، وفريق ثانٍ يرى أن هذا اجهاض للكفاح الوطني الفلسطيني ، فكان الصراع الداخلي الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية ينعكس بشكل او بآخر على الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية .

وفي اطار العملية التفاوضية بدأت تبرز ايضا تباينات داخل الفريق الأول المؤيد حول الاطار التفاوضي ، سواء فيما يتعلق بملاحظات عامه حول الاداء او عن طبيعة اتخاذ القرار او عن طبيعة تحديد الاستراتيجية التفاوضية وقد انعكس هذا التباين بشكل او بآخر على حركة او قوة دفع العملية التفاوضية الفلسطينية .

عامل آخر ايضا اثر على هذا الموضوع ان الانتفاضة كانت في مرحلة التفاوض تعيش في اوضاع ابتعدت عن طبيعة الانطلاقة وقوة دفع الانطلاقة اللي انطلقت فيها ، وربما بالعكس كانت الاثار السلبية لطابع الانتفاضة بالفترة الاخيرة (أي خلال فترة التفاوض) تلعب دورا سلبيا في العمل التفاوضي الفلسطيني وبدل من أن تكون قوة دفع وتعزيز أصبحت عملية محدده لحركة المفاوض الفلسطيني .

وعامل إضافي كان له تأثير بشكل أو بآخر على المفاوضات الفلسطينية تمثل في العلاقة العربية – الفلسطينية ، وقد أبرزت حركة التنسيق العربي – الفلسطيني رغم الشكل الذي كانت مطروحة فيه أنّ هناك اطارا للتنسيق ولكن حركة التنسيق، لم تكن في واقع الحال قائمة على اساس الثقة السياسية والتكامل السياسي والتعاطي بوحدة هدف سياسي ، وكان هناك إشكال سياسي جدي قائم بين طرفين مع الطرف الفلسطيني ، الطرف السوري من جهة والطرف الاردني من جهة ثانية ، بعيدا عن الشعار السياسي الذي يتحدث به كلا الطرفين حول الوضع الفلسطيني ، لكن كليهما كانت له اهداف سياسية لا تكمل الهدف الفلسطيني ، بل على العكس كانت تلعب احيانا دورا كابحا لقوة اندفاع الطرف الفلسطيني في التعاطي الشامل مع الهدف التفاوضي الوطني.

وعامل آخر بتقديري له اثر على مجمل الرؤية السياسية الفلسطينية وهو الوضع الدولي والمتغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي ، كان هناك انهيار لمنظومة كانت تمثل حليفا جديا للحركة الوطنية الفلسطينية ، وانتصار طرف آخر كان لا يمثل حالة تعاون او صداقة او روح تحالف او أي تعاون مع الطرف الفلسطيني ، على العكس كان طرفا يقف في خندق الاعداء – الولايات المتحدة الامريكية – ، هذه التغييرات الدولية اثرت على التفكير السياسي الفلسطيني ، وخلقت حالة ارباك سياسية ، ونقلت الحالة من وضع الى آخر دون تحضيرات مسبقة لان التغيير الذي حدث على الوضع الدولي كان يحتاج الى تصور استراتيجي سياسي في المفهوم الفلسطيني ، والذي على ضوئه نحدد تصوراتنا المستقبلية . فانهيار صديق وانتصار عدو ، ومن ثم ان نتعامل مع هذا العدو بمنظور جديد كان لا بد له من تحضير سياسي قائم على مرتكزات فكرية جديدة غابت عن الساحة الفلسطينية ، وانتقلنا للتعامل مع العدو الجديد باعتبار انه صديق جديد دون مقدمات سياسية كافية للتحضير الذهني في التفكير السياسي الفلسطيني ، فكان الانتقال بشكل براغماتي سياسي وليس ذهنيا فكريا في التعاطي مع الولايات المتحدة الامريكية ، وتعاطينا مع الموضوع وكانه محاولة انقاذ وجودي سياسي ، هذا الموضوع ليس ثانويا في التفكير وفي

رأيي أنه أحد العوامل المهمة جدا ، وقد لعب دورا طاغيا على الفكر السياسي الفلسطيني في تلك المرحلة . وانعكس بشكل مباشر على المفاوضات نفسها.

وعامل آخر برز وكان له تأثير بشكل أو بآخر على الفكر السياسي التفاوضي او الفكر السياسي الفلسطيني وانعكاسه على عملية التفاوض ، وهو الوضع في داخل اسرائيل . بدأت مفاوضات مدريد-واشنطن بالتفاوض مع حكومة سياسية لها اهداف محددة ، وخلال هذه المفاوضات انتهت حكومة الليكود لتأتي حكومة حزب العمل التي طرحت لأول مرة على الصعيد البرامجي على الاقل مسألة الحل الاقليمي ، إن هزيمة الليكود الذي كان يرفض أية مساومة على قضية الارض وانتصار حكومة جديدة تحدثت لاول مرة في برنامجها عن امكانية تنازل عن اراض في الضفة والقطاع ، كان هذا عاملا جديدا وجد انعكاسه بشكل او بآخر على التفكير السياسي الفلسطيني في اطار التفاوض .

ومجمل هذه العوامل كانت موجودة في كل مراحل المفاوضات الفلسطينية باختلاف تشكيلاتها او باختلاف مراحلها ، مدريد ، وواشنطن ، واوسلو ، والقاهرة وما تلاها من وقائع موجودة . وتتميز المرحلة التفاوضية الأولى كما ذكرت في البداية بكونها مرحلة تأسيسية جديدة لمدرسة فلسطينية تفاوضية (وجامعة بير زيت كان لها الدور الاكبر في هذا التأسيس) من خلال فريق واشنطن التفاوضي الذي هو أساس أول تفكير مهني تفاوضي للشعب الفلسطيني ، والذي أعتقد انه شكل الرافعة التي استندت اليها وتستند لها كل الحركة التفاوضية الفلسطينية ما بعد مؤتمر مدريد ، وبدون ذلك لم يكن هناك سوى كلام سياسي ، ولكن لا يوجد اساس تفاوضي للخطاب السياسي أو للبرنامج السياسي الفلسطيني.

والفريق الذي أسهم في مدريد وواشنطن هو الذي وضع حجر الأساس للمدرسة التفاوضية الفلسطينية ، وعلى أساسه تم بناء المفاوضات اللاحقة بغض النظر عن التباين في استخدام هذا الفكر او ذاك . وبالتالي بدأت عملية تشكيل الخبرة التفاوضية الفلسطينية من الناحية المهنية وليس فقط من الناحية السياسية ، وهذا الفريق الفلسطيني الأول كانت تنقصه الخبرة التفاوضية التي تم اكتسابها فيما بعد من خلال مرحلة مدريد – واشنطن.

وابرز عنصر ربما حكم مرحلة تلك الفترة ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن طرفا مباشرا في العملية التفاوضية ، وانما كانت طرفا مسيطرا بشكل او بآخر على حركة الطرف التفاوضي الفلسطيني ، وهذا العنصر الذي يبدو الآن وكأنه شكليا أو ثانويا كان هو محور الفكرة السياسية الفلسطينية التي حكمت حركة التفاوض الفلسطينية ، فكانت الفجوة في العقلية السياسية

الفلسطينية القيادية ودور المفاوض الى حد كبير ومؤثر واسعة جدا . ربما لم تكن في حينه بارزة أو ملموسة ، ولكنها كانت الفكرة المسيطرة على العلاقة بين القيادة السياسية وحركة المفاوض الفلسطيني ، ومحكومة بواقع سياسي غذته الولايات المتحدة الامريكية بشكل كبير مما أسمته استنادا لتقرير معهد واشنطن خلق قيادة مسؤولة وليست قيادة بديلة وذلك في تقرير البناء من أجل السلام "Building for Peace" .

إن ايجاد قيادة مسؤولة تحظى برضا منظمة التحرير الفلسطينية وتكون هي المسؤولة عن حياة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتمهد الطريق امام حكم ذاتي كامل يرتبط كنفدراليا مع الاردن . كان هذا الشعار الذي حكم السياسة الامريكية خلال مرحلة التفاوض وحدد الشروط السياسية للوفد المفاوض .

وأتكلم عن التصور والدور الامريكي في هذا الموضوع وليس عن الرغبة الفلسطينية في هذه المسألة حتى لا يكون هناك خلط بين المسألتين ، ولكن الفكرة الامريكية كانت تجد لها بشكل او بآخر صدى في التفكير السياسي القيادي الفلسطيني ، والعلاقة بين القائد والمفاوض كان فيها نوع من الارتباك والتشويش في طريق التنفيذ ما بين الهاجس للفكرة الامريكية وبين الشرط الامريكي في تشكيل الوفد المفاوض ، كانت الفجوة التي وصلت في لحظة ما ان مفاوضات واشنطن وصلت الى طريق مسدود ، يجب أن نجد طريقة جديدة في المفاوضات ، تجبر الطرف الآخر الذي هو الطرف الاسرائيلي على أن يصل الى التفاوض المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية وكسر أول حاجز في طريق التفاوض المباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية كمصطلح سياسي وليس كتعبير ، لان الوفد في النهاية هو جزء من الشعب الفلسطيني وممثل للشعب ، ولكن شروط مدريد كانت محكومة بآليات محددة رأت المنظمة انه لا بد من كسر هذا الموضوع لتصبح هي مباشرة المفاوض بغض النظر عن الأفراد ، وانا أتحدث عن الاطار وليس عن الاشخاص. وكان لا بد انطلاقا من الناحية السياسية ونتيجة العلاقة بين القيادة والمفاوض ان تصل مفاوضات واشنطن الى طريق مسدود في العملية التفاوضية لتجبر اسرائيل على أن تفتح طريقا مع صاحب القرار ، وهذا بتقديري النقطة الاساسية التي حكمت او كانت مفتاحا للمفاوضات السرية .

وليس هذا هو العامل الوحيد ، وانما المتغيرات التي حدثت بعد حرب الخليج كانت مؤثرة بشكل او بآخر على دولة اسرائيل ، ويمكن أن نختلف مع بعض الاخوة ، ولكن تقديري الشخصي كانسان عاش المفاوضات أسهمت بشكل مباشر في جزء كبير منها ان حرب الخليج

كانت تشكل عنصرا رئيسيا في التغيير السياسي الاسرائيلي . وأثرت الى حد كبير جدا على نظرتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وكانت اسرائيل تدرك ان المتغير الجديد يفرض ايضا عليهم انتهاج سياسة جديدة ، وبالتالي تأثر الطرفان بحرب الخليج ، اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بالإضافة الى ذلك فإن أزمة واشنطن قد فتحت الطريق امام مفاوضات اوسلو.

وبدأت مفاوضاتنا وكلكم تعرفونها ، لن أتكلم عن التفاصيل او عن كيف جرت لانه لم يعد هذا الموضوع بمهم بالنسبة لنا ، ولكن اهم عنصر فيها برأيي كان التفاوض المباشر بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وفتحت الطريق للاعتراف المتبادل الذي كان بيننا لاول مرة في التاريخ السياسي بين طرفين كان كل منهم لا يعترف بالاخر ، اسرائيل لا تعترف بان هنـاك تمثيلا وطنيا فلسطينيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ، فمنظمة التحرير كانت تتعاطى مع اسرائيل باعتبارها حقيقه ولكن بلا اعتراف في هذا الموضوع ، كان التغيير جوهريا في اعلان المباديء اهم من العناصر المكونة لاعلان المباديء نفسه .

وأعطى هذا الاعتراف المتبادل حركة سياسية تفاوضية جديدة بين الطرفين ، وأصبح التوجه للمرحلة التفاوضية اللاحقة محكوما بقوة دفع جديدة وهو كيف يمكن ان تنتقل قيادة الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني التي هي م.ت.ف للارض الفلسطينية لبناء هيكلها الوطني الخاص فيها ، وقد كانت قوة الدفع أحيانا أسرع من التفكير ذاته ، ولربما أثر هذا الموضوع بشكل أو بآخر على بعض النصوص التفاوضية الخاصة وهي سرعة الدخول الى الوطن لبناء هيكل وطني او لبناء سلطة وطنية فلسطينية كان عامل حكم بشكل او بآخر في بعض اللحظات والمحطات حركة المفاوض الفلسطيني ، ولذلك ربما نرى انه ليس كل ما كان مكتوبا هو تعبير جهل او عدم رؤيا او عدم فهم للموضوع التفاوضي ذاته ، وانما حكمه عامل سياسي اثر على حركة المفاوض الفلسطيني رغم الانسجام لأول مرة بين القيادة والمفاوض باعتبارهما متفقين في كل شيء في ذات الخندق ، وبعيدا عن الموقف الامريكي الذي أثر على آلية التفكير في واشنطن–مدريد ، اتفاقية غزة اريحا ، يمكن أن نجد ملاحظات بأن الاتفاقيات جاءت متسرعة في بعض نصوصها ، وأثرت بشكل او بآخر على المرحلة اللاحقة التي تلتها ، ويمكن أن نجد بعض أفراد الفريق المفاوض ممن لهم بعض الملاحظات عليها في بعض النصوص ، ولكن رغم ذلك فإنها فتحت طريقا جديدة في العلاقة السياسية بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي ، ونقلت حركة

الصراع من مرحلة الى مرحلة جديدة ، وضعت حدا لتاريخ من الصراع ، ودخلنا في مرحلة جديدة بغض النظر عن بعض الآراء أو الى ما وصلت اليه .

وحكمت الحركة التفاوضية الفلسطينية بعد إعلان المبادىء مجموعة مفاهيم سياسية اختلفت عن المفاهيم السياسية التي كانت تساعد في مرحلة مدريد – واشنطن ، فقد كانت المفاهيم السياسية السابقة قائمة على عناصر محددة ، ما بعد ذلك انحكمت باتفاق كيف يمكن لنا ان ننفذ اعلان المبادىء ، وقبل ذلك لم تكن هناك سوى برامج مختلفة لكلا الطرفين الطرف الفلسطيني وله برنامجه الوطني طبعا ... ابرز ما قدم في هذا الموضوع ما عرف بمشروع (PISGA) في مفاوضات مدريد–واشنطن التي كانت اتفاقا ذا طابع انتقالي ، ولكن يحتوي كل عناصر الدولة ، وهو كان موقف فلسطيني تفاوضي ، وليس اتفاقا فلسطينيا تفاوضيا. وما حدث بعد المرحلة اللاحقة يتم التفاوض عليه انطلاقا من هذا الموضوع ، وهذا الاختلاف الاستراتيجي في التفاوض من مرحلة الى مرحلة ، اصبحنا نتعاطى مع كيف يمكن ان ننفذ اتفاق اعلان المبادىء وعلى حد تعبير بعض القوى السياسية وبعض الاخوان أن اعلان المبادىء اما ان يقود الى دولة او ان يقود الى كارثة.

فهذا التغيير الاساسي حكم كل مفاوضاتنا ، وبالتالي أصبحنا نقوم بعملية تفاوضية انطلاقا من اتفاق اسرائيلي – فلسطيني موقع ، والمحطات والتفاصيل لن نتطرق إليها ، ولكن العنصر الابرز الذي أرغب في أن اشير له من خلال الخبرة هو العلاقه بين المفاوض والقيادة ، ربما في واشنطن كانت العلاقه بعيدة قليلا رغم الفاكس والاتصال واللقاء المباشر ، أقول بعيدة ليس بمعنى الانتماء الوطني ، بل بعيدة نتيجة الشروط التي تشكلت بعد ذلك وأصبحت القيادة تفاوض بشكل مباشر. وقد كان ذلك مقبولا باعتبار لا محاوله لمنع الشطب السياسي للقيادة. واما وان اصبح هناك اعتراف كامل بدور هذه القيادة وانها هي الطرف المفاوض ، تقديري الشخصي انه صار لا بد من وضع فواصل بين دور القيادة في العملية التفاوضية ومسؤولية القيادة في العملية التفاوضية ، وربما اكثر الارباكات التي حدثت في المفاوضات عندما تقوم القيادة نفسها بالتفاوض ، ولو أخذنا نصوص الاتفاقيات ، فسنجد أن كثيرا من المحطات التي عليها ملاحظات هي بسبب التفاوض عبر القيادة مباشرة ، وليس عبر الفريق التفاوضي .

وهذا الموضوع أشير اليه ليس لان القيادة غير قادرة على رؤية الامور مثل ما يراها المفاوض ، ولكن للتفاوض آليات محددة تحتاج الى مرجعية ، وعندما تصبح المرجعية هي التي تفاوض فإن حركتها في المناورة السياسية تصبح محدودة جدا ، ولا تستطيع ان تقود لأي اطار

آخر يكون هو مخرج التفكير في هذا الموضوع ، وهذه المسافة ضرورية جدا للعمل التفاوضي الفلسطيني .

يعني هذا أن القضية ليست جهلا بل ان المفاوض يحتاج بغض النظر عن طبيعة وضعه الى فترة ما للتفكير احيانا في النص ، وهذا في رأيي أحد أبرز العناصر التي تحتاج الى دراسة جدية للمرحلة التفاوضية المقبلة ، وربما اكثر الدروس التي أعتقد على الصعيد الشخصي أنها لا بد ان تطرح بجدية في المرحلة القادمة من المفاوضات ، وليست القصة انتقاصا او تقليلا من القيمة السياسية للتفكير .

هذا الواقع الذي تحدثنا عنه لا يكفي دائما لأننا نعرف أن الوصف سهل ، ولكن كيف يمكن أن ننتقل منه الى المفاوضات القادمة ، دعوني أقول شخصيا وبحكم تحملي مسؤولية ما في اطار العملية التفاوضية بغض النظر انه شكلي او غير شكلي ولكن بحكم هذه المسؤولية ، ونرى ان مسؤوليتنا القادمه ترتكز في أن تكون في المرحلة القادمة اقل بكثير من الاخطاء السابقة . والسبب ليس تفصيليا لان الحل القادم هو حل القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها على الاقل وفقا للاتفاق .

وحتى لا يتساءل أحدكم ويقول هذا حل سياسي أو حل تاريخي ، سلفا أقول أنا لم أحضر لكي أقول إن هذا الحل التاريخي الى الابد أو ليس تاريخيا ، هذا ليس دوري ، أنا أتحدث عن حل وفقا لاتفاق ، نحن مقبلون على مفاوضات محكومة باتفاق موجود وموقع بيننا وبين الطرف الاسرائيلي ، والمرحلة القادمة لا تحتمل اخطاء تفاوضية بالحجم الذي كانت تسمح به حالة التفاوض في المرحلة الانتقالية ، وانا لست مع القول بان مفاوضات المرحلة الانتقالية هي أساس المرحلة النهائية ، فالمرحلة النهائية او الوضع الدائم او المفاوضات المقبلة لها مرتكزاتها المختلفه ، وآلياتها مختلفة ، وبالتالي اهدافها مختلفة ، والأخطار السابقة يجب ان لا ترحل الى المفاوضات القادمة ، نحن مقدمون على حل تفاوضي ، حل الصراع ، ووضع حل نهائي للصراع بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي ، لانه بعد ذلك لا توجد مفاوضات لاغلاق ملف الصراع الفلسطيني –الاسرائيلي ، والمفاوضات القادمة هي التي ستحسم شرعية وجود الكيانين ، وبالتالي المفاوضات القادمة هي مفاوضات إعلان الدولة الفلسطينية .

ولكن بالنسبة للتاريخ السياسي الفلسطيني المفاوضات هي التي ستحكم ، اما بولادة سياسية فلسطينيه في اطار دولة وسيادة ، او ان تنتهي القضية الفلسطينية في متاهات حل آخر ، ما هو المطلوب للمرحلة القادمة ؟

أولا : ما هو المرتكز للرؤية السياسية الفلسطينية التفاوضية ، العنوان الابرز بالنسبة لنا هو دولة ذات سيادة ، وبدون ذلك لا حل ولا مفاوضات ناجحة ، واذا كان هذا الهدف ليس مناورة وخطا احمر يعني أو خطا ازرق ، هذه التعابير التي لا أرغب فيها ، ولكن الهدف الوطني الفلسطيني هو انهاء الصراع ، وارجو ان لا اجد احتجاجا من بعض الاخوة على هذا التعبير ، دائما اصطلاحاتي بين قوسين تفاوضيين، هدف هذه المفاوضات هو وضع حد للصراع من خلال إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس العربية ، ولا حل للمفاوضات الا بتجسيد هذا الهدف ، وهذا ليس شعارا يمكن التخلي عنه ولكنه هدف نسعى لتحقيقه.

النقطة الثانية : ان هذا المفهوم يحتاج الى مرتكز طبعا ، فوفقا لاعلان المباديء فإن هدف التسوية النهائية تنفيذ قرارات مجلس الامن ٢٤٢ . وما دام الهدف هو تنفيذ القرارين وبالتالي الاساس القانون الذي نستند له هو تنفيذ القرارين ، ويعني أننا لن نخترع اساسا قانونا جديدا للمفاوضات ، وبالتالي المفاوضات محكومة باساس قانوني واضح ، وتبقى التعبيرات والتفكير والتفسير في هذه القضايا من اختصاص المفاوضين للطرفين ، ويعتقد بعض الأخوة بانه يمكن ان ننطلق من ٢٤٢ للوصول الى ١٨١ برؤية قانونية ، وهذه وجهة نظر لا أميل اليها ، لانها مضيعة للوقت ، لأن ٢٤٢ يقول بعدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة ، ويمكن ان نستند الى ١٨١ في التفاوض كاساس ثانوي فقط.

وبالتالي فإن الأساس القانوني للمفاوضات القادمة واضح وهذه هي المرة الأولى التي ندخل مفاوضات وفقا لاتفاق موقع بين الطرفين أسسه وأهدافه واضحة ، موضوعات التسوية ، أتصور بأنها كلها معروفة بالنسبة لنا ومحددة في إعلان المبادىء بوضوح ، ولكن كيف يتم التعامل معها ؟ عندما نتكلم عن مفهوم التسوية الفلسطيني ، وموضوعات التسويه بشكل عام فهناك ترابط بينهما ، ترابط مفاهيمي يعني في بعض القضايا لا أستطيع أن أتكلم عن مفهوم عام للتسوية ودون ان يكون عندي جواب لكل قضية من قضايا مكونات الحل القادم ، كموضوع القدس ، واللاجئين ، والمستوطنات ، والحدود ، والمياه ، والأمن ، والعلاقات مع الجيران ، هذا هو محتوى عناصر المفاوضات القادمة ، وهو الشيء الذي أعتقد أنه ضروري للطرف الفلسطيني أن يتعامل معه بجدية.

وهنا أتكلم عن الطرف الفلسطيني بعيدا عن قضية السلطة او اللاسلطة أتكلم عن منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المسؤولة عن المفاوضات القادمة والتي مفترض ان تكون كل فصائل العمل الوطني الفلسطيني مجسدة في إطار هذا الموضوع باعتباره ليس موضوع خلاف ،

وهذا الذي يميزه عن الحل النهائي ، وتختلف آليات التنفيذ في هذا الموضوع للمفاوضات عن آليات الحل الانتقالي ، وأعتقد بأن هذا التغيير الاستراتيجي في الطريقة التفاوضية القادمة يجب ان تستفيد منها كل فصائل العمل الوطني الفلسطيني وألا يقتصر الموضوع على من أيد التسوية او من لم يؤيد التسوية ، الموضوع الان تجاوز هذا الإطار، ولم تعد هذه النقطة هي المؤثرة على التفكير التفاوضي الفلسطيني القادم .

كيف لنا ان نضع هذه الآليه ؟ أعتقد أن هذه مسؤولية وطنية فلسطينية ، ولكن اطارها موجود في منظمة التحرير الفلسطينية ، وتستطيع فصائل العمل الوطني الآن أن تشكل مرجعيتها التي تتحكم بالمفاوضات بشكل افضل بكثير عما كانت موجودة عليه سابقا وهي في الخارج ، لم تكن التجربة السابقة تعطي دائما ايحاءً ايجابيا في العلاقة والتفاعل في اطار المرجعية التي تشكلت في اطار مفاوضات مدريد-واشنطن ، والان فإن الوضع في تقديري قد اختلف اختلافا جوهريا في اطار هذا التشكيل ، انطلاقا من التواجد على نفس الموقع ، والهدف القادم ليس هدفا مؤقتا وانما حل القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها ، وبالتالي آلية المرجعية يجب ان تكون مختلفة الان الى حد ما عن الآلية السابقة ، وبحكم مختلف عن التجربة السابقة ، وأنا لا أريد أن ادخل في اطار المناشدة في هذا الموضوع لان هذا ليس عملي ، بل أقول انّ هذه مسؤولية وطنية فلسطينية .

ملاحظه عامة وأخيرة : لا يجوز ان يتم تجاهل موقف الطرف الآخر (اسرائيل) ، أعتقد انه يجب ان ندخل التسوية القادمة بمجموعة مفاهيم دون ان نتجاهل الموقف الاسرائيلي ، وعدم التجاهل ليس معناه التبني ، ان لا نتجاهله ليس معناه ان لا نتبناه ، ولكن المعرفة الجدية بالموقف الاسرائيلي تسهل التعامل مع القضايا المعقدة على الاقل من ناحية تفاوضية ، وادراك النقاط التي يمكن ان تشكل مركز ثقل في حركة وقوة دفع المفاوض الفلسطيني انطلاقا من الموقف الاسرائيلي الذي يعتقد الى حد كبير انه لم تعد هناك اسرار في هذا الموضوع ، وأعتقد ان الطرف الفلسطيني يجب ان يدخل الى المفاوضات القادمة ، وهو قادر على تحديد المفهوم اسرائيلي القادم في التسوية النهائية في حدود ٧٠-٨٠٪ في كثير من القضايا التي اذا تعاملنا معها بجديه واهتمام يمكن أن تلعب دورا في خدمة المفاوض الفلسطيني ، وأعتقد ان تحضير هذا الموضوع لا يقل اهميه عن تحضير الورقة الخاصة بهدف ومرتكز التسوية للجانب الفلسطيني .

القسم الثاني (دراسات حول القدس)

الجانب التاريخي والجغرافي

- خليل عثامنـــة : الوجه السياسي لمدينة القدس في صدر الاسلام ودولة بني امية
- وليد مصطفى : الحدود الجغرافية لمدينة القدس عبر التاريخ



الوجه السياسي لمدينة القدس في صدر الإسلام ودولة بني أمية

بقلم / خليل عثامنة

يلاحظ الدارسون المهتمون بتاريخ فلسطين الإسلامية ، وخاصة في عهود الإسلام المبكرة، أن مدينة القدس تشكل المحور الأهم إن لم يكن المحور الوحيد الذي تدور حوله هذه الدراسات. ويلاحظ كذلك أن معظم الباحثين الذين تطرقوا الى هذا الموضوع لم يكونوا عربا ولم يكونوا مسلمين. وهو أمر ليس بالغريب على ضوء الاهتمام بدراسة الشرق الإسلامي والعالم العربي ضمن ظاهرة الاستشراق التي انطلقت من أوروبا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وظلت تحافظ على زخمها حتى اليوم. ويلاحظ كذلك أن الدراسات القليلة التي قام بها باحثون عرب لم تأت إلا ردة فعل لدراسات المستشرقين، علما أن ذلك لا يقلل من شأنها أو ينفي عنها صفة الأصالة والموضوعية العلمية.

إن التركيز على مدينة القدس في هذه الدراسات ، إنما يعكس ، أولا وقبل كل شيء المكانة الخاصة المتميزة التي تحظى بها هذه المدينة المقدسة لدى أبناء الديانات السماوية الثلاث. كما أنه يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر ذلك الصراع التاريخي على الصعيدين الديني والسياسي لدى ممثلي الديانات الثلاث بهدف الفوز بقصب السبق على ذينك الصعيدين. بالإضافة الى ذلك فإن لهذا التركيز سبب موضوعي حيث استحوذت مدينة القدس على اهتمام العلماء والمؤرخين، فامتلأت صفحات كتب التراث الاسلامي بأخبار هذه المدينة وبتاريخها وذكر معالمها ومؤسساتها بحيث غطت على ما عداها من مدن فلسطين وريفها وساحلها وغورها، فجاءت المعلومات عن هذه الأماكن شحيحة نادرة دون الحصول عليها خرط القتاد. ناهيك عن أن استحواذ مدينة القدس على هذا الاهتمام، وهي جديرة به حقا، قد أسهم في صرف أنظار الباحثين عن الاهتمام بتاريخ فلسطين كقطر من أقطار العالم الاسلامي. وحتى أن تلك الأبحاث القليلة التي تناولت بالفعل تاريخ هذا القطر، قد جاءت مشوهة تفتقر الى عناصر الدراسة التاريخية المتعارف عليها في مصطلح علم التاريخ، حيث تم إغفال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع الديمغرافية والأمور الدينية والسياسية.

ليس هذا فحسب ، فإن تمحور الدراسات المنشورة على موضوع القدس عند هذه الفئة من الباحثين قد اقتصر على المكانة الدينية للمدينة لدى المسلمين. ومع ذلك فإنها قد أخلت في عنصر الأصالة لهذه القدسية متجاهلة للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية الموثقة ، كما أنها أخلت في عنصر الاستمرارية التاريخية لهذه القداسة حيث ربطت موضوع القداسة بأحداث سياسية نتجت عن ظروف تاريخية طارئة.

وتمثل الدراسة التي نشرها عمانوئيل سيفان وجهة النظر هذه أوضح تمثيل حيث يقول في هذه الصدد : "إن مكان وزمان تأليف أول كتاب في فضائل القدس يقودنا إلى الاستنتاج الذي لا بد منه ، وهو أن القدس ، لم تحظ بمكانة ذات بال في ضمير الأمة الاسلامية كما توحي به الأحاديث الخاصة بفضائل القدس والتي بدأ تداولها منذ القرن الثاني فصاعدا. فالاعتقاد بقدسية المدينة كان منتشرا بشكل أساسي بين سكان مدينة القدس نفسها وفي ضاحيتها القريبة، بينما عرفت هذه القدسية على نطاق أضيق لدى سكان سوريا وفلسطين بشكل عام".[1] ولست هنا في معرض الرد التفصيلي على هذا الرأي ، حيث انبرى الاستاذ محمود ابراهيم لتفنيد هذا الرأي وغيره من الطروحات المماثلة [2] ومع ذلك لا بد من التنويه إلى أن تأخر ظهور كتب الفضائل الخاصة بمدينة القدس لا يرقى إلى مستوى الدليل على الانحطاط المزعوم في مكانة القدس الدينية. فلو صح هذا الأمر دليلا لانتقصت أيضا القدسية الدينية لمدينة مكة. لا لشيء إلا لأن كتب الفضائل التي ألفت حولها قد تأخرت إلى بداية القرن الهجري الثاني وأوائل القرن الثالث الهجري. (لأن أول كتاب ألف في هذا الموضوع منسوب إلى الحسن البصري ١١٠/٧٢٨).

إن اقتصار هذه الأبحاث على تناول الناحية الدينية لمدينة القدس لم يكن بدون هدف ، بل جاء لينفي صفة الكينونة السياسة لمدينة القدس ومن ثم لجند فلسطين عامة. وهذا ما يصرح به اثنان من الباحثين. فها هو م. غيل يقرر بأن عاصمة جند فلسطين لم تتحدد إلا بعد أن انشئت مدينة الرملة (في ولاية سليمان علي جند فلسطين أيام خلافة الوليد)[3] ويفهم من كلام غيل أن جند فلسطين، لم يكن له عاصمة كباقي الأجناد إلى حين أسست مدينة الرملة. بينما يذهب سيفان إلى نفي أية أهمية لمدينة القدس في صدر الاسلام ، وانها لم تجعل عاصمة لهذا الاقليم[4] إلا أن ش. جويتين يقول وبموضوعية مطلقة بأن المنشآت والمؤسسات التي أقيمت في جنوب وجنوب غربي الحرم القدسي توحي بأن الامويين كانوا يخططون لجعل مدينة القدس عاصمة لهذا الاقليم بدلا من مدينة قيسارية الساحلية ، وذلك على غرار ما فعلوه في مصر وشمال افريقية وسوريا. ولكن في غياب الروايات المكتوبة لا نستطيع معرفة السبب الذي حال دون جعل مدينة القدس عاصمة لهذا

الاقليم. ويعتقد جويتين أن بعد مدينة القدس عن خطوط النقل وطرق الموصلات الدولية كان المسؤول عن عدم تحقيق هذا الهدف(٥).

إن انكار البعد السياسي لمدينة القدس، أو محاولة إغفاله والحط من شأنه، وهو ما تنطوي عليه بعض هذه الدراسات، يتناقض في المقام الأول مع الحقائق التاريخية في كل المصادر التي استقى منها الباحثون معلوماتهم، وهي كلها موثقة في روايات مكتوبة أشار إليها بعض أصحاب هذه الدراسات ولكنهم اما تجاهلوا بعدها السياسي واما سخروها ليبنوا عليها استنتاجات هامشية لا تتسق مع التوجه الأكاديمي ومع أصول البحث الموضوعي.

إن الكشف عن الدور السياسي الذي لعبته مدينة القدس –مدينة جند فلسطين– في تاريخ فلسطين الاسلامية وفي تاريخ الامبراطورية الاسلامية في عهد الراشدين وبني أمية سيكون موضوع هذه الورقة.

إن قصة الفتح العمري كما يتناولها الرواة المسلمون(٦) إنما تحمل في طياتها تجسيدا للرؤية الاسلامية الاستراتيجية نحو مدينة القدس، هذه الرؤية التي جعلت من مدينة القدس أحد محاور دعوة الاسلام الرئيسية. نعم تختلف الروايات التاريخية حول طبيعة فتح مدينة القدس وظروف ذلك الفتح، فمنها ما يربط توجه الخليفة عمر إلى بيت المقدس بالشرط الذي وضعه البطريرك صفرونيوس بطريرك المدينة من أن التسليم لا يتم الا بحضور الخليفة نفسه(٧) ،ومنها ما لا يذكر هذا الشرط سببا لهذه الزيارة التاريخية التي انفردت بها مدينة القدس من دون سائر المدائن والبقاع التي فتحت في عهد عمر(٨) . إن الحقائق على الأرض في فلسطين وبلاد الشام عموما في تلك الفترة التي أعقبت انتصار العرب في اليرموك (في ٢٠ آب ٦٣٦) لم تكن في صالح بطريرك القدس الذي كان في وضع لا يسمح لنفسه فيه أن يشترط على خصم لا يقف في وجهه شيء. فصفرونيوس كان يعلم أن هيراكليوس امبراطور بيزنطة لم يعد قادرا على الدفاع عن المدينة بعد أن دب اليأس في قلبه بعد هزيمة قواته الرئيسية في اليرموك ، وبعد أن حمل معه ماضيا إلى القسطنطينية الصليب المقدس. وهو عمل يشير إلى عجزه عن مواجهة زخم الفتح العربي ويأسه من قدرته على حماية مدينة القدس أو غيرها من أرض الشام(٩) . وهو ما شهدت به مقولته المشهوره متوجها من انطاكية إلى القسطنطينية حيث روى عنه قوله : "عليك يا سورية السلام ونعم البلد هذا للعدو".(١٠) إزاء هذه الحقائق لا يمكن أن نقبل الفئة الأولى من الروايات التي تقرر أن دخول الخليفة لبيت المقدس كان مشروطا ، ونحن أميل إلى ترجيح روايات الفئة الثانية التي لا تربط دخول عمر للقدس بأي من شروط أهلها. إذ كانت تعبيرا عن الاستراتيجية العليا لحكومة

المدينة التي تجعل من عالمية الرسالة الإسلامية الهدف الاسمى للدعوة بعد أن تخطت هذه الدعوة حاجز الاقليمية. فدخول خليفة المسلمين الذي يمثل أعلى سلطة دينية وأعلى سلطة زمنية دنيوية فاتحا لمدينة القدس يرمز بالضرورة الى رغبته في تأكيد سيادة العقيدة الجديدة على سابقتيها من عقائد الوحدانية في المقام الأول ، ويرمز في المقام الثاني إلى سيادة ممثلي هذه العقيدة على أصحاب العقائد الأخرى. فقيام البطريرك صفرونيوس بتسليم المدينة للخليفة لا يحمل إلا معنى واحدا وهو أن عمر بن الخطاب خليفة المسلمين أصبح ضامنا للأماكن المقدسة وحاميا لها بعد أن انتزعت هذه السلطة من أيدي الامبراطور الروماني[١١] . هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن مرافقة بعض علماء اليهود لعمر في دخوله إلى القدس وتلك النبوءات التي عزتها الروايات إلى بعض أحبار اليهود من أن المدينة لا تفتح إلا بيد رجل عظيم هو عمر، وإن هؤلاء الأحبار قد سارعوا في تبشير عمر بالفتح[١٢] ، كل هذا يشير إلى اعتراف أصحاب الديانة اليهودية بسيادة هذه الدين وسيادة أصحابه.

لم يدخل عمر بن الخطاب مدينة القدس ليوقع على كتاب الصلح بصفته الدينية فحسب ، بل دخلها رجل دولة بصفته : "أميرا للمؤمنين" مع كل ما يحمله هذا اللقب من دلالات سياسية واضحة[١٣] لقد دخل عمر المدينة على رأس جيش من الصحابة قوامه أربعة آلاف مقاتل[١٤]، فضرب معسكره على جبل الزيتون (طورزيتا/أو جبل زيتا) [١٥] . ويبدو أن هذا الجيش قد صار نواة لمعسكر المسلمين الرئيسي الذي ضرب في ضواحي مدينة القدس في عمواس حيث مات فيه بعد فتح القدس بسنتين كبار القادة العسكريين وعلى رأسهم أبو عبيدة عامر بن الجراح بعد أن تفشى فيهم وباء الطاعون[١٦] . ويبدو أن معسكر عمواس قد أقيم بديلا لمعسكر الجابية كمركز تجمع للقوات العربية العاملة في الشام بدليل أن عمرو بن العاص انطلق من عمواس بقواته متوجها لفتح مصر حيث أمره الخليفة عمر بذلك[١٧] . وتحول هذا المعسكر مقرا للقيادة العليا الاسلامية طيلة الفترة التي قضاها عمر مقيما في فلسطين من أرض الشام. ولم يفقد المعسكر في عمواس أهميته العسكرية/الادارية برحيل عمر عائدا إلى المدينة ، إذ يذكر المقدسي أن عمواس لعبت دور قصبة فلسطين في هذه الحقبة المبكرة[١٨] . إن إقامة المعسكر الرئيسي في عمواس لم تلغ على ما يبدو المعسكر الذي أقيم في مدينة القدس حيث ظلت تصل إليه قوات جديدة من جزيرة العرب كمدد بشري لفترة لاحقة [١٩]. إن ضــرب المعسكر في مدينة القدس قد جعل منها مصرا يسكنه الجند[٢٠] ، كباقي الامصار ينزل فيها المهاجرون من الصحابة وأجيال التابعين، حيث حفظت لنا الروايات أسماء بعض كبار الصحابة والتابعين الذين نزلوا مدينة القدس وعاشوا فيها

وصارت دار إقامة لهم ولذريتهم من بعدهم[٢١] بمعنى آخر تحولت مدينة القدس إلى "دار هجرة" كغيرها من "دور الهجرة" التي انتشرت بعد الفتوحات الاسلامية في أرض مصر والعراق وبلاد فارس وما وراء النهر وغيرها[٢٢]. ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن عملية التعريب في بلاد الشام نراها قد بدأت في مدينة القدس قبل أي بلد أو أية منطقة أخرى ضمن هذا الاقليم ، إذ أخذت اعداد اهلها العرب في النمو ، وسرعان ما أصبح مسيحيو القدس أقلية فيها بالمقارنة مع أهلها من المسلمين. ولما زار الاسقف الفرنسي أركولف مدينة القدس في خلافة معاوية بعد مرور جيل واحد فقط على فتحها وجد أن مسجد المدينة يتسع لثلاثة آلآف مصل[٢٣]. وعلى أساس هذا العدد فإن سكان القدس العرب بعد منتصف القرن السابع الميلادي كان يصل إلى نيف وعشرين ألفا.

إن صلة الخليفة عمر بمدينة القدس لم تنقطع بعد دخوله لها عام فتحها ، إذ يذكر المؤرخ اليوناني البيزنطي ثيوفانس أن عمر قد زار مدينة القدس ٦٤٣/٦٤٤ حيث شرع في تشييد مسجد فيها[٢٤]. ويبدو أن هذا المسجد لم يكن إلا المسجد الأقصى كما توكد ذلك رواية المطهر بن طاهر المقدسي[٢٥] .

وفي هذا الحقبة المبكرة من ظهور الامبراطورية الاسلامية جعلت مدينة القدس عاصمة لجند فلسطين. إذ تجمع الروايات الاسلامية ان عمر بن الخطاب قد قسم فلسطين نصفين ، وجعل على كل قسم أميراً. حيث يروي لنا الطبري عن سيف بن عمر فيقول : "وفرق فلسطين على رجلين ، فجعل علقمة بن حكيم على نصفها وأنزله الرملة ، وعلقمة بن مجزز على نصفها وأنزله ايلياء ، فنزل كل واحد منهما في عمله في الجنود التي معه". ثم يسوق الطبري رواية سيف بن عمر عن طريق أخرى ويقول : "استعمل علقمة بن مجزز على ايلياء وعلقمة بن حكيم على الرملة في الجنود التي كانت مع عمرو (ابن العاص) وضم عمرا وشرحبيل إليه بالجابية"[٢٦] . إن هذه الرواية لا تترك مجالا للشك في أن مدينة القدس أصبحت ومنذ اللحظة الأولى بعد الفتح عاصمة لفلسطين، علما أن الرملة في هذه الحقبة لم تكن قد مصرت بعد، وربما كان المقصود مدينة اللد التي كانت مركزا أداريا أيام البيزنطيين. فالرملة أيام الفتح الاسلامي كانت معسكرا بيزنطيا يشتمل على بعض التحصينات العسكرية[٢٧] . ويبدو أن العرب قد دمروا تحصيناتها بعد نصرهم بأجنادين. والرملة مدينة رومانية قديمة استقبل فيها هيرودوس الامبراطور الروماني اغسطس قيصر عند عودته من مصر[٢٨]. وكانت موجودة بعد الغزو الفارسي لفلسطين واحتلالها من البيزنطيين في ٦١٤م ، كما يقول سعيد بن البطريق[٢٩] .

إن تقسيم فلسطين إلى قسمين إداريين كان إجراء مؤقتا أملته على ما يبدو الضرورات العسكرية، إذ لم تمض سنة واحدة على هذا الترتيب حتى تم توحيد الجزئين في ولاية واحدة جعلت عاصمتها مدينة القدس ، وعقدت إمارتها لعلقمة بن مجزز ، وذلك ضمن الترتيبات الإدارية الجديدة التي وضعها عمر بن الخطاب في الجابية أثناء زيارته الثانية لها في عام ١٧/٦٣٨م ، حيث تم تعديل حدود الاجناد في بلاد الشام[٣٠].

لم يكن علقمة بن مجزز الكناني المدلجي شخصية هامشية مغمورة ، بل كان صحابيا من أهل البلاء[٣١]، فكان من قواد النبي الذين شهدوا معه غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة ، حيث وجهه من تبوك إلى فلسطين على رأس حملة من الفرسان[٣٢]. فبلغ في حملته هذه الداروم على ساحل البحر المتوسط جنوبي مدينة غزة[٣٣]. وأسهم علقمة في الفتوحات الاسلامية الأولى على أرض فلسطين ، فعندما سمى أبو بكر قواد البعوث إلى الشام عقد لفلسطين لوائين أعطى أحدهما لعلقمة وأعطى الأخر لعمرو بن العاص ، فكانا شريكين في فتوح فلسطين[٣٤]. وكغيره من قادة الجيوش العربية العاملة على أرض الشام ، شهد علقمة بن مجزز وقعة اليرموك ضد الجيوش البيزنطية وحضر مؤتمر الجابية الذي التقى فيه الخليفة عمر مع قواده في الشام[٣٥]. وخلال فترة إمارته على فلسطين خرج علقمة على رأس حملة بحرية أغارت فيها سفن الاسطول الفلسطيني منطلقة من قاعدتها في ايلة على سواحل الحبشة في البحر الأحمر ، وكان ذلك في ٢١/٦٤١م، وجاء في رواية أن هذه الحملة قد شنت ٢٠/٦٤٠م حيث هلك فيها علقمة وعامة جنده[٣٦]. وبعد استشهاد علقمة تعاقب على إمارة فلسطين عدد من الأمراء. فأشارت المصادر إلى أمير اسمه عبيد عينه عمر أميرا على بيت المقدس حيث ضرب الطاعون مدينة القدس أثناء إمارته [٣٧] . وذكر منهم أيضا عويمر بن سعد الأزدي[٣٨]. وذكر أيضا أن تميم الداري قد تولى إمارة بيت المقدس أيام عمر ووفد عليه روح بن زنباع الجذامي سيد أهل فلسطين في هذه الحقبة وهو مقيم في المدينة[٣٩]. أما الصحابي المشهور عبادة بن الصامت الانصاري ، فقد تولى إمارة بيت المقدس أيام عمر[٤٠] بالاضافة إلى كونه أول قاض على فلسطين سكن مدينة القدس ومات ودفن فيها[٤١]. ظلت فلسطين هكذا جندا رئيسيا من أجناد الشام تتمتع بادارة مستقلة ولها أمير يستمد صلاحياته مباشرة من السلطة المركزية في المدينة، منذ أن افتتح هذا القطر وطيلة خلافة عمر بن الخطاب الذي كانت وفاته ٢٤/٦٤٤م. فلما قام عمر بجمع أجناد الشام لمعاوية بعد موت أخيه يزيد استثنى من ذلك جند فلسطين ولم يجعله ضمن الصلاحية الادارية التي منحها لمعاوية على باقي أجناد الشام[٤٢]. ولم تنقل الصلاحيات الادارية في جند فلسطين إلى معاوية إلا في سنة

٦٤٦/٢٦ بعد سنتين من تولي عثمان للخلافة وبعد أن توفي عبد الرحمن بن علقمة بن مجزز، الذي على ما يبدو ورث منصب الامارة الذي تولاه أبوه أول مرة ، والذي كان آخر من عينهم الخليفة عمر من أمراء فلسطين[٤٣]. ومنذ هذا التاريخ انتقلت صلاحية تعيين أمراء فلسطين إلى معاوية بن أبي سفيان. فلما قتل عثمان ٦٥٥/٣٥ كان علقمة بن حكيم الكناني (وهو الأمير الذي سبق وولاه عمر نصف فلسطين في السنة الاولى من فتحها) هو عامل معاوية على فلسطين[٤٤]. ومن الجدير بالتنويه ان فلسطين تمتعت باستقلالية القضاء إبان خلافة عمر. فكان عمر هو الذي عين أول قاض على فلسطين ، وهو عبادة بن الصامت ، الذي مر ذكره[٤٥]. كما درجت العادة في تعيين قضاة الامصار في هذه الحقبة من صدر الاسلام[٤٦]. وظل قضاء فلسطين خارج صلاحيات معاوية حتى بعد أن ضم جند فلسطين ضما إداريا الى معاوية. فأثر منازعة بين عبادة بن الصامت ومعاوية ، آلى عبادة الا يساكن معاوية بأرض واحدة (وهذه إشارة إلى أن معاوية سكن القدس آنذاك) فرحل عن القدس إلى المدينة وأخبر عمر بذلك، فقام عمر بدوره وكتب إلى معاوية أن لا إمرة له على عبادة، عند ذلك اقتنع عبادة بن الصامت وعاد إلى عمله في مدينة القدس[٤٧]. وتورد المصادر اسم عاملين آخرين من عمال معاوية على فلسطين ولكن دون أن تشير إلى تاريخ عملهما ، أكان ذلك في عهد إمارته على الشام أم في عهد خلافته بعد عام الجماعة. فذكر أن سلامة بن قيصر كان عاملا لمعاوية على بيت المقدس وانه اختلف ان كان سلامة ممن له صحبة او انه كان من جيل التابعين من ابناء الصحابة[٤٨]. أما الآخر فكان عمرو بن سعيد وهو رجل من الأنصار كان في صحابة معاوية الذين خرجوا معه إلى الشام[٤٩].

ويجدر هنا أن نتساءل : هل كانت مدينة القدس عاصمة لفلسطين وهل كانت المركز الإداري لهذا الجند ؟ وقبل أن نجيب لا بد أن نستعرض بعض الآراء التي استطعنا الوقوف عليها في هذا الصدد : يقول الباحث م. غيل بأن المسلمين لم يشاؤوا أن يقيموا المؤسسات الادارية في مدينة قيسارية، التي كانت العاصمة الادارية لولاية "فلسطين الأولى Palestina Prima " أيام البيزنطيين ، وذلك على ما يبدو خشية من الهجمات البيزنطية عبر البحر، ثم يضيف غيل قائلا : وكنت قد أشرت أعلاه الى إقامة سليمان بن عبد الملك، عندما كان أميرا على جند فلسطين في الحرم القدسي، إن تلك الرواية تدلنا على أنهم (أي العرب) قد أداروا شؤون المنطقة من القدس في البداية ولكن يبدو أن البيئة غير المسلمة بشكل واضح، لم تكن مريحة لهم، ومن ناحية أخرى فقد أرادوا بالطبع أن يسيطروا على الطريق الساحلي ، ولما أيقنوا أن اللد لا تصلح عاصمة لهذا الإقليم، بسبب سكانها أيضا، ولذا قرروا أن ينشئوا مدينة الرملة[٥٠]. ويقول مستشرق آخر هو

" ش. غويتين " بأن القدس لم تكن أبدا عاصمة رسمية لهذا الإقليم المستجد المسمى فلسطين (يهودا والسامرة)، وهذه حقيقة لا تدل على السلبية في تلك الحقبة المبكرة التي لم يكن للعرب فيها وعي إداري كاف في هذا المجال " ، ثم يضيف بعد ذلك (ويضع تلك الإضافة بين قوسين) : وبسبب العثور على قطع نقدية تعود الى ما قبل الإصلاح النقدي الذي قام به عبد الملك ، والتي تحمل عبارة :(ايليا فلسطين) فيمكن أن نفترض بأن القدس فعلا كانت عاصمة لفترة ما للجزء الجنوبي من البلاد [٥١]. ويذهب عبد العزيز الدوري الى أن القدس لم تكن مركزا إداريا لقصورها عن تلبية احتياجات المقاتلة وحاجتهم الى المراعي ، ومع ذلك فقد كان للقدس وال خاص وقاض خاص نظرا لمكانتها الخاصة. وقد هم سليمان باتخاذها عاصمة له ولكنه تخلى عن هذه الفكرة على نحو مفهوم[٥٢] .

ولدى التدقيق في هذه الآراء التي يسوقها ثلاثة من كبار الباحثين في التاريخ الاسلامي في صدر الاسلام، تتكشف للمرء حقيقة واحدة لا مراء فيها وهي أن القدس كانت عاصمة إدارية وسياسية لجند فلسطين. إلا أن الباحثين الأولين قد اعترفا، ولكن على استحياء، بهذا الحقيقة. ويبدو لي أن الباحث الثالث كان بعيدا عن استقراء البعد السياسي للترتيبات التي أشار نفسه إليها.

في هذا الصدد، هناك كثير من المعطيات والحقائق المجردة التي أشارت اليها المصادر الاسلامية وغير الاسلامية المكتوبة بالعربية وبغير العربية (خاصة المصادر البيزنطية / اليونانية) تؤكد أن القدس كانت عاصمة لجند فلسطين في هذه المرحلة. وعلى وجه التحديد إبان العهد الأموي الذي امتد لأكثر من قرن من الزمان (إذا ما أضيفت اليه فترة امارة معاوية على الشام التي امتدت ما يقرب من عشرين عاما).

لقد سبق وبينا أن القدس قد جعلت منذ فتحها وحتى نهاية خلافة عثمان عاصمة لجند فلسطين، وأن هذا الجند قد احتفظ بهويته الاقليمية المستقلة حتى بعد أن وحدت أجناد الشام تحت إمارة معاوية بن أبي سفيان. ولم يزد الصراع على الخلافة بين معاوية وبين علي بن أبي طالب هذه الاستقلالية إلا رسوخا ، حيث صارت فلسطين وصارت مدينة القدس بالتحديد مسرحا وحيدا للتحرك السياسي والعسكري للطرف الأموي في هذا الصراع ، وهو معاوية بن أبي سفيان. (وأرجو أن أذكر هنا بالتداخل الجغرافي الاقليمي وبالتشابك الديمغرافي بين جندي الأردن وفلسطين).

كانت القوة العسكرية للطرفين المتنازعين تعتمد على ديوان الجند الذي يشكل المقاتلون من أبناء القبائل العربية غالبية جنده ان لم يكونوا كل المقاتلين في هذه المؤسسة. وكانت القبائل

العربية في جند فلسطين ووفقا للخارطة الديمغرافية في ذلك الوقت تشكل حزاما عسكريا يمتد من غزة وضواحيها وعلى طول امتداد الحدود بين فلسطين ومصر وحتى مدينة أيلة على البحر الأحمر ، ثم يستمر شرقا حتى دومة الجندل شرقي معان ليفصل بين الحجاز وبين مشارف الشام الجنوبية. ثم يمتد من مشارف الشام شمالي تبوك عبر جبال الشراة وعلى امتداد الغور والبلقاء حتى مشارف دمشق ، ومن هذه النقطة في الجولان يمتد غربا ليغطي منطقة الجليل الشرقي والغربي والبقاع اللبناني لينتهي بمدينتي صور وعكا[٥٣]. وكان معاوية يدرك الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لهذه القبائل في الدفاع عن أرض الشام من الخطر المحتمل الذي يهدد جانبه الأيمن اذا ما وقعت مصر بأيدي علي ، وكذلك مدى ما يمكن أن تساهم به في الدفاع عن بلاد الشام الجنوبية من أي خطر يتهددها من الشرق. واستطاع معاوية خلال ولايته على الشام أن يضمن ولاء هذه القبائل ويستند الى قوة المحاربين من أبنائها. وقد تحقق ذلك بالفعل عندما شكلت القبائل الفلسطينية والأردنية القوة الرئيسية في جيش معاوية أثناء المواجهة العسكرية في صفين[٥٤]. وأخلص أهل فلسطين، خاصة، القتال دون غيرهم من أهل الشام إذ ربطوا أيديهم وأرجلهم بأطناب خيامهم كي لا يتزحزحوا عن مواقعهم[٥٥]. ثم رأينا انعكاسا لهذا الولاء أيام خلافة يزيد بن معاوية حين شارك أهل فلسطين كقوة مركزية في موقعة الحرة لإخضاع التمرد الذي حدث في المدينة ضد يزيد[٥٦]. ويعود الى هذه القبائل الفضل في تثبيت الحكم الأموي الذي تزعزعت أركانه، أو كادت، بعد موت الخليفة يزيد بن معاوية حين تقطعت أوصال السلطة الأموية فخرجت ولاية مصر والحجاز والعراق وثلاثة من أجناد الشام في دمشق وحمص وقنسرين عن سلطة الأمويين ، وأعلنت ولاءها للثائر العائذ بالحرم عبد الله ابن الزبير، ولم يجد بنو أمية حليفا سوى عرب فلسطين والأردن حيث استطاعوا استعادة سيطرتهم المفقودة على هذه الولايات الواحدة بعد الأخرى[٥٧].

إن بلدا مثل فلسطين، يلعب أهله الدور الرئيسي في مرحلة التأسيس للحكم الأموي ، ثم يلعبون الدور المركزي في معركة صراع البقاء التي خاضها أمراء هذا البيت ليكونوا هم أبطال معركة إعادة تأسيس هذا الحكم، لجدير بأن يحظى وأهله بالعناية والاهتمام، وهذا ما فعله معاوية وخلفاء البيت الأموي من بعده كما سنرى فيما يأتي.

من بين الخطوات الأولى التي اتخذها معاوية، ربما قبل توليه الخلافة، أنه عمر المسجد الأقصى، فيقول المطهر بن طاهر المقدسي في عمارة المسجد الأقصى : "عمره عمر بن الخطاب ثم معاوية وبه بايعوه بالخلافة[٥٨]. والمقصود بهذه الرواية بالطبع أن معاوية انما قام بإعادة بنائه

وربما توسيعه وإجراء التحسينات عليه ليلبي الاحتياجات المتزايدة لأهل المدينة المسلمين كما تؤكد ذلك شهادة الحاج الفرنسي الذي زار مدينة القدس بعد مرور عشرة أعوام على خلافة معاوية(٥٩).

ومن المنطلق نفسه نسب الى الوليد بن عبد الملك أنه بنى أيضا المسجد الأقصى(٦٠). إن بناية المسجد في الامصار المفتوحة، كما هو الحال في الفسطاط والكوفة والبصرة ، كانت دائما مجاورة لدار الإمارة. فلما استخلف معاوية وتولى العراق زياد بن أبيه قام زياد بإعادة تخطيط هذا المجمع الإداري بحيث تكون دار الإمارة في قبلي المسجد الجامع ، لكي لا يضطر الإمام (وهو الأمير في هذه الحالة) أن يتخطى رقاب الناس كي يصل الى المنبر ، بل يدخل الجامع من باب يصل بين دار الإمارة والمنبر والمحراب(٦١). وعلى هذا الأساس يمكن تفسير وجود الأبنية التي تم اكتشافها جنوبي المسجد الأقصى وفي الجنوب الغربي منه(٦٢). إن تلك الأبنية ليست سوى دار الإمارة مع كل ملحقاتها من بيت المال ودار القضاء والقصص ودار الأضياف وربما بناية السجن، وهي الدار نفسها التي كانت مقرا وسكنا لولاة فلسطين الذي استقروا في مدينة القدس. وظلت مدينة القدس مركزا إداريا لفلسطين حتى بعد أن اختطت مدينة الرملة في أيام ولاية سليمان على فلسطين في خلافة أخيه الوليد بن عبد الملك. وليس لدى احد دليل يبين أن القدس كعاصمة إدارية قد اخلت مكانتها للرملة في هذه الفترة. صحيح أن سليمان بن عبد الملك قد اختط مدينة الرملة وبنى فيها قصرا، ودارا (صارت تعرف بعد ذلك بدار الصباغين) وأنه اختط للمسجد خطة. ولكنه لم يكمل بناء المسجد لا في عهد إمارته ولا في عهد خلافته ، ولكن الذي أتم بناءه هو الخليفة عمر بن عبد العزيز(٦٣). إن عدم إتمام المسجد في عهد سليمان لدليل قاطع يكشف خطأ الرأي الذي ربط بين إنشاء المدينة وبين نقل العاصمة والمركز الإداري من القدس اليها. حيث كان المسجد الجامع يشكل دائما نواة أبنية المؤسسات الإدارية وفقا للنمط المعماري والعرف الإداري الذي انتهجه الأمويون في كل الأمصار كما مر ، ولا يمكن لأمير بلد أن يقيم بها دون أن يكون فيها مسجد يؤم المصلين فيه ويخطب بهم في الجمع والأعياد. ولو كانت المواصفات المعمارية اللازمة للمؤسسات الإدارية كاملة في الرملة ، لما قدم سليمان الى مدينة القدس لكي يستقبل وفود المبايعين له في الخلافة ، كما سنبين فيما سيأتي. ومن الأدلة على ان القدس كانت عاصمة إدارية في فلسطين ، وأنها ربما أدت كذلك بعض الوظائف والخدمات على مستوى الإمبراطورية الأموية كلها، وجود دار للسكة فيها، حيث ضربت فيها المسكوكات النقدية قبل وقت طويل من صدور المرسوم الخلافي بتعريب النقد أيام عبد الملك (٧٥-٧٦/٦٩٤-٦٩٥). حيث ظهر على هذه المسكوكات اسم القدس واسم الجند معا : "ايليا فلسطين"(٦٤). ويبدو أن مسكوكات

دار الضرب بالقدس قد صدرت في خلافة معاوية الذي سبق عبد الملك في ضرب عملة إسلامية تخلو من الشعارات المسيحية للمسكوكات البيـــزنطية التي كانت تضرب في مصر حتى هذا العهد [٦٥]. ومن المرجح أن النقود المضروبة بالقدس على عهد معاوية كانت الدنانير، حيث كانت الدراهم (الفضية) تضرب في الكوفة ويظهر عليها اسم عبيد الله بن زياد أثناء ولايته عليها من قبل معاوية[٦٦]. وهو نفس الإجراء الذي عمل به أيام عبد الملك حين كانت تضرب الدنانير الذهبية في دمشق بينما ضرب الحجاج الدراهم الفضية في العراق[٦٧].

وحظيت مدينة القدس في أيام عبد الملك باهتمام عمراني خاص، وليس المقصود هنا بناء قبة الصخرة التي يرمز بناؤها الى البعد الديني الخالص. بل المقصود منشآت ذات بعد عسكري سياسي محض. إذ روي أن عبد الملك أمر الحجاج بترميم أسوار المدينة حين ولاه أميرا على فلسطين قبل أن يوليه الإمارة على العراق وطلب منه أن يسمي أحد أبواب المدينة على اسمه[٦٨].

إن بناء الأسوار كان جزءا أساسيا من التحصينات الدفاعية التي اعتدنا أن نراها في العهد الأموي في المدن الساحلية أو الثغور التي كانت عرضة للهجمات البيزنطية البحرية أو البرية[٦٩]. أما أن تقام هذه الأسوار في المدن الداخلية البعيدة عن تهديد الأسطول البيزنطي فهو شيء نادر. وسور القـــــدس في هذه الحالة يشبه الى حد ما السور الذي بناه المنصور حول بغداد عند إنشائها [٧٠] .

وتشير الصوى التي عثر عليها في مشارف القدس الغربية عند قرية أبو غوش وفي باب الواد، وكذلك التي عثر عليها في الجبال الواقعة بين بيت لحم والخليل على اهتمام الأمويين بالطرق المؤدية الى القدس والخارجة منها. وقد بينت صوة رابعة في شاطىء بحيرة طبرية بالقرب من سمخ أن الطريق الموصل بين دمشق والقدس قد أنشيء بأمر من عبد الملك وأن الاشراف على تنفيذ الطريق قد أوكل الى يحيي بن الحكم عم الخليفة عبد الملك[٧١]. ويستدل من المواضع التي عثر فيها على هذه الصوى على طريقين رئيسيين الأولى يربطها بدمشق والثاني يربطها بالمدن الفلسطينية الساحلية كعسقلان التي كانت ميناء هاما على الساحل الفلسطيني في هذه الفترة ، وكذلك بمدينة غزة التي كانت مركزا تجاريا هاما على البحر المتوسط منذ ان كان يرتاده تجار قريش قبل الإسلام. وبالاضافة الى الخدمات التي كانت تؤديها هذه الطرق لحجاج بيت المقدس وزواره من مسلمين ومسيحيين من داخل الامبراطورية العربية أو من خارجها ، فإنها كانت ضرورية لتحرك قوافل البريد الذي كان ينقل غلال الخراج والجزية من الريف والضياع الى بيت المال في المدينة.

أما على صعيد الممارسة السياسية فان الحجم السياسي لمدينة القدس ابان عهد معاوية كان يفوق حجم أي عاصمة اقليمية من عواصم أجناد الشام أو الأقطار الاسلامية الأخرى. فقد حفظت لنا المصادر أكثر من دليل على أن معاوية كان كثير التردد على مدينة القدس، هذا إن لم يقض معظم وقته فيها. فكان يجمع بالناس على منبرها(٧٢).

وكثيرا ما يلقي خطبة الجمعة في المسجد الأقصى(٧٣). ويبدو أن ارتباط معاوية بمدينة القدس كان مبكرا وقبل أن يتولى الخلافة. إذ يروى أنه لما نازع عبادة بن الصامت والي القدس وقاضي فلسطين ، ثم أغلظ لعبادة في القول ، آلى عبادة أن يرحل الى المدينة المنورة فقال لمعاوية : "لا أساكنك بأرض" ثم رحل عنه حتى أعاده اليها عمر(٧٤). ولعل عبارة عبادة التي قالها لمعاوية فيها الدليل على أن معاوية كان يقيم بمدينة القدس. إن إقامة معاوية في بيت المقدس لم تكن بالضرورة توخيا لأداء الفريضة الدينية، ولو أراد معاوية ذلك لكان له في مكة مندوحة عنها. إن إقامة معاوية في بيت المقدس، أو على الأقل زياراته المتكررة لها كانت تنبع من منطلقات سياسية. وكنا قد أشرنا من قبل الى الأهمية الاستراتيجية السياسية لفلسطين وأهلها العرب بالنسبة للأسرة الأموية. فها نحن نرى أن معاوية يقيم في مدينة القدس ويلتقي على أرضها بعمرو بن العاص في أشد الفترات التاريخية اضطرابا ، حين كان في قمة الاعداد للمعركة الفاصلة بينه وبين علي في صفين. وها هو يترك أجناد الشام الأخرى ويختار القدس مقرا لكي يعقد مع ابن العاص الحلف المشهور ضد علي(٧٥). فإذا لم يكن هذا الحلف سياسيا فأي شيء يكون غير ذلك ؟ وقد أكد نولدكه، وبحق، البعد السياسي لهذه المعاهدة، التي لا تحمل إلا هذا المفهوم(٧٦). في هذه الفترة إذن، لم تكن القدس مجرد قصبة لجند فلسطين، وإنما كانت عاصمة لكل بلاد الشام التي كانت وما زالت تحت نفوذ معاوية.

لم تحسم المواجهة العسكرية في صفين النزاع على الخلافة ، كما أن مؤتمر التحكيم في أذرح لم يزد الأمور إلا تعقيدا. ولكن الاتصالات والرسل بين الطرفين لم تتوقف ، وفي سنة ٤٠هـ توصل على ومعاوية الى هدنة ، يقر كل منهما الآخر بولايته على المناطق التي يسيطر عليها(٧٧). إلا أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا. وفي نفس السنة أعلن معاوية نفسه خليفة على المسلمين في مدينة القدس. وتؤكد المصادر السريانية هذه الرواية(٧٨). ويختلف المؤرخون المسلمون بشأن هذه البيعة ؛ فبينما يرى الليث بن سعد أن بيعة معاوية بالقدس سنة ٤٠هـ هي بيعة عام الجامعة، يرى ابن اسحاق أن بيعة سنة ٤٠هـ في القدس هي بيعة أهل الشام ، بايعوا

فيها معاوية خليفة حين بلغهم مقتل علي. أما بيعة الجماعة فكانت سنة ٤١هـ حين دخل معاوية الكوفة بعد تنازل الحسن بن علي عن منصبه[٧٩].

لا يهمنا في هذا السياق في أي سنة كانت بيعة الجماعة في سنة أربعين أو سنة احدى وأربعين ، المهم هو أن بيعة معاوية بالخلافة قد تمت في مدينة القدس وليس في مكان آخر. إن هذه البيعة قد أعطت القدس بعدا سياسيا جديدا ، فلم تعد القدس مجرد عاصمة لجند فلسطين وانما أصبحت عاصمة للإمبراطورية ، إنها عاصمة الخلافة. لم يغادر معاوية مدينة القدس بعدما بويع وظل مقيما فيها عدة أشهر ، كما يؤكد هذه الحقيقة حدث آخر ذكره المؤرخون المسلمون. ففي رواية عن أنس بن مالك أن ثلاثة من أهل العراق تعاقدوا على قتل معاوية وعمرو بن العاص وحبيب بن مسلمه الفهري وكان هو الآخر حليفا لمعاوية ومن أخلص قواده. تقول رواية أنس : "فأقبلوا بعدما بويع معاوية على الخلافة حتى قدموا ايلياء. يصلون من السحر ما قدر لهم. ثم سألوا بعض من حضر المسجد من أهل الشام عن ساعة يوافون فيها خلوة مع أمير المؤمنين. فلما عرفوا ساعة خروجه عند صلاة الفجر طعن أحدهم معاوية وهو ساجد فأصابوه بمأكمته"[٨٠]. ان محاولة الاغتيال قد وقعت ومعاوية ما زال مقيما في القدس بعد أن بويع بالخلافة ، ولا أحد يدري تاريخ حدوث هذه المحاولة، وعلى أقل تقدير، فإن خبر البيعة لم يأت العراق إلا بعد شهر وعندها احتاج هؤلاء الثلاثة بعض الوقت لحياكة خيوط المؤامرة وربما استغرقتهم الرحلة شهرا أو بعض شهر حتى وصلوا القدس. والأهم من كل هذا أن الناس في العراق وبالضرورة في ولايات الدولة الأخرى كانوا يعلمون أن معاوية كان يقيم في القدس، وأن عليهم أن يأتوا اليها كي ينفذوا المؤامرة التي دبروا.

ومن الجدير بالتنويه في هذا السياق أن لفظة الشام، كمصطلح جغرافي انما يقصد به في المصادر فلسطين وسورية، وأن هذا المصطلح يدل أحيانا على فلسطين فقط كما يرد في التفاسير الدينية اليهودية، وفي الوعي الجغرافي لأهل مصر. ولهذا السبب نجد من يستعمل أحيانا لفظة "الشامان" للتمييز بين سورية وبين فلسطين[٨١]. ومن هنا فإن الدلالة الجغرافية والدلالة السياسية لمصطلح الشام كثيرا ما يعني جند فلسطين، وليس بالضرورة أجنادا أخرى وعلى الأخص أجناد سورية الثلاثة دمشق وحمص وقنسرين. صحيح أن معاوية قد بنى دار الإمارة بدمشق وأنه بنى فيها القبة الخضراء، فعرفت البناية كلها بهذا الاسم[٨٢]. ولكن ذلك لم يمنعه أن يأخذ البيعة لنفسه في مدينة القدس، ولم يمنعه أن يقضي فصل الشتاء من كل سنة في فلسطين في قصر إقامه في الصنبرة وهي واحدة من الضياع التي استصفاها لنفسه في فلسطين على بعد عدة كيلومترات

جنوبي بحيرة طبرية[٨٣]. لقد اعتبر خلفاء بني أمية بلاد الشام قاعدة لخلافتهم وسلطانهم ولم يربطوا هذا السلطان ببلد دون آخر أو بمدينة دون أخرى، وذلك انطلاقا من إدراكهم أن الشام وحدة بلدانية واحدة، كما أشار الى ذلك معظم الجغرافيين العرب الأوائل[٨٤]. إن مراجعة في كتب التاريخ تكشف لنا هذه الرؤية التي ميزت أمراء البيت الأموي وخلفائه دون استثناء. فها هو يزيد ابن معاوية كان يقيم في حوارين وبها بويع بالخلافة وبها توفي وبها دفن[٨٥]. وجعل مروان بن الحكم الصنبرة قاعدة لخلافته لم يبرحها. وبها بايع لولديه عبد الملك وعبد العزيز بولاية العهد، وبها مات[٨٦]. أما الوليد بن عبد الملك فقد بويع ودفن في دمشق[٨٧]. ولكنه كان يقيم بدير مران وأنه توفي بها[٨٨]. ويبدو أن الوليد كان يقيم في فلسطين أثناء خلافته، كما يؤكد ذلك بيت قاله الفرزدق في قصيدة مدحه فيها حين وفد عليه[٨٩]. وكان يزيد بن عبد الملك يقيم بقصر الموقر في منطقة البلقاء ، وبالتحديد في مدينة اربد وبها مات ودفن[٩٠]. وبويع عمر بن عبد العزيز بدابق وتوفي بخناصرة ودفن بدير سمعان[٩١]. وبويع هشام بن عبد الملك بالزيتونة[٩٢]. واتخذ من الرصافة مقرا لخلافته وأقام بها طوال حياته وبها مات[٩٣]. أما الوليد بن يزيد فبويع في الأغدف (وفي رواية الأزرق) وكان يقيم بالبخراء وقتل فيها[٩٤]. ومما يلفت النظر لدى استعراض أسماء الأماكن التي بويع فيها الخلفاء أو تلك التي اختاروها لإقامتهم أو تلك التي ماتوا فيها، ان حظ مدينة دمشق كان يسيرا بالمقارنة معها وأن اسمها لم يرتبط الا بمعاوية بن أبي سفيان. ولعل ارتباط مدينة دمشق بخلافة بني أمية في وعي المؤرخين والأدباء كان مرده الى امارة معاوية لها في أيام عمر بن الخطاب وأيام خلافة عثمان. وبمقارنة مدينة دمشق مع مدينة بيت المقدس في عهد بني أمية ، نرى أن حظ بيت المقدس كمسرح للحدث السياسي يفوق بكثير حظ مدينة دمشق. وخاصة على مستوى الخلافة فلم تكن بيعة معاوية في مدينة القدس حدثا عرضيا لا يتكرر. فها هو الخليفة عبد الملك بن مروان، الذي يعتبر المؤسس الثاني للحكم الأموي، يتلقى البيعة لما استخلف في عام ٦٨٤/٦٥ في مدينة القدس أيضا[٩٥]. وكان عبد الملك من قبل أن يبايع بالخلافة قد تولى امارة جند فلسطين [٩٦] وكان يقيم في امارته في بيت المقدس[٩٧] وكان من قبل ذلك قد بويع بولاية العهد في حياة أبيه على أرض فلسطين في الصنبرة مقر إقامة مروان بن الحكم[٩٨]. فكانت فلسطين بالنسبة الى عبد الملك نقطة الانطلاق لحياته السياسية الزاخرة بالأحداث وعلى أرضها عانى تجربته السياسية الأولى. ومرة أخرى نلاحظ أن المعطيات السياسية العامة والوضع السياسي الخاص بجند فلسطين وأهله كان من وراء قرار عبد الملك بأن يبايع في مدينة القدس

لتكون نقطة الانطلاق نحو إعادة بناء الامبراطورية الاسلامية تحت ظل الراية الأموية. وهو ما يذكرنا بالمعطيات الموضوعية المشابهة التي حدث من قبل بمعاوية لاتخاذ القرار المماثل.

فكان لزعماء القبائل الكلبية في فلسطين والأردن الدور الحاسم في ترجيح كفة المروانيين تجاه الحزب السفياني في النزاع على ميراث يزيد بن معاوية في الحكم كما دلت عليه ملابسات مؤتمر الجابية.

وكانوا هم نواة جيش مروان بن الحكم الذي انتصر على المتمردين في مرج راهط ، لتعود بلاد الشام بعد ذلك موحدة تحت رايته للتصدي لخطر عبد الله بن الزبير وأخيه مصعب الجاثم في العراق[٩٩].

كانت بيعة عبد الملك بمدينة القدس ، إذن استمرارا للرؤية السياسية الخاصة التي أولاها معاوية وابنه يزيد من بعده تجاه جند فلسطين. وعرفت فلسطين في عهد المروانيين درجة متميزة في مكانتها السياسية. وقد تجلى ذلك في حرص الخلفاء المروانيين على أن يكون أمراء هذا الجند من أبناء الأسرة المروانية الحاكمة[١٠٠]. نذكر من بين هؤلاء أبان بن مروان (أخو الخليفة عبد الملك) ، سليمان بن عبد الملك، سعيد بن عبد الملك ، يزيد بن سليمان بن عبد الملك[١٠١]. ويكفي للدلالة على أهمية منصب الأمارة في فلسطين أن قائدا كالحجاج بن يوسف قد تولى امارتها أيام عبد الملك قبل أن يوليه على العراق[١٠٢]. وهو الأمير نفسه الذي أبى أن يقبل أي ولاية نظرا لطموحه السياسي الذي لا يعرف حدا، حتى ضرب المثل بهذا الطموح[١٠٣]. ووصلت مكانة القدس ذروة أخرى على مستوى الامبراطورية عندما حولها الخليفة سليمان عاصمة لدولته، أثناء مدة خلافته القصيرة. حيث تجمع الروايات أن سليمان كان بالبلقاء حين مات الوليد بن عبد الملك، فأتى سليمان بيت المقدس وأتته الوفود بالبيعة فكان يستقبل المبايعين في صحن المسجد الأقصى ما بين المسجد وقبة الصخرة وقد بسطت البسط بين يدي قبته عليها النمارق والكراسي فيجلس ويأذن للناس، فيجلس الناس على الكراسي والوسائد ، ويجلس بين يديه كتاب الدواوين. واتخذ بيت المقدس منزلا وجمع الناس والأموال بها[١٠٤]. ولا تدع الرواية مجالا للشك بأن سليمان قد اتخذ قرارا نهائيا بجعل القدس عاصمة لخلافته[١٠٥]. فهو لم يجلس في المدينة لكي يستقبل وفود المبايعين فحسب ، إلا أنه كان يعالج قضايا المراجعين ويصرف أمور الناس مستعينا بكتاب الدواوين الذين جمعهم اليه ، وببيت المال المركزي (خزينة الدولة العامة) الذي جعله في المدينة. وتتحدث الرواية نفسها أن سليمان أقام في المدينة وأخذ قواد النواحي وعماله على الولايات يأتون اليه ويقدمون له التقارير عما يجري في ولاياتهم. فقد أتاه موسى بن نصير والي الأندلس وقائد

الجبهة الغربية الأعلى ، وأتى اليه أخوه مسلمة بن عبد الملك والي الجزيرة والقائد الأعلى للجبهة البيزنطية ، ووضع كل منهما أمام الخليفة ومستشاريه هموم ولايته. وربما أطلعوه على خططهم العسكرية التي أعدوها لهاتين الجبهتين الساخنتين. وفي هذا الصدد يقدم لنا الفرزدق، الشاعر الذي عاصر هذه الحقبة من التاريخ الأموي، الدليل القاطع والخبر اليقين على أن سليمان قد جعل من بيت المقدس مقرا لخلافته حيث يقول في قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج :

وبالمسجد الأقصى الإمام الذي اهتدى　　　به من قلوب الممترين ضلالها[١٠٦]

ونرى الفرزدق في موضع آخر من ديوانه يقدم دليلا آخر على اقامة الخليفة سليمان بمدينة القدس وكان الفرزدق قد أتى بيت المقدس مهنئا ومبايعا فيقول في مطلع قصيدة رائية :

لوى ابن أبي الرقراق عينيه بعدما　　　دنا من أعالي ايلياء وغورا[١٠٧]

أما مغادرة سليمان لبيت المقدس فلم تأت كما فهم البعض لأنه لم يشأ أن تكون القدس لخلافته مقرا ولدولته عاصمة ، بل كانت مغادرته لها لكي يجند الجيوش ويحضر لأهم غزوة كان يحلم بها أي خليفة مسلم في ذلك الوقت وهو فتح القسطنطينية عاصمة الامبراطورية البيزنطية ولم يغادر مدينة القدس حتى وضعت خطة مفصلة لعملية الغزو مرحلة بعد أخرى. فقصد مدينة دمشق حيث عبأ مقاتلة الديوان ، ومن ثم خرج الى دابق حيث ضرب فيها معسكرا انتدب اليها المتطوعون ممن لم يكونوا من أهل الديوان لينضموا الى جيش الفتح[١٠٨]. وكانت دابق معسكرا ينزله بنو مروان استعدادا لحملات الصوائف. وقرر سليمان أن لا يبرح معسكره في دابق حتى يفتح الله عليه القسطنطينية أو أن تؤدي له الجزية. فقضى في دابق شتاء بعد شتاء ، الا أن المرض ألم به ، ولم يمهله القدر فمات ودفن بدابق[١٠٩]. ولعل مما يؤكد أن بيت المقدس ظلت عاصمة للدولة الأموية منذ أن اعلنها سليمان وحتى عام وفاته ، ان الخليفة عمر ابن عبد العزيز الذي تولى الخلافة بعهد سليمان ، قد جمع كبار موظفي الدولة (عمال سليمان) في بيت المقدس لتتم محاسبتهم هناك . وفي هذا أكثر من إشارة إلا أن الوثائق الرسمية وسجلات الخراج وكشوفات الدخل والصرف كانت ما زالت في الدواوين التي سبق ونقلها الخليفة الراحل سليمان الى بيت المقدس. وفي هذا المقام لا بد من التنويه بما يقوله ياقوت الحموي في معجم البلدان فيما

كتبه عن فلسطين، ان مدينة القدس هي قصَبَة فلسطين. فليس من الفطنة في شيء أن يمر الانسـان مر الكرام بهذه الحقيقة التي يؤكدها مثل هذا العالم الموسوعيّ الجليل.

الهوامش :

1- E. Sivan, " The beginnings of the Fada'il al-Quds literature ", ISRAEL ORIENTAL STUDIES, Tel Aviv University, vol. 1 , (1971), pp. 263-271; idem, " The Sanctity of Jerusalem in Islam" , Notes and studies on the History of the Holy Land under Islamic Rule, (ed.by: M. Sharon) , Jerusalem , 1976 , pp. 35-42.

وفي هذا الصدد لا تبتعد وجهة نظر الباحث اسحاق حسون عن سابقه كثيرا على الرغم من أنه يصوغ هذا الرأي بأسلوب آخر. أنظر : نفس المصدر ، ص ٤٥-٥١.

٢- محمود ابراهيم ، فضائل بيت المقدس في مخطوطات عربية قديمة ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، (١٩٨٥) أنظر بشكل خاص ص ٤٨-٧٤.

٣- موشي غيل ، فلسطين في صدر الاسلام (٦٣٤-١٠٩٩) تل أبيب ١٩٨٣ ، ص ٩١.

٤- سيفان في ، " ملاحظات ودراسات حول تاريخ البلاد المقدسة تحت حكم الاسلام " ، ص٣٦.

٥- شلومو غويتين ، "القدس" ، دائرة المعارف الاسلامية (الطبعة الجديدة).

٦- فتوح البلدان ، ص، ١٦٥ ؛ الأموال ، ٢٢٤-٢٢٥ ؛ البستي ، ٤٧٣ ؛ الطبري ، ج١ ص ٢٤٠٣-٢٤٠٧ ، ابن حبيش (مخطوطة) ورقة ٩٢أ ، ٩٦أ-ب ، ٩٩ب ، ١٠١أ ؛ البكري ؛ ٨٢٧ ، قدامة ، ٢٩٩-٣٠٠ ؛ الكامل ج٢ ص ٣٤٩ ؛ ابن عساكر، ج٥ ص ٣٢ ؛ ابن عساكر (مخطوطة) ج١٣ ، ورقة ١٥٣ ، البداية ، ج٧ ص ٢٣-٢٥ ، ٥٦-٥٧ ، الأنس الجليل ، ج١ ص ٢٤٨-٢٥٧.

٧- ابن حبيش (مخطوطة) ورقة ٩٦أ-ب ؛ الأنس الجليل ، ج١ ص ٢٤٩-٢٥٠ ؛ الطبري ، ج١ ص ٤٠٧ ؛ البداية ، ج٧ ص ٥٦-٥٧ ؛ قدامة ، ص ٣٠٠.

٨- انظر على سبيل المثال : الأموال ، ص ٢٢٤-٢٢٥ ؛ السهيلي، ج٦ ص ٥٨١.

٩- دانيال ج. ساهس، "البطريرك صفرونيوس والخليفة عمر بن الخطاب وفتح القدس" ، الصراع الاسلامي الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى ، (تحرير : هادية دجاني شكيل وبرهان الدجاني) ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٥٥-٧٧.

١٠- فتوح البلدان ، ١٦٢.

١١- دانيال ساهس ، نفسه ، ص ٧١.

١٢- غويتين ، شلومو " القدس في الفترة العربية " ، القدس منذ الهيكل الثاني وحتى العصر الحديث ، (تحرير : يهشوع بن أريه) ، القدس ١٩٨١ ، ص ٥٠-٧١ (بالعبرية).

١٣- شعبان ، محمد عبد الحي ، صدر الاسلام والدولة الأموية ، ٦٠٠-٧٥٠ م ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٦٩-٧٠.

١٤- الأنس الجليل ، ج١ ص ٢٥٥ ، وانظر اشارة غير مباشرة الى ذلك في :الأموال ، ص ٢٢٤-٢٢٥.

١٥- عن إنشاء المعسكر انظر : Fred McGraw Donner , The Early Islamic Conquests , (Princeton University Press) 1981 , p. 247. ، وعن موقع المعسكر الذي ضربه الخليفة عمر وجيشه انظر: المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ص ١٧٢.

١٦- فتوح البلدان ، ١٦٥ ؛ ياقوت (عمواس) ؛ المنتظم ، ج٤ ص ٢٤٧-٢٤٨ ؛ اليعقوبي ج٢ ص ١٥٠-١٥١ ؛ الطبري ، ج١ ص ٢٥١٦-٢٥٢١.

١٧- المنتظم ، ج٤ ص ١٩٧. ولكن رواية محمد ابن اسحاق تبين أن معسكر عمواس قد أقيم قبل الجابية ، إذ انتقل المسلمون منه الى الجابية بعد أن تفشى فيهم الطاعون وأهلك من أهلك منهم ، فتركوا المعسكر فرارا من الأرض الغمقة الى الأرض النزهة : الطبري ، ج١ ص ٢٥١٧-٢٥١٨.

١٨- أحسن التقاسيم ، ١٧٦ ؛ ياقوت (عمواس).

١٩- ابن سعد ، ج٧ (٢) ص ١٤٠ ؛ مثير الغرام ، ٣٦٨.

٢٠- الطبري ، ج١ ص ٢٤٠٧.

٢١- ابن سعد ، ج٣ (٢) ص ٦٣ ، ص ٥٧ ؛ ج٧ (٢) ص ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٧٠ ؛ مثير الغرام ، ٣٦٩. وعن أسماء بعض الصحابة والتابعين ممن نزلوا مدينة القدس وأقاموا فيها انظر : الأنس الجليل ، ج١ ص ٢٨٥-٣٠٥.

٢٢- Khalil Athamina , "Arab and Muhajirun in the Environment of Amsar", Studia Islamica , LXVI (1987) Paris , pp. 5-25. وعن موضوع الهجرة واستمراريتها بعد الفتح ، انظر : الأموال ، ص ٣٠٣-٣١٢ ؛ الشيباني ، ج١ ص ٩٤-٩٥ ، النهاية ، ج٥ ص ٢٤٤ ؛ خزانة الأدب ج ٢ ، ص ٩٩.

٢٣- غويتين ، نفسه ص٥٥.

24-The Chronicle of Theophanes , (An English Translation of anni mundi 6095-6305 (a.d. 602-813) with introduction and notes) , by Harry Turtledove , University of Pennsylvania Press , 1982 , p.42.

٢٥- البدء والتاريخ ، ج٤ ص ٨٧.

٢٦- الطبري ، ج١ ص ٢٤٠٧ ؛ ابن حبيش (مخطوطة) ، ورقة ١٠١أ ؛ المنتظم ، ج٤ ص ١٩٣ ؛ تاريخ ابن خلدون ، ج٢ (٢) ص ١٠٦ ، الكامل ، ج٢ ص ٣٤٩.

٢٧- الطبري ، ج١ ص ٢٣٩٨ ، ياقوت الحموي (الرملة).

٢٨- ابن البطريق ، ص ٤٥.

٢٩- نفسه ، ١٢٠.

٣٠- الطبري ، ج١ ص ٢٥٢٦ ؛ الكامل ، ج٢ ص ٣٧٥.

٣١- جمهرة ابن حزم ، ١٨٧ ؛ البداية والنهاية ، ج٧ ص ١٤٣.

٣٢- مختصر تاريخ دمشق ، ج١ ص ١٦٠.

٣٣- ابن الكلبي ، ١٥٩.

٣٤- الطبري ، ج١ ص ٢٠٩٠.

٣٥- الاصابة ، ج٢ ص ٥٠٦.

٣٦- ابن الكلبي ، ١٥٩-١٦٠ ؛ الطبري ، ج١ ص ٢٥٢٩ ، الأغاني ، ج١٩ ص ١١٣-١١٤ ، الكامل ؛ ج٢ ص ٣٩٨ ؛ الاصابة ، ج٢ ص ٥٠٦ ؛ البداية ، ج٧ ص ١٠١ ، وفي رواية ابن الكلبي الآنفة الذكر أن علقمة قائد هذه الحملة قد هلك أيضا.

٣٧- مثير الغرام ، ص ٣٧٣ ؛ الأنس الجليل ، ج١ ص ٢٨٦.

٣٨- جمهرة ابن حزم ، ٣٣٤ ؛ قارن أيضا : موشي غيل ، ٩٦ (هامش ١٢٩).

٣٩- الأنس الجليل ، ج١ ص ٢٦٢ ؛ مثير الغرام ، ٣٦٤.

٤٠- الأنس الجليل ، ج١ ص ٢٨٦.

٤١- مثير الغرام ، ٣٦٣ ؛ الاصابة ، ج٢ ص ٢٦٩ ؛ الاستيعاب ، ج٢ ص ٣٦٥ ، الأنس الجليل ؛ ج١ ص ٢٦١ ؛ مختصر ابن عساكر ، ج١١ ص ٣٠١-٣١٠ ؛ أنساب الأشراف ، ج١ ص ٢٥١.

42- Martin Hinds . "Mu’awiya" , E.I. (n).

٤٣- الطبري ، ج١ ص ٢٨٦٧ ؛ قارن : ابن سعد ، ج٧ (٢) ص ١٢٨.

٤٤- الكامل ، ج٣ ص ٩٥.

٤٥- الاستبصار ، ١٩٠ ، وانظر ملاحظة رقم (٤١).

٤٦- الدوري ، "القدس في الفترة الاسلامية الأولى" الصراع الاسلامي الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى ، ١٣٤.

٤٧- مختصر ابن عساكر ، ج١١ ص ٣٠٦ ، الاستبصار ، ص ١٩٠.

٤٨- مثير الغرام ، ٣٧٠-٣٧١ ؛ الأنس الجليل ، ج١ ص ٢٦٦.

٤٩- أنساب الأشراف ، ج٤ (أ) ص ١٣٧.

٥٠- موشي غيل ، ص ٨٧.

٥١- غويتين ، ٥٦ ، أما موشي شارون فلم يشر في بحثه الى مكانة القدس السياسية أو الإدارية وذهب الى أن الرملة جعلت مركزا إداريا لجند فلسطين ، انظر : نفسه ، ص ٢٠.

٥٢- الدوري ، القدس في الفترة الاسلامية الأولى ، نفسه ، ص ١٣٦.

٥٣- الجغرافيا التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي ، ٨٤-٩٠.

٥٤- انظر تفصيلا بأسماء الوحدات المقاتلة لجندي الأردن وفلسطين في : وقعة صفين ، ص ٢٠٦-٢٠٧ ؛ تاريخ خليفة ، ج١ ص ٢٢٢.

٥٥- وقعة صفين ، ص ٣٣٩. وقد حافظ أهل فلسطين على ولائهم لخلفاء الأسرة الأموية حتى أيامها الأخيرة ، وانظر ما فعله جند فلسطين الذين حاصروهم قحطبة بن شبيب في نهاوند وما عبروا عنه من الولاء المطلق لمروان وبني أمية عموما : أخبار الدولة العباسية ، ص ٢.

٥٦- م. غيل ، ص ٦٥.

٥٧- فلهاوزن ، ص ١٣٩-١٥٠ ، شعبان ، ١٠٤-١٠٥ ، م. غيل ، ص ٦٦-٦٧.

٥٨- البدء والتاريخ ، ج٤ ص ٨٧.

٥٩- انظر الملاحظة رقم : ٢٣.

٦٠- مثير الغرام ، ص ٣٥٨ ، وانظر : م. غيل ص ٧٩ ، وخاصة ملاحظة رقم (١٠٨).

٦١- فتوح البلدان ، ص ٤٢٦-٤٢٧ ، وانظر أيضا : صالح أحمد العلي ، خطط البصرة ومنطقتها ، ص ٧٧. وفي دمشق بنى معاوية دار الامارة فبني المسجد الذي كان للصحابة : البداية ، ج٩ ، ص ١٤٥.

٦٢- Goitein, al-Kuds, E.I. (n) ، الدوري ، نفسه ، ١٣٨.

٦٣- فتوح البلدان ، ص ١٧٠ ؛ معجم البلدان (الرملة). مع العلم أن المقدسي يعزو إقامة الجامع الأبيض في الرملة الى عهد الخليفة هشام بن عبد الملك بعد أكثر من ربع قرن على وفاة سليمان بن عبد الملك. أحسن التقاسيم ، ص ١٦٥.

٦٤- غويتين ، نفسه ، ٥٦ ، قارن : غيل ، ٩١ ، الدوري ، نفسه ، ١٣٨.

٦٥- فلهاوزن ، ص ١٧٨.

٦٦- فتوح البلدان ، ص ٥٧٤.

٦٧- ابن سعد ، ج٥ ص ٢٧٦ ؛ قارن : فتوح البلدان ، ص ٥٧٤ ، وعن الدراهم في العراق انظر : ابو هلال العسكري ، الأوائل ، ص ٢٥٤-٢٥٥.

٦٨- البداية ، ج١١ ص ٢٢٦ ، قارن أيضا : وفيات الأعيان ، ج١ ص ٢٣٤ ؛ الكشكول ، ج٢ ص ٤١. وقد هدم هذا السور مع تحصينات أخرى من قبل مروان بن محمد بعد التمرد الذي حدث في فلسطين سنة ٧٤٦ انظر : Theophanes , p. 112.

69- Khalil Athamina , Arab Settelment during the Umayyad Caliphate , JSAI, vol.8 (1986) pp. 185-207.

٧٠- تاريخ بغداد ، ج١ ص ٧١-٧٢.

٧١- م. غيل ، ص ٩٠.

٧٢- مثير الغرام ، ص ٣٧٢.

٧٣- ابن المرجى ، ص ١٤٨ (ف : ١٨٦).

٧٤- مختصر ابن عساكر ، ج١١ ص ٣٠٦ ، الاستبصار ، ص ١٩٠.

٧٥- أورد ابن سعد نص المعاهدة كاملا والتي حضرها من جانب عمرو ابناه عبد الله ومحمد ومولاه وردان ، ابن سعد ، ج٤ (٢) ص ٢-٣ ؛ قارن أيضا : مثير الغرام ، ص ٣٥٥ ؛ الأنس الجليل ، ج١ ص ٢٦٣، وقد أشارت مصادر أخرى الى هذه المعاهدة اشارات عابرة دون التعرض لنصوصها كاملة ، انظر مثلا : وقعة صفين ، ص ٣٨ ، ص ٤٠-٤٤ ، الحلة السيراء ، ج١ ص ١٦ ، البداية ، ج٨ ص ١٢٨ ، أنساب الأشراف ، ج٤ (أ) ص ٧٨-٧٩.

٧٦- يشير غويتين الى التفسير السياسي الذي ذهب اليه نولدكه ولكنه يعارض هذا التفسير ، انظر: Goitein , al-Kuds. E.I. (n).

٧٧- الطبري ، ج١ ص ٣٤٥٣.

٧٨- فلهاوزن ، ص ٨٥.

٧٩- البداية ، ج٨ ص ١٣٠-١٣١ ؛ قارن : مختصر ابن عساكر ، ج٢٥ ص ٣ ؛ مثير الغرام، ص ٣٥٨ ، الطبري ، ج٢ ص٤ ، المسعودي ، ج٥ ص١٤ ، المعارف ، ص٢١١ ، المنتظم ، ج٥ ص ١٦٧ ، البدء والتاريخ ، ج٤ ص ٨٧ (وقد روي بشأن هذه البيعة حديث نبوي يشير إلى أن بيعة ستكون في بيت المقدس تكون بيعة هدى. انظر: مختصر ابن عساكر ، ج٢٥ ص٨). وجاء في احدى الروايات أن بيعة أهل الشام لمعاوية بالخلافة انما كانت قبل عام أربعين ، وأنها تمت سنة ٣٧هـ ، انظر : مختصر ابن عساكر ، ج٢٥ ص٤٣.

٨٠- مختصر ابن عساكر ، ج٢٥ ص٤٠ ؛ فتوح مصر ، ص١٠٥ ، مثير لغرام ، ٣٥٨ . ولعله مما يعزز الاعتقاد بأن اقامة معاوية في بيت المقدس قد طالت ، أو أنه كان يقيم فيها بين الحين والآخر أنه التقى جماعة من زعماء القبائل ، كالأحنف بن قيس زعيم تميم في البصرة حين وفد على معاوية في الشام ، انظر مثير الغرام ، ص٣٥٦ ، كما أنه التقى بعد خلافته بشداد بن أوس (ابن أخي حسان بن ثابت) في مدينة القدس ، علما أن شدادا كان مقعدا ، أقعده المرض ، ولم يكن باستطاعته أن يغادر منزله . انظر : مختصر ابن عساكر ، ج١٠ ص٢٨٠.

٨١- م. غيل ، ص٩٣ (وانظر ملاحظة : ١٢٣) ، قارن أيضا : نقولا زيادة ، شاميات ، ص١١٧.

٨٢- البداية ، ج٩ ص١٤٥.

٨٣- ياقوت (صنبرة) ، وقد اتخذ معاوية ضياعا أخرى في فلسطين في البطاح الواقعة في شرقي وشمالي شرقي عسقلان التي تعرف بالبطنان ، انظر : الجهشياري ، ص٢٦.

٨٤- نقولا زيادة ، نفسه ، ص ١١٧.

٨٥- الطبري ، ج٢ ص٢٠٣-٤٢٨ ، قارن : ياقوت (حوارين) ، اليعقوبي ، ج٢ ص ٢٥٣ ، العقد الفريد ، ج٤ ص٣٧٥ ؛ البداية ، ج٨ ص٢٣٦ ؛ أنساب الأشراف ، ج٤ (ب) ص٦٠ ، ص ٦١. ويقال أنه حمل من حوارين ودفن في مدينة دمشق ، اليعقوبي ،ج٢ ص٢٥٢ ، أنساب ، ج٤ (ب) ص ٦٠.

٨٦- اليعقوبي ، ج٢ ص ٢٥٧ ، المسعودي ، ج٥ ص٢٠٥-٢٠٦ ؛ أنساب الأشراف ، ج١١، ص ١٦٤.

٨٧- الطبري ، ج٢ ص ١١٧٣ ، ١١٧٧ ؛ العقد الفريد ، ج٤ ص ٣٩٩.

٨٨- اليعقوبي ، ج٢ ص ٢٩١ ؛ قارن : العيون والحدائق ، ص ١٢.

٨٩- قال الفرزدق مخاطبا الوليد :

فنصحي لكم قاد الهوى من بلاده   الى منبت الزيتون من منبت النخل

انظر : ديوان الفرزدق ، ج٢ ص ١٤٧. ومنبت الزيتون هو اسم آخر عرف به جند فلسطين ، أنظر : مختصر ابن عساكر ، ج١ ص٨٩-٩٢.

٩٠- تاريخ الموصل ، ص ١٨ ؛ ياقوت (الرقيم) ، (الموقر) ؛ الطبري ، ج٢ ص ١٣٦١ ؛ العقد الفريد ، ج٤ ص ٤٤١ ؛ ديوان جرير ، ص ٤٨٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٥ ؛ الأخبار الطوال ، ص ٣٣٤ ؛ العيون والحدائق ، ص ٨٠.

٩١- الطبري ، ج٢ ص ١٣٤٠ ، ١٣٦١-١٣٦٢ ؛ اليعقوبي ، ج٢ ص ٣٠١ ؛ العقد الفريد ، ج٤ ص ٤٣٢ ؛ العيون والحدائق ، ص ٦٣.

٩٢- أنساب الأشراف ، ج٦ (٢) ص ٣ ؛ الطبري ، ج٢ ص ١٤٦٧.

٩٣- أنساب الأشراف ، ج٦ (٢) ص ٣٧ ، ص ٣ ؛ العقد الفريد ، ج٤ ص ٤٥٢ ، ٤٤٥ ؛ الطبري ، ج٢ ص ١٧٢٩ ، العيون والحدائق ، ص ١٠٧.

٩٤- الطبري ، ج٢ ص ١٧٤٣ ، ١٧٩٥ ؛ العقد الفريد ، ج٤ ص ٤٥٢ ، ٤٦١ ؛ العيون والحدائق ، ص ١١٦ ، ١٣٨، ١٤٠ ، ١٤٥ ؛ ياقوت (البخراء) ، الأغاني ، ج٢ ص ٢٤٠ ، ج٧ ص ٨.

٩٥- تاريخ خليفة ، ص ٣٢٩ : "واستخلف أمير المؤمنين عبد الملك في رمضان بايليا".

٩٦- أنساب الأشراف ، ج١١ ، ص١٦٥.

٩٧- ابن المرجى ، ص ١٨٥ (ف : ٢٦٣) ؛ مختصر ابن عساكر ، ج٢٧ ص ١٧٩.

٩٨- أنساب الأشراف ، ج١١ ص ١٦٤.

٩٩- ابراهيم بيضون ، "مؤتمر الجابية" ، المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام ، (١٩٨٧) ، فلهاوزن ، ١٣٩-١٤٢.

١٠٠- م. غيل ، ص ٩٥-٩٦.

١٠١- عن إمارة أبان بن مروان أنظر : المعارف ، ص ٣٥٤ ؛ المقفى ، ج٣ ص ١٥٧. وعن سليمان بن عبد الملك : تاريخ خليفة ، ص ٩٤ ، وعن سعيد بن عبد الملك : الطبري ، ج٢ ص ٢٩٣ ، وعن يزيد بن سليمان : اليعقوبي ، ج٢ ص ٣٣٥.

١٠٢- وفيات الأعيان ، ج١ ص ٢٣٤ ، البداية ، ج١١ ص ٢٢٦. وقد ألمح الفرزدق الى امـــارة الحجاج على فلسطين عندما وصف سرعة وصوله الى العراق بعد صرفه عن فلسطين وتوجيهه الى العراق فيقول :

لو أن طيرا كلفت مثل سيره ... الى واسط من ايليا لكلت

سما بالمهاري من فلسطين بعدما ... دنا الفيء من شمس النهار فولت

فما عاد ذاك اليوم حتى أناخها ... بميسان قد حلت عراها وملت

انظر الأبيات في : ديوان الفرزدق ، ج١ ص ١١٦ ؛ الطبري ، ج٢ ص ١١٣٩ ، وقد كان الحجاج قد تولى شرطة أبان بن مروان لما كان أبان واليا على فلسطين ، أنظر : المعارف ، ص ٣٥٤.

١٠٣- قيل في المثل : "أهون من تبالة على الحجاج" ، وتبالة هي منطقة في اليمن كان يعين عليها وال كغيرها من الولايات ، وكانت ولاية تبالة أول عمل إداري عين فيه الحجاج ، فلما اقترب منها سأل الدليل الذي معه عن مكانها ؟ فقال أن هذه الأكمة تسترها عنا ، فقال الحجاج عند ذلك : "أهون بعمل بلدة تسترها عني أكمة" ، فضربت العرب المثل بما قال ، انظر : الدرة الفاخرة ، ج٢ ص ٤٣١-٤٣٢ ؛ المستقصى ، ج١ ص ٤٤٥، مجمع الأمثال ، ج١ ص ٤٨١.

١٠٤- مختصر ابن عساكر ، ج١٠ ص ١٧٢-١٧٣ ، قارن أيضا : الأنس الجليل ، ج١ ص ٢٨١-٢٨٢ ، ابن المرجى ، ص ٢٢٦ (ف : ٣٣٣) ، مثير الغرام ، ٣٨٥ ، وجاء في رواية أن سليمان كان بالرملة لما مات الوليد ، العيون والحدائق ، ص ١٦. ويقال في رواية أخرى أنه كان ببئر السبع ، طبقات الشعراء ، ص ٦٩٩ ، وكانت قوات سليمان تعسكر في أريحا ، نفس المصدر ، ص ٤٥٩.

١٠٥- ان عبارة : " ثم انه هم بالاقامة في بيت المقدس" لا تدل على مجرد التفكير بالاقامة كما يفهمها الأستاذ عبد العزيز الدوري ، في مقالته الآنفة الذكر ، لأن الفعل "هم بـ" يدل على العزم والقرار (انظر لسان العرب : هـ.م.م).

١٠٦- ديوان الفرزدق ، ج٢ ص ٧٢.

١٠٧- ديوان الفرزدق ، ج١ ص ١٩٦ ، ويبين الفرزدق في قصيدته تلك أن عظم الحدث الذي انطوى على بيعة سليمان هو الذي جعله ينكث عهدا كان قطعه على نفسه الا يفد الى أي من خلفاء بني مروان والا يدخل أرض الشام ، والأبيات التالية تدل على ذلك :

فلو كان لي بالشام مثل الذي جبت ... ثقيف بأمصار العراق وأكثـرا

فقيل أته ، لم آته الدهر ما دعا ... حمام على ساق هديلا فقرقـرا

تركت بني حرب وكانوا أئمـة ... ومـروان لا آتيـه والمتخيـرا

فما كنت عن نفسي لأرحل طائعا ... الى الشام حتى كنت أنت المؤمرا

فحبك أغشاني بلادا بغيضـة ... الـيّ وروميـّا بعمّـان أقشـرا

انظر : نفسه ، ص ١٩٧ ، وعن خبر وفادته الى سليمان أنظر أيضا: ديوان ، ج٢ ص ٣٤٢.

١٠٨- ابن المرجى ، ص ٢٢٦ ، مختصر ابن عساكر ، ج١٠ ص ١٧٣ ، البداية ، ج٩ ص ١٧٤-١٧٥.

١٠٩- ياقوت (فلسطين).

جريدة المراجع :

- ابن البطريق :

Das Annalenwerk Des Eutychios Von Alexandrien. Ausggewalte Geschichten and Legenden Kompilriet Von Sa'ed ibn Batriq um 935 A.D., Herausgegeben Von : Micheal Breydy , Lovanii , 1985

- ابن حبيش : كتاب ذكر الغزوات (مخطوطة ليدن) .or ، 343 ، ليدن.
- ابن سعد : كتاب الطبقات الكبير ، (تحقيق : ي. متفوخ و إ.سخاو) ، ليدن ، ١٩١٧.
- ابن عساكر : تهذيب تاريخ دمشق ، (تحقيق أ.بدران) الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٩٨١.
- ابن عساكر : مخطوطة تاريخ دمشق (مكتبة الظاهرية/الأسد) دمشق (تصوير بالأوفست).
- ابن الكلبي : جمهرة النسب (تحقيق : ناجي حسن) بيروت ، ١٩٨٦.
- ابن المرجى : أبو المعالي المشرف ابن المرجى المقدسي ، فضائل بيت المقدس والخليل وفضائل الشام (تحقيق وتقديم : عوفر لفنة - كفري) دار المشرق ، شفاعمرو ، ١٩٩٥.
- أحسن التقاسيم : المقدسي ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (تحقيق:م.ي ري خوية) الطبعة الثانية ، ليدن ، ١٩٠٦.
- أخبار الدولة العباسية:أخبار الدولة العباسية ، وفيه أخبار العباس وولده (المؤلف مجهول) تحقيق : عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي ، بيرون ، ١٩٧١.
- الأخبار الطوال: أبو حنيفة الدينوري ، الأخبار الطوال (تحقيق : عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيال) طهران ، ١٩٦٠.
- الاستبصار : ابن قدامة المقدسي ، الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار (تحقيق : علي نويهض) ، بيروت ، ١٩٧١.
- الاستيعاب : ابن عبد البر ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (تحقيق :علي معوض وعادل عبد الموجود) ، بيروت ، ١٩٩٥.
- الأصابة : ابن حجر العسقلاني ، الأصابة في تمييز الصحابة (القاهرة) ١٣٢٨هـ.
- الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني ، كتاب الأغاني (القاهرة ، طبعة بولاق) ١٢٨٥هـ.
- الأموال : أبو عبيد بن سلام ، الأموال (تحقيق : محمد خليل هراس) القاهرة ، ١٩٦٨.
- الأنس الجليل: مجير الدين الحنبلي ، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل (عمان) ١٩٧٣.

– أنساب الأشراف : البلاذري أحمد بن يحيي ، الجزء الأول (تحقيق محمد حميد الله) القاهـرة ، ١٩٥٩.
الجزء الرابع (أ) تحقيق : م.شلوزنغر و م.قطر ، القدس ، ١٩٧١.
الجزء الرابع (ب) تحقيق : م. شلوزنغر ، القدس ، ١٩٣٨.
الجزء السادس (٢) تحقيق : خليل عثامنة ، القدس ، ١٩٩٣.
الجزء الحادي عشر ، تحقيق : و.الوارت ، جريفزفالد(المانيا) ١٨٨٣،

– البدء والتاريخ : المقدسي ، البدء والتاريخ)باريس) ١٩٠٧.

– البداية : أبو الفداء ابن كثير ، البداية والنهاية (الطبعة الرابعة ، بيروت) ١٩٨١.

– البستي : أبو حاتم ، ابن حيان البستي ، السيرة النبوية وأخبار الخلفاء (تحقيق عبد العزيز بك) ، بيروت ، ١٩٨٧.

– البكري : أبو عبيد البكري ، معجم ما استعجم (تحقيق مصطفى السقا)، القاهرة، ١٩٥١.

– بيضون ابراهيم: "مؤتمر الجابية" مستلة من مجلد المؤتمر الرابع لتاريخ بلاد الشام ، عمان ، ١٩٨٧.

– تاريخ ابن خلدون: عبد الرحمن ابن خلدون ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، ١٩٦٦.

– تاريخ بغداد : أحمد بن علي ، الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، القاهرة ، ١٩٣١.

– تاريخ خليفة : خليفة بن خياط الغصفري ، تاريخ خليفة بن خياط (تحقيق:سهيل زكار).

– تاريخ الموصل: أبو زكريا الأزدي ، تاريخ الموصل ، (تحقيق: علي حبيبة) القاهرة ، ١٩٦٧.

– الجغرافية التاريخية: حسين عطوان ، الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي ، بيروت ، ١٩٨٧.

– جمهرة ابن حزم : ابن حزم الأندلسي ، جمهرة أنساب العرب (تحقيق : عبد السلام هارون) القاهرة ، ١٩٦٢.

– الجهشياري : محمد بن عبدوس الجهشياري ، كتاب الوزراء والكتاب (تحقيق مصطفى السقا ، ابراهيم الأبياري وعبد الفيظ شلبي) القاهرة ، ١٩٣٨.

– الحلة السيراء: ابن الأبار / محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ، الحلة السيراء (تحقيق : حسين مؤنس) القاهرة ، ١٩٦٢.

– خزانة الأدب : عبد القادر بن عمر البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (تحقيق: عبد السلام هارون) القاهرة ، ١٩٦٩.

– دانيال ج.ساهس: "البطريرك صفرونيوس والخليفة عمر بن الخطاب وفتح القدس" ،

الصراع الاسلامي الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى ، تحرير : هادية دجاني شكيل وبرهان الدجاني ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص : ٥٣-٧٧.
- الدرة الفاخرة : حمزة بن الحسن الأصفهاني ، الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة ، (تحقيق : عبد المجيد قطامش) ، القاهرة ، ١٩٧١.
- الدوري : عبد العزيز الدوري ، "القدس في الفترة الاسلامية الأولى من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر" ، القدس في التاريخ ، (تحرير : كامل العسلي) عمان ، ١٩٩٢ ، ص ص : ١٣١-١٥٨.
- ديوان جرير: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، (تحقيق : نعمان محمد أمين طه) ، القاهرة ، ١٩٦٩.
- ديوان الفرزدق : ديوان الفرزدق (مجلدان) ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦.
- السهيلي : عبد الرحمن السهيلي ، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، (تحقيق : عبد الرحمن الوكيل) القاهرة ، ١٩٦٧.
- شعبان : محمد عبد الحي شعبان ، صدر الاسلام والدولة الأموية ، ٦٠٠ - ٧٥٠م ، بيروت ، ١٩٨٣.
- الشيباني : محمد بن الحسن الشيباني ، شرح كتاب السير الكبير ، (تحقيق : صلاح الدين المنجد) القاهرة ، ١٩٥٨.
- صالح أحمد العلي: خطط البصرة ومنطقتها ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٨٦.
- الطبري : محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، (تحقيق : م.ي.دي خوية) ليدن ، ١٨٧٩-١٩٠١.
- طبقات الشعراء: محمد بن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، (تحقيق : محمود محمد شاكر) جدة (المملكة العربية السعودية) ، ١٩٨٠٩.
- العسكري أبو هلال: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري ، الأوائل ، (تحقيق : محمد السيد الوكيل) دار البشير : طنطا /المنصورة (مصر) ١٩٨٧.
- العقد الفريد : ابن عبد ربه الأندلسي ، العقد الفريد ، (تحقيق : أحمد أمين ، أحمد الزين وابراهيم الأبياري) القاهرة ، ١٩٥٥.
- العيون والحدائق: مؤلف مجهول ، (تحقيق : م.ي.دي خوية) ليدن ، ١٨٦٩ (تصوير بالأوفست ، مكتبة المثنى ، بغداد).
- فتوح البلدان: أحمد بن يحي البلاذري ، فتوح البلدان ، (تحقيق : صلاح الدين المنجد) القاهرة ، ١٩٥٦-١٩٥٨.
- فتوح مصر : ابن عبد الحكم ، فتوح مصر وأخبارها ، (تحقيق : شارل تورية) جامعة ييل (الولايات المتحدة) ١٩٢٢ (تصوير بالأوفست ، مكتبة المثنى - بغداد).
- فلهاوزن : يوليوس فلهاوزن ،الدولة العربية وسقوطها (ترجمة يوسف العش) دمشق ، ١٩٥٦.
- قدامة بن جعفر: قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ، (تحقيق م.الزبيدي) بغداد ، ١٩٨١.

- الكامل في التاريخ: ابن الأثير الجزري ، الكامل في التاريخ ، (الطبعة الرابعة) بيروت ١٩٨٣،.
- الكشكول : بهاء الدين العاملي ، الكشكول ، (تحقيق : الطاهر أحمد الزاوي)، القاهرة ، ١٩٦١.
- لسان العرب : ابن منظور الافريقي المصري ، لسان العرب ، بيروت ، ١٩٦٨.
- مثير الغرام : شهاب الدين، أحمد بن محمد بن ابراهيم بن هلال المقدسي ، "مختارات من مخطوطة : مثير الغرام" ، فضائل بيت المقدس في مخطوطات عربية قديمة ، دراسة تحليلية ونصوص مختارة محققة، د.محمود ابراهيم ، معهد المخطوطات ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ص : ٣٣٢ - ٤١٩.
- مجمع الأمثال : أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ، مجمع الأمثال ، بيروت ، ١٩٦١.
- محمود ابراهيم: فضائل بيت المقدس في مخطوطات عربية قديمة ، الكويت ، ١٩٨٥.
- مختصر تاريخ دمشق: ابن منظور الافريقيي المصري ، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ٢٩ مجلدا (تحقيق : جماعة من العلماء) ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٤ - ١٩٩٠.
- المستقصى : محمود بن عمر الزمخشري ، المستقصى في أمثال العرب ، (الطبعة الثانية) بيروت ، ١٩٧٧.
- المسعودي : علي بن الحسين ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، (تحقيق :باريه دي منار) ، باريس ، ١٨٦١.
- المعارف : ابن قتيبة الدينوري ، المعارف ، (تحقيق : ثروت عكاشة) القاهرة ، ١٩٦٩.
- معجم البلدان : ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، بيروت (دون تاريخ).
- المقفى : أحمد بن علي المقريزي ، كتاب المقفى الكبير ، (تحقيق:محمد اليعلاوي)، بيروت ،١٩٩١.
- المنتظم : ابن الجوزي ، ابو الفرج عبد الرحمن ، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ، (تحقيق:محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا) بيروت ، ١٩٩٢.
- نقولا زياده : شاميات ، دراسة في الحضارة والتاريخ ، مكتبة رياض الريس ، لندن، ١٩٨٩.
- النهاية : ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث ، (تحقيق:طاهر الزاوي ومحمد طناحي) ، القاهرة ، ١٩٦٥.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، (تحقيق:إحسان عباس) ، بيروت ، ١٩٧٨.
- وقعة صفين : نصر بن مزاحم ، وقعة صفين ، (تحقيق:عبد السلام هارون) الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٨٢هـ.
- اليعقوبي : أحمد بن أبي يعقوب ، تاريخ اليعقوبي ، بيروت ، ١٩٦٠.

المراجع الأجنبية :

-Donner M. Fred, The Early Islamic Conquests, Princeton 1981.

-Gil M. , Palestine During the First Muslim Period (634-1099), Tel Aviv, 1983, (Hebrew).

-Goitein S.D., "Al-Kuds" , Encyclopaedia of Islam (new ed).

-Goitein S.D., "Jerusalem During the Arab Period", Jerusalem since the Period of the Second Temple to the Modern Times, (ed.by: J. Ben Arieh). Jerusalem, 1981, pp. 71-96 (in Hebrew).

-Hasson I., "Fada'il Literature of Jerusalem", Subjects of Study in the Hostory of the Land of Israel under the Muslim Rule, (ed. by: M. Sharon), Jerusalem, 1976, pp. 43-67.

-Khalil Athamina, "Arab Settlement during the Umayyad Caliphate", Jerusalem Studies of Arabic and Islam, vol.8 (1986), pp. 185-207.

-Khalil Athamina, "Arab and Muhajirun in the Environment of Amsar", Studia Islamica, LXVI (1987) Paris, pp. 5-25.

-Martin Hinds, "Mu'awiya", Enciclopaedia of Islam (new ed.)

-Sharon M., "The Process of Destruction and Nomidization in the Land of Israel under the Muslim Rule", subjects of study in the History of the Land of Israel under the Muslim Rule, (ed. by: M. Sharon), Jerusalem, 1976, pp. 7-30.

-Sivan Emanuel, "The Sanctity of Jerusalem in Islam", Subjects of Study in the History of Land of Israel unider the Muslim Rule, (ed. by: M. Sharon), Jerusalem, 1976, pp. 35-43.

-Theophanes, The Chronicle of Theophanes, (A.D. 602-813) with Introduction and Notes, by : Harry Turtledove, Pennsylvania, 1982.

الحدود الجغرافية لمدينة القدس
عبر التاريخ

بقلم / وليد مصطفى

مقـدمـة:

شغلت القدس موقع الروح عند العلامة المقدسي، د. كامل العسلي. ولا غرابة في ذلك فقد كرس هذا الكاتب عصارة جهده وتجربته للكتابة عن القدس، مدينته، حاول فيها أن يكون موضوعياً في تصديه لمحاولات تزوير التاريخ وإسقاط الأيدولوجيا على الواقع التاريخي.

وقد شكلت كتابات د. العسلي في تاريخ القدس معيناً يستزيد منه كل راغب في معرفة التاريخ موضوعياً. وسنحاول في بحثنا هذا التزام الموضوعية في الكتابة عن القدس، وأن نرسم تطور حدود المدينة جغرافيا، بالاعتماد على المعلومات الأكثر صحة، مستفيدين من دراسته للتاريخ ، مستمرين بنفس المنهج في تتبع الحاضر.

القدس كمدينة عريقة هي نتاج ستة الآف سنة من التطور التاريخي، وقد تطورت عبر العصور من موقع متواضع الى مدينة كبيرة تصل مساحتها الى ١٢٣كم٢، وقد وصل عدد سكانها وفق أرقام عام ١٩٩٣ الى ٥٦٧ ألف نسمة[1].

والمهم، في اعتقادنا عند التطرق لموضوع القدس، ليس مواجهة الوقائع التي تفرضها الحركة الصهيونية باستمرار على الأرض فحسب، بل كشف محاولات التزوير للتاريخ، التي يمارسها الباحثون المتأثرون بالأيدولوجية الصهيونية. ذلك أن التزوير هذا يهدف لإعطاء المبرر والحصول على التأييد لما يجري ، ولايجاد المبرر الاخلاقي في تبرير ايقاع الظلم بالشعب الآخر، الذي يقطن فلسطين.

أعدت هذه الدراسة بالأصل للمشاركة في احياء ذكرى العلامة المقدسي د. كامل العسلي .. ونشرت في كتاب أصدرته الجمعية نفسها حمل اسم صاحب الذكرى. غير ان الدراسة المنشورة هنا تمتاز بوجود مجموعة من الخرائط القيمة التي أوردت في نهاية هذا الكتاب ولا تستقيم الدراسة بدونها (ابتداء من ص ٤٠٧).

(1) Jerusalem, statistical year book, 1993. Municipality of Jerusalem. The Jerusalem institute for Jerusalem, 1995 pp. 3, 25.

وتجري عملية تشـويه التـاريخ هـذه بأسـاليب معقـدة وذكيـة، يصعـب علـى غير المطلـع اكتشافها، فتبدو الوقائع التي يقدمونها وكأنها وقائع صحيحة.

وكانت البداية اللجوء الى منهج سبقهم اليه العديد مـن علمـاء الآثـار والمستشـرقين أتبـاع صندوق اكتشـاف فلسطين (Palestine Exploration Fund) منذ تأسيسه في لندن عـام ١٨٦٥ ، مـن حيث التعـامل مـع مفترضـات تاريخيـة وردت فـي التوراة دون العثـور دائمـاً علـى أدلـة تاريخيـة وأثرية، وكأنها وقائع.

وثانياً محاولة فصل تاريخ القبائل التي اعتنقت الديانة اليهودية علـى أرض فلسـطين عـن تاريخ القبائل التي كانت تعيش في تلـك البـلاد والمنـاطق المجـاورة، فـي محاولـة لتبيـان وكـأن مـا يجري حالياً هو استمرار لتاريخ جرى قبل ثلاثة الآف سنة وما يزيد.

هـذا الفصـل الـذي أدى الـى مجموعـة مـن المغالطـات التاريخيـة وفـرض وقـائع أثريـة وتفسيرها بشكل يخـدم الواقـع التـاريخي المعـاصر، ومـن الأمثلـة علـى ذلـك محاولـة تميـز الفـترة الإسرائيلية القديمة في تاريخ فلسطين عن الفترات الأخرى التي سبقتها وعاصرتها وتلتهـا. ومـن هنا، جاءت محاولات تقسيم التاريخ الى ما قبل العهد الإسرائيلي وما بعده[٢] ، مع أن هـذا التمييـز لا يوجد له مبرراته الحضارية. فمملكة داود وسليمان ومـن بعدهـا مملكتـا اسـرائيل ويهـودا، لـم تتميز عن الممالك التي كانت معاصرة لها، كممالك الفلستين والأدوميين والعمونيين والمؤابيين، لا في أساليب الإنتاج ولا في الانتشار، بل إن الممالك اليهودية بحكم تركيبتها القبلية كانت أكثر تخلفـاً من غيرها. وهذا ما دفع بالملكين داود وسليمان الى الحفـاظ علـى اليبوسـيين وجهـازهم الإداري المتطور نسبياً، كما هو ، وإدخال العديد من طقوسـهم الروحيـة فـي كهنـوت الهيكـل[٣] . وتخلـف مملكة اسرائيل هو الذي دفع بالملك سليمان عندما أراد بناء الهيكـل الىاسـتعارة البنـائين وأسـاليب

---

[٢] انظر:

-Michael Avi yonah (ed) Encyclopedia of Archaeological Excavations in The Holy Land, , Jerusalem 1975.

[٣] جورج مندنهول : "القدس من ١٠٠٠ ق.م حتى ٦٣ ق.م " ، في كتاب كامل العسلي (تحرير) القدس في التاريخ، ص ٥٦ .

العمارة وأدواتها من ممثل الحاضرة الفنيقية العريقة حينئذ حيرام ملك صور[٤] بل وتعيد عالمة الآثار (كاثلين كنيون) انقسام المملكة اليهودية بعد وفاة سليمان، الى العقلية القبلية التي تعارض الوحدة، وبالتالي الى الصراع بين قبائل الشمال والجنوب[٥] .

إن تمييز الفترة الإسرائيلية، دون مبرر، عن غيرها من الفترات، والتقليل من دور القبائل الأخرى في كتابة تاريخ فلسطين، هو محاولة من المعاصرين لإلغاء دور الآخرين، تمهيداً لرفض فكرة تقاسم فلسطين مع الغير .

وبالاستناد الى هذا المنهج، يتم الترويج لواقع غير صحيح، وكأن القدس لم تكن يوماً عاصمة الا لليهود. وهذا الترويج يتهاوى أمام وقائع التاريخ الموثقة. فالملك داود احتل اوروسالم (القدس) من اليبوسيين، وقد كانت عاصمة لهم منذ ما قبل القرن الرابع عشر قبل الميلاد، كما ورد في إحدى رسائل ملك المدينة (عبدي حيبا) الى فرعون مصر اخناتون فيما يعرف بألواح تل العمارنة، التي تعود للقرن الرابع عشر قبل الميلاد. بل إن اوروسالم كانت عاصمة للأموريين قبل اليبوسيين، وقد ورد ذكر هذه المدينة في نصوص اللغة الفرعونية التي تعود لسنوات (١٨٧٩ق.م – ١٨٤٢ ق.م)[٦] .

وأما عدم تحول القدس الى عاصمة أيام اليونان والرومان والمسلمين، فيعود الى الإنتقال في المنطقة تاريخياً من عصر الممالك الى عصر الامبراطوريات. ومع ذلك، فإن هذا الانتقال لم يعن أن القدس قد فقدت أهميتها، على نطاق المنطقة، بل حدث العكس، حيث استمرت تلعب دوراً مركزياً في زمن اليونان، ثم تميزت بشكل خاص بعد اعتماد الديانة المسيحية، ديانة رسمية للامبراطورية الرومانية بدءا بعام ٣٢٥م. حيث تحولت الى مركز روحي مسيحي أيضا ترنو اليه قلوب المؤمنين في العالم.

وقد ازدادت هذه المكانة بدخول الاسلام اليها عام ٦٣٦م، وخاصة في عهد الأمويين. حيث جاءت في الأهمية بعد دمشق. وانه لأمر ذو مغزى، أن يحرص معاوية بن أبي سفيان بتلقي البيعة في المسجد الأقصى، وهو الذي استلم الحكم بعد صراع مع الخليفة علي بن أبي

---

[٤] كاثلين م. كنيون ، الكتاب المقدس والمكتشفات الأثرية، تعريب د. شوقي شعث وسليم زيد، دار الجليل، دمشق ١٩٩٠، صفحة ٧٠ .

[٥] المرجع السابق ، ص ٨٥ .

[٦] هندريوكس فرانكن " القدس في العصر البرونزي ٣٠٠٠ ق.م – ١٠٠٠ ق.م " في كتاب كامل العسلي (تحرير)، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦ .

طالب. وتم الاهتمام بالقدس بشكل خاص زمن الخلفاء عبد الملك بن مروان وولديه الوليد وسليمان. وتشهد على ذلك عمارة الحرم الشريف، بما لها من موقع ومكانة وأثر.

واذا كانت مكانة مدن بلاد الشام قد تراجعت زمن الدولة العباسية فمن الصعب القول أن ذلك انطبق على القدس. فقد تدخل كل من الخليفة المنصور عام ٧٤٧م والمهدي عام ٧٨٠م والمأمون عام ٨٣١م، من أجل إزالة آثار الزلازل التي أصابت الحرم الشريف والمدينة.

ولأهمية القدس ومكانتها أعلن الفرنجة قيام مملكتهم فيها عام ١٠٩٩م، حتى حررها صلاح الدين الأيوبي عام ١١٨٧م. وجهد الفرنجة لاستعادتها أعوام ١١٢٨م و ١٢٤٠م .

وزارها الظاهر بيبرس الأمير المملوكي عام ١٢٦٠م، معلنا بدء العصر الذهبي للقدس في العصور الوسطى (العصر المملوكي). هذا العصر الذي ما زال يطبع البلدة القديمة بطابعه، فقد تحولت القدس في هذا العصر الى مركز علمي وحضاري كبير، مما رفع عدد السكان في المدينة الى أعلى مستوى عرفته في القرون الوسطى، حيث وصل تعدادهم الى ٤٠ ألفا[٧]، وهو رقم لم يصله عدد سكان القدس الا في بداية القرن العشرين. بل أن السلطان المملوكي قايتباي زار القدس عام ١٤٧٥م وعاش فيها لعدة سنوات.

كما احتلت المدينة موقعاً بارزاً زمن العثمانيين أيضاً. فالسور الذي يحيط بالمدينة في الوقت الحاضر، أمر ببنائه السلطان سليمان القانوني، وقد استغرقت عملية البناء ٤ سنوات ما بين ١٥٣٦ - ١٥٤٠م، وبناء السور والمحافظة عليه، ذو دلالة كبيرة على أهمية المدينة، وهي من المدن القليلة في المنطقة التي تتميز بهذا العمران. كما أن القدس كانت المدينة الثانية في الامبراطورية العثمانية، بعد العاصمة استانبول، التي تم تشكيل بلدية فيها وذلك عام ١٨٦٣م[٨] كدلالة على مكانتها الخاصة. وفي عام ١٨٧٤م أعلن عن سنجق القدس وحدة إدارية مستقلة تتبع لاستانبول مباشرة، وقد شكل هذا السنجق المستقل فيما بعد مع مناطق نابلس وعكا التابعتين لولاية بيروت، نواة فلسطين الحالية. ولا أدل أيضاعلى مكانة القدس في نهاية العصر العثماني من أن تسع دول غربية حرصت حتى نهاية القرن التاسع عشر أن تكون لها قنصليات فيها. وهذه الدول هي، بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والمانيا والنمسا وايطاليا وسردينيا واليونان.

---

[٧] د. يوسف درويش غوانمة ، تاريخ نيابة القدس في العصر المملوكي، دار الحياة، عمان، ١٩٨٢، ص ١١٧ .

[٨] Ruth Kark, The Jerusalem Municipalty, at the end of the Ottoman Rule, Asian and African Studies. 14 (1980) No. 2 July 1980, Haifa, p. 119 .

ولما وقعت فلسطين تحت حكم الانتداب البريطاني، تحولت القدس الى العاصمة الإدارية لحكومة فلسطين٠

وفي زمن الأردن، أعلن عام ١٩٥٩ عن تحويل المدينة الى أمانة واعتبرت عاصمة ثانية للأردن٠

إن عقلية تجاهل دور الآخرين في تاريخ فلسطين، كانت أيضا وراء الاحتفالات الاسرائيلية المستمرة، تحت شعار مرور ثلاثة الآف عام على تأسيس القدس٠ والاحتفالات هذه سياسية، تهدف لتسخير التاريخ من أجل خدمة هدف راهن٠ إلا أن هذا لن يغير من واقع أن القدس كانت عاصمة لاقوام بنوها قبل دخول الملك داود اليها، وقد حافظت القدس على مكانتها أيضاً بعد زوال مملكة يهودا عام ٥٨٦ ق٠م على يد الملك البابلي نبوخذ نصر، ستبقى عامرة بتاريخها وفية للأجيال التي بنتها٠

تطور الحدود الجغرافية لمدينة القدس

تبلغ مساحة القدس في الوقت الحاضر ١٢٣ الف دونم، وهي حصيلة لتطور تاريخي عريق، تتميز القدس به عن مدن كثيرة من المنطقة والعالم، فمدينة القدس لم تفقد مكانتها منذ ٤٥٠٠ عام إلا لفترات قصيرة، كان تطورها يجمد في مكانه أو يتراجع، لتعود بعدها وتحتمل مكانتها في قلب المنطقة٠ بينما كانت تظهر الى جانبها مدن لفترات معينة، وبعد أن تنتهي العوامل التي أدت الى ظهورها تندثر، أو تتراجع الى تجمع سكاني صغير٠ والأمثلة على ذلك في فلسطين كثيرة نذكر منها المدن التالية: أبو شوشة (جازر)، وعمواس (نيكوبوليس)، وقيسارية، وبيت جبرين (اليثروبوليس)، وتل الدوير (لاخيش) وغيرها٠ أما القدس فقد لعبت عوامل سياسية وروحية واقتصادية في تواصل وجودها، وتطور وسائل الدفاع فيها لتتلاءم مع تطور وسائل الهجوم٠

ويمكن أن نقسم تطور الحدود الجغرافية للقدس خلال الخمسة والأربعين قرنا الماضية، وبالاستناد الى عوامل التطور وأشكاله الى ثلاثة أطوار:-

١. ما قبل إنشاء مدينة القدس الرومانية (ايليا كابيتولينا)٠

٢. مدينة القدس ما بين ١٣٩م - ١٨٥٠م٠

٣. مدينة القدس منذ ١٨٥٠م حتى الوقت الحاضر٠

وقد تم هذا التقسيم للأطوار بالاستناد بالأساس الى الطور الثاني الذي شكلت فيه الأسوار الحالية المحيطة بالبلدة القديمة، الاطار الحاوي لتطور المدينة على مدى ثمانية عشر قرنا. فمنذ بناء مدينة القدس الرومانية عام ١٣٩م، والأسوار الحالية هي التي تشكل إطارها الجغرافي، والتطورات التي كان تجري على هذه الأسوار كانت تنحصر بالهدم وإعادة البناء والترميم. وسليمان القانوني عندما أعاد بناء السور الحالي، أقامه وفق مخطط السور الروماني. والمدينة داخل السور استمرت في التطور تقريبا وفق مخطط المدينة الرومانية، حيث يمكن تتبع المجاري الرومانية في أسفل الشوارع الحالية[٩] .

والطور الأول للمدينة يقع في الفترة التي سبقت عام ١٣٩م، حيث تعددت أماكن وجودها وحدودها الجغرافية وفق المعطيات الأثرية، أما الطور الثالث، فهو الفترة الحديثة والمعاصرة التي تجاوزت فيه حدود المدينة إطار الأسوار.

وقد حدث ذلك لعوامل عديدة، منها تغير وسائل الدفاع والهجوم، وتطور المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي للسكان، مما أدى الى عدم قدرة البلدة القديمة على الاستيعاب، ومنها أيضاً العامل السياسي واحتدام الصراع على فلسطين والقدس بين العرب واليهود.

أولاً – حدود القدس الجغرافية ما قبل عام ١٣٩م :

تدل الحفريات الأثرية في منطقة القدس بأنها كانت مأهولة وبشكل بدائي في العصر الحجري النحاسي (٤٠٠٠ – ٣٢٠٠ ق.م) وقد تحول هذا التجمع البدائي في العصر البرونزي الأوسط (٢٥٠٠ ق.م . ١٥٠٠ ق.م) الى تجمع مدني سكنه الأموروين، وقد أطلقوا على المدينة اسم اوروسالم. والاثبات المادي على ذلك ما ورد في نصوص اللغة الفرعونية التي أشرنا اليها في المقدمة.

وقد خلف اليبوسيون الأموريين في سكن المدينة والمحافظة عليها عاصمة لهم. وتعرف فترة الأموريون واليبوسيين في تاريخ فلسطين بعصر الدويلات (الممالك) المدن. حيث كانت المملكة تتكون بالأساس من مدينة محصنة تتبعها مجموعة من القرى المجاورة. وقد كان الموقع الحصين المحاط بالأسوار، من العوامل الهامة في تشكل المدن، حيث القدرة على الدفاع ،

---

[٩] كنيون ، مرجع سابق، ص ٦١ ، ١٢٩ .

وحيث المكان الذي تم اللجوء اليه من المناطق التابعة عند التعرض للغزو٠ وقد كان من مقومات المكان الحصين ايضا تأمين مصادر المياه والغذاء، لتوفير القدرة على الصمود٠

وقد درست هذه الفترة بشكل موضوعي من قبل عالمة الآثار البريطانية كاترين كنيون، التي اكتشفت جانبا من السور الذي كان يحيط بالمدينة في ذلك الوقت، وتابع عملها في التنقيب عالم الآثار الاسرائيلي شيلوح[١٠] ٠ وقد استطاعت العالمة كنيون ووفق اكتشافاتها الأثرية رسم خرائط حددت فيها امتداد حدود القدس زمن الأموريين واليبوسيين ومملكة سليمان (انظر الخارطة رقم ١)٠

فقد أقيمت المدينة المسورة، التي يعود عمر السور فيها للقرن الثامن عشر قبل الميلاد، على جبل الظهور (اوفل) بحيث كانت تشرف على واد ستنا مريم (قدرون) من الشرق وواد باب الواد، القادم من باب العمود في الغرب٠ ويلتقي هذان الواديان جنوب المدينة بوادي الربابة (هينوم) لتشكل مجتمعة وادي أيوب الذي هو البداية لما يعرف جنوباً بوادي النار٠

وتقدر مساحة المدينة داخل الأسوار بحوالي ٤٧ دونماً، أو ما يقل عن ثلث مساحة الحرم الشريف حالياً، ما يعادل ٥،٤٪ من مساحة البلدة القديمة حالياً٠ وقد تراوحت الارتفاعات التضاريسية في المدينة ما بين ٦٤٠م جنوباً و ٧٠٠م شمالاً٠ وأحاط السور بالمدينة من أربع جهات بشكل مستطيل تقريباً، وقد قدر أطول امتداد للمدينة من الشمال الى الجنوب بـ ٤١٥م، وأكبر عرض بـ ١٢٥م٠ وقد قدرت المسافة التي تفصل بين سور المدينة اليبوسية الشمالي والسور الحالي للبلدة القديمة بحوالي ٣٠٠م٠

وقد أقيمت المدينة بالقرب من نبع أم الدرج (جيحون)، والذي مدت مياهه فيما بعد عبر نفق يمتد حتى بركة سلوان جنوباً (انظر الخارطة رقم ٣)٠ وقد أقيم هذا النفق لمنع قطع المياه عن المدينة عند الحصار٠ كما استغلت المدينة تاليا بئر أيوب الموجود على الوادي المسمى بنفس الاسم٠

ودخل الملك داود المدينة ١٠٠٠ ق.م تقريباً ، وقد حافظ عليها وعلى أهلها وعلى جهازها الاداري وتقاليدها، واستفاد منهم في استمرار الحياة في المدينة٠ وقد قام داود باصلاح

---

(١٠) - Katheleen Kenyon ,Digging up Jerusalem, Ernese London, 1974

Shilah, Y.Excavations, of the city of David 1, 1978-1982, Interem report of the first five seasons, Jerusalem 1984

السور الذي بقي مستخدماً حتى القرن الثامن قبل الميلاد• وبالتالي لا نجد تبريراً علمياً كافياً لتسمية المدينة باسم الملك داود، فهو لم يضف اليها شيئا غير ترميم أسوارها•

وقد توسعت المدينة زمن الملك سليمان وبشكل أساسي في الاتجاه الشمالي، حيث أقام سليمان الهيكل مجموعة قصور بمساعدة البنائين من صور• وقد سمحت التضاريس في هذه المنطقة بالامتداد، كون خطوط الكونتور (الارتفاعات المتساوية) تتسع هنا بين ارتفاع ٧٠٠م و ٧٢٠م شمالاً على مسافة تصل الى ٢٥٠م، بمعنى أن الميل بسيط هنا وتستوي فيه التضاريس قريباً على مساحة واسعة (انظر الخارطة رقم ٢)• أما سبب عدم العثور على بقايا الهيكل، فيعود حسب كنيون، الى تدمير الهيكل زمن الغزو البابلي، وإعادة استخدام بقايا الهيكل في بناء الهيكل الجديد زمن هيرود[١١]•

وازدادت مساحة المدينة زمن الملك سليمان لتصل الى ٧٠ دونماً تقريباً، إلا أن سمتها العامة بقيت كما كانت عليه أيام اليبوسيين•

وتحددت الحدود الجديدة التالية لمدينة القدس، بعد العودة من السبي عام ٥٣٠ ق.م، وفي الزمن اليوناني ما بين ٣٣٢ ق.م – ٦٥ ق.م، وفي المرحلة الأولى للعهد الروماني التي انتهت بعام ١٣٥م• حيث اعيد بناء المدينة وبتوسعات جديدة خصوصاً أيام ولاية هيرود الكبير (٣٧ ق.م – ٧م) الذي أقام حركة عمرانية كبيرة، انتهت بتدمير كامل لها على يد القائد الروماني هدريان عام ١٣٥م وإقامة مدينة جديدة مكانها•

ولما كانت الفروق بين الحدود الجغرافية للمدينة زمن اليونان والمرحلة الأولى الرومانية غير كبيرة، فسنعتمد حدود المدينة قبل هدمها علىيد هدريان (انظر الخارطة رقم ٣)، فقد توسعت القدس مقارنة بما كانت عليه زمن اليبوسيين والمملكة اليهودية باتجاه الشمال والغرب• وقدرت مساحتها الكلية بحوالي ٧٠٠ دونم، وقد شكلت الحدود الشرقية للمدينة اليبوسية حدود المدينة الشرقية التالية أيضاً، أما من الشمال، فقد امتد السور الشمالي ما بين موقع الصخرة الحالي وموقع القلعة الآن• أما حدود السور الغربي فقد سايرت خط السور الحالي جنوب القلعة وتجاوزته جنوباً لتضم جبل صهيون حتى خط الارتفاعات المتساوية (الكونتور) ٧٦٠م، يتجه السور بعدها

---

[١١] كنيون ، مرجع سابق، ص ٦٤ •

شرقاً مطلا على وادي الربابة الى جنوب بركة سلوان بحوالي ١٧٠م، مشكلاً الحدود الجنوبية للمدينة٠

ثانياً - حدود القدس ما بين ١٣٩م - ١٨٥٠م:

وهي فترة امتدت طوال الحقبة الرومانية الثانية والعهود الاسلامية، حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي حيث ثبتت حدود القدس فيها داخل الأسوار الحالية (انظر الخارطة رقم ٤)٠

وتبلغ مساحة القدس (البلدة القديمة) قرابة ٨٧١ دونماً يحيط بها سور، يصل مجمل أطوال أضلاعه الى ٣٦٦٢ متراً، والسور الشمالي أطولها ويبلغ ١١٩٧،٨م ، أما السور الجنوبي فطوله ٨٨٩م والشرقي ٨٣٩،٤م والغربي، وهو أقصرها ٦٣٥،٧م٠ وتتراوح ارتفاعات السور ما بين ١١،٦م - ١٢،٢م ٠

أما حول الطبيعة الطوبغرافية للبلدة القديمة فيمكن اعتبار وادي باب الواد الممتد من باب العمود الى ساحة المبكى (حارة المغاربة قبل هدمها عام ١٩٦٧) الفاصل بين كتلتين جبليتين الأولى تقع في الجانب الشرقي والشمال الشرقي للمدينة وتضم الحرم الشريف وحارة السعدية وحارة باب حطة، والكتلة الثانية حارة النصارى وحارة الأرمن وحارة اليهود٠

أما حول الارتفاعات داخل البلدة فيمكن أن نميز حالياً التفاوت التالي فيها حيث ينخفض ارتفاع وادي باب الواد من ٧٥٠م قرب باب العمود الى ٧٣٠م عند ساحة المبكى٠ أما ساحة الحرم فيصل ارتفاعها الى ٧٤٠م، وحارة باب حطة ٧٥٠م، وحارة السعدية ٧٧٠م٠ أما ارتفاع كنيسة القيامة فيصل الى ٧٦٠م، وحارة النصارى ٧٨٠م، وحارتا الأرمن واليهود ٧٦٠م والقلعة ٧٧٠م[١٢] ٠

وأقيمت البلدة القديمة بأسوارها على الطراز الروماني بأمر من الامبراطور الروماني هدريان عام ١٣٩م، واطلق عليها اسم ايليا كابيتولينا (مركز الشمس)٠ وقد استخدم العرب هذا الاسم بشيء من التحريف حتى يتلاءم مع لغتنا، فسميت إيليا، وبقي هذا الاسم مستخدما حتى فترات متأخرة، ولكن أخذ العرب والمسلمون يستخدمون معه تسميات بيت المقدس والقدس الشريف والقدس أيضاً٠

---

(١٢) Jerusalem The Old City - Map Scale 1: 2500 Survey of Israel - 1988 .

والقدس الرومانية بالطبع ليست البلدة القديمة الحالية وكذلك الأسوار٠ فقد تعرضت المدينة وأسوارها للهدم واعادة البناء مرات عدة٠ وكان البناء يتم في كل مرة وفق المخطط القديم، أما فوق الأماكن السابقة أو مكانها مع الحفاظ على حدود المدينة المعروفة٠ وقد كان وما زال المحوران الرئيسيان للقدس هما من الشمال الى الجنوب محور باب العمود – ساحة المبكى والمحور من الشرق الى الغرب باب السلسلة – باب الخليل٠

أما فيما يتعلق بسور القدس الروماني فقد حافظ عليه المسلمون وخضع للترميم واصلاح عدة مرات، حتى دمر الفرنجة جزءاً منه عندما احتلوا المدينة عام ١٠٩٩م، ثم اعادوا ما تهدم، الى أن دك صلاح الدين الأيوبي أجزاء منه، عند تحرير المدينة، عام ١١٨٧م٠ ثم أشرف بنفسه بعدها على اعادة بناء ما تهدم وترميم ما هو قائم، وجدد الأبراج الحربية وحفر خندقاً حول السور٠

إلا أن هذا السور دمر تماما من قبل الملك الأيوبي المعظم عيسى عام ١٢١٩م، خشية أن يتحصن الفرنجة بالمدينة بعد احتلالها٠ وبقي السور على هذا الحال، فيما عدا الاكتفاء باعادة بناء القلعة كحامية للقدس على يد الفرنجة، وترميمها فيما بعد من قبل الملك الصالح نجم الدين أيوب (١٢٤٥م) والمماليك في القرن الرابع عشر الميلادي، حتى قام السلطان العثماني سليمان القانوني باعادة بنائه من جديد ما بين ١٥٣٦ – ١٥٤٠م .

ما زال السور كما أشاده العثمانيون، ما عدا تغييرين حدثا بأمر من السلطان عبد الحميد الثاني٠ حيث أمر عام ١٨٨٩م بفتح باب الجديد لتسهيل الاتصال بين البلدة القديمة والقدس التي أخذت تنمو خارج السور، وبالتحديد لتسهيل وصول السكان الى مستشفى النوتردام الذي أقيم عام ١٨٨٤م٠ والتعديل الثاني كان عام ١٨٩٨ بفتح الثغرة الحالية عند باب الخليل كي يستطيع الامبراطور الألماني ويلهالم الثاني دخول القدس على عربته٠ وقد أخذ باستخدام هذه الثغرة فيما بعد لدخول العربات والسيارات . ثم تم في العهد البريطاني والادرني والاحتلال الاسرائيلي استخدام أبواب الاسباط وداود بعد اجراء بعض التعديلات لتسهيل دخول السيارات للقدس٠ وقد أخذت هذه الظاهرة بالتفاقم في السنوات الأخيرة مما يهدد التراث العمراني العريق للمدينة٠

ثالثاً – الحدود الطوبوغرافية للقدس ١٨٥٠ – ١٩٩٦:

شهد هذا الطور التوسع الأكبر للحدود الجغرافية للقدس، وذلك بتأثير عوامل مختلفة سنتطرق اليها لاحقاً. وقد ارتفعت فيها مساحة المدينة من ٨٧١ دونما الى ١٢٣ ألف دونم، أي تضاعفت بأكثر من ١٤١ مرة. أما عدد السكان فقاد ارتفع من ١١٦٨٢ نسمة عام ١٨٤٩ وفق تعداد نفوس رعايا الباب العالي لذلك العام[١٣]، الى ٥٦٧ ألف نسمة عام ١٩٩٣، بمعنى انهم تضاعفوا بمعدل ٤٨،٨ المرة.

وفي هذا الطور انتقلت القدس من المنطقة الجبلية داخل الأسوار، الى المناطق المجاورة، التي تشكل بمجموعها جزءا من المحدب الفلسطيني الذي يضم جبال القدس ونابلس والخليل. وتتميز جبال المحدب الفلسطينيي بكثرة الوديان التي تتخللها التي تعطيها طابعا طوبوغرافياً مميزاً، كما أن من الشائع في هذه الجبال وجود مناطق منبسطة (كالسهل) نتيجة تباعد خطوط الارتفاعات مما يخفف بدوره من شدة الانحدار ويسمح بالبناء.

وفي هذا الصدد امتدت القدس على العديد من الجبال المجاورة للبلدة القديمة وتسلقت سفوحها وأشرقت على الوديان التي تتخللها. ويمكن أن نسمي منها في الشرق، جبل المشارف (سكوبس) ٨٢٦م، والطور ٨١٧م، وفي الجنوب جبل شرفات ٨٤٢م، وجبل أبو غنيم ٧٧٤م، وفي الغرب جبل عين التوت ٨٠٨م والقسطل ٧٠٤ . وفي المناطق الفاصلة أو الوديان يمكن أن نذكر السفوح الغربية لوادي الربابة والبقعة وشارع يافا ومأمن الله ووادي سارة (سوريك).

وتوسعت مدينة القدس بطريقتين. **الأولى** توسيع حدود البلدية ومن ثم ضم مواقع سكنية جديدة اليها، كما حدث الحال مع قرى لفتا والمالحة ودير ياسين وعين كارم وبيت صفافا وام طو وصور باهر وشرفات وسلوان والنبي صمويل وشعفاط والثوري وأجزاء من عناتا وبيت حنينا وقلنديا وكفر عقب.

والثانية عبر توسيع الأحياء القديمة وتمددها على المناطق المجاورة كما حدث مع الاحياء العربية البقعة والطالبية والقطمون ووادي الجوز والشيخ جراح ... الخ. واليهودية كموشيرم ويمين موشيه وجعفات شاؤول ومحنيه يهودا وحارة البخارية وغيرها.

---

(١٣) Alexander Sholch, Palestine in Transformation 1856 - 1882, Institute for Palestine Studies, Washington, D.C, 1993, P. 30 .

ومن أجل تسهيل دراسة تطورالحدود الجغرافية في هذا الطور، رأينا من المناسب تقسيمها الى أربع فترات وذلك بالاعتماد على العوامل المؤثرة في نمو هذه المدينة وتطورها.

أ- ١٨٥٠ - ١٩١٤ نهاية العهد العثماني.
ب- ١٩١٧ - ١٩٤٨ فترة الانتداب البريطاني.
ج- ١٩٤٩ - ١٩٦٧ فترة تقسيم القدس بين الأردن واسرائيل.
د- ١٩٦٧ - ١٩٩٦ احتلال اسرائيل للقدس الشرقية.

أ- ١٨٥٠ - ١٩١٤

شهدت المدينة في هذه الفترة الانتشار خارج حدود البلدة القديمة، وقد ساعد في هذا الانتشار العديد من العوامل أهمها:

١. تشكيل بلدية القدس عام ١٨٦٣ التي أنيطت بها صلاحيات في مراقبة حركة البناء وتنظيم الشوارع ومد أنابيب المياه، والاشراف على الصحة والنظافة والأسواق والمدارس والمؤسسات، وسمح لها بجني الضرائب والرسوم وتقبل التبرعات، مما حولها الى مؤسسة هامة أخذت تلعب دوراً مؤثراً في تأمين الشروط والظروف الأنسب لنمو المدينة. حيث ارتفع دخلها من ٥٠٠ ليرة تركية في بداية المرحلة الى ١١٢١٦ ليرة عام ١٩١٤، وزادت مصاريفها من ١٣٨٣ ليرة عام ١٨٧٧ الى ٩٧٨٧ ليرة عام ١٩١٤ [١٤].
٢. الإعلان عن تشكيل سنجق مستقل باسم سنجق القدس عام ١٨٧٤م، تشكل القدس مركزاً له، وبحيث يتبع هذا السنجق في الادارة العاصمة العثمانية، وليس لولاية الشام أو بيروت كما كان سابقاً [١٥] . وقد أعطى الاعلان عن القدس مدينة، صبغة مركزية في السنجق، ومد من نفوذ العائلات الكبرى فيها على مستوى البلاد ككل، مما وفر شروطاً أفضل لنموها وتطورها.

---

[١٤] عارف العارف ،المفصل في تاريخ القدس، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف في القدس، ص ٤٧٨ .
- انظر ايضا : شمعون لندمان ، احياء اعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر، دار النشر العربي، تل ابيب، عام ١٩٨، ص ٧٣، نقلاً عن تقرير اصدره رئيس بلدية القدس حسين فخري الخالدي عام ١٩٣٦ .

[١٥] د.عبد العزيز عوض، "متصرفية القدس اواخر العهد العثماني". مجلة شؤون فلسطينية رقم ٤، ايلول ١٩٧١، ص١٣٠ .

٣. إقامة طرق مواصلات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تربط القدس بالمدن الأخرى الفلسطينية، ومن أهم هذه الطرق، طريق العربات المعبد الذي يربط القدس - يافا والذي انجز عام ١٨٧٠، مما سهل وصول الحجاج والركاب والبضائع من ساحل البحر الى القدس وكذلك طريق القدس - الخليل (١٨٨١م) والقدس - اريحا (١٨٨٢م) والقدس - نابلس (١٩٠٧م).

كما شهدت المدينة إقامة طرق داخلية تربط الأحياء السكنية خارج السور بالبلدة القديمة، كان أولها الشارع الذي يصل باب الخليل ببدايات شارع يافا، الذي أقيم تمهيداً لزيارة امبراطور النمسا فرانز جوزيف للقدس عام ١٨٦٩ [١٦]. ثم تلته طرق تصل البلدة القديمة بعين كارم ومأمن الله وشارع الأنبياء. وقد انيرت شوارع البلدية القديمة وشارع يافا بمصابيح كاز ثابتة عام ١٩٠٥، وغطي شارع يافا بالاسفلت عام ١٩١٠ [١٧].

وقد كان خط سكة الحديد للقدس - يافا الذي اقيم عام ١٨٩٢ إضافة نوعية في تطوير مدينة القدس وتحولها الى مركز على مستوى فلسطين والمنطقة، حيث خدم هذا الخط حركة الركاب المحلية، وكذلك زود سكان العراق والأردن وسوريا بالبضائع.

٤. مع تدهور أوضاع الأمبراطورية العثمانية، ازداد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة في محاولة لبسط النفوذ والمشاركة في تقاسم تركة الرجل المريض. وقد انعكس ذلك في قيام العديد من القنصليات والارساليات والمراكز الثقافية والممثليات الاقتصادية في القدس، مما أسهم في زيادة ثقل المدينة. وقد اقيم العديد من هذه المؤسسات خارج حدود الأسوار.

٥. دخول العامل اليهودي بقوة في هذه الفترة، نتيجة التوجه لاقامة الوطن القومي في فلسطين، ومن ثم ازدياد الهجرة واستملاك الأراضي في القدس. وإقامة الأحياء السكنية الخاصة باليهود وما يتبعها من مؤسسات روحية وثقافية واقتصادية، مما رفع عدد السكان اليهود من ١٧٩٠ فرداً شكلوا ١٥،٣٪ من مجمل سكان القدس في بداية الفترة [١٨]. الى ١٨٩٠٠ عام ١٩١٤، أو ما يعادل ٣٨٪ من سكان القدس[١٩].

---

[١٦] yehuda Karmon:Israel a regional geography, Wiley - Interscience - London, 1969, P.256 .

[١٧] The Jerusalem Municipality ... Op. Cit. 132, 137 .

[١٨] Palestine in Transformation ... Op. Cit. p. 30

[١٩] يميل البحاثة الاحصائيون اليهود عادة الى المبالغة بعدد اليهود في فلسطين عامة والقدس خاصة ابان القرن

٦. حصول تحسن على الأوضاع الصحية والاقتصادية والأمنية في هذه الفترة وخاصة تراجع ظاهرة الأوبئة التي كانت تتكرر في المدينة كل فترة في القرون الماضية. مما أدى الى زيادة عدد السكان.

وأدت هذه العوامل بالتدريج الى الانتقال خارج أسوار القدس لانها لم تعد قادرة على استيعاب الزيادات السكانية، كما أن الاحياء في الخارج أخذت تشكل عامل جذب للسكان بما توفره من خدمات وظروف سكن مريحة.

وبعكس ما يحاول البحاثة اليهود تصويره، فقد كان العرب هم البادئون في البناء خارج الأسوار، حيث كان البناء في البداية مقتصراً على قصور منفردة للأفندية المتنفذين في المدينة، وسرعان ما تحولت هذه البيوتات الى مراكز لاستقطاب السكن وتحولت الى احياء. وقد اقيمت هذه الاحياء العربية بصورة رئيسة شمال البلدة القديمة وجنوبها، إضافة الى مناطق اتصال مشتركة مع اليهود. ومن أهم هذه الاحياء الشيخ جراح وباب الساهرة عام ١٨٧٩ والثوري في الأعوام ١٥٩٦ ثم ١٨٧٠ ومأمن الله ١٨٦٦، وباب العمود

التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مستغلين عدم وجود احصائيات سكانية دقيقة وذلك لاهداف سياسية، ترمي الى ان السكان اليهود في القدس كانوا يشكلون الاغلبية وقبل الانتداب أيضاً. كالاشارة الى ان عدد اليهود في القدس بلغ عشية الحرب العالمية الأولى ٤٥ الفاً، كان ١٩ ألفاً منهم يقطنون في حارة اليهود. انظر.

- Statistical Handbook of Jewish Palestine 1947. The Department of Statistics, the Jewish Agency of Palestine, Jerusalem 1947. p. 48.
- Y.Ben Arieh: Emergence of the new city, Jerusalem, 1986, p. 454.

بعد العودة الى الكتاب الاحصائي الرصين:

Justin McCarthy ,The pupolation of Palestine, population History of statistics of the late Ottoman period and the Mandate, Colmbia University Press, New York, p. 7.

وجدت انه يقدر عدد السكان اليهود في سنجق القدس عام ١٩١٤ – ١٩١٥ بحوالي ٢٥٥١٣، بما في ذلك عدد السكان اليهود في القدس وتل ابيب ويافا والخليل وريشون لتسيون وريحوفوت وبتاح تكفا و١٢ منطقة سكنية أخرى. ويعمل بعض العمليات الرياضية من مقارنة عدد السكان في هذه المناطق عام ١٩٢٢ وفق الاحصاء الرسمي بما كان عليه عام ١٩١٤ وحساب نسبة الزيادة والأخذ بعين الاعتبار، ان تل ابيب ازداد عدد سكانها من ١٥٠٠ عام ١٩١٤ الى ١٥٠٦٥ عام ١٩٢٢، فقد توصلت الى ان عدد اليهود في المدينة هو في حدود ١٨٩٠٠ وليس ٤٥ الفا كما تشير الأرقام الاسرائيلية.

١٨٧٥، والمصرارة ١٨٧٥، والبقعة ١٨٧٣، والقطمون ١٨٧٥، وحي الحسينية (الأميركان كولوني) ١٨٨٢، ووادي الجوز (بداية الثمانينيات)، وباب الخليل في التسعينيات، والطالبية في أوائل القرن العشرين٠

أما الأحياء المشتركة (المختلطة) فهي شارع يافا ١٨٧٥، وراتسبون ١٨٧٤، وجورة العناب ١٨٩٢، وشارع الأنبياء (حي الاقباط) ١٨٨٩، والشماعة ١٩٠٠ ٠

وقد اقيمت خارج الأسوار العديد من المؤسسات الأوروبية التي كانت تقدم خدمات للعرب وشكلت مركز جذب لهم مثل: المسكوبية ١٨٥٨، والنوتردام ١٨٨٤، ومجمع الراتسبون ١٨٨٤، ومستشفى العيون في البقعة ١٨٨٢، والميتم السوري (شنلر) ١٨٦٠، ومجمع اوغستا فكتوريا (المطلع) عام ١٩٠٧ ٠

أما البناء اليهودي فقد تركز في المناطق الشمالية الغربية للمدينة وفي السفوح الغربية لوادي الربابة، ومن أهم الأحياء اليهودية: يمن موشيه ١٨٦٠، ونحلات شيفع ١٨٦٩، وموشيرم ١٨٧٤، وبيت يسرائيل ١٨٨٦، ومحنيه يهودا ١٨٨٧، وشعارية تصيدق ١٨٨٩، وحارة البخارية ١٨٩١، وزخرون موشيه ١٩٠٦، وجفعات شاؤول ١٩١٠ وقد تميزت هذه الأحياء بكثافتها٠ وبالتالي ضيق انتشارها، مع استيعاب عدد اكبر من السكان٠

ب- ١٩١٧ - ١٩٤٨

اذا كانت فترة نهاية العهد العثماني قد شهدت الانتشار خارج أسوار القدس، فان الانتشار في هذه الفترة أخذ طابعا منظما ووفق قوانين محددة، وقد عينت في هذه الفترة حدود البلدية، ودخلت عوامل جديدة هامة، سنتطرق اليها تاليا، طبعت المدينة بطابعها٠

وقد أدت هذه العوامل الى أن تتوسع حدود البلدية عدة مرات٠ فقد وصلت مساحتها عام ١٩٣٠ الى ١٧ ضعفاً من مساحة البلدة القديمة[٢٠] أو ما يقارب ٤٨٠٠ دونم ارتفعت عام

---

(٢٠) Henry Kendall, Jerusalem, The city plan , preservation and development during the British Mandate 1918-1948 , London, 1948, p18.

١٩٤٨ الى ٢٠٢٠٢ دونم[٢١] اما عدد السكان في القدس فقد ارتفع عام ١٩٤٨ الى ١٦٤،٥ ألفا[٢٢] ، بعد أن كان يقدر عام ١٩١٤ بحوال ٥٠ ألفا٠

أما أهم العوامل الجديدة التي أثرت على تطور المدينة في هذه الفترة فهي:

١٠ إن السلطة الجديدة، سلطة الانتداب البريطاني، وبعكس السلطة العثمانية، لم تخف مشاعرها تجاه تأييد قيام الوطن القومي لليهود، والتزمت وفق صك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم المتحدة في ١٩٢٢/٧/٢٤، بتأمين الظروف التي تسهل قيام هذا الوطن٠ ولما كان صك الانتداب قد أقر من قبل عصبة الأمم، فقد عنى ذلك أن الأسرة الدولية في مجتمع ما بعد الحرب العالمية الأولى، قد التزمت هي الأخرى بهذا العهد٠

وكانت ترجمة ذلك على الواقع مزيدا من الهجرة اليهودية ومزيدا من استملاك الاراضي والمساعدة في بناء البنية التحتية لقيام الدولة اليهودية، وقد انعكس ذلك بشكل ايجابي على ظروف اليهود في فلسطين ككل وفي القدس بشكل خاص٠ بعكس الوضع عند السكان العرب في فلسطين، الذي كانت همومهم، هي آخر ما تفكر به سلطات الانتداب البريطاني وقد عبر الدبلوماسي البريطاني المعروف آرثور بلفور عام ١٩١٩، عن ذلك بوضوح عندما قال : ان للصهيونية أهمية أعمق بكثر من رغبات وأهواء ٧٠٠ ألف عربي يقطنون الآن البلاد العريقة (فلسطين)[٢٣]٠

٢٠ تدخل السلطة الانتدابية واستخدام خبرتها في إقامة مدينة على الطراز العصري، وذلك عبر البدء بوضع مخططان تنظيمية عدة للمدينة وذلك في الأعوام ١٩١٩ و ١٩٢٢ و ١٩٣٠/١٩٢٩ و ١٩٤٦ وكذلك إصدار قانونين للبلدية الأول عام ١٩٢٦ والثاني عام ١٩٣٤، اللذين تم بموجبهما وضع الأسس لعمل المجلس البلدي وكيفية انتخابه وصلاحياته ورسم حدود البلدية٠

---

(٢١) Jerusalem, Map, Scale 1:10.000 Produced by Sami Hadawi published by the Palestine Arab Refugee Office . New York .

يعطي سامي هداوي رقما للمساحة الكلية لبلدية القدس ٢٠١٣١ دونما، باعتبار أن مساحة البلدة القديمة هي ٨٠٠ دونم، وقد أضفنا الى رقمه ٧١ دونما باعتبار ان الأرقام الحديثة تشير الى ان مساحة البلدة القديمة هي ٨٧١ دونما٠

(٢٢) من تقرير المستشار البريطاني في القدس لمندوب بريطانيا في الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ .

(٢٣) Palestine in Transformation ... Op. Cit. p.65.

وقد تم بموجب هذه القوانين إجراء انتخابات بلدية مرتين، الأولى ما بين ٥-٧ نيسان ١٩٢٧ [٢٤]، والثانية في نهاية ١٩٣٤ [٢٥] .

ومن أهم ملامح المخططات الأربعة للمدينة يمكن الاشارة الى:

أ- التعامل مع البلدة القديمة على أنها وحدة واحدة ومنع البناء فيها، وإحالة مسؤولية السور لدائرة الآثار، وإقامة حزام أخضر حوله، ومنع البناء في المناطق الغربية منه، والقيام بعمليات تنظيف وهدم كل ما كان من بناء وغيره حول باب الساهرة وباب العمود وباب الخليل.

ب- تحديد مناطق التطور في القدس بالمناطق الشمالية والغربية والجنوبية الغربية، ومنع البناء في جبل الزيتون وجنوب شرق المدينة.

ج- وضع مخطط بناء الجامعة العبرية في جبل المشارف، مع انها لم تدخل حتى عام ١٩٤٨ في حدود البلدية.

د- ضرورة الحصول على إذن مسبق من دائرة الآثار قبل البدء بمباشرة البناء.

هـ- تحديد مناطق سكن أ،ب،ج، والتحكم بشكل البناء وارتفاعه والالتزام بأن يكون البناء من الحجر وزرع الأشجار في المدينة.

و- تخطيط شبكة للطرق ومنع البناء عليها، ووضع محاور رئيسية للطرق تتمثل بطريق القدس - نابلس والقدس - حيفا والقدس - يافا والقدس - أريحا والقدس- الخليل والقدس، باضافة الى طريق دائري حول القدس[٢٦] .

ز- ضخ المياه للقدس بالأنابيب من عين الفوار في وادي القلط ومن حوض رأس العين قرب الساحل عام ١٩٣٧[٢٧] .

٣. احتدام الصراع حول القدس بين العرب واليهود، حيث عمل كل طرف من أجل الحفاظ عليها واعتبارها عاصمة له، والقيام بكل ما يدعم مكانتها لديه.

---

[٢٤] H. Eugene Bevis (ed) The Jerusalem Question 1917-1968, The Jerusalem Municipality under the Ottoman, British and Jordanians, Daniel Rubinstein, p. 79.

[٢٥] اسامة حلبي ، بلدية القدس العربية، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس ١٩٩٣، ص٩ .

[٢٦] البنود الستة الأولى مأخوذة باختصار عن:
Jerusalem, The City Plan, ...Op. Cit. pp.8-19.

[٢٧] Israel, a Regional Geography ... Op. Cit. P. 258 .

فبالنسبة للعرب استمرت البلدة القديمة تقوم بالدور المركزي وتكثفت فيها معظم المؤسسات القيادية والاقتصادية والثقافية، مع التركيز ايضا على الأحياء العربية خارج الأسوار. ولما كان بناء الأحياء في هذه الفترة يتم على أساس قومي، فقد استمر تطوير الأحياء العربية التي ظهرت في نهاية العهد العثماني شمال المدينة وفي مناطقها الجنوبية الغربية.

أما فيما يتعلق باليهود، فقد تضاءل اهتمامهم بحارة اليهود في البلدة القديمة وتم التركيز على الأحياء القائمة سابقاً خارج السور، وإقامة أحياء جديدة شمال غرب المدينة وغربها أقيم فيها العديد من المؤسسات الروحية والاقتصادية والثقافية والصحية التي توفر الخدمات للسكان.

وقد قدر حجم المناطق المبنية عام ١٩٤٧ في القدس بـ ٧٢٣٠ دونماً، وهو ما يعادل ٣٥،٧٪ من مجمل مساحة البلدية في ذلك الوقت [٢٨].

ويمكن رسم حدود بلدية القدس عام ١٩٤٧ كما يلي (انظر الخارطة رقم ٥):

وقعت أقصى نقطة على الشرق عند كنيسة الجثمانية على خط الطول ١٢" ١٤' ٣٥° وهو ما يعادل وفق الاحداثيات الفلسطينية ١٧٣،٣ شرقاً، أما أقصى نقطة على الغرب فقد وقعت جنوب قرية دير ياسين التي لم تدخل في حدود البلدية، عند وادي البيطار على خط الطول ٥٣" ١٠'-٣٥° الموافق ١٦٧،٣ شرقا وفق الإحداثيات الفلسطينية، وقدرت المسافة بين النقطتين ب ٤،٢ كم هوائي.

أما أقصى نقطة في الشمال فقد وقعت قرب مقر قيادة الشرطة الفلسطينية في الشيخ جراح، الذي تحول فيما بعد الى مركز لوكالة الغوث، وذلك على خط عرض ٥" ٤٨' ٣١° الذي يعادل على الإحداثيات الفلسطينية ٢ ، ١٣٤ شمالاً. أما أقصى نقطة على الجنوب فهي قرب موقع جورة الحجة شمال حي رامات راحيل التي لم تدخل حدود البلدية، على خط العرض ٩" ٤٤'٣١° الذي يعادل ١٢٧،٨ شمالاً حسب الاحداثي الفلسطيني. وقدرت المسافة بين النقطتين ب ٤،٩ كم هوائي.

أما الحدود وفق المناطق فيمكن تحديدها كما يلي:

– **الحدود الشرقية:** تبدأ بوادي الجوز وتستمر مع واد ستنا مريم جنوبا، وتسير الحدود البلدية شرقي بلدة الثوري بمحاذاة كنيسة أخوات كلير، ثم من هناك باتجاه جنوب شرق

---

[٢٨] خليل تفكجي ، "مشروع مقترح لحدود عاصمة فلسطين – القدس". خليل تفكجي دراسة مقدمة لمؤتمر " نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس " تنظيم مركز أبحاث جامعة بيرزيت ، منشورة في هذا الكتاب.

لتضم أجزاء من جبل المكبر، حيث الكلية العربية وتساير الحدود البلدية بعدها تل بيوت الغربية حتى جورة الحجة.

- **الحدود الجنوبية:** تتجه حدود البلدية من جورة الحجة باتجاه شمال غرب، شمال رامات راحيل وقرية بيت صفافا، التي لم تدخل في حدود البلدية.

- **الحدود الغربية :** فقد ضمت حي جفعات شاؤول (شرقي قرية دير ياسين) ومنتفيوري، وبيت هكيرم، وبيت فاغان، وتمتد أحياء مونتيفيوري وبيت هكيرم وبيت فاغان كرأس حربة باتجاه جنوب غرب، تاركة مساحة واسعة بين حيّ القطمون وقرية المالحة، التي تعود ملكية اراضيها للعرب، خارج حدود البلدية. (بصورة أخرى كان امتداد الاحياء اليهودية هو الذي يحدد امتداد حدود البلدية).

- **الحدود الشمالية :** امتدت هذه الحدود من حي جفعات شاؤول في الغرب الى الميتم السوري (شنلر) مع أراضية التي تبلغ مساحتها ٥ الآف دونم، وقد تخطت الحدود هنا قرية لفتا وخربة الطرحة التي بقيت شمال حدود البلدية. وبعد ذلك يأتي حي سنهدريا ثم أراضي السمار في الشيخ جراح غربي جبل المشارف الذي لم يدخل في حدود البلدية [٢٩] .

حدود القدس الدولية وفق قرار التقسيم عام ١٩٤٧:

من بين القرارات الدولية، التي تشكل مرجعية شرعية للقضية الفلسطينية، هناك القرار الخاص الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اتخذ استناداً الى اللجنة الخاصة التي بحثت المسألة الفلسطينية، وقد اتخذ هذا القرار في ١٩٤٧/١١/٢٩ بأغلبية ٣٣ ضد ١٦ صوتا، وعرف بقرار التقسيم الذي دعا لقيام دولتين متجاورتين على أرض فلسطين عربية ويهودية، تجمعها روابط اقتصادية.

---

(٢٩) - Jerusalem, Map, Scale 1: 10.000 ... Op. Cit
- Jerusalem and Vicinity, March 1993 , Scale 1: 35.000 CIA

وقد أعطيت القدس في هذا القرار، وانطلاقا من مكانتها لكلا الشعبين، وضعا خاصا يمكن تلخيصه بما يلي (انظر الخارطة رقم ٦):

١. اعتبار القدس وحدة ادارية مستقلة (دولية)، تدار من قبل الأمم المتحدة عبر مجلس وصاية، الذي يعين حاكما يمارس نيابة عن الأمم المتحدة جميع السلطات الادارية بما في ذلك الشؤون الخارجية.

٢. اعطاء صلاحيات ادارية واسعة للمجالس البلدية والمحلية والقروية القائمة مع إعطاء الصلاحية للحاكم لدراسة انشاء وحدات بلدية خاصة في الأجزاء العربية واليهودية من القدس الجديدة (خارج الأسوار).

٣. انتخاب مجلس تشريعي بالاقتراع العام السري على أساس التمثيل النسبي تناط به اصدار قوانين تشريعية وضرائبية، على الا تتعارض مع وضع المدينة[٣٠] .

وقد تم بموجب هذا القرار توسيع مساحة القدس لتصل ٢٥٨ ألف دونم، أو ما يعادل ٩٥٪ من مساحة فلسطين[٣١] . وقد ضم للقدس في الجنوب كل من قرى صور باهر، وام طوبي، وحي رامات راحيل، وقرية بيت صفافا، وشرفات، وبلدات بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا، وقد شكل وادي الغول الذي يبعد عن كنيسة المهد قرابة ٥،٢٥ كم هوائي أقصى امتداد للحدود في الجنوب.

أما في الشرق فقد ضم للقدس كل من : سلوان، والطور، والعيزرية، وأبو ديس، وأراضي عرب السواحرة، بحيث تبعد أقصى نقطة على الحدود شرقا عن سور الحرم الشريف قرابة ٧،٧كم، وهي النقطة التي تمثل الآن الحدود الشرقية لمستوطنة معاليه أدوميم.

أما في الغرب فقد دخلت في حدود القدس كل من قرى المالحة، ولفتا، وديرياسين، وعين كارم، وتبعد أقصى نقطة في الحدود عن كنيسة القيامة قرابة ٩كم.

---

[٣٠] دائرة الثقافة – منظمة التحرير الفلسطينية ، وثائق فلسطين– مئتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩–١٩٨٧، ١٩٨٧، ص ١٢٥ – ١٢٧ .

[٣١] لقد قمت باستخراج المساحة بالاستناد الى مساحة الأراضي التابعة للمدن والقرى التي دخلت في عداد القدس وفق قرار التقسيم والواردة في الصفحات ٥٦–٥٩ من المرجع:

Sami Hadwai, Village Statistics 1945, A Classification of Land and Area Ownership in Palestine, Palestine Liberation organization - Research Center, Beirut, 1970.

أما في الشمال فقد ضمت أجزاء من أراضي قرية لفتا، وكل من قرية العيسوية، وقرية شعفاط، حتى تل الفول الفاصل بين بيت حنينا وشعفاط. وفق الحدود الجديدة، ووصل عدد من سكان القدس الدولية من العرب عام ١٩٤٧ الى ١٠٥ الآف واليهود ١٠٠ ألف.

ج- حدود ١٩٤٩ - ١٩٦٧

كان العامل الحاسم في هذه الفترة في تحديد حدود المدينة الحرب التي دارت عام ١٩٤٨ ونتائجها. حيث قسمت المدينة الى قسمين: شرقي وغربي، وخضع القسم الأول للإشراف الأردني بعد انضمام الضفة الغربية للأردن، والثاني للسيطرة الاسرائيلية، بعد الاعلان عن قيام دولة اسرائيل.

ويمكن في هذا المجال، عند دراسة الحدود الجغرافية للمدينة في هذه الفترة تمييز العناصر الأربعة التالية:

١- خط وقف اطلاق النار

٢- مصير الأراضي وتوزيع ملكيتها

٣- التطور في حدود القدس الشرقية

٤- توسع حدود القدس الغربية

١- خط وقف إطلاق النار : (انظر الخارطة رقم ٧)

كان من الواضح ومن طبيعة المعارك التي دارت حول القدس، أن القيادة العسكرية الاسرائيلية قد خططت للسيطرة على القدس بأكملها، إلا أن الدفاع المستميت لمقاتلي القدس ومساندة الجيش الأردني لهم، حال دون ذلك[٣٢] .

وقد تمخضت المعارك عن توقيع اتفاق أولي لوقف اطلاق النار في ١٩٤٨/١١/٣٠، تلاه في ١٩٤٩/٤/٣، اعتماد رسمي للخرائط التي تحدد خط وقف اطلاق النار الذي شكل الحدود بين القدس الشرقية والغربية حتى العدوان الاسرائيلي في ١٩٦٧/٦/٥ .

والمتتبع لخط وقف اطلاق النار المعتمد بين الأردن واسرائيل في منطقة القدس، يلحظ (كريدور) مندفعا الى الشرق بطول ٢٠كم وعرض يتراوح بين ٨-١٥كم، يمثل الاندفاع العسكري الاسرائيلي تجاه القدس، ذلك أن هذا الكريدور كان محاطا من الشمال والشرق

---

[٣٢] انظر مذكرات عبدالله التل، وكذلك مذكرات بهجت أبو غربية.

والجنوب بالأراضي العربية، ومفتوحا نحو الغرب مشكلا الاتصال بالأراضي الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ ٠

وكانت حتى عام ١٩٤٨، تقوم في هذا الكريدور ٣٦ قرية عربية هي : اللطرون وبيت محسير وبيت سوسين وبيت جز وخربة العمور وبيت ثول وسريس وقرية العنب (أبو غوش) وبيت نقوبا والقسطل وقالونيا ولفتا ودير ياسين وخلة الطرحة والشيخ بدر والمالحة والولجة وعين كارم والجورة وخربة اللوز والقبو وعلار ورأس أبوعمار وبيت نتيف ودير الشيخ ودير ابان واشوع وعجور وكسلة وبيت ام الميس وصوبا وصطاف ودير الهوى وجراش وبيت جمال والبرج٠ ووصل عدد سكانها عام ١٩٤٥ الى ٣٠٨٠٤ [٣٣] ٠ الا أن هذه القرى، ما عدا قريتي ابو غوش وبيت نقوبا، دمرت بعد عام ١٩٤٨، وهجر أهلها واقيم ما بين ١٩٤٨-١٩٥٦ بدلا منها ٢٠ مستوطنة يهودية٠

ويبدأ خط وقف اطلاق النار شمال غرب الكوريدور في منطقة القدس بقرية قطنة، ثم يتجه شرقا الى الحدود الجنوبية لقريتي بيت سوريك وبيت اكسا٠ ويقطع وادي عيسى في الجزء الجنوبي من تل خربة التليلة (التي اقيمت عليه عام ١٩٧٣ مستوطنة راموت) ثم يقطع واد العقابة، الذي يشكل مع وادي عيسى عند التقائهما جنوب تل التليلة نهر سارة، ثم يتجه خط وقف إطلاق النار بعد وادي العقابة باتجاه جنوب شرق حى منطقة أرض السمار في الشيخ جراح، حيث اقيمت عام ١٩٦٨ مستوطنة رامات أشكول، ومن هناك يتجه جنوبا بمحاذاة مقر وكالة الغوث والملعب، حيث يبدأ بالتفرع (الازدواج) تاركا بين الخطين مناطق عازلة أو ما كان يسمى أرض الحرام، وكانت هذه المناطق العازلة تضيق وتتسع وفق امتداد أحياء سنهدريا وحارة البخارية وموشيرم، ويصل خط وقف اطلاق النار أقصى اندفاع له في الشرق، مقابل مسجد الشيخ جراح حيث مبنى مراقبي الأمم المتحدة، ومن هناك تبدأ منطقة عازلة أخرى باتجاه القنصلية الامريكية في القدس الشرقية، وحيث بوابة مندلبوم التي كانت تشكل نقطة الاتصال بين القدس الشرقية والغربية، ما بين ١٩٤٨-١٩٦٧ ٠

ومن مندلبوم تبدأ منطقة عازلة ثالثة أكثر اتساعا تمتد على حي المصرارة٠ بعدها سار خط وقف اطلاق النار بمحاذاة السور الغربي للقدس مع منطقة عازلة تشمل حي باب الخليل، ثم يساير الخط السور الجنوبي باتجاه الشرق، متخطيا منطقة جبل صهيون حتى باب النبي داود٠

---

(٣٣) Village Statistics 1945 ... Op. Cit. P.50-68 .

وينحدر بعدها جنوبا على السفوح الشمالية لوادي الربابة، بمنطقة عازلة أخرى تضيق شرقي الثوري٠ وهنا تعود وتتسع الحدود الفاصلة، ولكن هذه المرة وضعت الأراضي العازلة في منطقة جبل المكبر تحت اشراف الامم المتحدة، وقد دخل ضمن هذه الأراضي مقر الحكومة الفلسطينية (قصر المندوب السامي)، الذي تحول الى مقر للامم المتحدة٠ ويجدر بالذكر أن منطقة اخرى في جبل المشارف وضعت تحت اشراف الأمم المتحدة وضمت العيسوية ومستشفى المطلع ومستشفى هداسا والجامعة العبرية، حيث كانت قافلة اسرائيلية تعبر بوابة مندلبوم مرتين في الشهر، وباشراف مراقبي الأمم المتحدة الى الجامعة العبرية ومستشفى هداسا٠

ومن جبل المكبر وقرب خربة صبيحة يخرج خط وقف اطلاق النار باتجاه الجنوب ليضم رامات راحيل ثم يتجه بعدها بشكل حاد وجهة شمال غرب الى قرية بيت صفافا، التي يقطعها عند سيره باتجاه الغرب الى قسمين، ويتبع القسم الشمالي منه للإشراف الاسرائيلي، والجنوبي للأردن٠ وبعد بيت صفافا يتجه خط وقف اطلاق النار باتجاه جنوب غرب ليساير خط سكة حديد القدس – يافا حتى بتير ثم يتجه باتجاه قريتي القبو ووادي فوكين وما تلاها من مناطق بيت لحم والخليل٠

٢- مصير الأراضي وتوزيع ملكيتها :

كان من نتائج تقسيم مدينة القدس اثر الحرب أن :

١- وقع من مساحة القدس التي بلغت ٢٠٢٠٢ دونم، عام ١٩٤٧، تحت السيطرة الاسرائيلية ما يساوي ١٦٢٦١ دونماً، أي ما يعادل ٨٠،٥٪ من مجمل مساحة المدينة، وهو ما عرف فيما بعد بالقدس الغربية، أما القدس الشرقية التي وقعت شرق خط إطلاق النار فلم تتعد مساحتها ٣٠٩١ دونماً٠

٢- إن ٨٥٠ دونما من أراضي القدس كانت مناطق خاضعة لاشراف الأمم المتحدة أو مناطق عازلة٠

٣- إن ملكية الأراضي في القدس الغربية التي وقعت تحت السيطرة الاسرائيلية كانت موزعة كما يلي: ٣٣،٧٪ تعود للعرب، و ٣٠٪ لليهود، و ١٥،٢٪ للمؤسسات الأوروبية، والباقي تعود ملكيتها للحكومة أو البلدية[٣٤] ٠

---

[٣٤] الأرقام في البنود ١،٢،٣ مأخوذة من:
- Jerusalem, Map. Scale 1:10.000 ... Op. Cit.

٤- إن ملكية اليهود في الأراضي الواقعة شرقي خط وقف اطلاق النار لم تتعد ٣٩٢ دونما، تركزت بشكل رئيسي في المناطق الخاضعة لاشراف الأمم المتحدة في جبل المكبر، وجبل المشارف أو في المنطقة العازلة.

أما في حارة اليهود في البلدة القديمة فلم تتعد ملكية اليهود ٥ دونمات حيث ملكية الحارة كانت تعود بالأساس للأوقاف أو لسكان عرب.

٥- إن قرابة ٢٥ ألف فلسطيني[٣٥] ، هجّروا من احيائهم السبعة الواقعة غرب المدينة، والتي تمت مصادرتها وتم إسكان مهاجرين يهود فيها بدلاً من سكانها العرب.

٣- حدود القدس الشرقية :

كانت القدس الشرقية أثر الحرب تضم البلدة القديمة بأكملها وأحياء باب الساهرة وباب العامود والشيخ جراح والحسينية (الأميركان كولوني) ووادي الجوز والثوري. وقد قدر عدد سكان هذه الأحياء عام ١٩٥٢ بحوالي ٥٠٧٧٤ نسمة[٣٦] .

وكان من الطبيعي أن تعاني المدينة أثر الانقسام من الازدحام بعد وصول اعداد كبيرة من المهاجرين المقادسة ابناء الاحياء العربية، لذلك سعى المجلس البلدي للقدس الشرقية باستمرار المطالبة بتوسيع حدود البلدية، ولم يكن له ذلك الا مرة واحدة، حيث ضمت للمدينة في ١٩٥٢/٤/١ مناطق سلوان وراس العمود وعقبة الصوانة وأرض السمار وجنوبي شعفاط، بحيث وصلت مساحة البلدية الى ٦ الآف دونم[٣٧] .

ولما تحولت القدس الشرقية في هذه الفترة الى مركز اداري وتجاري بالإضافة الى مركزها الروحي، يخدم مناطق الضفة الغربية، فقد ازدهرت فيها حركة العمران، وزاد عدد سكانها الى ما يقارب ٧٠ ألفاً عام ١٩٦٦ [٣٨] ، مما دفع من جديد مجلس أمانتها للتخطيط

---

[٣٥] وليد الخالدي ، "القدس مفتاح السلام في الشرق الأوسط، في القرن العشرين". وليد الخالدي محاضرة القيت في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، جريدة القدس المقدسية ١٩٩٥/١٢/١٥ .

[٣٦] احصاء المساكن لعام ١٩٥٢، قسم احصاءات المدن والقرى في لواء القدس، القدس ١٩٥٣ .

[٣٧] الأوراق الخاصة لأمين القدس المرحوم روحي الخطيب .

[٣٨] وفق أول تعداد للسكان والمساكن اجري في الأردن بتاريخ ١٩٦١/١١/١٨ونشر في التقرير الأولي رقم ٧ عن التعداد/ بعنوان خصاص وتوزيع السكان في لواء القدس، دائرة الاحصاءات العامة، ايار ١٩٦٣، فان ----

لزيادة مساحة القدس الشرقي من ٦ الآف دونم الى ٧٥ ألف دونم، وبشكل خاص باتجاه الشمال حتى مطار قلنديا، إلا أن عدوان ١٩٦٧/٦/٥ حال دون تنفيذ هذا المشروع.

٤- حدود القدس الغربية :

قامت سلطات بلدية القدس الغربية ما بين ١٩٤٩-١٩٦٧ بتوسيع حدود البلدية ٣ مرات، كانت أهمها في ١٩٥٢/٨/١٤ عندما ارتفعت المساحة من ١٦،٢٦١ دونما الى ٣٣،٥٠٠ دونم، وفي ١٩٦٧/٥/١٦ اضيف لمساحة البلدية ٢٥٠٠ دونم، وفي ١٩٦٤/٧/٢٦، اضيف ٢١٠٠ دونم، لتصل مساحة المدينة عشية عدوان ١٩٦٧ الى ٣٨١٠٠ دونم، مما يعني أن مساحة المدينة ازدادت خلال عقدين بنسبة ٢،٣ المرة [٣٩] .

وكان لمصادرة الأراضي التي تعود ملكيتها للعرب، والتي هجر أهلها منها اثر حرب ١٩٤٨، العامل المساعد الرئيس في هذا التوسع. حيث وضعت مجموعة من القوانين أسهمت في اطلاق يد البلدية والمؤسسات الأخرى في وضع اليد على أرض الفلسطينين، من القرى المجاورة المهجورة.

وقد جاءت الاضافات الجديدة لحدود البدية على أراضي قرية لفتا وخلة الطرحة وبيت صفافا ودير ياسين وعين كارم والمالحة. هذه القرى التي كان مجموع الأراضي التابعة لها يصل عام ١٩٤٥ الى ٣٦٧٧١ دونما [٤٠] .

كما كان للعمل الدؤوب من قبل بلدية القدس والحكومة الاسرائيلية دوره ايضا في هذا التوسع. فمنذ الاعلان عن القدس بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٣ عاصمة لاسرائيل والعمل يجري لتحويلها الى منطقة جذب من النواحي الاقتصادية والثقافية. فقد أقيمت العديد من المؤسسات

— عدد سكان مدينة القدس وصل الى ٦٠٤٨٨، فاذا قمنا بحساب زيادة السكان في المدينة وفق معدل الزيادة السنوية في تلك الفترة ٢،٥٪ فاننا نحصل على الرقم المشار اليه في البحث.

(٣٩) - Jerusalem, Statistical year book , ... Op. Cit. P.3 .

(٤٠) – Village Statistics 1945, Op. Cit. pp. 56-58.

الصناعية والعلمية والادارية، ونشطت حركة عمران واسعة، رفعت عدد سكان القدس الغربية من ٦٩ ألفا عام ١٩٤٩ [٤١] الى ١٩٧،٧ ألفـــــا عام ١٩٦٧ [٤٢] .

حدود القدس الجغرافية ١٩٦٧ - ١٩٩٤ :

اثر عدوان ١٩٦٧/٦/٥، حدث تغير كبير على الحدود الجغرافية لمدينة القدس، فقد وصلت مساحتها عام ١٩٩٣ الى ١٢٣ ألف دونم، بلغت مساحة القدس الشرقية فيها ٧٠٤٠٠ دونم، والقدس الغربية ٥٢٦٠٠ دونم. وقد ارتفع عدد سكانها ليصل عام ١٩٩٣ الى ٥٦٧،٢ ألف، من بينهم ٤٠٦،٤ ألف يهودي و ١٦٠،٨ ألف عربي[٤٣] .

وقد تم التغيير الرئيسي في مساحة المدينة على حساب توسيع مساحة القدس الشرقية عام ١٩٦٧ من ٦ الآف دونم الى ٦٩٩٠٠ دونم، أضيف اليها ٥٠٠ دونم اخرى عام ١٩٨٥ . أما القدس الغربية فقد تم توسيعها في شباط ١٩٩٢ بما يعادل ١٤٥٠٠ دونم.

وفيما يتعلق بالقدس الشرقية في هذه الفترة، فان العامل الحاسم في إملاء التغير على المدينة كان الاحتلال ومخططات التوسع الاسرائيلية فيها.

ومع أن الساسة الاسرائيليين ومن بعدهم العديد من الكتاب الاسرائيليين، حاولوا تبرير عدوان ١٩٦٧ وكانه دفاع عن النفس في وجه العدوان العربي، إلا أن وقائع الأحداث تبين أن هذا العدوان التوسعي كان قد خطط له بشكل دقيق ، بانتظار المبرر .

- ففي ١٩٦٧/٦/٢٧ أعلنت الكنيست ادخال القدس الشرقية ضمن الولاية الاسرائيلية.
- وفي ١٩٦٧/٦/٢٨ وسعت حدود منطقة القدس الشرقية، من طرف واحد، وضمت الى القدس الغربية.
- وفي نفس اليوم صودر ١١٦ دونما في البلدة القديمة، ضمت حارة المغاربة والشرف والميدان وحارة اليهود القديمة وجزءا من حارة السريان وهدمت منازلها ورحل أهلها، لتقام مكانه ساحة المبكى وحارة اليهود الحالية.

---

[٤١] يشير يهودا كرمون في مرجعه الذي أشرنا اليه سابقا "الجغرافيا الإقليمية لاسرائيل" ان عدد سكان اليهود في القدس نتيجة الحرب والظروف الصعبة في تأمين الخدمات التي تلتها اثر تقسيم المدينة قد انخفض من ١٠٠ الف الى ٦٩ ألفـــــا (ص ٢٦٠).

[٤٢] Jerusalem, Statistical year book ... Op. Cit. 25 .

[٤٣] Ibid, p. 25 .

- وفي ١٩٦٨/٩/١ صودر ٣٣٤٥ دونما في الشيخ جراح وأرض السمار ووادي الجوز وخلة نوع في أرض الحرام، وبوشر باقامة مستوطنات رامات اشكول وجفعات همفتار والتلة الفرنسية والجامعة العبرية على أراضيها في العامين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ٠
- وفي ١٩٧٠/٨/٣٠ صودر ١١٦٨٠ دونما اخرى من أراضي قرى وبلدات بيت اكسا وشعفاط ولفتا وصور باهر وبيت جالا وبيت صفافا وشرفات وبيت حنينا وقلنديا، لتقام عليها مستوطنات راموت والنبي يعقوب شعفاط ومعالوت دفنا وتل بيوت الشرقية وجيلو وجفعات ماتوس وبسغات زئيف وبسغات عومر والمنطقة الصناعية (عطروت)٠

ولم يكن بناء هذه المستوطنات الا فرض واقع جديد يتفق وعقلية التوسع التي بدأت بعدوان ١٩٦٧ ، بحيث قدر عدد سكان هذه الأحياء اليهودية في القدس الشرقية عام ١٩٩٣ بحوالي ١٥٣،٨٤٠ نسمة [٤٤] ، بعد أن لم يكن يتجاوز عددهم عام ١٩٦٧ عشرات في منطقة الجامعة العبرية، ولم يكن بناء هذه الأحياء اليهودية بغرض التوسع فحسب، بل اقيمت بحيث تمنع توسع الأحياء العربية الى الشرق أو الى الغرب، وكي تمنع اتصال هذه الأحياء، وتحول دون قيام وحدة جغرافية واحدة منها٠

وقد تم ذلك ايضا بمصادرة المزيد من الاراضي بحيث قدر حجم الأراضي المصادرة حتى عام ١٩٩٣ في منطقة القدس الشرقية بحوالي ٢١٧٣٨ دونماً، وباخراج ٣٩١٥٨ دونماً أخرى خارج دائرة التنظيم، كمناطق خضراء أو طرق أو مناطق عسكرية [٤٥] ، وتم ايضا وضع كافة المعيقات والعراقيل أمام البناء العربي بحيث لم يتم بناء ما بين ١٩٦٧-١٩٩٣، إلا ١٠٤٩٢ وحدة سكنية عربية مقابل ٤٣٤٤٩ وحدة سكنية يهودية في مستوطنات القدس الشرقية [٤٦] .

وقد وسعت الحدود في القدس الشرقية مقارنة بحدود ١٩٤٩ و ١٩٦٦ باتجاهات ثلاثة (انظر الخارطة رقم ٨):

---

[٤٤] طاقة المساقة في القدس – تقرير بلدية القدس . آب ١٩٩٣ (بالعبرية) .

[٤٥] الأرقام من جمع باحث الاستيطان الفلسطيني، رئيس دائرة الجغرافية في جمعية الدراسات العربية، السيد خليل تفكجي٠ (أوراق خاصة)٠

[٤٦] طاقة المساكن في القدس – مرجع سابق .

١) **الجهة الشمالية:** وهي الواقعة شمال الشيخ جراح وعلى طريق القدس – رام الله، والتوسع االاكبر حدث هنا في الشيخ جراح وشعفاط، وقد بلغت الحدود أقصى عرض لها من الغرب الى الشرق في المنطقة الفاصلة بين وادي عيسى شرقي بيت اكسا ووادي ابن عيد غربي قرية عناتا (حوالي ٧،٥كم) وقد اقيمت في هذه المنطقة المستوطنات التالية: رامات أشكول وجفعات همفتار والتلة الفرنسية عام ١٩٦٨، والمنطقة المحيطة بالجامعة العبرية ١٩٦٩، ومعالوت دفنا وراموت عام ١٩٧٣، وبسغات عومر عام ١٩٨٥، وريخس شعفاط عام ١٩٩٠ ٠ وقد بلغ عدد سكان هذه المستوطنات عام ١٩٩٣ قرابة ٧٢٣٠٠ نسمة مقابل ١٨٥٠٠ عربي يعيشون في منطقة شعفاط، محصورين بين راموت شعفاط في الغرب وبسغات عومر في الشرق ومفصولين عن الشيخ جراح بمستوطنات راموت اشكول وجفعات همفتار والتلة الفرنسية٠

كلما اتجهنا شمالا مع طريق القدس – رام الله، تأخذ حدود البلدية بالتقلص، خاصة في الغرب متجنبة ضم قرى بيت حنينا (البلدة القديمة) وبير نبالا وقلنديا وجديرة ورافات، بينما ضمت معظم أراضيها داخل حدود البلدية٠ أما في الشرق من بيت حنينا فتوازي الحدود هنا مثيلتها في شعفاط، بحيث تستوعب مستوطنتي النبي يعقوب (١٩٧٢) وبسغات زئيف (١٩٨٥)٠ وتشكل هاتان المستوطنتان مع بسغات عومر، السور الشرقي الذي يمنع امتداد احياء بيت حنينا والنبي يعقوب شرقا ويحد من اتصالها مع عناتا وحزما٠

أما من حيث عدد السكان فقد وصل عام ١٩٩٣ في الأحياء العربية بيت حنينا والنبي يعقوب الى ١٦٩٠٠، بينما سكن في المستوطنتين المذكورتين ٣٣ ألفاً٠

وبدءا من ضاحية البريد شمالا تضيق حدود البلدية الى عرض ٢كم تقريبا، متجنبة تجمع الرام (٢٧٩٢٥ نسمة) ومخيم قلنديا (٤١٤٣ نسمة)[٤٧]٠ ولتضم مطار قلنديا والمدينة الصناعية عطاروت المقامة على أراضي قريتي بيت حنينا وقلنديا٠ أما الحد الشمالي لحدود البلدية الموسعة من قبل الطرف الاسرائيلي، فتقع تقريبا على خط عرض ٥٣' ٣١° المعادل للإحداثي الفلسطيني الخط ١٤٣،٣ شمالاً٠ وهو الذي يقع جنوب مصنع العرق في منطقة خان أبو اسكندر (جنوب مدينة البيرة)٠

---

[٤٧] سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. مركز الاحصاء الفلسطيني، تشرين الثاني ١٩٩٤، ص ٢٨ و ١٣٨ .

٢) الحدود الشرقية: تم التوسع هنا بضم جبل المشارف والطور وجبل المكبر لحدود القدس الشرقية. وتقع أقصى نقطة للشرق على خط طول ٤٤´ ١٥´ ٣١° المعادل للخط ١٧٥ شرق من الاحداثيات الفلسطينية. وهي المنطقة المرتفعة الفاصلة بين وادي النار غرباً ووداي الجهير شرقاً (المسماه جبل السلحيد). وقد اقيمت عام١٩٧٣ في المنطقة الشرقية مستوطنة تل بيوت الشرقية على جبل المكبر، والتي بلغ عدد سكانها بعد عشرين سنة من إقامتها ١٥ ألف نسمة.

٣) الحدود الجنوبية: شمل التوسع في هذه المنطقة: قريتي صور باهر وام طوبا وجبل ابو غنيم وشرفات وأراضي بيت جالا غرباً حتى شمال شرق قرية بتير. ثم عادت وتوسعت الحدود عام ٩٩٢ لتصل قرية بتير. وقد اقيمت داخل حدود البلدية في هذه المنطقة الموسعة مستوطنة جيلو (١٩٧١) وجفعات ماتوس (١٩٩١)، اللتان وصل عدد سكانهما على التوالي عام ١٩٩٣ الى ٣٠٢٠٠ و ١٠٤٠ . وتشكل هاتان المستوطنتان الحد الذي يحول دون توسع مدينتي بيت لحم وبيت جالا شمالاً، إضافة الى مستوطنة هارجيلو المقامة خارج حدود البلدية والتي تحد من توسع بيت جالا غرباً.

٤) الحدود الغربية: تم في شباط ١٩٩٢ توسيع حدود البلدية (انظر الى الخارطة رقم ٩) من النواحي الغربية بمساحة ١٤٥٠٠ دونم بحيث امتدت مع خط وقف اطلاق النار لعام ١٩٤٩ لتفصل بين بتير وخط السكة الحديدية، ثم غرباً على أراضي قرية الولجة، وقد شكل هذا التوسع الجزء الأكبر من الأراضي التي ضمت الى البلدية في ذاك العام. أما الجزء الآخر من التوسع فحدث في موتسا وجفعات شاؤول وراموت على أراضي قرى عين كارم ودير ياسين ولفتا بشكل متفرق. وتشكل نقطة لقاء خط السكة الحديدية، الذي يسير في وادي الولجة (رافيم)، مع وادي ساره أقصى نقطة الى الغرب في حدود البلدية، وتقع تقريباً عن تقاطع احداث ١٢٩،٥ شمال مع ١٥٨،٥ شرق، وفق الاحداثيات الفلسطينية.



الجانب السياسي

- خليل تفكجي : مشروع مقترح لحدود عاصمة فلسطين
- وليد سالم : المستقبل السياسي للقدس
- سلافة حجاوي : المستقبل السياسي للقدس
- محمد مطر النخال : كيف نجعل من القدس عاصمة سياسية



مشروع مقترح لحدود عاصمة فلسطين

بقلم / خليل تفكجي

مقدمـــة :

تلعب الحدود السياسية دورا هاما في تحديد العلاقة ما بين رجل القانون ، والسياسي ، والمؤرخ ، والجغرافي ، اذ ان لكل واحد منهم وجهة نظر مختلفة ، فرجل القانون يحدد الحدود التي تخضع للسيادة واشراف السلطة واخضاعها لقوانينها ، بينما يحدد السياسي النظام الأيدلوجي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي . أما الجغرافي فهو يهتم بدراسة الحدود السياسية باعتبارها جزءا من (اللاند سكيب) . ولا شك في ان جميع هذه العناصر لعبت دورا هاما في ترسيم حدود بلدية القدس . فقد كان للموقع الجغرافي الذي يجمع بين ميزتين ، ميزة الانغلاق وما يوفره من حماية للمدينة ، وميزة الانفتاح وما يتبعه من اتصال بالمناطق والاقطار المجاورة ، دوره في تحديد الحدود . كذلك كان لموقع القدس الجغرافي أهمية خاصة في المجال العسكري نظرا للتضاريس الطبيعية التي تعزز الدفاع عنه . ولا يقل موضوع المدينة أهمية عن موقعها ، فهو موضوع ديني دفاعي يجمع بين قدسية المكان وسهولة الدفاع عنه .

نشأت النواة الاولى لمدينة القدس على (تل أوفيل) المطل على قرية سلوان ، حيث اختير هذا الموقع لأسباب أمنية ، وساعدت عين سلوان في توفير المياه للسكان ، وهجرت هذه النواة وانتقلت الى مكان آخر هو (جبل بزيتا) ومرتفع موريا الذي تقع عليه قبة الصخرة وأحيطت المدينة بالأسوار ، ثم بدأت بالتقلص حتى بنى السلطان العثماني (سليمان القانوني) السور الحالي محددا حدود القدس القديمة جغرافيا ، بعد أن كان سورها يمتد شمالا حتى وصل في مرحلة من المراحل الى منطقة المسجد المعروف (مسجد سعد وسعيد) . وفي عام ١٨٦٣ تأسست أول بلدية للقدس . وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأت الأحياء اليهودية تظهر طابع هذه الحدود ، لتبدأ في رسم الحدود السياسية لمدينة القدس . ومن أجل هدف أيدولوجي اقيم حي (يمين موشيه) عام ١٨٥٠ في منطقة جورة العناب ليكون نواة لأحياء يهودية تقام خارج الاسوار باتجاه الجنوب الغربي والشمال الغربي والغرب . ثم اقيم حي (مئة شعاريم) في منطقة المصرارة ، و (ماقور حاييم) المسكوبية في عام ١٨٥٨ .

وفيما يلي أسماء الأحياء اليهودية التي انشئت وتواريخ انشائها :

	اسم الحي	تاريخ الانشاء
١	مونتفيوري (مشكنوت شأنانيم)	١٨٦٠
٢	نحلات شيفع	١٨٦٩
٣	محانية يسرائيل (حارة المغربة)	١٨٦٦
٤	مئة شعاريم (البيوت الهنغارية)	١٨٧٤
٥	قبر الصديق شمعون	١٨٧٦
٦	باني يعقوب	١٨٧٧
٧	باني ديفيد	١٨٧٧
٨	ايفن يسرائيل	١٨٧٥
٩	مشكنوت يسرائيل	١٨٧٥
١٠	شعاري تصيدق	١٨٨٩
١١	شعار موشيه	١٨٨٥
١٢	بخاريم	١٨٩٢
١٣	نحلات تسيفي	١٨٩٤
١٤	زخرون موشيه	١٩٠٥
١٥	نحلات تصيون	١٩٠٨

ومن الملاحظ ان سير الاستيطان كان باتجاه المناطق الغربية :

١	كريات موشيه	١٩٢٤
٢	بيت هاكيرم	١٩٢٢
٣	روميما	١٩٢١
٤	تل ارزة	١٩٣١
٥	نفي شأنان	١٩٢٥
٦	رحافيا	١٩٢١
٧	كريات شموئيل	١٩٢٤
٨	بيت منجات	١٩٢٢

ونتيجة لنشوء الضواحي الاستيطانية في المنطقة العربية ، ونتيجة للزعم الصهيوني بان القدس كانت دائما ذات اغلبية يهودية ، علما بان مساحة الحي اليهودي في القدس القديمة لم تتجاوز مساحة (٥ دونم) ، وعدد سكانه لم يتجاوز تسعين اسرة ، فان حكومة الانتداب البريطاني وقادة الصهيونية اتفقوا على رسم حدود البلدية بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي ، حيث امتد الخط من الجهة الغربية عدة كيلومترات (جبعات شاؤول ، وسكنات مونتفيوري ، وبيت هاكيرم ، وشكنات هبوعليم ، وبيت فجان) التي تبعد ٧ كم عن اسوار المدينة ، بينما اقتصر الامتداد من الجهات الجنوبية والشرقية على بضع مئات من الأمتار ، ووقفت حدود البلدية امام مداخل القرى العربية المجاورة للمدينة ومنها قرى عربية كبيرة خارج الحدود (الطور ، وشعفاط ، ولفتا ، ودير ياسين، وسلوان ، والعيسوية ، وعين كارم ، والمالحة ، وبيت صفافا) رغم ان هذه القرى تتاخم المدينة حتى تكاد تكون كل منها ضاحية من ضواحيها .

ثم جرى ترسيم الحدود البلدية عام ١٩٢١ ، حيث ضمت حدود البلدية القديمة قطاعا عرضيا بعرض ٤٠٠م على طول الجانب الشرقي لسور المدينة ، بالاضافة الى احياء (باب الساهرة ، ووادي الجوز ، والشيخ جراح) من الناحية الشمالية ، ومن الناحية الجنوبية انتهى خط الحدود الى سور المدينة فقط ، اما الناحية الغربية والتي تعادل مساحتها اضعاف القسم الشرقي ، فقد شملتها الحدود لاحتوائها تجمعات يهودية كبيرة بالاضافة الى بعض التجمعات العربية ، (القطمون ، والبقعة الفوقا والتحتا ، والطالبية ، والوعرية ، والشيخ بدر ، ومأمن الله).

أما المخطط الثاني لحدود البلدية فقد وضع عام ١٩٤٦ وجرى بموجبه توسيع في القسم الغربي عام (١٩٣١) ، وفي الجزء الشرقي أضيفت قرية سلوان من الناحية الجنوبية ، ووادي الجوز ، وبلغت مساحة المخطط ٢٠,١٩٩ دونما توزعت ملكية اراضيها كما يلي :

١	املاك عربية	٤٠٪
٢	املاك يهودية	٢٦,١٢٪
٣	املاك مسيحية	١٣,٨٦٪
٤	املاك حكومية وبلدية	٢,٩٪
٥	طرق ،سكك حديدية	١٧,١٢٪
	المجموع	١٠٠٪

وتوسعت المساحة المبنية من ٤١٣٠ دونما عام ١٩١٨ الى ٧٢٣٠ دونما عام ١٩٤٨ ، وجاء التقسيم والتدويل (١٩٤٧-١٩٤٩) لان فكرة تقسيم فلسطين وتدويل القدس لم تكن جديدة ، فقد طرحتها اللجنة الملكية بخصوص فلسطين (لجنة بيل) ، حيث اقترحت اللجنة ابقاء القدس وبيت لحم اضافة الى اللد والرملة ويافا ، خارج حدود الدولتين (اليهودية والعربية) مع وجود معابر حرة وآمنة . وجاء قرار التقسيم ليوصي مرة اخرى بتدويل القدس . وقد نص القرار على ان القدس ستكون (منطقة منفصلة) تقع بين الدولتين (العربية واليهودية) ، وتخضع لنظام دولي خاص ، وتدار من قبل الامم المتحدة بواسطة مجلس وصاية يقام لهذا الخصوص . وقد حدد القرار المذكور حدود القدس الخاضعة للتدويل بحيث شملت اضافة الى المدينة ذاتها (ابو ديس شرقا ، وبيت لحم جنوبا ، وعين كارم ، وموتسا ، وقالونيا غربا ، وشعفاط في الشمال) ، ولكن حرب عام ١٩٤٨ ، وتصاعد المعارك الحربية التي اعقبت التقسيم ادت الى تقسيم المدينة الى قسمين . فبتاريخ ١٩٤٨/١١/٣٠ وقعت السلطات الاسرائيلية والاردنية على اتفاق وقف اطلاق النار بعد ان تم تعيين خط تقسيم القدس بين القسمين الشرق والغربي للمدينة في ١٩٤٨/٧/٢٢ . وهكذا فانه مع نهاية عام ١٩٤٨ كانت القدس قد تقسمت الى قسمين ، وتوزعت حدودها نتيجة لخط وقف اطلاق النار الى :

١	مناطق فلسطينية تحت السيطرة الاردنية	٢,٢٢٠ دونما	٪١١,٤٨
٢	مناطق فلسطينية محتلة (الغربية)	١٦,٢٦١ دونما	٪٨٤,١٢
٣	مناطق حرام ومناطق للامم المتحدة	٨٥٠ دونما	٪٤,٤٠
	المجموع	**١٩,٣٣١ دونما**	٪١٠٠

وهكذا ، وبعد اتفاق الهدنة بين الطرفين الاردني والاسرائيلي في ١٩٤٩/٣/٤ ، تأكدت حقيقة اقتسام القدس بينهما انسجاما مع موقفهما السياسي المعارض لتدويل المدينة ، وفي ١٩٥١/٧/١٣ جرت اول انتخابات لبلدية القدس العربية ، وقد اولت البلدية اهتماما خاصا بتعيين وتوسيع حدودها البلدية ، وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية واستفحال الضائقة السكانية . وصودق على اول مخطط يبين حدود بلدية القدس (القدس الشرقية) في ١٩٥٢/٤/١، وقد ضمت المناطق التالية الى مناطق نفوذ البلدية (قرية سلوان ، ورأس العامود ، والصوانة ، وارض السمار ، والجزء الجنوبي من قرية شعفاط). واصبحت المساحة الواقعة تحت نفوذ البلدية ٤,٥ كم٢ في

حين لم تزد مساحة الجزء المبني منها عن ٣كم٢ . وفي ١٩٥٧/٢/١٢ قرر مجلس البلدية توسيع حدود البلدية ، نتيجة للقيود التي وضعها كاندل في منع البناء في سفوح جبل الزيتون ، والسفوح الغربية والجنوبية لجبل المشارف (ماونت سكوبس) . بالاضافة الى وجود مساحات كبيرة تعود للاديرة والكنائس ، ووجود مشاكل اخرى مثل كون اغلبية الارض مشاعا ولم تجر عليها التسوية (الشيخ جراح ، وشعفاط) . وهكذا ، وفي جلسة لبلدية القدس بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٢ ناقش المجلس مشروع توسيع حدود البلدية شمالا ، حيث تشمل منطقة بعرض ٥٠٠ م من كلا جانبي الشارع الرئيسي المؤدي الى رام الله ويمتد شمالا حتى مطار قلنديا .

واستمرت مناقشة موضوع توسيع حدود البلدية بما في ذلك وضع مخطط هيكلي رئيسي للبلدية حتى عام ١٩٥٩ دون نتيجة . وفي ايلول عام ١٩٥٩ ، تم الاعلان عن تحويل بلدية القدس الى امانة القدس . ولكن هذا التغيير في الاسماء لم يتبعه تغيير في حجم الميزانيات او المساعدات. وفي عام ١٩٦٤ ، وبعد انتخابات عام ١٩٦٣ ، كانت هناك توصية بتوسيع حدود بلدية القدس لتصبح مساحتها ٧٥كم٢ ، ولكن نشوب حرب عام ١٩٦٧ اوقف المشروع ، وبقيت حدودها كما كانت عليه في الخمسينيات . اما القدس الغربية فقد توسعت باتجاه الغرب والجنوب الغربي ، (وضمت اليها احياء جديدة منها كريات يوفيل ، وكريات مناحيم ، وعير غانيم ، وقرى عين كارم، وبيت صفافا ، ودير ياسين ، ولفتا والمالحة ، لتبلغ مساحتها ٣٨كم٢) . وقد شرعت بلدية القدس الغربية باعداد مخطط هيكلي للمدينة في عام ١٩٦٤ ثم اعيد تصميمه عام ١٩٦٨ .

حرب حزيران وتوسيع الحدود

اندلعت حرب عام ١٩٦٧ ، فاحتلت اسرائيل شرقي القدس ، وبدأت خطوات تهويد المدينة، واتفقت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سواء حكومات المعراخ او الليكود على هذه السياسة ، ووضعت البرامج الاستراتيجية والتكتيكية لبلوغ هذا الهدف . فبعد الاعلان عن توسيع حدود بلدية القدس وتوحيدها بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ ، وطبقا للسياسة الاسرائيلية للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الارض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب ، رسم (رحبعام زئيفي) حدود البلدية لتضم اراضي ٢٨ قرية ومدينة عربية ، واخراج جميع التجمعات السكانية العربية ، لتأخذ هذه الحدود وضعا غريبا ، فمرة مع خطوط التسوية (الطبوغرافية) ومرة اخرى مع الشوارع . وهكذا بدأت حقبة اخرى من رسم حدود البلدية ، لتتسع مساحة بلدية القدس من ٦,٥كم٢ الى

٧٠,٥ كم٢ وتصبح مساحتها مجتمعة (الشرقية والغربية ١٠٨,٥كم٢) لتتوسع مرة اخرى عام ١٩٩٠ باتجاه الغرب لتصبح مساحتها الآن ١٢٣كم٢ .

ومنذ الساعات الاولى للاحتلال ، بدأت الجرافات الاسرائيلية والسياسة الاسرائيلية في رسم المعالم لتهويد القدس ، من أجل فرض الامر الواقع وخلق ظروف (جيوسياسية) ، يصعب على السياسي او الجغرافي اعادة تقسيمها مرة اخرى ، فبدأت بوضع الاساسات لبناء الاحياء اليهودية في القدس الشرقية لتقام عليها سلسلة من المستوطنات ، احاطت بالقدس من جميع الجهات، وملأتها بالمستوطنين لتخلق واقعا جغرافيا وديمغرافيا ، وخلخلة سكانية في القدس العربية . فبعد ان كان السكان الفلسطينيون يشكلون اغلبية عام ١٩٦٧ ، اصبحوا اقلية عام ١٩٩٥، وبعد ان كانوا يسيطرون على ٢١٪ من الاراضي بعد عمليات المصادرة ، واقامة المشاريع الاستيطانية عليها ، وفتح الطرق ، والبناء ضمن الاحياء العربية ، لتأتي مرحلة اخرى من مراحل التهويد ورسم الحدود ، وهي حدود القدس الكبرى (المتروبوليتان) لتشمل اراضي تبلغ مساحتها ٨٤٠كم٢ او ما يعادل ١٥٪ من مساحة الضفة الغربية ، ولتبدأ حلقة اخرى من اقامة المستوطنات خارج حدود البلدية . ولكن هدفها هو التواصل الاقليمي والجغرافي ما بين المستوطنات خارج حدود البلدية والواقعة في الضفة الغربية ، بالاضافة الى اقامة شبكة من الطرق تصل ما بين هذه المستوطنات . وهكذا فان خارطة الحكومة الاسرائيلية للاستيطان تشمل : افرات وغوش عتصيون ، ومعاليه ادوميم ، وجبعات زئيف ، ويجري البناء فيها بطاقة كاملة .

(وقد أشار باحثو الجغرافية منذ سنوات طويلة الى الصلة الوثيقة بين حدود بلدية القدس وبين القدس الكبرى) .

كما اعلن الساسة الاسرائيليون ان توحيد القدس تحت السيادة الاسرائيلية امر لا رجعة فيه . ومن هنا فان الساسة الفلسطينيين والخبراء في الجغرافيا السياسية لم يستطيعوا ان يقدموا حتى الان حلا واقعيا ، وبعد ان قامت هذه الكتل الاسمنتية ضمن الحدود العربية التي احتلت بعد عام ١٩٦٧ . وقد جاءت فكرة ترسيم حدود جديدة واقامة عاصمة للدولتين بعد عمل ميداني صعب ، وبعد ان بدأت العملية السلمية في مدريد ، مرورا باوسلو واستمرت حتى الآن . لقد طرحت فكرة تعيين الحدود السياسية للعاصمة الفلسطينية ضمن مخطط عام ، يحفظ للجانبين حقوقهما السياسية والدينية والقانونية .

ان اقامة عاصمة فلسطينية في القدس مع عاصمة اسرائيلية بالقرب منها مفتوحة ومقسمة السيادة وتحت نفوذ دولتين ، هو من الامور المعقدة ، وخصوصا اذا علمنا ان هناك تداخلا ما بين العاصمتين ، فعلى سبيل المثال التلة الفرنسية ، والنبي يعقوب ، بمعنى (أراض فلسطينية مقابل المستوطنات) او بقاء المستوطنات ، مع امكانية التعايش العربي والاسرائيلي ضمن بناية واحدة (السكن المشترك) ، وبما ان المستقبل هو اقامة سلام دائم - فان السكن المشترك هو الحل لمشاكل عديدة :

أ- مشكلة السكن العربي

ب- التعايش ما بين العرب الفلسطينيين والاسرائيليين ، كما هو حاصل بالنسبة للمدن المختلطة داخل اسرائيل ، ولكن هناك محاذير لهذه المدن المختلطة اذا لم تكن هنالك سيادة عربية او ادارة احياء مشتركة بين الطرفين .

توسيع حدود بلدية القدس باتجاه الشرق والشمال الشرقي ، باعتبار ان القدس الشرقية لم تبن فيها احياء يهودية (المقصود حدود بلدية القدس ، قبل عام ١٩٦٧ ، مع اضافة قرى قضاء القدس : العيزرية ، وابو ديس ، والزعيم ، والسواحرة الغربية ، وصور باهر ، وام طوبا ، وسلوان ، والطور ، وعناتا ، وحزما ، والعيسوية ، والرام ، وضاحية البريد ، وجبع) . حيث ان هذه القرى هي قرى قضاء القدس العربية ، مع ايجاد تواصل اقليمي وممرات الى القدس الشرقية (الممرات موجودة وتحت السيادة العربية ، ممر راس العامود - والعيزرية ، ممر الطور - والزعيم ، وممر طريق بيت لحم القديمة الى صور باهر والسواحرة الشرقية والغربية) الى الاماكن العربية ضمن حدود بلدية القدس (الشيخ جراح ، ووادي الجوز ، والصوانه ،والثوري ، وباب الساهرة ، والبلدة القديمة).

اما البلدة القديمة فتقسم الى ثلاثة احياء (الحي اليهودي تحت السيادة الاسرائيلية ، والحي الاسلامي تحت السيادة العربية الفلسطينية ويدار من قبل الاوقاف الاسلامية ، والحي المسيحي تحت السيادة العربية ويدار من قبل الكنيسة) . وهكذا فان تحديد الحدود العربية باتجاه الشرق يهدف الى اسكان عربي مكثف ، بالاضافة الى وقف التوسع الاستيطاني باتجاه الغرب (معاليه ادوميم ، وعلمون ، وآدم) . كذلك فان وضع جميع القرى التي تقع خارج حدود بلدية القدس ، ولكنها ضمن حدود قضاء القدس ، يجعل الشعور الوطني الفلسطيني لهذه القرى بانه داخل القدس، وفي نفس الوقت يوقف فرض حدود بلدية القدس الكبرى على الواقع . هذا من ناحية ، ومن ناحية

اخرى ، فان التركيبة السكانية سوف تتغير لصالح العرب ، على الرغم من الكثافة السكانية في المنطقة ، اذا اضفنا منطقتي (الرام ، ضاحية البريد) . اما بالنسبة لقريتي بيت حنينا وشعفاط اللتين تقعان ضمن فكي كماشة (المستعمرات الشرقية ، والغربية) فان الممر الواصل بين (رأس خميس ، ورأس شحادة ، باتجاه الزعيم) سيكون حلقة الوصل بين القدس العربية وهذه القرى .

لذا ، سنلاحظ ان هذه الخارطة الجديدة سيكون فيها تداخلات معقدة في بعض الاحيان ، وخصوصا ان منطقة عطروت او منطقة المطار ستكون ضمن المناطق العربية المأهولة المحيطة بها من جميع الجهات ،(كفر عقب ، ومدينتي رام الله والبيرة شمالا ، ومخيم قلنديا ، والرام شرقا ، ورافات والجديرة ، وبير نبالا غربا ، وقرية بيت حنينا جنوبا) . ومن هنا فان جعل منطقة المطار والمنطقة الصناعية فيها ضمن (حدود بلدية القدس العربية) باعتبار ان المنطقة الصناعية هي جزء من المنطقة الصناعية للعاصمة الفلسطينية ، وباعتبار ان منطقة المطار وما حولها هي المنفذ الوحيد الى العالم الخارجي . وفي حالة رفض الجانب الاسرائيلي ، سيكون هناك احتمال بجعل هذه المنطقة مشتركة ، على اعتبار ان هذا المطار يخدم الجانبين (الفلسطيني والاسرائيلي) ، والمنطقة الصناعية ستكون احدى المدن الصناعية المشتركة بين الطرفين .

أما بالنسبة لموقع البرلمان الفلسطيني ، فان منطقة الطور في المكان المعروف(محطة التلفزيزن الاردني) على جبل الزيتون ، البالغة مساحته ١٠ دونمات في المنطقة (وهي الآن فارغة) ، ستكون المكان المناسب لاقامة البرلمان ، على اعتبار ان قرية الطور هي خارج حدود بلدية القدس الاردنية ، وفي نفس الوقت داخل حدود بلدية القدس الموسعة ، بالاضافة الى ان موقع المكان في موقع بين حدود البلدية الاردنية والاسرائيلية ، وفي منطقة مأهولة عربيا ، وفي منطقة استراتيجية ، سيثير شعورا عاما بالارتياح لدى الفلسطينيين بانهم يطلون على المدينة القديمة، وسيقبلون بسبب ذلك بعض التنازلات .

المصادر :

١- أسامة حلبي – بلدية القدس العربية .

٢- خليل التفكجي – تهويد القدس ، حقائق وأرقام .

٣- سامي هداوي – خارطة (الأملاك العربية) تاريخ غير معروف .

٤- د. محمود أحمد الديب – حدود فلسطينية ، دراسة تحليلية لوثائق الانتداب.

٥- الموسوعة الفلسطينية .



المستقبل السياسي للقدس

بقلم / وليد سالم

تتكون هذه الدراسة من جزئين :

الجزء الاول : قسم تحليلي يتضمن رؤية الكاتب حول المستقبل السياسي للمدينة " وذلك في اطار تحليله للمواقف والمصالح المختلفة بهذا الصدد ، وينتهي هذا القسم بسلسلة من المقترحات لتعزيز الرؤية الفلسطينية بشأن القدس على المستويين القريب والبعيد .

اما الجزء الثاني : فهو عبارة عن ورقة مساعدة " تتضمن عرضا لكافة المواقف الفلسطينية والعربية والدولية المطروحة بشأن مستقبل المدينة ، وقد رأيت انه ربما يكون مفيدا ان يتم جمع اكبر عدد ممكن من هذه المواقف المتناثرة في مؤلفات واصدارات عديدة منها ما هو فلسطيني ، وما هو اسرائيلي ، وما هو عربي او دولي ، وان يتم جمع كل ذلك في ورقة واحدة تضع القاريء دفعة واحدة في صورتها مما يسمح بالتقييم وتكوين الاستخلاصات والمواقف .

وقد حاولت في الورقة المساعدة ايضا بتقديم تحليل اولي لبعض المواقف ، مشددا بشكل اساسي على آفاق الاختراق الممكنة في الموقف الاسرائيلي ، كذلك عملت على تصنيف السيناريوهات والمواقف المختلفة بشأن مستقبل المدينة في اربع رزم يجدها القاريء لدى قراءته للورقة المساعدة ، كل ذلك لتسهيل نقلها بأوضح صورة ممكنة للقاريء من جهة ، ولتبيان الاوجه المختلفة لكل سيناريو وموقف من جهة اخرى . واتركك الان مع الورقتين :

الورقة الأولى :

افكار حول المستقبل السياسي للقدس

يرتبط مستقبل القدس السياسي الى حد بعيد بطبيعة الاطار المنهجي الذي يتم الانطلاق منه لمعالجة هذا المستقبل ، وتواجهنا على الفور بهذا الصدد اطر منهجية مختلفة حول هذه المسألة : فهنالك الاطار المنهجي الاسرائيلي الرسمي الذي يرى ان الصراع داخل مدينة القدس لا يعدو كونه صراعا عرقيا ، حالها في ذلك كحال المدن متعددة الاثنيات في العالم ، وبالتالي فان هذا الصراع العرقي هو صراع يمكن وينبغي حله في اطار الحفاظ على وحدة المدينة .

وهنالك اطار منهجي متداول وتتبناه اوساط فلسطينية وعربية وعالمية يقوم على اساس الحل الديني لمشكلة القدس كليا او جزئيا ، وفي الورقة المساعدة نجد عرضا لكافة المواقف التي تنطلق من هذا الاساس .

وفي رأينا فان هذين الاطارين يعجزان عن تقديم حل لقضية مستقبل مدينة القدس ، حيث ان الطرح الاسرائيلي يتجاهل جذر المسألة ، وهو الجذر المتعلق بالحقوق الوطنية الفلسطينية في القدس ، وهي الحقوق التي تنكرها اسرائيل انكارا تاما . اما الحل الديني فهو قد يتمكن من ايجاد ترتيبات متفق عليها للاماكن المقدسة، ولكنه عاجز تمام العجز عن ايجاد حلول سياسية للمشكلة . واضافة لذلك فاننا نرى ان المدخل العلماني هو الوحيد القادر على اتاحة المجال امام ممارسة كل الحريات ، بما في ذلك حرية أداء الشعائر الدينية والوصول الحر للاماكن المقدسة من جانب الجميع .

وعليه فان الاطار المنهجي الذي يمكن ان يقود الى حل واضح لمسألة القدس هو الاطار السياسي العلماني ، واشدد : السياسي العلماني ، وليس السياسي وحده ، فالحل السياسي وحده يمكن ان يقود او يشكل غطاء لترتيبات تتم هنا وهناك على اساس الدين ، او انه يقود لحلول ذات شكل ديني ، ولكنها في المقابل تمثل مداخل لنفوذ سياسي لهذا الطرف او ذاك ، وربما ايضا لحل سياسي باسم الدين ، والمعاهدة الاردنية-الاسرائيلية ، وكذلك نماذج للحلول السياسية المتلفعة بغلاف الدين.

ومن اجل الخروج من هذه المزالق فانه لا طريق سوى الحل العلماني ، الذي يضمن الحريات للجميع ، بما في ذلك الضمان للمتدينين على شتى اديانهم ، لان يرتبوا الترتيبات الملائمة والمتفق عليها للاماكن المقدسة .. ان يقوموا بذلك بانفسهم ، لا ان يتركوا للقيادات السياسية لتستغل مطالبهم الدينية من اجل فرض حلول سياسية باسم الدين . وان وجود سلطة علمانية هو الذي يكفل فقط للمتدينين حرية الحركة وممارسة الشعائر الدينية وايجاد ترتيبات متفق عليها بشان الاماكن الدينية ، وليس اية ترتيبات تستغل الدين من اجل تحقيق مآرب خاصة بها .

ومن اجل الوصول للحل السياسي العلماني لمسألة مستقبل القدس ، فاننا نرى ان لهذه المسألة طرفيها، وهما الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي ، فهذان الطرفان هما المعنيان مباشرة بحل هذه المسألة ، وفي اطار حلهما يمكن ان تعالج مصالح الفاتيكان والاردن واية اطراف اخرى وليس العكس .

والمقصود بالعكس بالطبع هو ان تصبح الاردن والفاتيكان وسواهما اطرافا في التفاوض بشأن مستقبل القدس السياسي ، انطلاقا من الادعاء (الصحيح او الذي ليس في محله اذ ليس هنا مجال تفحص ذلك) بان لهذه الاطراف مصالح خاصة بها في القدس !

ويجدر بنا الاعتراف بأن المسألة لن تعالج كمسألة فلسطينية-اسرائيلية فقط، بمجرد مطالبتنا بذلك ، فالمعاهدة الاردنية-الاسرائيلية تحدد دورا للاردن في مفاوضات المرحلة النهائية، وذلك فيما يتعلق بالترتيبات بشأن الاماكن المقدسة ، كما ان بيرس قد دعا مرارا وتكرارا لصيغة مشتركة للاشراف على الاماكن المقدسة تضم اسرائيل والاردن والسعودية والمغرب ومصر والفاتيكان ، وعدا عن هذا وذاك فانه لا يزال يقال لنا في الكثير من الكتابات المنتشرة هنا وهناك، بان علينا ان ناخذ بعين الاعتبار لدى معالجة وضع القدس النهائي كلا من المصالح الدولية والعربية والاسرائيلية بعين الاعتبار .

ومن الجانب الفلسطيني نقترح ان يقال باننا لسنا ضد اخذ هذه المصالح بعين الاعتبار ، ولكن ينبغي هنا التقيد بامرين :-

الاول : ضرورة تحديد هذه المصالح بحيث لا يتم تضخيمها بطريقة تجعل منها قيدا على ممارسة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في القدس ، او استخدامها بطريقة تخلق او تؤدي لخلق القيد المذكور .

الثاني : ان وجود هذه المصالح لا يبرر لأطراف دولية وعربية أنظماتية (رسمية) ان تكون جزءا من التفاوض من اجل تحديد المستقبل النهائي للقدس ، خاصة اذا ما ارادت هذه الاطراف الإسهام في الالتفاف على المطالب الوطنية الفلسطينية .

وفيما يتعلق بالمسألة الاولى (اي المصالح الدولية والعربية في القدس) ، فاننا نلمس ويلمس كل الشعب الفلسطيني والعالم ، بان هذه المصالح لا تتعدى الحق في الوصول للاماكن الدينية الاسلامية والمسيحية في القدس ، وكذلك ضمان بقاء بعض الكنائس المنتشرة هنا وهناك في القدس ، وعدم ترحيلها ، او الحد من نشاطاتها . وهذه امور يمكن معالجتها كلها بدون ان تصبح الاطراف الدولية والعربية جزءا من التفاوض بشأن مستقبل القدس ، اذ يكفي ان يتم اللقاء مع الطرف الفلسطيني الذي له الحق في ان يكون مسؤولا عن شرقي القدس وترتيب هذه الامور معه.

واذا نظرنا اليوم للواقع الدولي فاننا نجد ان الدول الغربية قد تخلت عن مطالبتها بتدويل الاماكن المقدسة في القدس ، وهو ما كانت تصر عليه بشكل خاص حتى عام ١٩٤٨ كمدخل لتحقيق نفوذ سياسي في فلسطين آنذاك باسم الدين ، ومن السيناريوهات والمواقف المضمنة في الورقة المساعدة المرفقة نجد ان اوروبا والامم المتحدة تريان عدم شرعية الاحتلال الاسرائيلي لشرقي القدس ، وتؤكد بعض قرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة على شرقي القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة القادمة . هذا فيما ترى الولايات المتحدة ان وضع القدس يجب ان يتقرر من خلال المفاوضات !

أي انه لم يعد هنالك طرف دولي رئيسي يطالب بتدويل القدس او اماكنها المقدسة (وذلك ما عدا الفاتيكان) ، فلماذا اذن نطالب كشعب فلسطيني باشراك الجانب الدولي في الترتيبات داخل القدس ، طالما ان الجانب الدولي نفسه قد بات يعتبر ان ضمان المصالح الدينية للمسيحيين يمكن ان يتحقق من خلال حل فلسطيني-اسرائيلي ينفذه الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي؟

ان الجواب على هذا السؤال واضح وينطوي على محاولة واضحة لتقليص واختزال الحقوق الوطنية الفلسطينية في شرقي القدس ، وجعل هذه الحقوق في احسن تقدير مساوية لحقوق الفاتيكان في المدينة !

اما حقوق ومصالح الانظمة العربية ، فلقد لاحظنا ان المغرب ومصر والسعودية وسواها من الدول لا تطمح لاكثر من دعم الاماكن الاسلامية المقدسة في القدس من خلال السلطة الفلسطينية ، ويقف النظام الاردني وحده ساعيا للمنافسة وخلق اوضاع فيها تنافر مع الجانب الفلسطيني ، وبصرف النظر عن الاسباب التي تدفع النظام الاردني للمنافسة فان من الضروري ان يتم السعي بشكل جاد لايجاد حل لهذه المشكلة مع النظام الاردني ، سواء من خلال اللقاءات الثنائية ، او من خلال اللجوء لضغوطات دول عربية اخرى على الاردن ، او من خلال الجامعة العربية ، وغير ذلك من الاجراءات .

والعنصر الاكبر الذي يقال لنا بان علينا اخذ مصالحه في شرقي القدس بعين الاعتبار هو اسرائيل ، وعندما نتفحص هذه المصالح بالملموس على الارض فاننا نجد امامنا امرين : الاول يتمثل بالحقوق الدينية للمتدينين اليهود وحقهم في الصلاة في المبكى ، وهذا لا يمكن إلا ان يقر بها الجانب الفلسطيني ويعترف بها اعترافا كاملا غير قابل للجدال . اما الثاني فهو المستوطنات

الاسرائيلية التي اقيمت في شرقي المدينة على حساب مصادرة الاراضي الفلسطينية ، وهذا الامر الثاني لدينا بشأنه نقاش كبير .

وفي رأينا انه اذا اعتمد مبدأ المساواة والتكافؤ كمبدأ اساسي في التعامل بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي ، فانه لا يحق لاسرائيل ان تطرح مسألة بقاء المستوطنين في شرقي القدس ، بدون ان تطرح شيئا مقابلاً للفلسطينيين . ونرى ان امام اسرائيل خيارين بهذا الصدد اذا ما انطلقت من قاعدة التكافؤ والمساواة :

الخيار الاول : يتمثل بالانسحاب الكامل من شرقي القدس بما يشمل مستوطناتها ونقل هذه المستوطنات الى ملكية اللاجئين والنازحين من القدس بشطريها الشرقي والغربي ، (بمن فيهم لاجئو ونازحو القدس الذين يعيشون داخل الوطن ، ويتضمن ذلك من يعيشون كمهجرين فقدوا ارضهم واملاكهم داخل القدس نفسها) . كتعويض لهم عن املاكهم التي فقدوها في حربي ١٩٤٨-١٩٦٧ ، وجدير بالذكر ان الاملاك التي صادرتها واستولت عليها اسرائيل عام ١٩٤٨ تساوي ٧٠ بالمئة من مجمل الاملاك في القدس الغربية ، منها ٥٧٠٠ بيت في حدود القدس المحددة من الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٨ ، أي قبل ضم قرى بيت صفافا ولفتا وعين كارم والمالحة وبيت مزميل ودير ياسين من قبل اسرائيل اليها. (المعلومات من جريدة القدس ١٩٩٥/٦/٢ ص ٦ ، خبر طويل يعرض خلاصات لميرون بنفنستي حول هذا الموضوع)...

ويضيف بنفنستي ايضا ان ١٦ بالمئة من سكان القدس الشرقية قد ولدوا في القدس الغربية، وهؤلاء ينبغي ان يضاف لهم نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين من القدس عام ١٩٤٨ الموجودين في مخيمات الضفة والقطاع والخارج ، وللاسف فانه لا يوجد إحصاء دقيق لهم ، وان كان بنفنستي يذكر انه كان يسكن القرى التي ضمت للقدس الغربية بعد عام ١٩٤٨ ، ٣٠ الف فلسطيني قبل ١٩٤٨ ، ولا يعرف عدد هؤلاء مع ابنائهم واحفادهم ومجمل اسلافهم حاليا . كما لا يعرف نسبة هؤلاء الى العدد الكلي لسكان غربي القدس الفلسطينيين قبل ١٩٤٨ ، وبالطبع ينبغي ان يضاف لهؤلاء النازحين من القدس عام ١٩٦٧ وعددهم يوازي ٥٠ الف نسمة كما أشار برنارد سابيلا (ورقة غير منشورة قدمها في ندوة لمركز بانوراما عام ١٩٩٤م).

في حالة اعتماد هذا الخيار يعلن الجانب الفلسطيني عن القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية بحيث تكون هذه العاصمة منفصلة عن القدس الغربية انفصالا كاملا وبشكل خاص فيما يتعلق بمسالة السيادة .

الخيار الثاني : ويتمثل بقبول اسرائيل بمدينة مفتوحة يتم في اطارها الاعلان عن شرقي القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة ، والقدس الغربية عاصمة لدولة اسرائيل .

وفي حالة استبقاء المستوطنات المأهولة بالسكان اليهود في شرقي المدينة في هذه الحالة فانه ستواجه اسرائيل عدة معضلات لضمان الحقوق الفلسطينية المقابلة ، **وهذه المعضلات هي :**

١- **معضلة حقوق اللاجئين الفلسطينيين من القدس الغربية عام ١٩٤٨** ، وفي حالة مدينة مفتوحة وإبقاء المستوطنات في شرقي المدينة ، فان هذه المعضلة تحل فقط عبر اعادة هؤلاء الى غربي المدينه ، ربما ليس لنفس البيوت والاملاك السابقة، ولكن بناء بيوت جديدة لهم تكون مساوية في قيمتها باسعار هذه الايام لقيمة بيوتهم السابقة ، ومنحهم قطع اراضي جديدة واملاك جديدة داخل القدس الغربية .

٢- **معضلة نازحي ١٩٦٧ من القدس** ، حيث ان قسما منهم اقيمت في مكان املاكه السابقة في القدس الشرقية مستوطنات اسرائيلية ، وهؤلاء لا بد من ايجاد شكل ما لتعويضهم عما خسروه من ممتلكات ، ولما لحق بهم من ضرر نفسي ومعنوي ومعيشي بعد نزوحهم .

٣- **معضلة المهجرين الداخليين ، داخل القدس نفسها ، او مهجري القدس الذين يعيشون داخل الضفة والقطاع** ، بسبب فقدان اراضيهم واملاكهم بفعل المصادرات والاستيطان الاسرائيلي ، وهدم البيوت والاحياء (مثل أحياء الشرف والمغاربة اللذين هدما عام ١٩٦٧) وهؤلاء لا بد من ايجاد شكل ما لتعويضهم نقديا او عينيا عما خسروه .

أي انه في حالة استبقاء المستوطنات في شرقي القدس ، فان ذلك لا يكافئه ولا يوازيه عودة لاجئي ٤٨ للقدس الغربية ، فهذه المسألة الاخيرة لا توجد وحدها ، بل توجد الى جانبها حقوق نازحي ٦٧ والمهجرين الداخليين من القدس ، سواء كانوا يعيشون داخل القدس نفسها او في عموم الضفة والقطاع .

اما اذا اخذنا الحالة الثانية ، وتتمثل بعدم استبقاء المستوطنات في القدس الشرقية ، فانه يمكن في هذه الحالة تحويل مباني واراضي هذه المستوطنات للاجئين والنازحين والمهجرين ، ثم اجراء عملية حساب اقتصادي اذا ما كانت كافية كتعويض ام لا ، وفي حالة كفايتها تدفع اسرائيل مبالغ نقدية اضافية ، او تعطي بعض الاراضي والاملاك داخل القدس الغربية لتكملة التعويض ، والافضل بالطبع هو الخيار الثاني (اي الاعادة للغربية) لجعل المدينة مفتوحة فعلا وليست مدينة مفتوحة شكلا فيما شرقيها مفصول عن غربيها والعكس بالعكس من الناحية الفعلية .

واذا ما تم ضمان مدينة مفتوحة فعلا يعيش فيها الجانبان في أي مكان يشاءون سواء كان ذلك في شرقي المدينة او غربيها وذلك بعد ضمان حقوق اللاجئين والنازحين والمهجرين ، اذا تم ضمان ذلك فان القدس يمكن ان تشكل لاحقا نواة لمجتمع ديمقراطي مفتوح للفلسطينيين والاسرائيليين في عموم ارجاء البلاد ... مجتمع ديمقراطي لا ينبثق عن النظريات القديمة الداعية لتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين ، ولكن يأتي من خلال التفاعل الحي والمباشر والعمل المشترك للفلسطينيين والاسرائيليين الذين يعيشون فوق هذه الارض .

ويلاحظ ان مسألة الحقوق الفلسطينية في القدس الغربية مغيبة ايضا من مواقف اولئك الذين يتحدثون عن مصالح دولية ، ومصالح لانظمة عربية في القدس ... قاصدين بذلك مصالح لهم في القدس الشرقية فقط ، وهذا ما يعكس نقطة خلل اضافية في هذه المواقف حيث انها تقر بالقدس الغربية اقرارا تاما لاسرائيل ، فيما تريد مقاسمة الجانب الفلسطيني في القدس الشرقية واختزال مبدأ الحقوق الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بالقدس .

وبعد هذا التحليل يجدر اثارة التساؤل عما ينبغي ان يكون عليه الموقف الفلسطيني بشأن مستقبل القدس وكيفية العمل لتحقيق هذا الموقف على الارض ؟

اعتقد ان الموقف الفلسطيني يجب ان يتراوح بين الخيارين سابقي الذكر ، مع اصرار في حالة الاخذ بالخيار الثاني (المدينة المفتوحة) على الحقوق الفلسطينية في القدس الغربية ، اذ انه بدون الاصرار على هذه المسألة ، وكذلك بدون الاصرار على عودة نازحي القدس ولاجئيها اليها ، وبدون حل مشكلة لاجئي القدس داخل الوطن بما في ذلك داخل القدس نفسها . فان الصورة ستكون قائمة ومتمثلة في صورة مدينة مفتوحة ، الجزء الغربي منها بيد اسرائيل وحدها ، واضافة لذلك تتقاسم اسرائيل الجزء الشرقي مع الفلسطينيين مختزلة حقوقهم الوطنية فيها ، ناهيك انه اذا لم يعد لاجئو ونازحو القدس اليها فان الاسرائيليين سيمثلون اغلبية سكانية

عظمى في القدس المفتوحة (٣٥٠ الفا من مجموع ٥٠٠ الف في المدينة بشطريها الشرقي والغربي)، يضاف لذلك بالطبع الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية .

وهنالك من يطرح من الجانب الفلسطيني توسيع حدود القدس ليضاف اليها فلسطينيون اضافيون ، وبالتالي تحقيق توازن سكاني اسرائيلي – فلسطيني داخل المدينة المفتوحة . ويدعم هذا الطرح كما تجدون في الورقة المساعدة المرفقة بعض الاصوات الاسرائيلية مثل موشيه عميراف وغرشون باسكين .

والحقيقة انه يصعب القبول بهذا الطرح في المرحلة الحالية ، حيث تصر اسرائيل على ان القدس الكبرى هي العاصمة الموحدة لدولة اسرائيل ، ففي هذه المرحلة سيمثل هذا الرأي دعما لمشروع القدس الكبرى الاسرائيلي ، سواء شاء طارحوه ام ابوا . وعليه فان هذا الرأي يمكن طرحه فقط في اطار رزمة شاملة تتم فقط بعد موافقة اسرائيل على مبدأ حقوق وطنية مساوية ومكافئة للفلسطينيين في القدس . وحينها يمكن لهذا الطرح ان يعزز فكرة الحل الديمقراطي على عموم ارض هذه البلاد للجميع فلسطينيين واسرائيليين .

وبهذا الصدد يلاحظ ان باسكين وعميراف يتحدثان عن توسيع حدود القدس فيما لا ينبسان ببنت شفة حول حقوق الفلسطينيين في القدس الغربية ، والى جانب ذلك، واذا ما اخذ بفكرة المدينة المفتوحة فان من الخطير ان يقترن ذلك بموافقة الجانب الفلسطيني على فكرة التعويض بديلا عن عودة لاجئي ونازحي القدس بشطريها اليها ، فالقبول بذلك يعني مرة اخرى تكريس الهيمنة الاسرائيلية من خلال اغلبية سكانية وهيمنة اقتصادية ، وتقاسم شرق المدينة معنا الى جانب التسليم بان القدس الغربية هي حصة لاسرائيل لا يشاركها بها احد . ولمعرفة اسرائيل بهذه المسائل فانها لا تمانع بتعويض الفلسطينيين مقابل التخلي عن املاكهم في القدس الغربية ، وكمؤثر لهذه الموافقة قامت حكومة اسرائيل عام ١٩٧٢ كما يقول بنفنستي بمناقشة التعويضات بهذا الصدد واقرت مبالغها ثم تعطل الموضوع منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ فصاعداً ، واذ نفرح اليوم للتصريحات التي تتردد على السنة بعض المفاوضين الفلسطينيين حول ضرورة مراعاة الحقوق الفلسطينية في القدس الغربية فانا بصراحة نخشى ان تكون هذه المواقف مجرد مواقف تفاوضية قابلة للتراجع .

وبصراحة اكثر نخشى ان يكون هنالك فهمان للمدينة المفتوحة ، أحدهما يصر على حقوقنا في القدس الغربية وحق اللاجئين للعودة اليها ، والثاني يطرح هذه الحقوق مؤقتا في المرحلة الحالية كموقف تفاوضي يتم التنازل عنه لاحقا لصالح فكرة التعويض ، وبالتالي ستصبح

المدينة المفتوحة هي ذاتها المدينة الموحدة الاسرائيلية والتي في اطارها يوجد كانتون فلسطيني من الحكم الذاتي للسكان دون الارض ، يعزز ذلك التسليم بالغربية لاسرائيل ، وتقاسم الشرقية معها .

ان بقاء المستوطنات في القدس الشرقية بدون ان تقترن بعودة فلسطينية للقدس الغربية، وضمان حقوق النازحين والمهجرين لا يعني سوى الحاق الفلسطينيين بمدينة موحدة اسرائيلية .

وعليه اعتقد ان الحقوق الفلسطينية في القدس الغربية في اطار مدينة مفتوحة هي خط احمر لا يجوز التنازل عنه اذا ما اردنا تجاوز صيغة الكانتون او الكوارتر (الحيّ) كما سماها يوسي بيلين، بدون ان يوضح مضامين هذا الكوارتر العربي (راجع الورقة الثانية) .

واذا نظرنا اليوم للمساومات والحلول الوسط التي تتم بشأن قضايا متعددة في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ، فانه اخشى ما أخشاه هو ان يصبح موضوع القدس الشرقية قابلا للحل الوسط ، مع التسليم بالقدس الغربية لاسرائيل .

وفي هذا الاطار فان اقصى ما يمكن ان تقبل به اسرائيل لا يتعدى في احسن الاحوال ثلاث مسائل :

١- عاصمة فلسطينية خارج نطاق القدس الكبرى كما هي معرفة اسرائيليا ، وربما تكون هذه العاصمة في العيزرية او حزما او الرام وما حواليها ، او هذه المواقع جميعا او اجزاء منها .
٢- مشاركة فلسطينية ضمن لجنة دولية عربية اسرائيلية للاشراف على الاماكن المقدسة .
٣- نوع من الحكم الذاتي الوظيفي للسكان دون الارض داخل مدينة القدس الكبرى المعرفة اسرائيلية بحيث تكون لهم لجان احياء (وربما مجلس منتخب) للقيام بالخدمات ، وكذلك تكون لهم حقوق المشاركة في الانتخابات الفلسطينية في الضفة والقطاع وحرية الاتصال بالسلطة الفلسطينية، فيما لا تكون لهم اية حقوق في الارض او السيادة عليها .

وبالتالي فان امام الجانب الفلسطيني المفاوض خيارين بشأن المدينة المفتوحة، فاما مدينة مفتوحة ضمن حقوق متساوية ومتكافئة للجانبين الفلسطيني والاسرائيلي في شطري المدينة ، واما مدينة مفتوحة حسب الرؤية الاسرائيلية الموضحة من خلال النقاط الثلاث اعلاه ، ومن الصعب جدا كما اعتقد ان يقبل الشعب الفلسطيني بتداعي الموقف الفلسطيني الى مستوى القبول بالرؤية الاسرائيلية المذكورة ، وارى ان العامل الاساسي في منع هذا التداعي يكمن في ان يطرح الجانب

الفلسطيني ويصر تمام الاصرار على مناقشة مسألة القدس كلها ، وليس مسألة شرقي القدس كما تريد اسرائيل وطرح الحقوق الفلسطينية في القدس كلها من خلال هذه المناقشة .

مــــا العمـــــل؟!

بعد هذا التحديد للموقف الفلسطيني يأتينا السؤال الثاني والمتعلق بكيفية العمل لتحقيق هذا الموقف على الارض . وتواجهنا هنا الخطوات المطلوبة من الجانب الفلسطيني بهذا الاتجاه في المستقبل القريب والبعيد ... فالمواقف تظل عبارة عن شعارات بدون أي معنى اذا لم يتم اسنادها ببرامج وخطط العمل .

وفيما يتعلق بالمستقبل القريب ونقصد به المرحلة الانتقالية ، فان هنالك برنامجا فلسطينيا غائبا ينبغي عدم القبول باستمرار غيابه ، حيث ان اسرائيل تستثمر هذا الغياب لتكريس الحقائق التي تريدها على ارض القدس .

وبصرف النظر عن مدى طول او قصر المرحلة الانتقالية ، وهل سيتم الانتقال الى بحث موضوع القدس في ايار ١٩٩٦ ام لا ... بصرف النظر عن ذلك، فان برنامجا فلسطينيا لهذه المرحلة لا بد ان يتضمن العمل لتجميد الاستيطان تجميدا كاملا في المدينة ، ووضع مخطط لتوسيع نطاق الاسكان الفلسطيني في المدينة ، وعودة ابناء القدس المقيمين في شتى انحاء الضفة الفلسطينية للسكن داخلها ، وتوفير دعم من السلطة الفلسطينية لهم بهذا الاتجاه ، والعمل لتعزيز الوجود الفلسطيني في البلدة القديمة ، والعمل للحفاظ على طابعها الحضاري المتميز ومكافحة عمليات دثره او تغييره .

الى جانب ذلك تحتل مسائل من طراز العمل على مكافحة التجنس بالجنسية الاسرائيلية أهمية فائقة ، وينبغي ألا يقلل من ذلك القول بان اسرائيل لن تمنح جنسيتها لغالبية سكان القدس الفلسطينيين خوفا على طابعها الديمغرافي ، فالتجنس له خطره في تقوية الادعاءات الاسرائيلية بسيادتها المنفردة على القدس ، كما انه يقطع الطريق على امكانية التجنس بالجنسية الفلسطينية كجنسية ثابتة حيث لا تقبل اسرائيل بذلك حتى الان ، ويمنع بالتالي أي اسهام للمتجنسين بالجنسية الاسرائيلية في الحياة الفلسطينية بما في ذلك اية انتخابات سياسية عامة فلسطينية ، ومقابل ذلك نرى مناسبا ان تبادر السلطة الفلسطينية لمنح الجنسية الفلسطينية لفلسطينيي القدس الشرقية ، سواء

وافقت اسرائيل ام ابت ذلك ، مع رفض اقتران هذه الجنسية بمنح الجنسية الاسرائيلية لهم .(اي ازدواجية الجنسية).

ونرى مخططات المستقبل القريب يجب ان تشمل القدس بحدودها الكبرى المحددة اسرائيليا ، وذلك لضمان مواجهة هذه المخططات الاسرائيلية في نطاق هذه الحدود ، وتشتمل هذه المخططات ايضا على امور رئيسية اخرى مثل انشاء صندوق تطوير فلسطيني خاص بالقدس ، وشركتي تأمين وطني وصحي فلسطينيتين/لوقف الارتباط باسرائيل في هذين المجالين .

وكذلك لا بد من الوصول الى صيغة تفاهم مسيحي اسلامي فلسطيني داخل البلدة القديمة من القدس لمنع المحاولات الاسرائيلية للايقاع بين الطرفين وتأليبهما ضد بعضهما كما يجري للاسف خلال السنوات الاخيرة .

كل ذلك يحتاج بدون شك الى شكل تنظيمي اداري للاشراف عليه ومتابعته، ونلاحظ هنا ان العمل الفلسطيني على مستوى هذا الشكل هوعمل لا يزال يتسم بالتخبط والعشوائية ، ففي نهاية ١٩٩٣ دعا فيصل الحسيني لتشكيل مجلس القدس ليتشكل هذا المجلس في اواخر ٩٤ وأوائل ٩٥ بصورة أولية ، وبعد سلسلة اجتماعات انتقل هذا المجلس الى حالة من الشلل رافقته طيلة الفترة الماضية ، ولا يزال من غير المعروف ما هي اسباب هذه الحالة .

وفي منتصف ١٩٩٤ قام ياسر عرفات بتشكيل حكومة ظل للقدس برئاسته ، وحتى اليوم لا نعرف مصير هذه الحكومة او دورها ومخططاتها واعمالها . واخيرا تم الاعلان عن اعادة بعث ما تبقى من أمانة القدس المنتخبة عام ١٩٦٣، بدون ان توضع خطة عمل لها او ميزانية لعملها .

وازاء كل هذه المحاولات نرى ان الشكل الاداري الوحيد الملائم لخطة فلسطينية ناجعة بشأن القدس هو ذلك الشكل الذي ينبع من مشاركة جماهيرية واسعة فيه على مستوى الاحياء ومواقع السكن المختلفة داخل المدينة ، وليس ذلك الشكل الذي تقيمه الشخصيات السياسية العامة او شخصيات المدينة بشكل فوقي وبمعزل عن مشاركة الجماهير .

وفي ظل تعذر امكانية اجراء انتخابات لمجلس بلدي فلسطيني لاحقا في القدس بسبب رفض ومحاربة الاحتلال الاسرائيلي بقوة لهذه المسألة ، فانه من الممكن ان يتم فرز مجلس مقدسي من خلال مؤتمر تتداعى له شخصيات المدينة وممثلون عن احيائها ومواقعها السكنية كافة ، بحيث يتولى المجلس المنتخب من هذا المؤتمر بعد تشكيله مباشرة تشكيل لجان في مختلف الاحياء لضمان مشاركة الجماهير على نطاق واسع في عمل المجلس ، وكذلك تشكيل لجان من

كفاءات ومختصين في شتى مجالات الحياة الفلسطينية في القدس . والاهم من ذلك ان يعد المجلس خطته بمشاركة كل هذه القطاعات ، وان يوزع بينها العمل ، وان يضمن البقاء على اتصال دائم مع نبض وحاجات الجماهير المقدسية ، وان تتوفر له الميزانية المناسبة والكافية لاعماله من جانب منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية .

في رأيي اضافة لما سبق فان المجلس المذكور ينبغي ألا يدخل في علاقات رسمية مع المجلس البلدي الاسرائيلي ، وذلك طالما لم تتحقق المطالب الوطنية الفلسطينية في مدينة القدس ، وطالما بقيت السيادة الاسرائيلية سيادة منفردة على هذه المدينة .

كذلك ومن غير المناسب ان يكون المجلس المذكور مدخلا لتكريس صيغة حكم اداري ذاتي وظيفي للسكان دون الارض ، وذلك ضمن السيادة الاسرائيلية . فالمجلس المطلوب هو مجلس للاشراف على تنفيذ الخطة الفلسطينية في القدس ، وليس مجلسا لتكريس السيادة الاسرائيلية وخضوع المجلس الفلسطيني لهذه السيادة .

ان هذه الانشطة والمقترحات التي قدمناها قد تشكل مدخلا للاجابة على السؤال الرئيسي بشأن مستقبل القدس كعاصمة فلسطينية ، او يتمثل هذا السؤال الرئيسي في كيف نقوض دعائم السيادة الاسرائيلية المنفردة في مدينة القدس لصالح مفهوم سيادتين على اساس المساواة والتكافؤ والتعامل بالمثل ؟

وفي معرض الاجابة على هذا السؤال ، علينا ان نتعلم الكثير من عدوتنا الصهيونية التي تعودت على رسم الخطط ، ثم متابعة تنفيذ هذه الخطط بدأب ، والعمل لخلق الوقائع على الارض.

اذن فان من واجبنا ان نسعى لتكريس حقائق مقابلة للحقائق التي خلقتها اسرائيل في القدس، واذا ما فعلنا ذلك فإننا نخلق اسسا موضوعية لمساومة وحلول وسط تكون أفضل لصالحنا مما هو عليه الواقع الراهن ، كما أننا نخلق من خلال مشاريع المستقبل القريب الأنوية الاولى لتحقيق مطالب المستقبل البعيد المتمثلة بايجاز في الشعار المعروف : عاصمة فلسطينية في شرقي القدس ، سواء كانت هذه العاصمة مفتوحة او منفصلة عن غربي المدينة .

الورقة الثانية :

ورقة مساعدة

سيناريوهات ومواقف حول الحلول المطروحة بشأن القدس

يمكن تقسيم السيناريوهات المطروحة بشأن مسألة القدس باتجاهات مختلفة منها :

أ- **التقسيم على اساس مواقف الدول والاطراف الافراد :** مواقف اسرائيل، وفلسطين ، والاردن ، ومصر ، والسعودية ، والمغرب ، وامريكا ....الخ .

ب- **التقسيم على اساس طبيعة الحل :** الفصل ، أو مدينة موحدة ، او مدينة مفتوحة ، أومدينة دولية .

ج- **التقسيم ارتباطا بمسألة السيادة :** سيادة واحدة ، أو سيادتان ، أو سيادة مشتركة ، أو سيادة مبعثرة ، أو سيادة تشاركية ، أو تجميد السيادة .

د- **التقسيم على اساس ايديولوجي :** (أي حلول دينية او علمانية او اشتراكية) .

ونبدأ بطرح هذه الاتجاهات بشكل متسلسل علما بأن التقسيمين (ب و ج) يتداخلان بشكل كبير كما سنرى ، ومنعا للتكرار الممل سنكتفي بعرض التقسيمين (أ و ج) ، تاركين للقاريء ان يستخلص منهما عناصر التقسيمين (ب و د) .

أولا : مواقف الدول والاطراف والافراد

١- الموقف الاسرائيلي الرسمي :

أ - ابقاء القدس مدينة موحدة تحت السيادة الاسرائيلية (ويتضمن ذلك حسب موشيه عميراف تغيير طابعها الديمغرافي ، ومنع تقسيمها مرة اخرى ، وانتزاعها خارج

الصراع وتحويلها الى مدينة ثانوية بالنسبة للفلسطينيين والعالم العربي والامم المتحدة ، وخلق تعايش سكاني داخل المدينة .[1]

ب- القول بان الصراع داخل المدينة عرقي داخلي ، وليس صراعا وطنيا [2]، ويتضمن ذلك عدم الاعتراف الاسرائيلي باي حقوق وطنية للفلسطينيين في القدس .

ج- تعويض فلسطينيي القدس عن السيادة الاسرائيلية المنفردة في المدينة يكون من خلال صيغة حكم ذاتي وظيفي (لجان احياء منتخبة تابعة للبلدية الاسرائيلية للقدس) ، وحقوق ثقافية ، وخدمات بلدية مستقلة [3].

د- على المستوى البلدي : للفلسطينيين ان يشاركوا في المجلس البلدي اليهودي لمدينة القدس[4] .

هـ- الاماكن المقدسة : قال بيرس في مرات عدة " القدس مغلقة سياسيا ومفتوحة دينيا" وانطلاقا من هذا التصريح طرح بيرس ان تتشكل لجنة من الفاتيكان والسعودية والمغرب ومصر والاردن، والفلسطينيين واسرائيل للاشراف على الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية واليهودية[5].

كذلك كان أبا ايبان قد طرح في اواخر الاربعينيات بانه يمكن انشاء منطقة دولية في نطاق الاشراف على الاماكن المقدسة دون التدخل في الحياة السياسية والاجتماعية[6].

---

[1] Gershon Baskin and Robin Twite, The future of Jerusalem, Proceedings of the first International Academic Seminar on Future of Jerusalem, Jerusalem : Israeli Palestanian Center for Research and information, March 1994.

[2] آن لاتندرس ، المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني في القدس ١٩٦٧-١٩٩٤ ، القدس:الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية(بآسيا) ط١ نيسان ١٩٩٥.

[3] راجع : سيسيليا البين ، الصراع على القدس ، القدس:الجمعية الاكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية، ط٢، ١٩٩٢ ص ٤٩ - وراجع ايضا اطروحة تيدي كوليك في كتاب غرشون باسكين سابق الذكر الصفحات ٨٧-١١٤.

[4] كوليك ، مرجع سابق الذكر .

[5] الصحافة المحلية عام ١٩٩٤.

[6] اميل توما منظمة التحرير الفلسطينية، حيفا:دار الاتحاد للطباعة والنشر،١٩٨٦ص٢٧

عناصر الاختراق في الموقف الاسرائيلي

رغم ان الموقف الاسرائيلي يبدو كموقف قاطع بشأن القدس ، الا ان هنالك عناصر اختراق في هذا الموقف ، ولكن هذه العناصر لا تلبي الحد الادنى من المتطلبات الفلسطينية ، ويمكن القبول بها في حالة واحدة فقط ، وهي نزول الموقف الفلسطيني الى مستوى الاستعداد للقبول بالموقف الاسرائيلي كاملا ، وعناصر الاختراق هي التالية :

١- اسرائيل قد تقبل كما تبين سابقا بمشاركة فلسطينية في الاشراف على الأماكن الدولية المقدسة، وذلك ضمن صيغة فلسطينية اسرائيلية عربية دولية لذلك .

٢- الاهم من ذلك هو ان اسرائيل قد تقبل بعاصمة فلسطينية في مناطق لا تخضع للقدس حسب حدودها الاسرائيلية ، مع انها قريبة للقدس جغرافيا ، والمقصود هنا العيزرية،وابو ديس ، وحزما، وبيت اكسا، وبيت حنينا القديمة ، وعناتا ، والضاحية، والرام ، وقلنديا ، وكفر عقب .....الخ .

وقد عبر عن ذلك شمعون شمير عندما بين ان رسم خارطة متفق عليها للقدس وتحديد حدودها غير المتفق عليها حتى الآن قد يشكل مدخلا للحل(٧)، وكذلك اشار جان دي يونغ لطرح اسرائيل حول عاصمة فلسطينية في صحراء حزما(٨)، بحيث يتم استيعاب النازحين العائدين فيها .

٣- هنالك طرح ليوسي بيلين نائب وزير خارجية اسرائيل ، ولا يعرف اذا ما كان يمكن ان يتحول الى رأي رسمي اسرائيلي، وهو الطرح القائل باقامة كوارتر (حي) عربي في القدس(٩)، ولم يحدد بيلين اين يمكن ان يقام هذا الكوارتر ، وما حقيقته وطبيعته ، وربما يصب هذا الطرح ايضا في النقطة السابقة أي عاصمة فلسطينية خارج حدود القدس المطروحة اسرائيليا في اللحظة الحالية .

---

(٧) -Palestanian Academic Society for the study of international Affairs(PASSIA), Annual Report 1994, Jerusalem: PASSIA, 1995 .

(٨) راجع ما طرحه جان دي يونغ في :

– Israeli settlement in the West Bank, Present and Future, Jerusalem Alternative Information Center, June 1995, p12-17.

(٩) اسامة حلبي، .بلدية القدس العربية ، القدس، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية ط١، كانون الاول ١٩٩٣، ص٦٠-٦٢ .

٤- على مستوى المرحلة الانتقالية قد توافق اسرائيل على اقامة مجلس او مجلس بلدي منتخب او معين في شرقي القدس ، وذلك في اطـار السيادة الاسـرائيلية ، بغض النظر عن امكانية وجود علاقة بين هذا المجلس وبين السلطة الفلسطينية خارج حدود القدس الاسرائيلية .

وهذا الطرح الذي اتى من اوساط اسرائيلية غير رسمية[١٠] ، لا ينطوي على تنازل اسرائيلي جوهري ، بل يتطابق مع الفهم الاسرائيلي الهادف للفصل بين الأرض والسكان في القدس، فالارض اسرائيلية حسب الاطروحة الاسرائيلية ، اما السكان الفلسطينيون فيها فانه يمكنهم اعتبار انفسهم كذلك ، أو اعطاؤهم نوعا من الاستقلالية الادارية في مجال الخدمات (أي شيء اقرب لحكم ذاتي وظيفي او حكم اداري ذاتي) ، وهو شكل من اشكال الحكم الذاتي الذي يعطى للسكان دون الارض.

لا يخفى بالطبع في ضوء ما تقدم ان ما عالجناه بشأن الموقف الاسرائيلي يدور في نطاق حزب العمل الاسرائيلي ، وهو الحزب المسيطر على السلطة في اسرائيل الان ، اما لو جاء الليكود للسلطة فهو سيتسق مع مسألة ابقاء مدينة القدس موحدة تحت السيادة الاسرائيلية ، ومع الاستمرار في تشكيل لجان أحياء لفلسطينيي شرقي القدس (بلدية يهود اولمرت الليكودية تفعل ذلك) ولكن الليكود سيرفض باي حال من الاحوال اقامة عاصمة فلسطينية في مناطق قريبة من القدس، ولا اقامة مجلس بلدي فلسطيني ، كما انه ربما سيرفض صيغة المشاركة في الاشراف على الاماكن الدينية المقدسة .

٢- الموقف الفلسطيني الرسمي :

أ- حسب قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ومختلف هيئات المنظمة ، فان الحديث يدور عن دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية ، ويفهم من هذه القرارات ان القدس الشرقية يجب ان تكون مفصولة عن القدس الغربية وليست موحدة معها او مفتوحة عليها ، ويؤكد ذلك ان هذه القرارات تشير لشرقي القدس بوصفها جزءا لا يتجزأ من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

ب- على مستوى البلدية : كان الطرح الفلسطيني الدائم بانه ينبغي ان يتم اجراء انتخابات شاملة للبلديات الفلسطينية بما فيها بلدية القدس الشرقية ، ولكن تم في الواقع

---

(١٠) باسكين وتوايت ،مرجع سبق ذكره ،ص٤٦.

القبول باجراء الانتخابات البلدية في مدن الضفة دون القدس في السبعينيات ، ومؤخرا قام ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية باعلان اعادة بعث امانة القدس المنتخبة قبل عام ١٩٦٧ ، ولا يعرف بعد اذا ما كان هذا البعث حقيقيا وسيتلوه وضع خطة عمل واجراءات تفعيل ، وتوفير ميزانية واستكمال الامانة باعضاء غير الاعضاء المتوفين منها ، ام ان مصيره سيكون مثل مصير حكومة الظل المقدسية التي شكلها ياسر عرفات بقيادته في حزيران ١٩٩٤ ثم لم يبرز لها اية فاعلية بعد ذلك .

ج- فيما يتعلق بالاشراف على الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية : حسب قرارات المجالس الوطنية فهذه المسألة واضحة ، وتشير الى ان الاشراف على هذه الاماكن هوحق للدولة الفلسطينية المستقلة ، التي ستضمن من الجهة الاخرى حق الصلاة والدخول لاداء الشعائر الدينية لليهود .

وتأكيدا لهذه المواقف فقد قمنا بمراجعة وثيقة الاستقلال ، وقرارات المجالس الوطنية الاخيرة ، السابع عشر ، والثامن عشر ، والتاسع عشر ، والعشرين ، واليكم ما ورد في هذه الوثائق حول مسألة القدس :

أ- فيما يتعلق بوثيقة الاستقلال فقد ورد فيها واستنادا لقرار الامم المتحدة رقم ١٨١ ان " المجلس يعلن باسم الله وباسم الشعب الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق ارضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف"(١١) .

ومعلوم ان قرار ١٨١ للامم المتحدة ينص على تدويل القدس ، ولا يعرف كيف استندت اليه وثيقة الاستقلال لتحديد القدس كعاصمة لدولة فلسطين !

ب- الدورتان السابعة عشرة والثامنة عشرة للمجلس الوطني في كل من عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ تطرقتا لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في العودة وتقرير المصير للدولة الفلسطينية المستقلة ، ولكن دون ذكر القدس كعاصمة لهذه الدولة ، وذلك فيما يبدو لان ذلك كان يعتبر امرا مفروغا منه، وفي عداد البديهيات(١٢) .

---

(١١) مجلة شؤون فلسطينية ، عدد ١٨٩، كانون الأول ١٩٨٩،ص ٩٦

(١٢) مجلة شؤون فلسطينية عدد ١٤٠-١٤١ ، تشرين الثاني كانون الاول ١٩٨٤ ص ١٤٦.

مجلة شؤون فلسطينية عدد ١٧٠-١٧١/ايار/حزيران/١٩٨٧ ص ١١٣.

ج- اما الدورتان التاسعة عشرة والعشرون لعامي ١٩٨٨ و ١٩٩١ فقد جاءتا في غمرة الانتفاضة والحديث الواسع عن القدس ، خاصة الدورة العشرين حيث كان الحديث يدورعن وفد فلسطيني للمفاوضات يشترك ضمن اطار الوفد الاردني وبدون اشراك فلسطينيين من شرقي القدس فيه .

وعليه فقد جاءت قرارات هاتين الدورتين لتشير بوضوح للقدس . فقد تضمن البيان السياسي للمجلس الوطني التاسع عشر اكثر من اشارة للقدس ، حيث ورد فيها عبارة " انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية " ، وعبارة أخرى تقول " نطالب بوضع جميع الاراضي المحتلة بما فيها القدس تحت اشراف الامم المتحدة لفترة محددة " ، وعبارة ثالثة قالت " بضرورة ضمان حرية العبادة في الاماكن المقدسة في فلسطين لاتباع جميع الاديان "(١٣) .

اما الدورة العشرون فقد طالبت " بالانسحاب من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف " ، كذلك اكدت على " اعتبار القدس الشريف جزءا لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الاراضي المحتلة ، عملا بقرارات مجلس الامن الدولي والامم المتحدة"(١٤).

وهكذا فان المواقف الفلسطينية الموثقة واضحة وهي : انسحاب اسرائيل من القدس الشرقية واعتبارها عاصمة لدولة فلسطين ، والسلطات الفلسطينية في هذه العاصمة هي التي تسمح بحرية الوصول للاماكن المقدسة للعبادة لجميع الاديان .

ولم تتضمن القرارات ما يشير لمدينة مفتوحة ، او لأية صيغة فيما يتعلق بالمجلس البلدي في شرقي القدس ، الا اننا فيما يتعلق بالمجلس البلدي ، نستطيع ان نفهم ضمنا من القرارات انه طالما ان القدس هي جزء من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، فانه ينطبق عليها في موضوع البلديات وفي المواضيع الاخرى ما ينطبق على باقي ارجاء تلك الاراضي .

٣- موقف افراد فلسطينيين واسرائيليين :

- **ترى سلافة حجاوي** بان يتم " وضع المدينة المقدسة تحت سيادة اسرائيلية-فلسطينية مشتركة من خلال تعيين ثلاثة رؤساء لبلدية المدينة يهودي اسرائيلي ، ومسلم فلسطيني ومسيحي فلسطيني ، من اجل ادارة الاماكن المقدسة الخاصة بكل واحد منهم ، وذلك في ظل اجراءات وقائية قضائية وضمانات دولية ، وينبغي ان تكون الاقامة في المدينة المقدسة محدودة ونسبية وتبقى المدينة مفتوحة" .

---

(١٣) مجلة شوون فلسطينية ، عدد ١٨٩ مرجع سبق ذكره .

(١٤) مجلة شوون فلسطينية ، عدد ٢٢٣-٢٢٤ تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٩١ ص ١٤٤.

وفي نهاية مقالتها استخدمت حجاوي كلمة " موحدة " بدل " *مفتوحة* " وذلك لدى حديثها عن مدينة "منقسمة اثنيا"[١٥].

وترى حجاوي " ان هنالك بين الفلسطينيين الان شبه اجماع عام على ان نهاية الاحتلال قد لا تنتهي بالضرورة باعادة تقسيم المدينة ".

ب- اما رشيد **الخالدي** فيعتبر (حسب محاضرة القاها في الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية (باسيا) بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٥) بان الحل لمسألة القدس يمكن ان يتضمن:

- تقسيم السيادة لجزئين : فلسطيني واسرائيلي .
- على المستوى البلدي : بلدية واحدة " مع تمثيل متساو في المجلس البلدي للعرب واليهود ، ويعني ذلك حق الفيتو للعرب "...... ويتبع المجلس البلدي مجالس محلية في الاحياء ويكون لهذه المجالس صلاحيات التخطيط ومنح رخص البناء وبيع وشراء الارض.
- بالنسبة للمستوطنات : يلغى استيلاء اسرائيل على الممتلكات العربية في المواقع ذات الاغلبية السكانية الفلسطينية (مثل سلوان والشيخ جراح والبلدة القديمة)، مع القبول فلسطينيا بالتعويض او تأجير ممتلكات فلسطينية لاسرائيل في المواقع ذات الاغلبية اليهودية الساحقة (مثل جيلو والتلة الفرنسية وحارة اليهود) ، مع ضرورة خضوع هذه المواقع للسيادة الفلسطينية[١٦].

ج- اطروحة موشيه عميراف

طرح في البداية **موشيه عميراف** اطروحة منفردة ، تتمثل في النقاط التالية:

- الانطلاق من القدس الكبرى كمدينة موحدة .
- على مستوى السيادة: عاصمتان في اطار وحدة المدينة .
- على المستوى البلدي: اقامة بلدية من طراز بلدية لندن (أي تخضع لها مجالس محلية وبلديات صغرى في الاحياء).

---

(١٥) سلافة حجاوي ، " القدس والسلام "مجلة الدراسات الفلسطينية ، ١٨ ربيع ١٩٩٤ ص ١٧٩-١٨٥.

(١٦) اسامة حلبي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠-٦٢

- على المستوى الديني: اشراف مشترك على الأماكن الدينية المقدسة[١٧].

د- **أما اطروحة عميراف-سنيورة المشتركة** فتتضمن :

- اقامة قدس كبرى تشمل مدينة بيت لحم .
- سيادة واحدة وليس سيادتين ، والسيادة هي للبلدية المشتركة مع تجميد السيادة السياسية .
- اقامة مجلس بلدي يدير ٢٠ بلدية تابعة له .
- يخضع للمجلس البلدي بوليس مشترك / ويقام في المدينة نظام قضائي خاص .
- بناء احياء فلسطينية في القدس الغربية لتعويض الفلسطينيين وبقاء المستوطنات في شرقي المدينة .
- كنيست اسرائيلي في غربي المدينة ، ومقر المجلس الوطني الفلسطيني يكون في شرقي المدينة كمركز لعاصمتين لشعبين[١٨].

هـ- **صيغة غرشون باسكين** (المركز الفلسطيني الاسرائيلي للابحاث والمعلومات)

- توسيع المدينة لجعلها اكثر توازنا ديمغرافيا من خلال ضم فلسطينيين اليها بفعل التوسيع .
- الاعتراف بحقوق وطنية للفلسطينيين في القدس .
- العمل لجعل المدينة مدينة مفتوحة ، وعاصمتين لدولتين .
- اقامة بلديتين بينهما توافق في المدينة .
- مسألة السيادة تحل عبر السيادة المبعثرة (أي حسب الاغلبية السكانية في كل حي) ، وينشأ عن ذلك سيادة مشتركة على الارض وصيغة كونفدرالية ، بين وحدات السيادة المختلفة والمبعثرة .
- ضرورة الاعتراف بالمستوطنات الاسرائيلية القائمة في شرقي القدس .

---

(١٧) الين سيسيليا ، مرجع سبق ذكره ص ٢٨.

(١٨) غرشون باسكين وتوايت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٥.

وبالنسبة لنص كلمة حنا سنيورة راجع: New Outlook,Jerusalem: "Perspectives Towards A Political Settlement" Tel Aviv: New outlook, 1993 .

ويلاحظ ان صيغة باسكين تنطوي على فصل عال بين الفلسطينيين والاسرائيليين في اطار مدينة اتحادية مفتوحة[١٩] .

و – **رأي ابراهيم قندلفت** : هذا الرأي ليس سيناريو لحل شامل ، وحسب هذا الرأي فان هنالك ضرورة لعقد لقاء ديني ثلاثي ليأخذ رجال الديانات الثلاث معا دورهم في تقرير مستقبل المدينة ولحل المشاكل الدينية المشتركة وتخطيط انشطة مشتركة ومواجهة الاصولية[٢٠].

ز– **صيغة فيصل الحسيني**:من خلال تصريحات متعددة لم يخرج فيصل الحسيني عن فكرة مدينة مفتوحة وعاصمتين لشعبين ، ولكنه لم يوضح تفاصيل اكثر من ذلك .
وفيما يتعلق بالاماكن الاسلامية المقدسة طرح الحسيني من خلال تصريحات متعددة ايضا اشراك السعودية والاردن في الاشراف عليها اضافة للجانب الفلسطيني .
كما سعى الحسيني منذ ١٩٩٣/١١/١ لتشكيل هيئة عامة للقدس سماها في البداية " هيئة القدس الوطنية – فلسطين " ولاحقا " مجلس القدس"[٢١].

ح– **صيغة مهدي عبد الهادي** : هي صيغة للبلدية ، وليست سيناريو شاملا للحل ، وتقضي هذه الصيغة بأن تنتخب بلدية مؤقتة تتكون من ١٥ شخصا لمدة عامين للقدس العربية ، من قبل ١٠٠–١٥٠ شخصا ، يمثلون فعاليات ومؤسسات وقيادات المدينة ، على ان توظف هذه البلدية كأداة اعلامية وسياسية في المرحلة الانتقالية ، وان يتم ربطها " مع شؤون بلديات الضفة والقطاع باعتبارها اراضي محتلة"[٢٢].

---

[١٩] باسكين وتوايت ،مرجع سبق ذكره ص ٢٧٣–٢٩٧.

[٢٠] نفس المصدر ص٥٩–٦٢

[٢١] حلبي ، اسامة . مرجع سبق ذكره ص ٣٥

[٢٢] نفس المصدر ص ٥٠–٥٣

ط- **صيغة اوري ديفيس واخرين** : هذه صيغة بديلة تطرح بان يتم اقامة جمهورية فلسطين الديمقراطية الاشتراكية على كامل تراب هذه البلاد ، وبالتالي تكون القدس الكاملة هي عاصمة هذه الدولة[٢٣].

ي- **صيغة ايهود كيدار** : القدس عاصمة مشتركة لولايات اسرائيلية-فلسطينية متحدة[٢٤]

٤- مواقف عربية

١- **الموقف الاردني** : تاريخيا :- ضم الجزء الشرقي من المدينة ورفض قرار التقسيم بما في ذلك تدويل القدس الذي يتضمنه حاليا.

اطروحة عدنان ابو عودة : تقسيم القدس الى ٣ اجزاء : جيروساليم تعود للاديان الثلاث ، ويروشاليم اسرائيلية ، والقدس فلسطينية[٢٥].

يضاف لذلك ان الاردن يرى حاليا ان الاماكن المقدسة هي لله وبالتالي ثمة ضرورة لاتفاق دولي بشأنها ، أما الجانب السياسي للقدس فيخضع للمفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية .

ويعيدنا هذا الموقف الاردني لاتفاق اردني-اسرائيلي اثناء محادثات الهدنة عام ١٩٤٩ ، ويقضي هذا الاتفاق بتشكيل لجنة ثنائية اردنية-اسرائيلية للاشراف على الاماكن المقدسة[٢٦].

وقد جاءت المعاهدة الاردنية - الاسرائيلية لتشير لدور اردني مميز بشأن الاماكن الاسلامية والمسيحية المقدسة في القدس . حيث ورد نص في المادة التاسعة من المعاهدة :

" سيمنح كل طرف للطرف الاخر حرية الدخول للاماكن ذات الاهمية الدينية والتاريخية" .

---

[٢٣] اوري ديفيس واخرون ، من اجل جمهورية فلسطين الاشتراكية. كفار شمار ياهو: دار مفتاح للنشر ،ط١، ١٩٧٨.

[٢٤] صحيفة الصنارة: ١٩٩٥/٦/٦ ملحق اليوم الثالث ص٤-٥.

[٢٥] باسكين وتوايت ، مرجع سبق ذكره ص ٢٢.

[٢٦] نيو آوت لوك، مرجع سبق ذكره ص ٣٥.

وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع اعلان واشنطن " تحترم اسرائيل الدور الحالي الخاص للملكة الاردنية الهاشمية في الاماكن الاسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي اسرائيل اولوية كبرى للدور الاردني التاريخي في هذه الاماكن ".

" سيقوم الطرفان بالعمل معا لتعزيز الحوار بين الاديان التوحيدية الثلاثة ، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني واحترام اخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام" [٢٧].

٢- **دعوة مبارك** لاقامة عاصمة فلسطينية في القدس عبر توسيع البلدة القديمة[٢٨] ، هذا فيما دعا السادات الى تقسيم القدس الى احياء عربية ويهودية ، وحرية التنقل للجميع وانشاء مجلس بلدي واحد بتمثيل متساو[٢٩].

٣- **تصريحات الملك الحسن الثاني** في ١٩٩٥ ، بان الفلسطينيين والعرب لن يطالبوا بكل المدينة المقدسة ، واعرب عن اعجابه بالاطروحات الاسرائيلية بشأن الاشراف على الاماكن المقدسة ، والتي تتضمن اشراك المغرب في هذا الاشراف[٣٠].

٤- **وبالنسبة للسعودية** فانها تطمح بدور فيما يخص مسألة الاشراف على الاماكن المقدسة في القدس ، وان وجود تنافس بين الاردن والسعودية بهذا الصدد ، انما يشير لرغبة سعودية بالمشاركة في الاشراف على هذه الاماكن مباشرة او عبر دعم الجانب الفلسطيني ضد الاردن ، مع ترك مسألة المستقبل السياسي للمدينة ليقرر في المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية .

٥- مواقف دولية :

أ- **القرار الرئيس للامم المتحدة** فيما يتعلق بقضية القدس هو القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ، وحسب هذا القرار فان القدس تتضمن القرى والبلدات القريبة منها بما في ذلك بيت لحم، ويقضي القرار باقامة نظام دولي خاص في القدس "CORPUS SEPARATUM " يحكمه حاكم يشرف على الاماكن المقدسة ، وعلى مجلس خاص للمدينة ، كذلك هنالك مسؤول مدني من الامم

---

[٢٧] مجلة السياسية الفلسطينية " نص المعاهدة الاردنية -الاسرائيلية " نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، العددان ٣-٤ صيف وخريف ١٩٩٤ ،ص ٢٢٨-٢٢٩

[٢٨] وليد سالم ، القدس ، رؤية خاصة كنعان ، ٥٧-٥٨ (تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٩٤)

[٢٩] نيو اوت لوك ، مرجع سبق ذكره ص ٣٦

[٣٠] الصحافة المحلية ، مطلع ١٩٩٥

المتحدة يكون مسؤولا عن المجلس ، ويخضع للمجلس قوة بوليس دولية ، وبعد عشر سنوات يتم استفتاء سكان القدس بشأن مستقبلها .

والجدير ذكره ان مشروع القرار الاخر الذي فشل في التصويت عليه في الامم المتحدة آنذاك قد نص على اقامة دولة واحدة في فلسطين (دولة فلسطينية عاصمتها القدس ، مع تدويل الاماكن المقدسة في القدس واقامة بلديتين فلسطينية ويهودية فيها ، وحظي هذا المشروع بدعم ١٢ دولة ، ورفضته ١٩ دولة ، وامتنعت ١٤ دولة عن التصويت[٣١].

ويمكن تقسيم مراحل تطور مواقف الامم المتحدة بشأن القدس على النحو التالي :

١٩٤٨-١٩٦٥ الدعوة لتدويل القدس

١٩٦٧ فصاعدا : اعتبار القدس الشرقية جزءا من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، مما قد يعكس اعترافا ضمنيا بالقدس الغربية لاسرائيل[٣٢].

ب- **حسب اتفاقات دولية** سابقة نجد المواقف التالية بشأن القدس:[٣٣]

- **اتفاقية سايكس بيكو** (١٩١٦) : تدويل القدس
- **لجنة كنغ كرين** (١٩١٩) : اعتبار القدس جزءا من سوريا الكبرى ، مع اقامة اشراف للجنة دولية على الاماكن المقدسة فيها .
- **الانتداب البريطاني** (١٩٢٢) :لجنة دولية للاشراف على الاماكن المقدسة (ما عدا الاماكن الاسلامية المقدسة) .
- **لجنة بيل** (١٩٣٧) : اقامة دولتين في فلسطين ، وابقاء القدس تحت الحكم البريطاني ، وسيطرة بريطانية على الاماكن المقدسة ، واقامة بلدية واحدة ونظام مركزي تحت سلطتها .

---

[٣١] مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤ ، صيدا لبنان ، منشورات المكتبة العصرية ، ط٤، يوليو ١٩٩٤،ص١٠٩

[٣٢] راجع تطور مواقف الامم المتحدة وقراراتها بشأن القدس في :

Palestanian Academic Society for the study of International Affairs, Jerusalem and the United Nations Resalations (Information paper) Jerusalem Affairs Deition-December 1991.

[٣٣] نيو اوت لوك ، مرجع سبق ذكره ص٣٤-٣٦

- **الكونت برنادوت** (حزيران ١٩٤٨) :حكم ذاتي للقدس ، وتخضع الاماكن المقدسة للامم المتحدة.

- **سان ريمو** (١٩٤٩) : حكم دولي في القدس ، اشراف من الامم المتحدة على الاماكن المقدسة ، ومجلسان بلديان منفصلان .

ج- **الفاتيكان** : طرحت عام ١٩٦٧ تدويل القدس ، او اخضاعها لنظام حماية مع ضمانات، وكذلك ضمانات دولية لنظام خاص بالاماكن المقدسة[٣٤].

د- **الولايات المتحدة الامريكية** :

- موقفها حتى ١٩٦٧ تدويل القدس .

- موقفها في السنوات التي تلت حرب ١٩٦٧: القدس الشرقية جزء من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

- موقفها الحالي : ابقاء القدس موحدة وعدم تقسيمها ، وتقرير وضعها فيما عدا ذلك خلال المفاوضات[٣٥]

هـ- **الموقف الاوروبي** : شرقي القدس هي عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة القادمة ، ولا يوجد وضوح اكثر من ذلك للموقف الاوروبي الذي يرد في تصريحات اوروبية رسمية .

و- **مواقف فردية دولية** :

- موقف البروفيسور الباكستاني **اقبال احمد**- لا تكون القدس عاصمة لاحد ، وتدار من قبل مجلس روحي ثلاثي[٣٦] .

ثانيا : التقسيم على اساس مسألة السيادة

اعتمد هذا التقسيم غرشون باسكين في مقدمة كتابه سابق الذكر في هذه الورقة ، وقد اشار باسكين لخمسة انواع من السيادة :

---

(٣٤) نيو آوت لوك ، المصدر السابق .

(٣٥) الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية ، القدس والسياسة الامريكية ، كتيب اعلامي ، القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية ، ط١ ديسمبر ١٩٩١.

(٣٦) راجع تقرير باسيا السنوي لعام ١٩٩٤ باللغة الانجليزية ، مرجع سبق ذكره .

١- **السيادة المشتركة** : "Joint Sovereignty " ، وحسب هذا النمط تبقى مدينة القدس مدينة غير مقسمة ، وذلك رغما عن ان دولتين تملكان السيادة عليها ، ويوجد في هذه الحالة مجلس بلدي واحد منتخب لعموم المدينة .

٢- **السيادة التشاركية** : "Shared Sovereignty " ويعتمد هذا النمط حسب باسكين على تقسيم المدينة وظيفيا الى بلديتين ، فيما تبقى المدينة غير مقسمة جغرافيا ، ويشمل التقسيم الوظيفي ممارسة مسائل الحياة في المدينة ، سواء كانت وطنية ام مدنية بشكل منفصل في بعض الجوانب، وبشكل مشترك في بعض الجوانب الاخرى .

ويتسق هذا الفهم مع مشروع "المدينة المفتوحة" ايضا .

٣- **السيادة المبعثرة** (مشروع مركز الابحاث الفلسطيني - الاسرائيلي) : وتعني ان بعض أحياء القدس ستخضع للسيادة الفلسطينية ، وبعضها الاخر سيخضع للسيادة الاسرائيلية ، ويملك الفلسطينيون سيادة كاملة في قطاعهم والاسرائيليون كذلك . ويتم هذا الامر في اطار استمرار الاعتراف بوحدة المدينة واقامة بلديتين بينهما تعاون في مسائل متعددة ، منها مشاريع البنية التحتية ، ويتطلب هذا المشروع توسيع حدود المدينة لضمان التوازن السكاني والمساواة .

ومرة ثالثة فان هذا هو شكل ثالث للمدينة المفتوحة .

٤- **السيادة المقسمة** : تقسم المدينة الى مدينتين على اساس جغرافي ، وتقسيم السيادة على اساس ذلك أي الفصل الكامل .

٥- **سيادة واحدة** :(مشروع كوليك كما يسميه باسكين) : سيادة اسرائيلية منفردة على الفلسطينيين ان يقبلوها ، ويمكنهم المشاركة في الادارة الوظيفية للمدينة .

واذا قسمنا صيغ باسكين الخمس على اساس طبيعة الحل (تقسيم ب المذكور في مطلع هذه الورقة ، فانها تصبح ثلاثا وليس خمسا هي : المدينة المفتوحة ، والفصل ، ومدينة موحدة تحت السيادة الاسرائيلية ، فيما وضع باسكين جانباً مشروع تدويل القدس الذي هو المشروع الرابع .

من جهة اخرى فانه اضافة لصيغ باسكين الخمس حول السيادة توجد صيغة اخرى هي تجميد مسألة السيادة على القدس ، سواء من خلال حكمها من قبل مجلس ديني ثلاثي كما يطرح

البروفيسور اقبال احمد ، او من خلال صيغة لمجلس بلدي مشترك يجمد السيادة كما طرح حنا سنيوره في ندوة نيواوت لوك سابقة الذكر .

والجدير بالذكر هنا ان اطروحة سنيورة غير واضحة فهو يقول من جهة بضرورة تجميد السيادة في بداية محاضرته ، ثم يطرح القدس كعاصمتين لشعبين في مرحلة لاحقة من المحاضرة.

هذا هو عرض موجز ومكثف لبعض الاراء والسيناريوهات بشأن القدس . وآمل ان تكون هنالك فائدة ما من تجميع كل هذه السيناريوهات في ورقة واحدة .



المستقبل السياسي للقدس

بقلم / سلافة حجاوي

مقدمـــــة :

تنطلق هذه الورقة من الفشل الكبير الذي منيت به السياسات الفلسطينية السابقة بشأن القدس والاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بشكل عام . فقد استندت تلك السياسات على الشعارات الثورية والركون الى القرارات الدولية ، التي اعتبرت الاراضي الفلسطينية اراضي محتلة ينبغي الجلاء عنها ، وعدم احداث تغيير في طبيعتها .

ولقد ظن الكثيرون ، وللأسف الشديد ، ان القدس سوف تأتي ، وكذلك الاراضي المحتلة الاخرى ، على أجنحة القرارات الدولية ، فتتحرر فورا من الاحتلال ، ويتم اخلاء جميع المستوطنات ، وتتوج القدس عاصمة عربية فلسطينية خالصة للدولة الفلسطينية .

غير ان الغشاوة ما لبثت ان اخذت بالانقشاع ، فالدعوة لمؤتمر مدريد لم تشر الى القدس، وكل ما استطاعت رسالة التطمينات الامريكية للجانب الفلسطيني تقديمه ، هو النص على ان من حق الفلسطينيين اثارة أية قضية ، بما فيها قضية القدس الشرقية ، على طاولة المفاوضات، بكل ما تضمنه ذلك من عدم الزام للجانب الاسرائيلي بالتعامل مع هذه الإثارة ، والاستجابة لها .

لقد جاء اتفاق اوسلو بتغيير جذري ، وذلك بالنص على خضوع القدس للمفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة النهائية ، وهو نص يلزم الطرفين بتسوية المشكلة ، والتوفيق بين مواقف الطرفين .

والتسوية القائمة على التوفيق تعني تنازل كل طرف عن مواقفه المتطرفة : الموقف الاسرائيلي المتمثل في اعتبار القدس " الموحدة" عاصمة أبدية لاسرائيل ، والموقف الفلسطيني المتمثل في شرط الانسحاب الاسرائيلي من القدس العربية ، واخلاء المستوطنات المقامة فيها ، واعلانها عاصمة للدولة الفلسطينية . ومبدأ التسوية القائمة على التوفيق بين المواقف ، انما يستند في اساسه على ميزان القوة وعلى معيار الربح والخسارة . فكل طرف يقيس قوته ويحسب ربحه او خسارته ، آخذا في الاعتبار اهدافه القريبة والمتوسطة والبعيدة .

ضمن هذا الاطار ، وانطلاقا من حقيقة ان المفاوضات هي عملية حسابات باردة بعيدا عن العواصف الساخنة ، وما هي المعطيات القائمة ، وما هي حساباتنا للربح والخسارة انطلاقا

من ميزان قوتنا ، وما هي اهدافنا القريبة والمتوسطة والبعيدة ، التي لا بد وان تؤثر في تقييمنا لميزان القوة ولحسابات الربح والخسارة .

هنالك العديد من الاسئلة التي ينبغي ان تجيب عليها هذه الندوة ، ويمكن طرحها على النحو الآتي :

مبدأ الربط في المفاوضات

مبدأ الربط معروف في الدبلوماسية . وهو يقوم على اساس واضح وبسيط ، هو المقايضة : اعطيك هذا اذا تنازلت عن ذاك . وهو مبدأ يستخدمه القوي في العادة ، اما الطرف الاضعف ، فعليه ان يقيم ارباحه وخسائره في اطار اهدافه القريبة والمتوسطة او البعيدة . ويحاول الطرف الاضعف رفض الربط ، غير انه كثيرا ما لا يستطيع ، لأن الطرف الاقوى قد فرض عليه واقعا لا يستطيع الفكاك منه .

وفي اطار مبدأ الربط ، يعمد الجانب الاسرائيلي الى الربط بين تقديم " تنازلات" في القدس، والحصول على مواقع في انحاء اخرى من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . والخليل هي احد الشواهد على مبدأ الربط هذا . لن تخرج اسرائيل المستوطنين من قلب الخليل قبل التعرف على مسار المفاوضات حول القدس ، وهل تربط بين اخلاء مستوطنات في مناطق حساسة اخرى مع مقدار ما ستحاول ابتزازه منا في القدس ، والعكس بالعكس ؟

في سياق مبدأ الربط ، تفترض هذه الورقة ان التصعيد الفلسطيني في وتيرة التحدي بشأن القدس ، هو تصعيد خاطيء ، وينعكس سلبا على مستوى الاداء التفاوضي الفلسطيني . فالربط كمبدأ ليس من صالح الجانب الفلسطيني ، وذلك في ضوء انه الطرف الاضعف في معادلة القوة .

ولن يكون الجانب الفلسطيني خاسرا في حسابات الربح والخسارة ، اذا ما اعتمد مبدأ عدم التصعيد في موضوع القدس في هذه المرحلة من المفاوضات ، ذلك ان موضوع القدس هو فعلا على طاولة المفاوضات الانتقالية الحالية من خلال عملية اعادة الانتشار .

القدس والمفاوضات الانتقالية

يبدو واضحا ان القدس تحتل حيزا كبيرا في المفاوضات الانتقالية ، ويشمل ذلك كل الاراضي التي الحقتها اسرائيل بالقدس منذ عام ١٩٦٧ .

ان مفاوضات المرحلة الثالثة من المفاوضات الانتقالية ، وهي الخاصة بالقرى او التجمعات السكنية الصغيرة ، ستكون في مقدمة القضايا الشائكة التي ستعترض المفاوضات ، وستحاول اسرائيل هنا تطبيق مبدأ الربط في اجلى صوره .

فمن المعروف ان اتفاق اوسلو لم يورد تعريفا جغرافيا للقدس . ومن خلال مبدأ الربط ، سوف تعمد اسرائيل الى محاولة توسيع هذا المفهوم الجغرافي ، وذلك للضغط على الجانب الفلسطيني الى حد يقف فيه حائرا بين الموافقة على توسيع مفهوم القدس ، مقابل ضمان الانسحاب الاسرائيلي من مناطق اخرى ، او اتخاذه موقفا معاكسا .

ان هذه التجربة التي سيخوضها الجانب الفلسطيني ستكون تجربة عسيرة ، ليس فقط لأنه في موقف الطرف الاضعف واراضيه محتلة ، وانما لانه لم يتسلح لمثل هذه التجربة التفاوضية بواقع وآليات تمكنه من اتقان لعبة المناورة .

وبالتالي ، فإن الجانب الفلسطيني ، والى حين الوصول الى المرحلة الثالثة من المفاوضات الانتقالية مطالب بأن يبلور مواقفه وآلياته وادواته التفاوضية .

ويتطلب هذا وضع عدد من السيناريوهات وايجاد الحلول لها :

* كيف يمكن تأمين الانسحاب من الخليل دون ان يؤثر ذلك على مفاوضاتنا القادمة بشأن ضواحي القدس ؟
* ما هي مواقفنا التفاوضية بشأن القدس الكبرى او القدس الميتروبوليتانية ؟
* هل يجدر بنا تقديم تنازلات في مناطق اخرى من الضفة والقطاع مقابل اخراج مناطق من مفهوم القدس الكبرى او القدس الميتروبوليتانية ؟
* هل يمكن ان نقبل بمفهوم القدس الكبرى او الميتروبوليتانية مقابل عدم تقديم تنازلات في مناطق اخرى من الضفة والقطاع ؟
* هل الفصل بين القدس الشرقية والغربية في صالحنا ؟
* هل حل " قدس موحدة " سيء بالنسبة لنا ؟

* هل نتطلع الى مستقبل ينتهي فيه الصراع بانبثاق دولة ديمقراطية على جميع اراضي فلسطين التاريخية على المدى البعيد ؟
* هل يمكن للقدس الموحدة الصغرى او الكبرى ، ان تشكل نموذجا لمثل هذا الكيان الديمقراطي ؟
* ما هو اثر ذلك على مفاوضاتنا الحالية ؟

ان هذه الاسئلة وغيرها هي التي ينبغي ان تتصدى لها هذه الندوة ، وان تضع لها السيناريوهات المختلفة استنادا الى مبدأ الربح والخسارة ، وفي اطار الاهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة .

البعد الديمغرافي*

ينبغي الاقرار بأننا قد خسرنا المعركة الديمغرافية في القدس ، ليس فقط منذ عام ١٩٦٧ فقط ، وانما منذ ما قبل عام ١٩٤٨ .

لا بد من التذكر ان اليهود كانوا يشكلون نحو ٦٠٪ من سكان القدس في عام ١٩٤٥. منذ ذلك الحين ، كان العقل الاستراتيجي اليهودي فاعلاً ، والعقل الاستراتيجي الفلسطيني غائباً . ومنذ انقسام المدينة الى مدينتين في عام ١٩٤٨ ، قل عدد الفلسطينيين عما كان عليه قبل الحرب . وقبيل حرب ١٩٦٧ ظل عدد الفلسطينيين مقارباً لما كان عليه في عام ١٩٤٧ ، بل اقل من ذلك ، ومنذ احتلال القدس الشرقية في عام ١٩٦٧ ظلت نسبة الفلسطينيين السكانية تتراوح في حدود ربع السكان ، أي انها لم ترتفع خلال سبعة وعشرين عاما الاّ بشكل طفيف .

مع ذلك ، فقد تضاعف العدد الفعلي ، مرتفعا من نحو ٦٠ او ٧٠ الفا الى ١٥٠ او ١٦٠ الفا . ولمجرد المقارنة ، ينبغي تذكر ان عدد الفلسطينيين في الدولة اليهودية قد تضاعف منذ عام ١٩٤٨ بنحو ستة اضعاف : من نحو ١٥٠ الفا الى نحو ٩٠٠ الف ، بينما لم يتضاعف عدد سكان القدس الفلسطينيين سوى ضعفٍ واحدٍ ، ولأجل ان نكون صادقين مع انفسنا ، لا بد من الاقرار بان السياسة الاسرائيلية الممنهجة في القدس ، والرامية الى تقليص عدد الفلسطينيين فيها ، ليست

---

* يجب التعامل مع الأرقام والنسب الموجودة في هذا الجزء بشيء من الحذر نتيجة للاختلافات في الحدود الجغرافية للقدس . واني وفقاً لها تتغير الأرقام والنسب ، وعلى سبيل المثال انظر في هذا الكتاب مقالة د. وليد مصطفى (المحرر) .

هي المسؤولة الوحيدة في هذا المجال ، فالعقل الاستراتيجي الفلسطيني ظل غائبا ، حيث ترك فلسطينيو القدس لتلقي مصيرهم بأنفسهم ، وواصل الجانب الفلسطيني تعليق اخطائه على الاخرين. فالفلسطينيون الذين خرجوا من القدس مهددون بفقدان هوياتهم ، وما زالت حركة الهجرة منها حتى الآن تتراوح بمعدل ٦٠٠ شخص .

ويتساءل المرء .... لماذا ؟ وكيف تعاملنا مع القدس منذ البداية ؟؟

الوضع القانوني للقدس وسكانها

نقطة اخرى لا بد من اثارتها في هذا المجال ، هي الوضع القانوني ورؤية ومواقف الاطراف المختلفة من القدس ، ومدى انعكاس ذلك على سكانها ، والفلسطينيين منهم بشكل خاص.

على المستوى الاسرائيلي ، تفترض هذه الورقة ان اسرائيل نفسها لا تعتبر ان القدس قد اصبحت عاصمتها الحقيقية ، فعليا وقانونيا . فأي طرف في العالم لا يفاوض على عاصمته ، والقوانين التي اصدرتها بعد الاحتلال مباشرة في عام ١٩٦٧ هي قوانين احتلالية . " فأرض اسرائيل" التي اصبحت القدس جزءا منها بموجب تلك القوانين ليست " دولة اسرائيل" وقانون القدس الصادر عام ١٩٨٠ هو قانون عادي يمكن ان يلغى كأي قانون آخر . ويجدر التذكر في هذا المجال ، ان اسحق رابين وشمعون بيرس لم يصوتا على ذلك القانون في حينه .

كذلك فان الجانب الفلسطيني لا يعتبر القدس عاصمة لاسرائيل ، فلماذا تصرف ويتصرف الجانب الفلسطيني والعربي وكأنه يعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل ، فرفض على فلسطينيي القدس المشاركة في انتخابات المجلس البلدي الذي هو مجلس خاص بالمدينة قانونيا وشرعيا ، وليس مجلسا تابعا لاسرائيل الا من الناحية العملية؟

ان هذه الورقة تفترض ان خطأ استراتيجياً قد تم ارتكابه من الجانب الفلسطيني والعربي، وهو خطأ ناجم عن غياب العقل السياسي الاستراتيجي .

فقد أدت هذه المواقف الى حرمان المقدسيين الفلسطينيين من لعب دور فاعل في سياسات المدينة ، وارباك العمل فيها على اقل تقدير . فالمشاركة في انتخابات المجلس البلدي لا تعني مطلقا الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل . ولقد سهلت اسرائيل الامور لنفسها ، بمثل هذا التوجه ، حيث لم تعتبر فلسطينيي القدس كمواطنين اسرائيليين ، وانما فقط هم مواطنون مقدسيون . كيف يمكن اصلاح هذا الخطأ الاستراتيجي الذي ادى الى حرمان فلسطينيي القدس من حق الدفاع عن

حقوقهم واراضيهم وسبل معيشتهم ، ودفع بالكثيرين منهم الى النزوح عن المدينة ؟ هذا ما ينبغي ان تناقشه هذه الندوة بكل صراحة وصدق وتجرد من الخوف .

القدس نموذج للدولة الديمقراطية القادمة

هل يمكن التفكير بالقدس نموذجا للدولة الديمقراطية التي ستقوم على ارض فلسطين التاريخية على المدى البعيد ان لم يكن على المدى المتوسط ؟ هل نحن مع الفصل ام الاندماج ؟

ما هي السياسات التي لا بد من مناقشتها واعتمادها في هذا المجال ؟ أترك الموضوع لهذه الندوة للمناقشة والإثراء .

كيف نجعل من القدس عاصمة سياسية

بقلم / محمد مطر النخال

يعد تهويد القدس الشرقية اهم حدث تتعرض له القدس من خلال السياسة الاسرائيلية لخلق امر واقع ، واحداث تغييرات تهدف الى افقاد امكانية اقامة العاصمة الفلسطينية في القدس الشرقية التي تتمثل في :

١- تغيير طبوغرافية القدس الشرقية من حيث بناء وتوسيع المستوطنات ، ومصادرة الاراضي العربية ، بحيث يتم تشكيل حاجز على شكل هلال حول القدس الشرقية .

٢- تغيير الميزان الديمغرافي لصالح اليهود في القدس الشرقية ، وذلك من خلال اسكان اليهود فيها ، بحيث اذا تقرر يوما تقرير مصير القدس الشرقية ، فإن الاغلبية اليهودية ستقرر الانضمام الى دولة اسرائيل ، وبالتالي خلق حقائق بغطاء شرعي .

٣- اغتيال سياسي لميتروبوليت القدس الشرقية : وهذا يتمثل باغلاق القدس الشرقية المتواصل امام السكان العرب من الضفة والقطاع ، واعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة اسرائيل ، وبالتالي حرمان القدس الشرقية من الامتداد والعمق الاستراتيجي لها والمتمثل بأراضي وسكان الضفة الغربية .

٤- محاولة السلطات خلق مراكز بديلة لتلقي الخدمات لسكان المناطق العربية المحاذية للقدس الشرقية ، والتي تعتبر خارج ما يسمى بحدود بلدية القدس ، وربطهم بمراكز خدماتية في را الله وبيت لحم بهدف انهاء روابطهم في القدس الشرقية .

٥- تقليل اعداد سكان القدس الشرقية من العرب بمختلف الوسائل ، سواء عن طريق مكتب الداخل والحجج المختلفة لسحب هوية القدس ، او عن طريق البلدية والتي لا تمنح رخص البن للفلسطينيين .

تحديد استراتيجية عروبة القدس

تختلف الاستراتيجية من حيث الجهة المطالبة بوضعها فهل هي :

١- بالتنسيق مع منظمة التحرير التي وافقت على تأجيل موضوع القدس للمرحلة النهائية من مفاوضات السلام .

٢- بالتنسيق مع الدول العربية وخاصة الاردن التي تطالب بتطبيق قرار ٢٤٢ والذي ينطبق على القدس الشرقية .

٣- هل هي القوى الوطنية في الداخل التي ترى الامور تسير بعكس أماني الشعب الفلسطيني ، بجعل القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وبالتالي :

أ- هل سيصبح " بيت الشرق " مقرا لسفارة فلسطين في اسرائيل .

ب- أم أن نواة الحكومة الفلسطينية سيكون في " بيت الشرق " .

ولكي يكون الخيار الثاني هو الوضع الذي نسعى لخلقه ، والذي لا يتجزأ من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وعدم تأجيل موضوع القدس للمرحلة النهائية الذي تستغله اسرائيل لاجراء المزيد من التغييرات لصالحها .

وعليه يتطلب منا كفلسطينيين تحديد استراتيجية المرحلة القادمة في ما يتعلق بعروبة القدس وتحديد آلية تطبيقها بما يلي :

١- عملية صنع القرار الفلسطيني واعلانه يتم في " بيت الشرق " بالتنسيق مع السلطة الوطنية.

٢- كل مؤسسة فلسطينية من مؤسسات الحكم الذاتي يجب ان تكون ادارتها المركزية في القدس ، وتشمل مختلف الدوائر التي من خلالها سيتم ادارة الشؤون الفلسطينية في غزة واريحا مثل (الشرطة ، البنوك ...الخ) .

٣- اقامة تجمع حكومي فلسطيني (عمارة نسيبه في شارع صلاح الدين) ، بحيث يكون هذا التجمع كمجمع حكومي لمختلف الوزارات والادارات الفلسطينية في مبنى واحد او مبان متجاورة .

٤- حصر الاراضي التي لا زالت بملكية فلسطينية في القدس ، والعمل على استخراج رخص بناء ، والعمل على عدم ابقاء مساحات دون بناء فلسطيني .

٥- وقف ظاهرة بيع الاراضي والعقارات لليهود ، والعمل على استرداد ما تم بيعه لهم وخاصة في البلدة القديمة .

٦- اقامة جهاز مشكل من محامين ذوي خبرة بحيث يعترضون على مصادرة مزيد من الاراضي ، ويقدمون الاعتراضات على المشاريع الاسرائيلية المختلفة في القدس الشرقية، ويقدمون الاستشارات .

٧- استغلال ما تبقى من الاراضي المفتوحة من ناحية عناتا والزعيم اللتين تفصلان مستعمرة معاليه ادوميم عن نفي يعقوب وبسجات زئيف ، والعمل على ايصال احياء القدس الشرقية بالاحياء العربية في رام الله وبيت لحم ، حيث ان المستعمرات الاسرائيلية قد حاصرت القدس الشرقية على شكل هلال ، ولم يتبق لاتمام هذه الخطة واحكام الطوق الاسرائيلي على القدس سوى هذه الرقعة .

٨- القنصليات والبعثات الدبلوماسية الجديدة لدى السلطة الفلسطينية يجب ان تقام في القدس الشرقية ، الى جانب القنصليات المتواجدة حاليا ، حيث ان من الخطأ اقامة سفارات وقنصليات في غزة واريحا .

٩- توقيع كافة الاتفاقيات الفلسطينية مع دول العالم (الاقتصادية والسياسية ... الخ) في مبنى المجمع الحكومي الفلسطيني (انظر ٣).

١٠- اعداد الخطط المناسبة لاعمار الاحياء والاسواق العربية في البلدة القديمة .

١١- اعطاء اولويات قصوى لمشاريع الاسكان الفلسطينية في منطقة القدس.

١٢- دعم المؤسسات الوطنية (التعليمية والصحية ...الخ) ورصد الاموال اللازمة لدعم صمودهم في القدس .

١٣- قيام الشرطة الفلسطينية بحماية الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية والمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية .

١٤- آلية التطبيق لاحياء ميتروبوليت القدس الشرقية ، وفرضها كعاصمة من خلال ربطها:

أ- ربط مختلف الاجهزة (التعليمية والصحية ... الخ) في اريحا وغزة بالقدس الشرقية (مركز الادارة في القدس).

ب- ربط جهاز المواصلات عن طريق المحاور الرئيسية في القدس الشرقية .

ج- ربط الجهاز السياسي وكافة الاجهزة الاخرى في اريحا وغزة مع القدس الشرقية على ان يكون مركزها القدس .

١٥- العمل على تشجيع حاملي هوية القدس بالعودة والسكن فيها ، وتقديم يد العون لهم في صمودهم .

١٦- اعلان اقامة (انتخاب) جهاز بلدي للقدس الشرقية ، يشرف على تقديم الخدمات وجباية الرسوم البلدية التي ستستثمر في تطوير القدس الشرقية .

١٧- ربط القدس الشرقية بنفس البدالة الدولية التابعة لمنطقة الحكم الذاتي .

١٨- اقامة اجهزة متخصصة في مختلف المواضيع مثل :

أ- جهاز متخصص لمتابعة ممارسات حكومة اسرائيل وبلدية القدس وما يتعلق بموضوع القدس .

ب- اقامة جهاز تنفيذي متصل مع اجهزة المتابعة ومع لجنة المحامين المقترحة (انظر ١٨،٦أ) مع الجهاز السياسي للتنفيذ الفوري او الاعتراض .

ج- استغلال الفرص لخلق واقع جديد يخدمنا كفلسطينيين قبل عملية الاحصاء للنفوس والسكان ، التي تنوي اسرائيل القيام بها في شهر اكتوبر من هذا العام (١٩٩٥) ، ويسري على القدس الشرقية .

ويكون الاستغلال الفلسطيني لهذه الفرصة عبر :

١- زيادة الوزن النسبي للسكان الفلسطينيين في القدس عبر اسكانهم فيها ، ولكن بسبب ضيق الوقت فان اسرع الطرق لتحقيق تغير ديمغرافي سريع لصالح الفلسطيني هو عبر:

أ- شراء شقق ومنازل من اليهود خاصة في الاحياء الاسرائيلية التي بنيت في القدس الشرقية مثل (التلة الفرنسية ، ونفي يعقوب ، وبسجات زئيف ... الخ).

٢- استغلال الشقق غير المستغلة .

٣- توعية اصحاب العقارات وحثهم على تأجير الفلسطيني فقط ، وليس الاجانب ، وكذلك عدم المبالغة في الاسعار .

٤- تخصيص لجنة تتخصص في ايجاد حلول سريعة لموضوع الميزان الديمغرافي الفلسطيني ، وذلك عبر الاعلان من طرف واحد (فلسطيني) لضم مناطق بير نبالا، والرام، والعيزرية ، وابو ديس ، وحزما ، وعناتا ، والسواحرة الشرقية والولجة ... الخ الى القدس الشرقية (الفلسطينية) والتعامل معهم كمقدسيين ، وذلك في عملية تخطيط فلسطيني لتوسيع مساحة القدس الشرقية الفلسطينية ، وزيادة عدد سكانها الفلسطينيين مما يعني تغير الميزان الديمغرافي لصالح الفلسطينيين ، والذي يعني في نهاية الامر، انه في حالة طرح اسرائيل مستقبلا لحل قضية القدس في سيناريوهات اروقة الحكومة الاسرائيلية، تقضي بان يقوم السكان (عرب ويهود) في القدس الشرقية بتقرير مصيرهم ، بالانتماء اما لاسرائيل او للدولة الفلسطينية ، فان اغلبية السكان الاسرائيليين ستقرر الانتماء لدولة اسرائيل ، وبالتالي خلق شرعية دولية لضم القدس الشرقية ، وسيجد الفلسطينيون صعوبة كبيرة في رفض مبدأ تقرير المصير الذي دوما سعوا اليه وطالبوا بتحقيقه .

ان الوقت لا يسير في صالحنا كفلسطينيين فيما يتعلق بقضية القدس ، فالخاسر الاكبر هو الفلسطيني الذي انتظر حلا سياسيا يأتي مع الزمن . الا ان التاريخ الفلسطيني يثبت ان كل حل جديد معروض للقضية الفلسطينية وعلى رأسها القدس يكون مجحفا اكثر من سابقه .

أما آن الأوان لأن نقرر نحن الفلسطينيين استراتيجية وآلية عمل ، نسعى من خلالها إلى تثبيت وابقاء القدس عربية فلسطينية ؟ وأخشى ما اخشاه ، بعد شهور قليلة وبعد انتهاء الاحصاء ان يصبح وضع القدس الشرقية كما هو حال القدس الغربية .....



الجانب الاجتماعي والبنية التحتية

- اسحاق القطب : قضايا السكان والاسكان في مجتمع منطقة القدس
- محمد عبدالله جرادات : الهجرة من مدينة القدس، مخاطر وآفاق للمعالجة
- عبد الرحمن التميمي وقاسم عبد الجبار : أوضاع البنية التحتية للمياه والمجاري



قضايا السكان والإسكان في مجتمع منطقة القدس

د. إسحاق القطب

محتويات الدراسة



مقدمـة :

يهدف هذا البحث الى تحليل الابعاد السكانية والاسكانية لمنطقة القدس ، وبصورة خاصة بعد عام ١٩٦٧ ، مع التركيز علـى الاحيـاء العربيـة مـن ناحيـة، ومعالجـة منطقـة القدس ببعديهـا العربي واليهودي من ناحية أخرى ، من أجل التوصل الى درجة التوازن او الاختلال في البعدين السكاني والاسكاني.

وسوف يتناول البحث مناقشة التطـور الفيزيقي لمنطقـة القدس، ومراحل تطورهـا، ثـم تحليل المكونات الديمغرافية للعرب واليهود ، واخيرا معالجة البعد الاسكاني ومجالات تطويرها.

وقد اعتمد البحث بصورة رئيسية على المصادر الاحصائية المنشورة ، والمراجع العلمية المعاصرة والبحوث التي نشرتها المعاهد ومراكز البحث العلمي في فلسطين وفي القدس.

نشأت النواة الأولى لمدينة القدس على (تل أوفيل) المطل على قرية سلوان، ونقل الموقـع الى جبل بزيتا ومرتفع موريا الذي تقع عليـه قبـة الصخـرة. وتأسست فـي عـام ١٨٦٣ أول بلديـة للقدس. وأقيم أول حي يهودي (يمين موشيه) عام ١٨٥٠ في منطقـة جـورة العنـاب كنـواة لأحيـاء يهودية خارج السور باتجاه الجنوب الغربي. ثم اقيم حـــي (مئة شعاريم) فـي منطقـة المصـرارة، و(ماقور حاييم) المسكوبية عام (١٨٥٨). وكـــانت مساحة الحيّ اليهودي في القدس لم تتجـاوز مساحة (٥ دونمات) وعدد سكانه لم يتجاوز التسعين اسرة .

رسمت حكومة الانتداب البريطاني حـدود بلديـة القـدس بحيـث ضمـت الوجـود اليهـودي خارج السور وداخله، مما ادى الى امتداد حدود البلدية الى عدة كيلومترات باتجاه الغرب. وجـرى ترسيم حدود البلديـة عـام ١٩٢١ حيث ضمـت احيـاء القطمـون، البقعـة الفوقـا والتحتـا، الطالبيـة، الوعرية، الشيخ بدر، ومأمن الله، بالاضافة الى الاحياء اليهودية .

وفي عام ١٩٤٦ وضع المخطط الثـاني حيث أضيفت الأحيـاء اليهوديـة الجديـدة وقريـة سلوان، وقد توزعت مساحة المخطط البالغة ٢٠,١٩٩ دونماً حسب ملكيتها الى : امـلاك اسـلامية ٤٠٪، وأمـلاك يهوديـة ٢٦,١٢٪، وأمـلاك مسـيحية ١٣,٨٦٪ وامـلاك حكوميـة وبلديـة ٢,٩٪ وطرق وسكك حديدية ١٧,١٢٪. وقد توسعت المساحة المبنية من ٤١٣٠ دونماً عام ١٩١٨ الـى

٧٢٣٠ دونماً عام ١٩٤٨. ثم جاء قرار التقسيم بتدويل القدس وتدار من قبل الأمم المتحدة بموجب حدود ضمت كلاً من مناطق : (ابو ديس، وبيت لحم، وعين كارم، وموتسا، وقالونيا، وشعفاط).

وبعد اعلان دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، وما اعقب ذلك من حروب تلاها اعلان الهدنة ورسم الحدود بتعيين خط تقسيم القدس الى شرقية وغربية وتوزعت مساحتها كالتالي : أ) مناطق فلسطينية تحت السيطرة الاردنية ٢,٢٢٠ دونم (١١,٤٨٪). ب) مناطق فلسطينية محتلة ١٦,٢٦١ دونماً (٨٤,١٢٪) ج) مناطق حرام وللأمم المتحدة ٨٥٠ دونماً (٤,٣٩٪) .

أعدّ اول مخطط لحدود بلدية القدس (الشرقية) عام ١٩٥٢ ضمت رسمياً عدة مناطق الى صلاحياتها (قرية سلوان، وراس العامود، والصوانة، وارض السمّار، والجزء الجنوبي من قرية شعفاط). وجاء المخطط الثاني عام ١٩٥٧ ليضم مناطق اخرى ليضم مساحة تمتد الى ٥٠م من كلا جانبي الشارع الرئيسي (القدس – رام الله) حتى تصل الى مطار قلنديا. وتم توسيع حدود القدس الغربية باتجاه الغرب والجنوب لتضم مستوطنات كريات يوفيل، كريات مناحيم، عيرغانيم والقرى عين كارم، بيت صفافا، دير ياسين، لفتا والمالحة لتبلغ مساحتها ٣٨كم٢.(١)

أولاً : التطور الفيزيقي لمنطقة القدس منذ ١٩٦٧

شهدت مدينة القدس طفرة عمرانية فريدة من نوعها في تاريخ المدينة منذ أن اعلنت السلطات المحتلة الاسرائيلية توحيد القدس في اعقاب حرب حزيران . وقد قامت الحكومة بتخطيط الاسكان لتحقيق اهداف سياسية منها : توحيد القدس بالاضافة الى جعل السكان اليهود الغالبية العظمى في المدينة. وقد نشطت الحركة العمرانية في القدس العربية الا أن النمط الاسكاني كان يفتقد الى التخطيط والتكامل. وقد تم إنشاء ٧٦,١٥١ وحدة سكنية في الاحياء اليهودية منذ عام ١٩٦٧، منها ٦٤٨٦٧ وحدة بتمويل من الحكومة . واتسعت حدود البلدية الى ٧٠,٥ كم٢ وتصبح مساحة القدس الشرقية والغربية ١٠٨,٥كم٢ حيث ضمت ٢٨ قرية عربية وتوسعت الحدود مرة اخرى عام ١٩٩٠ باتجاه الغرب لتصبح المساحة الكلية الان ١٢٣كم٢. ويمكن تحديد التطور الفيزيقي لمنطقة القدس منذ ١٩٦٧ في المراحل التالية :

(١) خليل تفكجي ،بحث بعنوان الاستيطان في مدينة القدس، سينشر في مجلة الدراسات الفلسطينية / بيروت ١٩٩٧ .

١- المرحلة الأولى : ١٩٦٧ - ١٩٧٠

ثم ربط الاحياء اليهودية القديمة الواقعة شمالي المدينة بمنطقة جبل المشارف (ماونت سكوبوس)، حيث اقيمت أحياء يهودية جديدة في مختلف الاتجاهات وبدأت بهدف حارة الشرف لتوسيع وبناء الحي اليهودي بالاضافة الى استيلاء على حي السريان وحي المغاربة [١] .

وقد شرعت البلدية في التخطيط لحدود القدس الكبرى (المتروبوليتان) لتشمل اراضي تبلغ مساحتها ٨٤٠كم٢ أو ما يعادل ١٥٪ من مساحة الضفة الغربية (٥٦٠٠ كم٢) وشملت الحدود الاستيطانية مستعمرات جديدة مثل إفرات، غوش عتصيون، معاليه أدوميم، وجفعات زئيف.[٢]

وفي هذه المرحلة أقيمت المستوطنات التالية : سنهدريا، رامات اشكول، جفعات هامفتار، جفعات شابيرا (التلة الفرنسية)، معالوت دفنا. واقيمت هذه المستعمرات على اراضي لفتا والعيسوية.

وكان الهدف بالاضافة لانشاء الاحياء السكنية، تنشيط الجامعة العبرية ومستشفى هداسا. وقد أوجد هذا العمران حزاماً من الاحياء والمؤسسات اليهودية تجاوزت حدود البلدية التي كانت زمن الاردن. وقد قامت اسرائيل باعادة بناء الحي اليهودي في القدس الذي استوعب ٦٥٠٠ أسرة يهودية بالاضافة الى عدد من المؤسسات.

٢- المرحلة الثانية (١٩٧٠ - ١٩٧٥) شهدت هذه المرحلة قيام ٤ أحياء يهودية حول ضواحي المدينة وهي : جيلو في الجنوب ٣٠,٢٠٠ وحدة سكنية ، وتل بيوت الشرقية ، وراموت آلون في الشمال الغربي وتضم ٣٧,٠٠٠ وحدة سكنية. والنبي يعقوب ٣٨٠٠ وحدة سكنية في الشمال.[٣]

٣- المرحلة الثالثة (١٩٧٥ - ١٩٨٩) تميزت هذه المرحلة بأمرين هامين : الأول بناء شبكة من المستعمرات الجديدة خارج القدس، والثاني ربط المستعمرات بعضها ببعض ضمن حدود المدينة. وقد تم بناء المستوطنات الحضرية من اجل تثبيت مفهوم القدس الكبرى وهي : بسجات زئيف (اقيمت على اراضي خربة الكعكول)، وافرات، وأحدث بناء هذه المستعمرات

---

(١) روحي الخطيب - تهويد القدس - عمان، ١٩٧٢، ص ١٠ .

(٢) خليل تفكجي، مصدر سبق ذكره .

(٣) I.U.P.S Jerusalem, Jerusalem in Transition, 1995, pp 8-9 .

عهداً جديداً في تطوير العمران الحضري الذي يحيط بالقدس ويرتبط بها وقد استوعبت هذه المستوطنات الحضرية اكثر من ٢٥,٠٠٠ اسرة على نفقة القطاع العام.

أما نشاط القطاع الخاص للإسكان، فقد انحصر في المنطقة الغربية للقدس وتم بناء المستوطنات التالية : بيت هاكيرم، بيت فاغان، راموت دنيا، تالبيوت، منحات (اقيمت على اراضي المالحة) جفعات مردخاي، هافرديم، سان سيمون، نيحنيم، عيرغنيم، كريات يوفيل (اقيمت على اراضي عين كارم). وتم بناء مستعمرة خاصة للمتدينين اليهود الوافدين في عام ١٩٨٣ في اطراف المنطة الغربية للقدس استوعبت ٣٥٠٠ اسرة .

٤- المرحلة الرابعة – مرحلة التوسع – (١٩٨٩-١٩٩٥) فقد تكثف الاستيطان الاسرائيلي في القطاع الشرقي للقدس لاستيعاب اليهود الوافدين. وبذلك ارتفع عدد المستوطنين في مستوطنة بسجات زئيف من ٦٥٠٠ الى ١٤,٠٠٠ ثم الى ٥٠,٠٠٠ مستوطن عام ١٩٩٥. وقد تمت مصادرة ١٨٠٠ دونم من اراضي صور باهر في الجنوب. ويتم الاعداد لبناء مستعمرة (هارحوما) أو جبل السور (منطقة جبل غنيم) ومستوطنة ريخس شعفاط (اقيمت على اراضي شعفاط) .

وقد حرم العرب من امكانية التوسع في مناطقهم. وفي هذه المرحلة وصل حجم البناء المكتمل الى حوالي ٤,٦ مليون متر مربع، ثلاثة ارباعها للسكن بينما منح العرب في القدس رخصاً للبناء في مساحة نصف مليون متر مربع لجميع الاغراض أو ما يعادل ١١,٦٪ من مجموع حجم البناء في القدس.[1]

١) : تطور المرافق غير السكنية:

قامت البلدية ببناء منطقة صناعية في منطقة عطاروت (قلنديا) نحو الشمال ، بالاضافة الى توسيع منطقة جبل المكبر والجامعة العبرية ومستشفى هداسا ، وتحديث المقابر اليهودية في منطقة جبل الزيتون وبناء الفنادق الضخمة في منطقة عين كارم ، الامر الذي كان له الاثر في نقل مركز النشاط السياحي من شرقي الى غربي القدس.

---

(١) عبد الرحمن ابو عرفة، الواقع السكاني في مدينة القدس، ١٩٩٢، ص ٧-٨ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أما في المنطقة العربية فقد شهدت تطورا محددا في العمران غير السكني باستثناء بناء عدد من المدارس والمؤسسات الجامعية والمدرسية في شعفاط وبيت حنينا والمؤسسات الصحية في منطقة الشيخ جراح .

وفي مجال قطاع التجارة والصناعة فقد تطورت مناطق الطالبية و جفعات شاؤول في الغرب، وعطاروت في الشمال ، بالاضافة الى مستعمرة ميشور أدوميم التي ازدهرت كمركز صناعي رئيسي للقدس.

وقد اضيفت مراكز تجارية (المفرّق) في نطاق الاحياء والمستعمرات الجديدة مع تعزيز وتوسيع المراكز التجارية القديمة التقليدية للقدس ، وقد تميز مركز حي الطالبية بتجارة الاثاث، والادوات المنزلية والاغذية والملابس وغيرها ، وكذلك الامر بالنسبة الى جفعات شاؤول . أما بالنسبة الى منطقة شارع يافا ومنطقة مركز المدينة فقد نجحت الاسواق والمراكز التجارية في المواقع المخصصة للمشاة فقط. اما في القدس العربية فقد استمرت الاسواق في البلدة القديمة في تأدية وظائفها التقليدية بالاضافة الى زيادة المواقع التجارية لاسواق البيع على امتداد الطريق الرئيسي من القدس الى رام الله، وقد اخذ رجال الاعمال العرب في الاستثمار في رام الله وبيت لحم وخارج القدس بسبب الضرائب وارتفاع التكلفة والصيانة والتخزين وسهولة الحصول على تراخيص للبناء والتجارة. وقد انعدم التطوير العمراني التجاري في منطقة مدينة القدس العربية.

وهناك التغير الكمي الذي يتمثل في التحولات الديمغرافية الملحوظة سواء في معدلات الزيادة الطبيعية او ارتفاع معدلات الطلاق ، أو الهجرة الخارجية للعناصر الشابة والفاعلة ، وتسرب الشرائح المتعلمة والمتخصصة ، بالاضافة الى التحول المهني واختلال توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الانتاجية والاستهلاكية والخدمية.

لقد ادت عملية الانفتاح بين اليهود والعرب بعد ١٩٦٧ ، والاختلاط والتفاعل على الصعيد التجاري والسياسي وتنظيم شؤون الحياة مثل الضرائب والالتزام بالقوانين والانظمة المتبعة الى تطوير اتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية ، أسهمت في احداث تغييرات في العلاقات الاجتماعية والطبقية وأهم هذه التغيرات :

١) التركيب الطبقي الذي تأثر بالتحولات الاقتصادية ، وتفتت الملكيات الزراعية بعد سيادة النظام الاقطاعي وتملك الاسر لقرى بأكملها أو لقطاعات كبيرة من الاراضي، بالاضافة الى انحسار نفوذ العائلات وظهور قيادات سياسية جديدة قائمة على أسس سياسية ونضالية اكثر من أن تكون دينية او اقتصادية.

٢) التحول في الوظائف والاعمال، الذي أدى الى ضعف المؤسسات العلمية والجامعية ، وظهور طبقة من العمال الفنيين وغير الفنيين التي تمتعت بارتفاع الدخل ومضاعفة القدرة الشرائية واقتناء الكماليات المنزلية والاستهلاكية على حساب الطبقة الوسطى من الاداريين والمحامين والمدرسين وغيرهم ، ممن تراجعت مراكزهم الوظيفية بسبب تخلخل الامن والبنية التحتية في مجتمع القدس.

٣) التغير في دور المرأة ومكانتها في الاسرة والمجتمع ، حيث أملت ظروف الاحتلال اضافة ادوار واعباء جديدة على الفتاة والزوجة في مواجهة احتياجات الاسرة ، ورعاية وحماية افرادها وتعزيز الصمود والتصدي. وقد أدى ذلك الى دخول المرأة ميدان العمل في كافة المهن الفنية وغير الماهرة. وقد أثر هذا الاتجاه على تأخر سن الزواج لدى الذكور والاناث. وأصبح التعليم للمرأة اداة لمواجهة تحديات الحياة وتقلبات الزمن ، والمحافظة على قدرة الاستمرار والاعتماد على الذات اكثر من الاعتماد على العلاقات الاسرية الممتدة.

٤) هجرة الكفاءات العلمية الى خارج منطقة القدس والى الدول المجاورة. يعتبرالمقدسيون اقل الفئات الاجتماعية حركة في الانتقال والهجرة الارادية من منطقة لاخرى، بعكس مجتمعات المناطق الاخرى مثل الخليل.

وهناك تغيرات نفسية واجتماعية لدى الشباب خاصة خلال وبعد فترة الانتفاضة وما خلفته من أثار على اتجاهات وسلوك الشباب السوي منها واللاسوي مثل: التوتر، والقلق ، وتعاطي المخدرات ، والامراض النفسية المتفاوتة في الشدة والعمق.

٥) ادى الاستيطان الاسرائيلي الى تحويل الفلاحين في الضفة الى بروليتاريا غير منظمة وعاملة في القطاعات الانشائية في المدن الاسرائيلية مقابل أجور عالية. هذا بالاضافة الى هجرة الطبقة الوسطى من الشباب والعمال المهرة الى البلاد العربية[1] .

كانت السيطرة في المجتمع المقدسي للطبقة البرجوازية الوسطى وصغار الملاكين العقاريين حتى بداية الاحتلال الاسرائيلي وقد وجهت الى هؤلاء بعد الاحتلال ضربة قاسية إثر مصادرة الاراضي.

---

(١) ايليا، زريق، " من العمالة الزراعية الى البروليتاريا " ، Journal of Palestinian Studies ، مجلد ٦، عدد ١، ص ٦٦ .

اما بالنسبة الى الصناعات في منطقة القدس فقد فقدت توازنها وقوتها واستمراريتها بسبب عدم القدرة على الصمود امام المنتجات الاسرائيلية ، لارتفاع قيمة الضرائب المفروضة ، وفقدان السوق التقليدي (الفلسطيني) ، وزيادة الارتباط بالمؤسسات الانتاجية الاسرائيلية للحصول على المواد الخام وحتى الاستيراد من الخارج. هذا بالاضافة الى تسرب رأس المال الفلسطيني الى خارج القدس وفلسطين بسبب عدم الاستقرار والنظام الضريبي وتطبيقه [٢] .

٦) تحول جزء من قوة العمل "الياقات البيضاء" الى العمالة الصناعية أو الانشائية او الانتاجية "الياقات الزرقاء" بعد التدريب المهني الذي هيأته سلطات الاحتلال لسد العجز في سوق العمالة الاسرائيلي في كافة قطاعاته [٣] .

٢- الثقافة والترويح

اهتمت البلدية بتطوير مرافق ومؤسسات القطاع الثقافي والترويحي في مناطق الكثافة السكانية اليهودية اكثر بكثير من مناطق الكثافة السكانية العربية، فقد اصبحت منطقة وادي الربابة مركزاً للسينما والمسرح ، ومركزاً للموسيقى للشباب ، والحديقة العامة والبساتين المحيطة بسور القدس. وتم ترميم مبنى النوتردام واعادة بناء طريق الالام والبوابة الرومانية للزوار المسيحيين .

كما تم بناء ممر سياحي على امتداد أعلى السور للمشاة ، بالاضافة الى ترميم وتحديث الحي اليهودي والحي المسيحي في القدس داخل السور ، وكذلك مناطق بوابات اسوار المدينة القديمة. وقد زينت العديد من المناطق في مختلف مناطق القدس باشكال فنية ومنحوتات في مداخل المدينة والساحات وعلى جوانب الطرق الرئيسية لاضافة مسحة جمالية.

كما أولت البلدية اهتماما ملحوظا بتطوير المتنزهات والمناطق الخضراء والمراكز الاجتماعية وملاعب الرياضة ، وقد نالت المناطق اليهودية حظا أوفر من هذه المرافق من حيث النوع والكم مقارنة بالمناطق العربية ، حيث كان التطوير البارز هو ملعب الشيخ جراح الذي اقتطع المخطط الحضري جزءا كبيرا من المساحة الاصلية للمنطقة للطرق والساحات . وقد أدى تطوير الطرق السريعة وتلك التي تربط بين المستعمرات الى اقتطاع أجزاء كبيرة من اراضي القدس التي يملكها العرب.

---

(٢) ابراهيم الدقاق، القدس في عشر سنوات، الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١، ص ٢٨ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

وفي هذه المرحلة اتبعت السلطات الاسرائيلية – مخططا لتهويد منطقة القدس الشرقية بموجب قوانين لامتلاك الاراضي الفارغة ، وتم تحديد ٦٢ موقعا داخل القطاع العربي من القدس مساحتها ٣٣٤٥ دونما مثل: مناطق شمال سور القدس، وسلوان والعيزرية والشيخ جراح ووادي الجوز وجبل سكوبس ومنطقة شعفاط.(١)

وبالاضافة الى ترميم وتطويرالاحياء القديمة التي أصبحت ذات قيمة عالية جذبت اليها الاسر من الطبقة الوسطى والثرية بسبب الاصالة المعمارية والتاريخية . ابتدأت عملية الترميم منذ الستينيات بدءاً بالمستعمرة الالمانية (جيرمان كولوني) وبعدها انتقلت الى احياء العرب في المنطقة الغربية للقدس في أحياء البقعة والقطمون . وقد حدث تطور مماثل في قرى عين كارم والمالحة اللتين استقر فيهما المهاجرون اليهود الشرقيون من الدول الاسيوية والافريقية أو في مناطق مثل أبو طور ونحالين. وقد واصلت السلطة الاسرائيلية عملية ترميم المناطق وتطويرها في الستينيات لاستكمال بناء مستعمرات في المناطق التي كان يقطنها العرب(٢)، بالاضافة الى مشاريع التطوير في الاحياء التالية : المصرارة ، والبخارية وبيت اسرائيل ، وقد أصبحت هذه الاحياء فيما بعد مناطق تكثر فيها المشاكل الاجتماعية.

أما بالنسبة الى الجزء العربي من القدس فقد تم بناء حوالي ٤٠٠٠ وحدة سكنية منذ ١٩٦٧ حتى اوائل الثمانينيات ، وقد اضيفت حوالي ٥٠٠٠ وحدة سكنية في منطقة القدس (خارج حدود المدينة) ، وبصورة خاصة في راس العامود وعرب السواحرة والعيسوية والطور وصور باهر وبيت صفافا. وقد زاد العمران في المنطقة العربية بسبب التحويلات المالية من الخارج وزيادة دخل الشرائح للقوى العاملة من الحرفيين وغير الحرفيين. وتعتبر الرام نموذجا للتطور السريع الذي شهدته مناطق خارج المدينة، حيث كان عدد السكان لا يزيد عن بضعة آلاف نسمة وبلغ في التسعينيات زهاء ٥٥,٠٠٠ نسمة، وقد شهدت قرى أخرى تطورا ملحوظا في عدد المساكن والسكان مثل الجيب وبير نبالا وحزما . أما في المناطق الجنوبية الشرقية من القدس فما زالت القبائل والعشائر تتحرك من والى المنطقة. ان الغالبية العظمى من المساكن في المنطقة العربية لمنطقة القدس قد تم بناؤه من القطاع الخاص العربي، وقد أسهمت بلدية القدس بصورة جزئية في بناء ٨٠٠ وحدة سكنية.

---

(١) نفس المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٢) I. U. P. S. Jerusalem in Transition, 1995 P. 8 - 9.

ثانيا : التغير الاجتماعي في المجتمع المقدسي

حدثت تغيرات اجتماعية واسعة النطاق في المجتمع المقدسي المعاصر ارتبطت بعوامل تعود الى مرحلة الانتداب البريطاني ، ثم تقسيم القدس ، ودخول العهد الهاشمي ، ثم ضم القدس "وتوحيدها "، وما بعدها فك الارتباط بين الاردن وفلسطين . واخيرا عهد السلطة الفلسطينية الجديد الذي لم تتضح بعد معالمه واتجاهاته ودرجة تأثيره [١] .

وقد أدى هذا الى اعادة توزيع الدخل ، والى التنظيم الطبقي والتوزيع المهني ، وقد ارتفعت المكانة الاقتصادية "الدخل" للياقات الزرقاء اكثر بكثير من "الياقات البيضاء، اذ وصلت نسبة العاملين في القدس حوالي ٧٥٪ من اجمالي القوى العاملة. وأدى الطلب على الايدي العاملة الماهرة وغير الماهرة الى اعادة توزيع الدخل وخلخلة النظام الاجتماعي [٢] .

وقد تراوحت معدلات الهجرة من القدس الى خارجها ما بين ٢٠٠٠ الى ٤٠٠٠ مهاجر سنويا حتى عام ١٩٧١ ، وتناقصت النسبة بعد ذلك ، الا انها لم تتوقف بسبب العوامل الاقتصادية الجاذبة في بلدان مثل الاردن ودول الخليج العربي لتوفير فرص العمل والدخل الافضل.

حجم الاسرة المقدسية

يتفاوت معدل افراد الاسرة المقيمين في المسكن الحالي بين العرب في الاحياء المختلفة وكذلك بين العرب واليهود، ويرتبط معدل افراد الاسرة في المسكن الواحد بالعديد من المتغيرات كما له العديد من الابعاد الاجتماعية والاقتصادية.

ويوضح الجدول رقم (١) توزيع السكان العرب حسب معدلات حجم الاسرة.

---

(١) Heigberg, M, Ovensen G, - Palestinian Society, 1994, P. 243 .

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٤٢ .

جدول رقم (١)

توزيع عدد أفراد الاسرة في مدينة القدس

حسب الجنسية عام ١٩٩٣ (بالآلاف)(١)

الجنسية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	المتوسط	المجموع
الاجمالي للقدس	٢٤,٤	٣٠,٤	١٧,٦	١٩,٧	١٨,٩	١٢,٨	٧,٨	١٢,٨	٣,٩	١٤٤,٣
العرب	٢,٧	٣,٦	٢,٤	٢,٩	٣,٢	٣,٢	٢,٩	٧,٣	٥,٤	٢٨,٢
اليهود	٢١,٧	٢٦,٨	١٥,٢	١٦,٨	١٥,٦	٩,٦	٤,٩	٥,٥	٣,٥	١١٦,١
النسبة المئوية										
العرب	٩,٧	١٢,٩	٨,٦	١٠,٤	١١,٥	١١,٥	١٠,٤	٢٥,٢	---	١٠٠
اليهود	١٨,٧	٢٣,١	١٣,١	١٤,٥	١٣,٥	٨,٣	٤,٢	٤,٨	---	١٠٠

يتضح من الجدول الحقائق الاتية :

١- بلغ متوسط عدد افراد الاسرة لدى الاسرة العربية في القدس ٥,٤ فرد لكل أسرة ، بينما بلغ المتوسط لدى الاسرة اليهودية ٣,٥ فرد لكل أسرة.

٢- بلغت نسبة الاسر العربية التي تضم خمسة افراد فأكثر ٧٩,٦٪ من اجمالي الاسر ، مقابل ٣٠,٨٪ لدى اليهود.

ان لارتفاع متوسط عدد الافراد لدى الاسرة العربية مضامين اقتصادية واجتماعية عديدة اهمها: الاسكان ومستوى المعيشة ، وملاءمة الدخل لإعالة جميع أفراد الأسرة ، والكثافة السكانية، والكثافة الإسكانية (عدد الأفراد لكل غرفة في السكن) ، بالإضافة آلي العلاقة بين أفراد الأسرة والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والترويحية والثقافية المتواجدة في كل ضاحية من ضواحي القدس. ان تحليل العلاقة بين السكان والخدمات يساعد على تحديد مدى الحاجة الى تطوير الخدمات لتتلاءم مع احتياجات السكان العرب وتعزيز قدراتها.

---

(١) المصدر للجدول: . Statistical Yearbook of Jerusalem 1993, pp. 48-49.

ثالثا : احياء القدس واقسامها

بلغ عدد سكان القدس عام ١٩٤٤ حوالي ١٥٥,٣١٤نسمة ، منهم ٣٢,١٢٨ عرب مسلمون ، و ٢٨,١٤٩ عرب مسيحيون ، و ٩٤,٩٤٢ يهود ، و ٩٥ ينتمون الى اجناس وديانات اخرى.[1] وكان عدد سكان البلدة القديمة من العرب عام ١٩٤٧ حوالي ٦٥,٠٠٠ منهم ٣٣,٦٠٠ نسمة في البلدة القديمة ٣٠,٠٠٠ نسمة في الجزء الغربي من البلدة القديمة ، و ١,٥٠٠ في الجزء اليهودي من البلدة الجديدة. [2]

تتألف القدس من احياء عديدة يطلق المقدسيون على كل حي منها اسم (حارة) . ويجمعونها على (حارات) . ومن الحارات المعروفة في المدينة القديمة : باب حطة، وباب السلسلة ، وباب العامود ، وحارة الشرف ، وحارة الواد ، وحارة السعدية ، وحارة النصارى ، وحارة اليهود ، هذه الاحياء كلها بين الاسوار ، وهي باستثناء حارة النصارى وحارة اليهود احياء اسلامية بحتة.

واما الحارات التي تقع خارج السور فمنها : باب الساهرة، والشيخ جراح، وكولونية اليونان، ووادي الجوز، والمصرارة، والنبي داود، وماملا، والثوري ، ووادي النباح، والبقعة الفوقا، والبقعة التحتا، والطالبية، والنمرية،والقطمون، والشيخ بدر، والراتزبون ، وهذه الاحياء كلها عربية.

واما الاحياء اليهودية بداخل السور فهي: حارة اليهود[3] وفي خارجه: روميما، ورحافيا (عام ١٩٢٢)، ونحلات صادق، و تزكرت موشه، وتل بيوت (عام ١٩٢٢)، وسنهدريا، ونبي شعنان، ورحاما، وارفونا، ويمين موشيه (عام ١٨٦٢) ويسمونها منتفيوري، وجبعات شاؤول، وزكرون يوسف (عام ١٩٢٥)، وبيت اسرائيل (عام ١٨٨٥) ، وكرم ابراهام، ونحلات صهيون، وميكور حايم، وشخونات هابوعاليم، وبيت هاكيرم (عام ١٩٢٢) وبيت فاجان، وقريات شموئيل ، شعاري حيسد، وميشورم (عام ١٨٧٥)، والبخارية (عام ١٨٩٢).

---

[1] عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس ، ١٩٦٨، ص ٤٣٠ .

[2] المصدر السابق نفسه، ص ٤٣ .

[3] يقول الهر كارل في الصفحة ١٩١ من كتابه The Comparative Geographie of Palestine المطبوع في نيويورك سنة ١٨٦٦ (ان قسما كبيراً من مساكن اليهود الكائنة في هذا الحي هو وقف للحرم الاسلامي في القدس).

رابعا :التغيرات السكانية في القدس

حدثت تغيرات سكانية في الاحياء العربية واليهودية في منطقة القدس منذ عام ١٩٦٧ ، واصبحت اكبر مدينة في فلسطين وكان معدل الزيادة فيها يفوق المعدل القومي (من ٤,٩٪ في عام ١٩٦٧ الى ١٠,٦٪ عام ١٩٨٣ ، الى ١١,٦٪ خلال الفترة ما بين ١٩٨٨ – ١٩٩٣).

زاد عدد سكان القدس خلال الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٨٣ بحوالي ١٦٠,٠٠٠ نسمة ،أي بزيادة قدرها ٦٠٪ ، كان نصيب الزيادة بين اليهود ٥٧٪ وبين العرب ٧٢٪ . وقد وصل اجمالي السكان في القدس عام ١٩٩٣ الى ٥٦٧,٢٠٠ نسمة. اما معدل الزيادة السنوي فقد انخفض تدريجيا من ٣,٨٪ في السنوات الخمس الاولى بعد ١٩٦٧ الى ٢,٤٪ في السنوات الخمس ما بين ١٩٧٨ – ١٩٨٢ الى ١,٩٪ خلال الفترة ما بين ١٩٨٨ – ١٩٩٣ . ويشمل الانخفاض التدريجي السكان العرب واليهود على حد سواء مع وجود تفاوت واضح. فقد سجلت الاحصاءات السكانية اليهودية انخفاضا من ٣,٦٪ الى ٢.٢٪ الى ١,٣٪ خلال الفترات الخمسية ما بين ١٩٦٧ و ١٩٩٣.

أما بالنسبة الى العرب فقد انخفضت معدلات الزيادة السنوية السكانية من ٤,٣٪ الى ٣٪ حتى عام ١٩٨٨ وعادت الى الارتفاع الى ٣,٤٪ خلال الفترة من ١٩٨٨ – ١٩٩٣. ويرجع السبب في الانخفاض لدى القطاع اليهودي الى ان الذين يغادرون المدينة اكثر من الذين يهاجرون اليها سواء الى المدن الاخرى مثل تل أبيب وحيفا ، أو الى المستعمرات والمدن الجديدة المحيطة بالقدس مثل ميفاسيرت يروشاليم الى الغرب ، و معاليه ادوميم الى الشرق ، وجفعات زئيف الى الشمال. ومن العوامل الاخرى المؤثرة في انخفاض معدلات الزيادة السكانية الانخفاض في معدلات المواليد الطبيعية.

ويوضح الجدول رقم (٢) الخصائص السكانية لمنطقة مدينة القدس.

جدول رقم (٢) [١]

بعض المؤشرات السكانية للقدس خلال الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٣

المؤشرات السكانية		١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٣
معدل النمو السكاني	العرب	٢,٣	٢,٢	٢,٦	٣,٤
	غير العرب	٢,٢	٢,١	٤,٦	١,٣
عدد السكان (ألاف)	العرب	١٤٠	١٤٢,٤	١٤٦,٣	١٦٠,٨
	غير العرب	٣٥٣,٨	٣٦١,٥	٣٧٨,٢	٤٠٦,٨
(٪) المهاجرون	(اليهود)	٢,٩	٣,١	١٣,٦	٥,٨
(٪) الهجرة الداخلية	العرب	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,١
	غير العرب	١,١	١,٨	٢,٨	٦,١

يتضح من الجدول الحقائق الاتية:

يزيد معدل النمو السكاني لدى العرب في القدس (٣,٤٪) عن اليهود (١,٣٪) ، ويرجع ذلك الى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية ، وتمسك المقدسيين بالعادات والتقاليد في زيادة النسل للمحافظة على وجودهم وممتلكاتهم وأراضيهم ، برغم الوسائل المختلفة التي تتبعها السلطة الاسرائيلية في تضييق فرص الاستقرار والعمران.

ويتفوق السكان اليهود عددا في المدينة ٢٤٦,٠٠٠ نسمة، ويرجع ذلك الى بناء المستعمرات وتطوير الاحياء السكنية التي أحاطت بالقدس من كل جانب ، بالاضافة الى زيادة الكثافة السكانية اليهودية داخل السور.

ومن الملاحظ أن صافي الهجرة من القدس في السنوات الخمس ١٩٨٨-١٩٩٣ كان سالبا بالنسبة الى اليهود ، فقد ازدادت الهجرة الى خارج القدس من (١,١٪ الى ٦,١٪) ، بينما تناقصت الهجرة بين السكان العرب من (٠,٣٪ الى ٠,١٪) خلال الفترة ذاتها .

---

[١] المصدر : - Municipality of Jerusalem, "Statistical Yearbook of Jerusalem" = No. 12 - 1993, p. 35

١) السكان حسب السن والنوع:

يوضح الهرم السكاني الفروق الديمغرافية الواضحة بين العرب واليهود ، او بين المسلمين واليهود، حيث تتسع القاعدة الهرمية لدى المقدسيين العرب ، وهذا يعني أن الشعب متجدد ويافع ويحتاج الى عدة أجيال حتى يحدث تغيير في شكل الهرم السكاني. وبعبارة أخرى فان ارتفاع معدلات المواليد ، والانخفاض التدريجي في معدلات الوفيات بسبب الخدمات الصحية ورعاية الامومة وراء هذا النمط الهرمي السكاني. أما بالنسبة الى اليهود فانه يعكس النمط المجتمعي البطيء في التجديد وفي طريقه الى الكبر والشيخوخة بعد جيلين أو ثلاثة.

ولدى مقارنة التوزيع السكاني بين العرب اليهود خلال الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٩٣ يتضح أنه في عام ١٩٧٢ ترتفع نسبة الذكور عن الاناث لدى العرب واليهود في مختلف الفئات العمرية، وتقل معدلات الاناث في الفئة العمرية من يوم واحد الى ٤ سنوات بنسبة ضئيلة لا تزيد عن ٠,٥٪.

أما المدلولات الاجتماعية والاقتصادية لهذا الهرم السكاني فتنعكس في انماط المؤسسات والخدمات المتنوعة اللازمة ، سواء للاطفال او لشرائح الشباب او للكبار في السن للفئات المختلفة.

عام ١٩٩٣ : طرأت تغيرات واضحة في الهرم السكاني لدى العرب ولدى اليهود بالنسبة الى حجم الفئات السكانية المختلفة ، اذ طرأ انخفاض ملحوظ في الفئة العمرية من ٤ سنوات فأقل حيث بلغت النسبة لدى العرب ١٦,٥٪ للذكور و ١٥,٥٪ للاناث بينما بلغت لدى اليهود ١٢,٦٪ للذكور و ١٢٪ للاناث. كما طرأ انخفاض ملحوظ في الفئة العمرية ٤٥ - ٦٤ سنة عن الفئة التي تسبقها ٢٥ - ٤٤ سنة لدى كل من العرب واليهود. وقد يرجع السبب في ذلك الى اتساع مجال الشريحة العمرية من ناحية ، وانخفاض معدلات المواليد من ناحية اخرى، لدى اليهود والعرب (المسلمون والمسيحيون) على السواء .

٢- الكثافة السكانية :

تعتبر الكثافة السكانية عنصرا ديمغرافيا مهماً ، من حيث ارتباطها بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحاجة الى الخدمات الاسكانية والبيئية والمؤسسات والمشاكل الاجتماعية والتلوث ، والحاجة الى المرافق اللازمة للمنطقة حسب درجة كثافة السكان. ومن المعروف في المراكز الحضرية أن معدلات الكثافة السكانية تزيد في المناطق المختلفة والتجمعات السكانية ذات

الدخل المنخفض والمهن غير الحرفية والمستوى الاجتماعي المتدني وانماط الجيتو (الاحياء التي تقطنها فئات اثنية أو عرقية بصورة متواصلة) وترتفع معدلات البطالة والمساكن القديمة. اما في المناطق الحضرية التي تنخفض فيها معدلات الكثافة السكانية فانها تتميز عن غيرها بالمستوى المعيشي المرتفع ، وتضم عائلات وأسر الطبقة المتوسطة والغنية ، وغالبا ما تكون ضواحي مستحدثة ذات المساكن المنفردة والمساحات الخضراء المنتشرة بين المساكن والاماكن المفتوحة ، وتضم المتنزهات والمرافق الترويحية والاسواق المبنية بالقرب من الضواحي السكنية. وهناك تفاوت بين الاحياء العربية واليهودية بالنسبة الى الكثافة السكانية كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)
توزيع الكثافة السكانية في أحياء القدس لكل دونم[١]
خلال الفترة ما بين ١٩٨٨ - ١٩٩٣

	1993	1992	1991	1990	1989	1988
JERUSALEM - TOTAL	4.6	5.1	5.0	4.8	4.6	4.5
Quarter 1	13.5	13.4	13.2	12.8	12.6	12.5
Ramot Eshkol, Giv`at Ha-Miv`tar, -Ma`alot Dafna, Sandhedriyya ha Murhevet	11.7	11.6	11.5	11.3	10.9	10.8
Me`a` She`arim, Bet Yisrael, Bukharian Quarter, Sanhedriyya, Tel-Aviv	17.1	16.8	16.3	15.8	15.2	15.0
Morasha, Mamila	7.2	7.1	6.8	6.7	6.6	6.4
City Center	4.5	4.7	4.7	4.5	4.6	4.7
Rehavia, Qiryat Shemuel	11.2	11.2	10.9	10.7	10.9	11.0
Mahane Yehuda, Nakloat, Zikhronot, Sha`arel Hesed	12.3	12.2	11.9	11.5	11.6	12.0
Ge`ula, Kerem Avraham, Meqor Barukh, Zikhron Moshe	23.3	23.1	22.7	22.2	22.0	21.7
Quarter 2	5.1	5.1	5.0	4.8	4.6	4.5
Romema	8.8	8.8	8.5	8.3	8.0	7.8
Giv`at Sha`ul, Har Nof	5.0	4.8	4.6	4.3	4.0	3.5

[١] المصدر : Jerusalem Statistical Yearbook, 1994, Pages : 44 - 48.

Giv'at Ram, Nave Sha'anan, Nayot	1.1	1.1	1.1	1.1	1.0	1.0
Bayit Vagan, Ramat Sharet, Mount Herzl	5.0	5.0	5.0	4.7	4.7	4.6
Quarter 3	4.2	4.2	4.2	4.1	4.0	4.0
Qiryat Ha-Yovel (south)	9.4	9.6	9.6	9.2	9.1	9.1
Qiryat ha-Yovel (north), En Kerem	3.6	3.7	3.6	3.5	3.5	3.5
Qiryat Menahem, Ir Gannim	3.2	3.2	3.2	3.1	3.0	3.0
Quarter 4	11.5	11.8	11.8	11.5	11.4	11.4
Shikkunei Gonen	11.8	12.0	12.0	11.8	11.6	11.6
-Tshernichovsky St., Giv'at ha Veradim (Rassco), Giv'at Mordekhay	11.0	11.4	11.4	11.0	11.0	11.1
Quarter 5	6.2	6.4	6.5	6.1	6.0	6.0
Gonen (Qatamon), Greek Colony, Emeq Refa'im (German Colony)	9.7	10.0	10.0	10.0	10.1	10.2
Qomemiyyut, King David Street	5.2	5.3	5.5	5.0	5.0	5.1
Ge'ulim	4.9	5.1	5.1	5.0	4.9	4.8
Talpiyyot, Meqor Hayyim	6.2	6.4	6.5	5.5	5.3	5.3
Quarter 6 (Old City)	33.8	33.0	32.4	31.8	31.6	31.2
Christian Quarter	26.1	26.0	25.6	25.7	25.7	25.8
Armenian Quarter	17.5	17.5	17.1	17.8	17.7	17.5
Jewish Quarter	18.2	17.9	17.9	17.7	17.4	17.0
Mostem Quarter	46.1	44.6	43.8	42.4	42.0	41.6
Quarter 7	4.2	4.0	3.8	3.7	3.4	3.3
Atarot, Bet Hanina, Shu'afat	2.6	2.5	2.4	2.3	2.2	2.1
Ramot Allon	8.7	8.6	8.4	7.9	7.1	6.6
Neve Ya'aqov, Pisgat Ze'ev	4.8	4.0	3.7	3.4	3.0	2.8
Giv'at Shappira, Har ha-Tzofim (Mount Scopus)	4.1	4.2	4.2	4.2	4.2	4.2
Isawiya, et-Tur, Har ha-Zeitim (Mount of Olives)	4.5	4.4	4.3	4.2	4.1	4.0
Sheikh Jarrakh, Derekh Shekhem, Bab ez-Zahira, American Colony	5.0	5.0	5.0	4.9	5.0	5.0
Quarter 8	3.1	3.0	3.0	2.9	2.8	2.7
Ophel, Silvan, Abu Tor	7.2	6.9	6.7	6.5	6.4	6.3
Arab es-Sawahra, Sur Baher, Bet Safafa (South)	0.9	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8
East Talpiyyot	14.0	14.2	14.0	13.8	13.2	12.8
Gilo	11.0	11.1	11.0	10.8	10.2	10.0

يتضح من الجدول الحقائق الاتية :

في البلدة القديمة :

١- يشكل حي المسلمين أعلى معدل في الكثافة السكانية حيث يصل الى ٤٦,١ شخص لكل دونم عام ١٩٩٣، يليه حي المسيحيين حيث تصل الكثافة فيه الى ٢٦,١ شخص للدونم الواحد ، ثم الحي اليهودي ١٨,٢ شخص لكل دونم ، ثم حي الارمن ١٧,٥ نسمة.

ويرجع ذلك الى اكتظاظ المساكن وارتفاع معدلات اشغال هذه المساكن.

٢- تقل الكثافة السكانية في المنطقة العربية من القدس في أحياء سلوان، وابو طور، وعرب السواحرة، وصور باهر وبيت صفافا حيث يصل معدل الكثافة الى ٣,١ شخص لكل دونم.

٣- اما في الضواحي اليهودية في منطقة القدس فترتفع الكثافة الى اقصى حد لها في ضواحي Geula, Kerem Arraham, Megor Barukh, Zikhron Moshe حيث تصل الى ٢٣,٣ شخصا لكل دونم ،تليها منطقة الطالبية ١٤ شخصا ، ثم ضاحية جيلو ١١ شخصا.

٤-هناك تفاوت واضح بين الكثافة في الاحياء العربية واليهودية في منطقة القدس، وان اتسم العمران في مناطق القدس اليهودية بتعدد الطوابق والمناطق العربية بالوحدات السكنية المنفصلة او المحدودة .

٣) سكان القدس حتى ٢٠١٠

بناء على التقديرات الديمغرافية التي تشمل الزيادة الطبيعية والمواليد والوفيات والهجرة الداخلة والخارجة، فقد تم التوصل الى العدد التقديري المتوقع لسكان القدس حتى عام ٢٠١٠ كما هو مبين في الجدول رقم (٤) :

جدول رقم (٤)

التقديرات السكانية للعرب ولليهود في القدس

حتى سنة ٢٠١٠ [١] [١٦]

الفئة السكانية	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
اليهود	٣٨٢،٢	٤١٨،٥	٤٥٩،٦	٥٠٧،٤	٥٦٦،٢

---

[١] المصدر Statistical Yearbook of Jerusalem ,1993, Page 33.

العرب	١٤٠،٦	١٦٦،٠	١٩٣،٧	٢٢٢،٥	٢٥١،٣
المجموع	٥٢٢،٨	٥٨٤،٥	٦٥٣،٤	٧٢٩،٩	٨١٧،٥
النسبة المئوية					
اليهود	٧٣،١	٧٣،٦	٧٠،٣	٦٩،٥	٦٩،٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول انه من المتوقع ان يزيد عدد سكان القدس من العرب واليهود من حوالي نصف مليون نسمة الى ٨١٧،٥ نسمة حتى سنة ٢٠١٠م ، وبالرغم من الزيادة العددية للسكان اليهود (١٨٤،٠٠٠ نسمة) والتي تنجم عن الهجرة الوافدة اكثر مما تكون باثر الزيادة الطبيعية ، نجد ان النسبة المئوية تتناقص من ٧٣،١٪ الى ٦٩،٣٪ خلال الفترة ذاتها. اما بالنسبة الى السكان العرب فنجد ان معدل الزيادة يختلف تماما حيث تصل الزيادة الى اكثر من الضعف (من ١٤٠،٦٠٠ الى ٢٥١،٣٠٠ نسمة) بفضل الزيادة الطبيعية (المواليد).

وبعبارة اخرى فان من المتوقع ان تشهد القدس زيادة ملحوظة في عدد السكان حتى عام ٢٠١٠ ، بالرغم من الظروف الحالية غير المستقرة ، وربما يكون مستقبل القدس السياسي قد اصبح اكثر وضوحا حينئذ مما يؤثر ايجابا او سلبا على الاوضاع السكانية للعرب.

خامسا : الخصائص الاسكانية في أحياء القدس

١) احياء البلدة القديمة: تتكون البلدة القديمة من الاحياء الآتيه : البلدة القديمة، وحي النصارى، وحي الارمن، والحي اليهودي ، والحي الاسلامي.وتتميز هذه الاحياء بارتفاع الكثافة السكانية حيث اشارت احدى الدراسات (محمد مطر النخال- جمعية الدراسات العربية ١٩٩٥) ان الكثافة في الحي الاسلامي ارتفعت من ٤١,٢ شخص لكل دونم ، الى ٤٤,٦ ، وفي حي الارمن من ١٧,٨ شخص الى ١٧,٥ شخص ، وفي حي النصارى من ٢٥,٨ الى ٢٦ شخصا لكل دونم. اي ان الكثافه السكانية ترتفع في الحي الاسلامي عن باقي الاحياء ، ان ارتفاع الكثافة ينعكس على المقومات السكنية وارتفاع معدلات الازدحام في الوحدة السكنية الواحدة. اما عدد الوحدات السكنية في القدس داخل السور فيتراوح بين الاحياء كما هو مبين في الجدول الاتي:

جدول رقم (٥)
توزيع الوحدات السكنية حسب عدد من
المؤشرات في الاحياء السكنية في القدس داخل السور[١] [١٧]

الحي	مجموع الشقق	متوسط مساحة الشقة م٢	مجموع المساحه المبنية م٢	متوسط عدد الافراد في السكن	تغطية الفرد م٢
الحي الاسلامي	٢٤٢٥	٨و٢٦	٣٠٥و٨٩	٨	٦و٤
حي النصارى	٩٦٢	٨و٢٨	٤٠٤و٢٧	٨و٤	٨
حي الارمن	٥٥٨	٥٠,٥	١٧٩و٢٨	٩و٢	٩و١٢
الحي اليهودي	٤٣٩	٩و٧١	٥٦٦و٢١	٢و٥	٨و١٢
المجموع	٤٢٨٥		٤٥٤و١٦٦		

يتضح من الجدول الحقائق الاتيه:

١) يمثل الحي الاسلامي حوالي ٥٦٪ من إجمالي مجموع الوحدات السكنية ، يليه حي النصارى ٢٠٪ ، ثم حي الأرمن ١٣٪ ، والحي اليهودي ١١٪.

٢) هناك فرق واضح بين متوسط مساحة الوحدة السكنية بين الأحياء المختلفة حيث يصل في الحي اليهودي إلى ٧١,٩ م٢ ، واقلها الحي الإسلامي ٢٦,٨ ٪ .

٣) بالرغم من ارتفاع نسبة السكان والاكتظاظ السكاني في الحي الإسلامي وزيادة مجموع الوحدات السكانية الا ان متوسط المساحة للوحدة السكنية لا يزيد عن ٢٦,٨م٢ في الحي الاسلامي.

٤) أعيد تعمير الحي اليهودي منذ عام ١٩٦٧ بحيث اكتملت فيه المرافق الأساسية وتطوير التصميم الداخلي والخارجي على عكس الأحياء الاخرى.

٥) تزيد المساحة المبنية في الحي الإسلامي عن باقي الأحياء ، إذ تشكل حوالي ٥٥٪ من إجمالي المساحة الكلية المبينة ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكثافة السكانية والإسكانية والى اتساع المنطقة العمرانية ، ويشكل الحي اليهودي حوالي ١٣٪ من المساحة المبنية.

---

[١] أحمد مطر النخال، جريدة النهار ١٩٩٥/٥/٣ .

٦) امـــا بالنسـبة إلـى متوسـط عـدد الأفـراد فـي المسـكن الواحـد فيصـل إلـى ٨ أفـراد فـي الحـي الإسلامي ، ويقل في حي الأرمن ٢,٩ فرد ، بينما يبلغ في الحي اليهودي ٥,٢ فـرد. وبعبـارة أخرى فان الحي الإسلامي هو اكثر الأحياء معاناة في السكن ، حيـث ترتفـع الكثافـة السـكانية وترتفع معدلات الازدحام في الوحدة السكنية الواحـدة علـى خـلاف الأحيـاء الاخـرى. ويتضـح ذلك من نصيب الفرد في المتر المربع ، حيث يصل إلى أدنى حد ٤,٦ م٢ ، بينما يرتفـع فـي كل من حي الأرمن ١٢,٩ م٢ والحي اليهودي ١٢,٨ م٢

ان طبيعة تركيب المساكن في الأحياء السكنية داخل السور لها طابع مميز يرجع تاريخها إلـى اكثر من ٩٠٠ عام واكـثر ، وتواجـه العديـد مـن المشـاكل خاصـة فـي الحـي الإسـلامي حيث تنخفض مستويات المرافق والخدمات والحالة الطبيعية للمسـاكن وتصدعهـا ، وتـزداد الحاجـة فيها إلى الترميم والإصلاح وإعادة البناء.[١]

٢) **الأحياء التنظيمية خارج البلدة القديمة** : تواجه الأحيـاء العربيـة أوضاعـا متفاوتـة فـي الشـدة والتعقيد والتباين فـي السياسـة التنظيميـة للأحيـاء وللأراضـي وللمسـاكن والبنيـة التحتيـة منـذ عـام ١٩٦٧. وقد تحولت المناطق منذ الاحتلال إلـى تجمعـات سـكانية فـاقدة السـيطرة علـى مواردهـا إمكانياتها وخاضعة لقوانيـن تفقدهـا التمتـع بـإرادة القـرار او حريـة التصـرف فـي حـدود بلدياتهـا. ويوضح الجدول الاتي الوضع التنظيمي للأحياء العربية في منطقة القدس .[٢]

---

[١] جمعية الدراسات العربية، القدس : حقائق وأرقام ١٩٨٥ ، ص ٩٣ .

(٢) آمنون كوهين ، القدس ، دراسات في تاريخ المدينة، ١٩٩٠ ، ص ٢٦٨.

جدول رقم (٦)

الوضع التنظيمي للأحياء العربية في مدينة القدس

عام ١٩٩٥ (١).

رقم متسلسل	اسم الحي	رقم الحوض (إحصائي)	رقم مشروع التنظيم	الوضع التنظيمي	الوضع القائم للوحدات السكنية	طاقة الاستيعاب	عدد الوحدات المقترحة	ملاحظات
١-	كفر عقب	٧١١,٧١٢	٤٥٤٨	قيد التنظيم - لم يودع	٥٩٠	١٣٠٠	٧١٠	
٢-	بيت حنينا	٧١٣	٣٠٠٠ ب	تنظيم مصدق ٩١/١٧	٤٥٠٠	٧٥٠٠	٣٠٠٠	
	شمال	٧١٦	٣٤٥٨أ	قيد التنظيم - اودع ٩٣/٤	----			لم يوضع موضع التنفيذ
	وسط	٧١٣	٣٤٥٧أ	قيد التنظيم - اودع ٩٣/٧				
	جنوب	٧١٤						
	شعفاط	٧١٥,٧١٦	٣٤٥٦أ	قيد التنظيم - اودع ٩٣/٣				
٣-	العيسوية	٧٥١	٢٣١٦	مصدق ٩١/١٢	٧٠٠	١٥٠٠	٨٠٠	
٤-	الشيخ جراح - باب الساهرة	٧٦٣,٧٦١	٢٥٩١	مصدق ٨٤/١٠	١١٠٠	١٩٠٠	٨٠٠	
٥-	وادي الجوز	٧٥٤	٢٦٣٩	٨٤/١١	٩٠٠	٩٠٠		
٦-	باب العامود	٧٦٢	٢٩٦٩	مصدق ٨٩/١	٢٠٠	٢٠٠		
٧-	الطور	٧٥٢	٢٧٢٢أ	مصدق ٨٦/١				
٨-	الصوانة	٧٥٢	٣٠٩٢	مصدق ٩٠/٨	١,٢٣٠	١,٢٣		
٩-	الشياح	٣٥٧	٣٠٨٥	مصدق ٩٣/١	٨٢٠	١١٧٠	٣٥٠	
١٠-	سلوان	٨١٢	٢٧٨٣أ	مصدق ٨٧/٥	١٢٠٠	١٢٠٠		

(١) المصدر : المجلس الفلسطيني للإسكان، القدس، اعداد م. علي بركات .

رقم متسلسل	اسم الحي	رقم الحوض (إحصائي)	رقم مشروع التنظيم	الوضع التنظيمي	الوضع القائم للوحدات السكنية	طاقة الاستيعاب	عدد الوحدات المقترحة	ملاحظات
١١-	راس العامود	٨١١	٢٦٦٨	قيد التنظيم ٩٠/٧	١,٢٤٠	١٨٠٠	٥٦٠	لم يوضع موضع التنفيذ
١٢-	الثوري	٨١٤	١٨٦٤أ	مصدق ٨٩/٦				
١٣-	جبل المكبر	٨١٤	٢٦٩١	مصدق ٨٧/٥	١٤٠٠	١٧٥٠	٣٥٠	
١٤-	عرب السواحرة	٨٢٢,٨٢١	٢٦٨٣أ	قيد التنظيم ٩٣/٣	١١٢٠	١٩٠٠	٧٨٠	لم يوضع موضع التنفيذ
١٥-	صور باهر	٨٢٣	٢٣٠٢أ	قيد التنظيم (لم يودع)	٩٩٠	٢٣٥٠	١٣٦٠	
١٦-	بيت صفافا	٥٤٥,٨٢٤	٢٣١٧	مصدق ٩٠/١٢	٨٠٠	٢٧٠٠	١٩٠٠	
١٧-	البلدة القديمة	٦٤٣,٦٤١	ع م /٩	مصدق ٧٧/٣	٤٣٧٠	٤٣٧٠		
١٨-	وادي حلوة	٨١١	ع م /٩	مصدق ٧٧/٣	٤٠٠	٥٠٠	١٠٠	
١٩-	مخيم شعفاط	٧١٧		غير منظم	١٣٠٠	١٣٠٠		
				المجموع	٢٠,٧٤٩	١٠,٠٣٩	١٠,٧١٠	

يتضح من الجدول الحقائق الاتية:

١) تتألف منطقة القدس التنظيمية من ١٩ ضاحية او حيا منتشرة جنوبي وشرقي وشمالي القدس ، وهي تابعة من النواحي التنظيمية إلى بلدية القدس بما في ذلك البلدة القديمة او داخل السور.

٢) هناك ١٢ حيا قد تم التصديق على التنظيم الذي استحدثته بلدية القدس بالتنسيق مع الادارة المدنية الاسرائيلية .

٣) اما المناطق التي ما زالت قيد التنظيم فتضم ٦ احياء ، منها عرب السواحرة ، وصور باهر، وراس العامود، وشعفاط، وكفر عقب، بالاضافة الى جنوبي وشمالي وسط بيت حنينا.

٤) ويمثل مخيم شعفاط المنطقة الوحيدة غير المنظمة ويرجع ذلك لاسباب سياسية واجنبية وديمغرافية ، ولعلاقة المخيم بمسالة معالجة وضع المخيمات الفلسطينيه للاجئين .

٥) بالنسبة الى الوحدات السكنية القائمة فيصل مجموعها الى ٢٠,٧٤٩ وحدة يتمركز معظمها في منطقتين بصورة خاصة وهما بيت حنينا ٤٥٠٠ وحدة سكنية ، والبلدة القديمة ٤٣٧٠ وحدة سكنية ، بما فيها منطقة جبل المكبر وراس العامود ١٢٤٠ وحدة ، والصوانة ١٢٣٠ ثم منطقة سلوان ١٤٠٠ وحدة وعرب السواحرة ١١٢٠ وحدة ، ويتراوح عدد الوحدات السكنية في باقي المناطق ما بين ٢٠٠ في باب العامود و ٩٠٠ في صور باهر.

٦) الطاقه الاستيعابية للمنطقة كما حددتها البلدية هي التي لا يسمح للبناء بعد استنفاذها في معظم الاحياء قد وصلت الى حدها الاقصى باستثناء ١١ منطقة او حيا حيث تتراوح الوحدات المقترحة ما بين حدها الاقصى ٣٠٠٠ وحدة سكنية في منطقة بيت حنينا ، وحدها الادنى ١٠٠ وحدة سكنية في ضاحية وادي حلوة.

٧) بلغ مجموع عدد الوحدات المقترحة ١٠,٧١٠ وحدة سكنية والتي تتطلب اعداد التصاميم والحصول على رخص بناء ، الامر الذي يتطلب وقتا يمتد الى اكثر من سنتين بالاضافة الى ارتفاع قيمة الرسوم المفروضة على الترخيص.

٨) هناك ثلاث مناطق مصنفة تحت التنظيم ولم يوضع فيها التنظيم موضع التنفيذ لاسباب تتعلق بالبلدية او الادارة المدنية الاسرائيلية.

نستنتج مما تقدم ان المناطق العربية تتفاوت فيها الاوضاع التنظيمية ، وترتبط بسياسة اضعاف الاسكان والتخفيف من الزيادة السكانية خاصة في الاحياء التي تكون قريبة او الواقعة في منطقة احتمالات التوسع او مواجهة للمستعمرات الاسرائيلية المحيطة.

٣) جمعيات الاسكان التعاونية في منطقة القدس: كانت القدس اول مدينة ادخلت فيها تجربة الاسكان التعاوني، حيث تسجلت اول جمعية اسكان تعاونية في اواخر الخمسينيات باسم جمعية ضاحية البريد التعاونية للاسكان، وكان عدد اعضائها ٥٥ عضوا جميعهم من موظفي البريد.

وتوجد حاليا ٢٥ جمعية اسكان تعاونية مسجلة في منطقة القدس جميعها عاملة ، وقد تم تسجيلها* في كل من عمان والضفة الغربية لدى الادارة المدنية – الحكم العسكري الاسرائيلي .

وقد بلغ مجموع الاعضاء المسجلين في الجمعيات ٧٠٢ عضو يمثلون مختلف الاعمار والمستويات التعليمية والحالة الاجتماعية (متزوجون، ارامل، مطلقون وعزاب) ومختلف المهن الادارية والاكاديمية والموظفين والعمال وفئات الدخل المتوسطة والدنيا).

أ–تصنيف جمعيات الاسكان التعاونية :

١– جمعيات استكملت بناء الوحدات السكنية ويقطنها الاعضاء واسرهم:

بلغ عددها ٣ جمعيات ، ومجموع الوحدات السكنية ٧٩ وحدة سكنية.

٢– جمعيات اوشكت على الانتهاء وتوقفت عند مرحلة البناء حتى (العظم).

بلغ عدد الجمعيات ٣ جمعيات وعدد الاعضاء ٨٨ عضوا ، وبلغ عدد الوحدات السكنية ٨٨ وحدة لم يسكنها الاعضاء بسبب عدم استكمالها (التشطيب الداخلي).

٣– جمعيات تمكنت من شراء الارض فقط وبلغ عددها جمعية واحدة.

٤– الجمعيات التي ما زالت في المرحلة الاولى من التأسيس ولم تتمكن من شراء الارض وبلغ عدد اعضائها ٢٧٩ عضوا. ويرجع السبب في ذلك الى عدم توفر الامكانيات المادية للشراء.

ب) القروض التي حصلت عليها الجمعيات:

حصلت ٥ جمعيات اسكان تعاونية على قروض من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، ولم تحصل باقي الجمعيات على اية قروض.

ج) مساحة الاراضي التي تملكها الجمعيات:

تملك ٨ جمعيات اسكان تعاونية ما مساحته ٩٥ دونما ، اما باقي الجمعيات وعددها ١٧جمعية فلم تتمكن من شراء اية قطعة ارض حتى الان بسبب ارتفاع اسعار الاراضي ،

---

* (انظر الملحق رقم ١ كشف باسماء الجمعيات).

وصعوبة الحصول على قطعة ضمن منطقة القدس ، نظرا للاجراءات التي تفرضها السلطة الاسرائيلية في تصنيف الاراضي وحرمان الفلسطينيين العرب من البناء عليها.

د) نوع ملكية الاراضي:

لقد تمكنت ٤ جمعيات من شراء الارض ، وتمكنت جمعيتان من الحصول على الاراضي بشكل تحكير واستئجار من دائرة الاوقاف الاسلامية بالقدس، وحصلت جمعيتا اسكان تعاونيات من استئجار الارض من الاوقاف او من اصحابها، وتم الشراء بموجب وكالة دورية.

ه) موقع البناء:

تمكنت ٣ جمعيات من البناء داخل المدن ، في حين قامت ٣ جمعيات بالبناء خارج مناطق المدن.

و) مسطح الوحدات السكنية:

يتفاوت مسطح الوحدات السكنية للجمعيات التي تمكنت من البناء ما بين ١١٥م٢ و ١٥٠م٢ للوحدة السكنية الواحدة.

الوضع المالي لجمعيات الاسكان في منطقة القدس :

١) **رأس المال الاسهمي :** بلغ رأس المال الاسهمي الذي جمعته ٨ جمعيات اسكان تعاونية ١،١٩٦،٥٧٠ ديناراً اردنياً اي بمعدل ١٤٩،٥٧١ ديناراً اردنياً للجمعية الواحدة وبلغ متوسط اسهام العضو الواحد ٧٧٩ ديناراً اردنياً حيث بلغ مجموع الاعضاء في الجمعيات الثماني ١٩٢ عضوا.

٢) **معدل القسط الشهري:** يتراوح معدل القسط الذي يسهم به الاعضاء ما بين ٢٠ الى ١٢٠ دينارا أردنيا شهريا، وتعتبر جمعيات الاسكان التعاونية من المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في المحافظة على عروبة القدس واراضيها وممتلكاتها. ان بناء المساكن في منطقة القدس يسهم في تثبيت السكان على ارض القدس ، والحد من الهجرة القسرية التي يتعرض لها المواطنون بسبب الضغوط التي تفرضها سلطات الاحتلال.

ان المحافظة على الاراضي في القدس ، وبناء المساكن الجماعية او الفردية يشكل دعامة اساسية من دعائم الصمود والتصدي لمخططات التهويد الاسرائيلية في القدس ، واجبار الفلسطينيين على النزوح الى مناطق اخرى تمهيدا لاحلال المهاجرين اليهود وبناء المستوطنات،

وتغيير المعالم العمرانية الاسلامية والشرقية لاضفاء الطابع اليهودي على احياء القدس وضواحيها.

وتحتاج الجمعيات الى القروض الجماعية بضمان التسديد لجمعيات الاسكان القائمة والمسجلة في القدس ، من اجل بناء المساكن الجماعية للاعضاء ، وتشجيع تأسيس جمعيات اسكان تعاونية جديدة.

ويمكن ان تقدم القروض لجمعيات الاسكان التعاونية حسب ما توصلت اليه من مراحل البناء ووفق احتياجاتها من استكمال البنية التحتية ، وما يتوفر لديها من رأس المال الاسهمي، ووفق الاموال التي ترصد لهذا المشروع من الهبات والمساعدات العربية والدولية .[١]

سادسا: القضايا الاساسية في قطاع السكان

تنطوي المسألة السكانية في منطقة القدس على العديد من الاعتبارات الخاصة بالمنطقة، والتي تتطلب التعامل معها ، وتحديد عواملها، واتخاذ الاجراءات اللازمة للتوصل الى استراتيجية سكانية تعزز الكيان العربي واستمرار وجوده ضمن المعطيات الحالية والاتجاهات المستقبلية السياسية منها والديمغرافية. أما بالنسبة الى أهم القضايا الخاصة بالسكان فأهمها:

١- **معدلات المواليد والوفيات:** تشكل المواليد العنصر الحيوي في استمرار التواجد البشري وتعزيز الوجود العربي في المنطقة ، وترتبط معدلات المواليد بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والدينية ومنها : حجم الاسرة ، والقدرة على الانفاق وتوفير الخدمات اللازمة والدخل المستمر والاستقرار في السكن المناسب.

ان الرعاية اللازمة للامومة تبدأ في مرحلة ما قبل الحمل وتستمر الى ما بعد الولادة والطفولة والمجتمع المقدسي بحاجة الى تعزيز خدمات الرعاية وتوفيرها في كل الضواحي والتجمعات السكانية.

---

[١] دائرة التخطيط والبحوث، المجلس الفلسطيني للإسكان، دراسة حول احتياجات الجمعيات، ١٩٩٥ .

وان الخدمات الطبية المتوافرة صحيا تحتاج الى التطوير الكمي والنوعي ، خاصة في المؤسسات والعيادات الجماعية والخاصة ، والى توفير النظام الذي يساعد على الوصول اليها والانتفاع منها. ان الخدمة الصحية والتوجيه والارشاد والثقافة الصحية لمرحلتي الامومة والطفولة تسهم في ولادة اطفال اصحاء ، وخفض معدلات وفيات الاطفال وزيادة متوسطات امد الحياة.

٢ - **توزيع السكان واعادة الانتشار:** تسعى المخططات الاسرائيلية الى تخفيض نسبة السكان العرب في منطقة القدس الى الحد الذي لا يزيد عن ثلث سكان القدس (الموحدة) ، وتم ذلك عن طريق بناء المستعمرات ، وتكثيف الهجرة الوافدة ، وتسكين المهاجرين ، والزحف باتجاه المناطق العربية . واتبعت اسرائيل طريق الاغراء ، تارة، للعمل خارج القدس وخارج الضفة والضغط تارة اخرى بوسائل الضرائب والحرمان من الخدمات.

وما بين الزيادة الطبيعية للسكان العرب ، وبين الهجرة الخارجية من القدس التي تفوق الهجرة الداخلية اليها لا بد من المحافظة على التوازن في التوزيع السكاني بين مناطق القدس المختلفة ، بحيث يكون الحراك باتجاه المناطق التي تتحمل التواجد البشري ، والعمل على استثمار المساحات غير المستخدمة في العمران البشري واعادة الانتشار السكاني.

٣- **الكثافة السكانية:** يقصد بالكثافة السكانية عدد السكان لكل دونم، وتتفاوت الكثافة من منطقة الى اخرى ، وتسعى البلدية الى تخفيف كثافة السكان العرب في منطقة القدس الشرقية ، ونقل مراكز الكثافة العالية الى مناطق ما يسمى بالقدس الكبرى او الضواحي المحيطة بها.

ان زيادة الكثافة السكانية ترتبط بتوفير الخدمات الاساسية ، والبنية التحتية ، والبيئة التي تتكامل فيها النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والترويحية والاسواق وغيرها.

ومن ناحية اخرى لا بد من التخطيط للمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة حتى لا تتحول الى مناطق متخلفة (SLUMS) ، وتصبح مصدرا للمشاكل والامراض الاجتماعية والصحية. ويمكن التخطيط للتوصل الى الكثافة السكانية المتوازنة بموجب متغيرات ومعايير مرتبطة بمعدلات الزيادة السكانية ، والازدحام في المساكن وفي المدارس والمرافق الصحية والمواصلات وغيرها لتتناسب مع الكم السكاني والرعاية المناسبة في الوقت نفسه.

٤- **التوازن بين السكان والخدمات** : ويعني ذلك توفير المؤسسات التي تؤدي الخدمات الاساسية للسكان مثل: المستشفيات ،والعيادات , والاسواق ، والمدارس ، والكليات ، والجامعات، بالاضافة الى المرافق العامة ، والكهرباء ، والماء ، والمجاري ، والمتنزهات ، وخدمات البريد ، واسواق

الجملة ، والمفرق ، والمراكز الترويحية والثقافية (الفن والموسيقى والرياضة ودور السينما والمسارح وغيرها).

ويحتاج المجتمع المقدسي الى التخطيط لتحقيق التوازن على مراحل ووفق الاولويات وضمن الامكانيات المتاحة.

٥- السياسة السكانية في القدس: في ضوء التطورات السياسية والصراع الديمغرافي ومخططات السيطرة على القدس فان الحاجة الى اعداد سياسة سكانية هي اكثر الحاحا من اي وقت مضى. وتتناول السياسة السكانية ابعاد الزيادة الطبيعية والزيادة السكانية والخصائص السكانية (النوع والكم معا) والتوزيع السكاني والتوازن بين الكثافة السكانية والخدمات. ولتحقيق ذلك يجب تطوير الالية التي تسهم في تطبيق سياسة سكانية عملية ومتكاملة.

سابعا: القضايا الاساسية في قطاع الاسكان

ترتبط الحاجة الى تطوير الاسكان بالعناصر الاساسية المكونة والمتفاعلة معها ، وتتمثل في الزيادة والكثافة والتوزيع السكاني بالاضافة الى عوامل التغير الاجتماعي ونظام القيم الاجتماعية المتعلقة بالزواج والتعليم ودور المرأة في المجتمع. ومن العناصر الهامة ايضا ملكية الارض ونظام تقسيم الاراضي وانماط الملكية والحيازات ونظام البناء والمعايير والمقاييس والقوانين الخاصة في تنظيم الضواحي السكنية والبنية التحتية. وهناك ثمة امر على جانب كبير من الاهمية الا وهو التمويل والاقراض بشروط مناسبة تتمشى مع مستويات الدخل وتوفر المؤسسات المالية التي تنظم عملية توفير القروض طويلة الاجل. وفي هذا المجال لا بد من تنظيم العلاقة بين القطاعين الخاص والعام وتطبيق النماذج التي توفر المنافسة الشريفة والاشراف الدقيق على البناء ومخططات حضرية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار توفير البنية التحتية والامن والسلامة والخدمات المتكاملة في المشاريع السكنية الجماعية لذوي الدخل المتوسط والمحدود.

ان معالجة قضايا الاسكان تمكن من التخطيط لاستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الاهداف البعيدة المدى واخرى على المدى القصير ، اما بالنسبة الى الثانية فان المشاريع والبرامج التي تشكل الاولوية والتي تستهدف الاهتمام بذوي الدخل المتوسط والمحدود.

اولا: مشاريع الاراضي والخدمات (Site and Services) : ومن خلال هذا النمط يوفر القطاع العام الاراضي باثمان مخفضة ويتم تقسيم الارض وفرز القطع وانشاء البنية التحتية (المجاري

والكهرباء والماء والطرق ثم بيعها لذوي الدخل المتوسط والمحدود لبناء الوحدات السكنية الفردية والجماعية مع امكانية التوسع الافقي والعمودي وبناء المجمعات السكنية. ويمكن توفير فرص الحصول على القروض من المؤسسات المالية بشروط مناسبة. ويمكن ان ينحصر هذا النمط في الاراضي التي تؤول الى الدولة الفلسطينية او تلك التي يمكن الحصول عليها بشروط خاصة ضمن منطقة القدس.

ثانيا: تطوير الاحياء في القدس : داخل السور وفي الضواحي والبلديات والقرى المحيطة بالمدينة والتي اصبحت في حاجة الى الترميم او الاصلاح والتطوير واستكمال البنية التحتية. ويمكن تنظيم عملية التطوير بالتعاون بين البلديات والمؤسسات المحلية وسكان الاحياء والضواحي على اساس المشاركة التي تعزز التعاون والتضامن والعمل المشترك.

وفي منطقة القدس يمكن ان يتم التدريج في هذا النمط زيادة الارتفاعات للمساكن التي تقع ضمن المناطق ذات التصنيف المتعدد الطوابق وزيادة الكثافة الاسكانية مع مراعاة توفر الخدمات الاساسية والمؤسسات.

ثالثا: المساكن الجماعية : وتشمل المشاريع المتعددة الطوابق التي تؤول ملكيتها الى الجماعات من ذوي المرتبة الواحدة ، او العاملين في قطاع مشترك ، او المنتمين الى مؤسسات عامة او خاصة ولديهم الاستعداد للتعاون في مشروع سكني. وقد قامت جمعيات الاسكان التعاونية في منطقة القدس التي يمكن تطويرها وتشجيع انشاء جمعيات جديدة تقوم على اسس القوانين والانظمة التعاونية.

رابعا: التمويل والاقراض : تفتقر القدس بصورة خاصة الى مؤسسات عربية عامة او خاصة تقدم خدمات التمويل والاقراض بشروط مناسبة لذوي الدخل المتوسط والمحدود ، وتطوير الانظمة المالية التي يتم فيها توفير الضمانات الكافية لتسديد القروض ، وتعزيز قدرات هذه المؤسسات على الاستمرار والتوسع في خدماتها.

خامسا: اعداد سياسة اسكانية: هناك حاجة الى التوصل الى سياسة اسكانية تشمل كافة مناطق القدس ، وتمحيص الجوانب القانونية وايجاد المؤسسات والاجهزة التي تتعامل في مجالات حماية المواطن والمقاول والممول ، وتحديد الواجبات والالتزامات الفردية والجماعية والمجتمعية التي تكفل احترام الحريات من ناحية ، والحقوق للافراد والمؤسسات من ناحية اخرى.

وفي هذا المجال لا بد من التكامل بين المؤسسات القانونية والمالية والتنفيذية والبحث العلمي والاجتماعي وتلك المعنية بتطوير المقاييس والمعايير الخاصة بالبناء والمواد واختيار الجودة والمطابقة لمتطلبات البيئة السكنية.

وهنا لا بد من التكامل بين المواطنين الذين يبحثون عن السكن المناسب ، وتعزيز التوفير والاسهام في مشاريع اسكانية وبين المؤسسات المالية والانشائية والقانونية في القطاعين الخاص والعام.

ان احتياجات السكان في الضفة الغربية وغزة الى الاسكان تفوق قدرات وطاقات القطاعين العام والخاص على تلبيتها ، حيث تعيش الاف الاسر في ضائقة سكنية، مكدسة في مناطق تنقصها الخدمات الاساسية ، وتخضع لقيود سياسية فرضتها سلطة الاحتلال الاسرائيلي. وان الغالبية العظمى من السكان غير قادرين على تغطية النفقات الاساسية لتطوير ظروفهم المعيشية ، ويرجع ذلك في الاساس الى عدم التوازن في تطوير مصادر الدخل المنتظم منذ عام ١٩٦٧.

الخلاصة

حاولنا في هذا البحث تحليل أبعاد التطور الطبيعي والتغير الاجتماعي والديمغرافي وخصائص الاسكان في مجتمع القدس ، وقد أوردنا الاحصاءات للجانبين العربي واليهودي نظرا لان العوامل التي تؤثر في حاضر ومستقبل القدس انما تؤثر في أوضاع اليهود ، كما تؤثر في المجتمع العربي للمدينة المقدسة.

وفي غياب اتفاق على مستقبل المدينة وحدودها وادارتها وأراضيها ، فانه من الصعب التوصل الى تخطيط حضري شامل وبعيد المدى يأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية، واحتياجات الاسكان وتوفير المرافق والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والترويحية والروحية والثقافية والصحية المتنوعة التي تتناسب مع احتياجات كافة شرائح المجتمع.

وفي المرحلة الراهنة وفي غياب الادارة العربية أو أي جهاز تشريعي أو تنفيذي خاص للسكان العرب، فان تفعيل المؤسسات على اختلاف انواعها وتنظيم برامجها وتطوير انظمتها وخططها بحيث تقوم كل منها في مجال عملها بدور مهم في تأدية الخدمات لشرائح المجتمع المختلفة وتوفير الحوافز للسكان في مناطق داخل السور ، وفي الضواحي من اجل المشاركة في

أعمال المؤسسات سـواء ماديا أو معنويا ، وتعزيـز العمـل المشـترك والرؤيـة الواضحـة. وعـن طريق التفعيل والتكامل يمكن أن يتم بناء قاعدة شعبية ممثلة تعنى بارساء مجموعة مـن الضوابـط والنظم التي تصلح لأن تقوم بدور الادارة الشـعبية لشـؤون اهـل القـدس ، الـى أن يتضـح مسـتقبل المدينة ويتم تشكيل الادارة المدنية الشرعية المنتخبة.

وهناك حاجة الى البحوث والدراسات التي تحدد احتياجات الفئـات والطبقـات الاجتماعيـة وخاصة في مناطق الاحياء داخل السور، وكذلك تحديد أولويات التخطيط الحضري لمدينة القـدس وضـواحيها في نطاق السكان والمساكن، ولا بد من مشاركة المؤسسـات العلميـة ومراكـز البحـث العلمي فـي اجـراء الدراسـات الاجتماعيـة والنفسية للتعـرف علـى طبيعـة المشـاكل التـي يواجهها المجتمع المقدسي والاتجاهات الحالية والمستقبلية.

المراجع

أ- باللغة العربية

١-ابو حرب، قاسم وعاطف علاونه : الاوضاع الاقتصادية في القدس العربيه مركز الابحاث - جمعية الدراسات العربية، القدس اذار ١٩٨٨.

٢-ابو عرفة،عبد الرحمن : الواقع السكاني في مدينة القدس ، الملتقى الفكري العربي ، القدس، ١٩٩٢.

٣-بنزيمان ، عوزي: القدس - مدينة بلا اسوار ، وكالة ابو عرفة للصحافة ، القدس ، ١٩٧٦.

٤-حلاوة، عاطف : الاوضاع الاقتصادية في القدس العربية

٥-حلبي ، اسامة :القدس - آثار ضم القدس الى اسرائيل ، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية ، ١٩٩٠.

٦-الدقاق ، ابراهيم : القدس في عشر سنوات ، ١٩٦٧-١٨٧٧، الملتقى الفكري العربي ، القدس ١٩٨١.

٧-العارف ، عارف : المفصل في تاريخ القدس. مطبعة المعارف، القدس ، ١٩٨٦.

٨-فرحان ، ادمون : القدس في الوثائق الفاتيكانية ، دار النهار للنشر، ١٩٩١.

٩-كوهن ،أمنون : القدس - دراسات في تاريخ المدينة ، بياديتسحاق تسفي ، القدس، ١٩٦٠.

١٠-النخال ، محسن مطر : ميتروبوليت القدس الشرقية ، جمعية الدراسات العربية ، القدس ١٩٩٣.

١١- تفكجي، خليل : " الاستيطان في مدينة القدس، الاهداف والنتائج " بحث سينشر في عدد ٣٠ من مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧ .

ب- باللغة الانجليزية

1- Asali, K., J., (Editor) Jerusalem in History, Scorpion Publishing, U.K. 1988.
2- Baskin, Gershon, The Future Jerusalem,
Published by Israel / Palestine Center for Researeh and Information, 1993
3- Choshen, M., Shahar, Nama, (Edit.) Statistical Yearbook , Jerusalem, 1995 .
4- Cohen, Saul, Jerusalem Undivided ,Herzl Press, H.S.A. 1980
5- Dakkak , Ibrahim, Some Aspects of The Israeli Annexationist Policy As Practiced in Jerusalem. Arab Thought Forum, Jerusalem 19.
6- Gilbert, Martin, Jerusalem , Steimatzky, 1977 .
7- Heiberg M, and Oveuseu G, Palestinian Society in West Bank, Gaza and Arab Jerusalem. FAFO, Report 151, 1994.
8- I.N.R.S., Jerusalem in Transition Urban Growth and Change 1970's-`1980's Hebew Hnisersity, 1985.

9- Kroyanker , D, The Jerusalem Istitute for Israel Studies Jerusalem Planning and Devolopment 1979-1982 . Jerusalem , 1982.

ملحق رقم (١)

جمعيات الاسكان المقدسية

الرقم	اسم الجمعية	المركز	اسم الرئيس*	تاريخ التسجيل	عدد الاعضاء	الهاتف/العنوان
١	جمعية الروضة التعاونية	بيت اكسا	مصطفى علي الخليل	٩١/١٠/١	٤١	٩٩٥٨٩٤١
٢	جمعية اسكان العاملين كلية العلوم والتكنولوجيا	ابو ديس	جميل عريقات	٩٢/٧/١١	٦٤	٧٤٩٧٥٣
٣	الاهلية التعاونية للاسكان في ابو ديس والعيزرية	ابو ديس/ العيزرية	جمعة شرف	٩٢/٦/٢٧	٢٨	ابو ديس
٤	عمال وموظفو شركة كهرباء القدس	القدس	رفعت ناصر الدين	٩٣/١١/١٧	٦٠	٢٨٢٤٤١فاكس/٥ صلاح الدين
٥	جمعية مخيم شعفاط/وكالة	شعفاط	هايل صندوقة	٩٢/٥/١١	٣٤	٢٢٤٥/٢٨٨٥٥٦٠
٦	اسكان العاملين في مدارس الاقصى الاسلامية	القدس	خيرية ابو شوشة	١٩٩٣	٥٠	٢٨٦٢٨٧/القدس
٧	اسكان مدرسة المأمونية	القدس	ايمان حبر	١٩٩٤	٦٠	٢٨٣٥٣٠/القدس
٨	اسكان المحامين العاملين	القدس	علي غزلان	١٩٩٤	٢٥	٠٥٠/٢٧٠٨٨٤
٩	جمعية الورود المقدسية	القدس	زياد الحموري	١٩٩٢	٦٠	٠٥٠٣٨٨٧٤٨
١٠	الاسكان والتعمير التعاونية العربية	القدس	ابراهيم دعيبس	١٩٤٥	٣٩	٥٥٥٦٠/٢٧٣٠٦٩
١١	جمعية اسكان نادي الموظفين	ضاحية البريد	زكي قطينة	٥٧/٨/١٥	٢٨	ضاحية البريد /٤٣٥
١٢	جمعية اسكان موظفي امانة القدس	الرام/ القدس	محمد ابو الدولة	٥٨/١/٢٠	٣٢	الرام/القدس ٣٩٥٠
١٣	جمعية الاسكان والتعمير العربية	الرام/ القدس	فاروق المظفر	٥٩/٦/١٥	٣٦	الرام/القدس ٤٢٧٠
١٤	جمعية اسكان موظفي بريد القدس	ضاحية البريد	اميل ترزي	٥٩/٨/٢٩	٤٠	ضاحية البريد
١٥	جمعية اسكان اوقاف القدس	بير نبالا	عبدالحافظ النتشة	٧٧/٣/٢٢	٥٢	بير نبالا ٢٨٢٠٨٥
١٦	جمعية اسكان المعلمين القدس	القدس	حسني الاشهب	٧٧/٨/٧	٦٦	٢٨٦٥٨٩ القدس
١٧	جمعية اسكان ضاحية الرام التعاونية	الرام		٧٩/٢/٢٠	١٦	الرام ٧٤٢٤٢٦
١٨	جمعية اسكان الامل التعاونية		الاب لطفي اللحام	٨٠/٦/٤	٣٧	

* اسماء رؤساء جمعيات الاسكان المقدسية كما هو في نهاية العام ١٩٩٥ .

١٩	جمعية اسكان المحبة التعاونية بالرام	الرام	عصام العسلي	٨٦/١٠/١٣	٤٠	الرام ٢٨٤٤٠١
٢٠	جمعية اسكان موظفي كلية تدريب قلنديا التعاونية	قلنديا		٩٢/٥/١	٢٢	مدرسة قلنديا الصناء
٢١	جمعية اسكان عناتا التعاونية	عناتا		٩٢/٩/١	٢٤	مدرسة عناتا للبنين
٢٢	جمعية اسكان موظفي برنامج الامم المتحدة	القدس			٣٠	UNDP ٨١٠٨١٢
٢٣	جمعية اسكان القدس التعاونية	القدس		٨٠/٦/٣٠	١٩	القدس
٢٤	جمعية اسكان بيت المقدس	القدس	احمد هاشم	٨١/٨/٢٤	٢٦	٢٧٦٧٨٨
٢٥	جمعية اسكان الاسراء التعاونية	اوقاف القدس	عبد الله عجاج	٩٢/١٢/٥	٢٠	٢٨٣٣١٣/اوقاف ال
٢٦	جمعية اسكان معلمي مدرسة عبدا لله ابن الحسين	القدس		٨٣/١/٥	٢٤	٨٢٨٣١٨ مدرسة ء الحسين
٢٧	جمعية اسكان الفلكيين المقدسية			٩٣/١٠/٣١	٢٠	القدس الحرم الشريف
٢٨	جمعية اسكان عاملي القطاع الصحي بمستشفى المقاصد	القدس		٩٢/٩/١٥	٢٥	٢٧٠٢٢٢ مستشفى /القدس
٢٩	جمعية اسكان ضاحية العيزرية التعاونية الاسكان	العيزرية	علي حميس	٨١/١٢/٢٩		بلدية القدس
٣٠	جمعية المشيد للاسكان	القدس	نبيه عويضة	٩٢		٣٦٢٥٦/٢٧٢٦١٧
٣١	جمعية اسكان المتقاعدين الاردنيين	ابو ديس		٩٢/٧/١		ابو ديس
٣٢	جمعية اسكان المقاصد التعاونية			٩٢/٣/١		٢٧٠٢٢٢ مستشفى /القدس



الهجرة من مدينة القدس، مخاطر وآفاق للمعالجة

بقلم / محمد عبدالله جرادات

لمحة تاريخية

من خلال نظرة تاريخية على واقع المدينة نلاحظ انها وعبر العصور السابقة قد كانت مدينة لكل مواطنيها من كل الديانات والاجناس . وفي مراحل اخرى عاشت المدينة حروبا مدمرة مرت عليها لاسباب سياسية واخرى قد تكون دينية . لكنها بقيت مدينة تنشد السلام لمواطنيها على مر حقب التاريخ . الا ان ما تتعرض اليه ومنذ احتلال اسرائيل لها يعتبر من اشرس الحملات الاستعمارية التي شهدتها على مر العصور التي سبقت ، اذ ان الاحتلال الصهيوني يسعى لا لاحتلال الارض والسيطرة على المحطات الاقتصادية والخيرات المادية فحسب ، بل يسعى الى افراغ المدينة من مواطنيها ، ومسح كل معلم عربي لها ، وفرض المعالم الصهيونية عليها.

ولكي يخدم هذا الهدف الاستراتيجي شرع القوانين والانظمة المكتوبة والسياسات والانظمة غير الموثقة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والخدماتية . ولم يغفل أي حقل من الحقول مهما كان بسيطا . وسنتطرق لهذه الاجراءات في سياق الورقة بهدف معرفة جذور مشكلة الهجرة والانحسار في نسبة الفلسطينيين المقيمين في القدس ، على الرغم من انه من الطبيعي ان تشكل المدينة مركزا استقطابيا للهجرة نحوها ، لكونها عاصمة سياسية واقتصادية للفلسطينيين ، لكن السؤال لماذا لم تشكل هذه العاصمة مركزا استقطابيا للمحيط السكاني الفلسطيني ؟؟! وللاجابة على هذا السؤال فان كامل الورقة ستكون مكرسة بهذا الاتجاه وكيفية العمل من اجل حماية المدينة واعادتها لتكون مركز الاستقطاب والجذب السكاني .

القدس عام ١٩١٨م

سنة ١٩١٨ انتهى حكم الامبراطورية العثمانية على فلسطين والقدس نتيجة للحرب العالمية الاولى، وحلت بريطانيا العظمى كحكومة انتداب على فلسطين.

وقد بدأ تبلور ملامح الاستيطان الصهيوني لفلسطين ، ورفع شعار العمل العبري على أرضها. ثم كانت حالة من الانحطاط السياسي العام في المنطقة ، استغلتها شركات الاستيطان

لشراء الارض وبناء الدعائم الاولى للمستوطنين ، فتوجه معظم المهاجرين اليهود الى القدس كمركز ديني وللعيش في احيائها لاسباب روحية اكثر منها سياسية .

ومع تطور الاحداث السياسية على المستوى الدولي ، ودور اليهود في الحرب العالمية الثانية ، والاجراءات النازية التي مورست ضد يهود المانيا خاصة واوروبا عامة ، أخذ مركز الحركة الصهيونية يتعزز على المستوى السياسي الدولي، خصوصا وان الحركة ارتكزت الى وعد بلفور باقامة وطن قومي لهم في فلسطين ، وعززت الحركة الصهيونية من استيطانها واقامت مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والسياسية والدينية شكلت اساس دولة ظل حتى احتلال الجزء الاول من فلسطين .

١٩٤٧م – قرار تقسيم فلسطين – القدس مدينة مدولة

اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٤٧م قرارها رقم ١٨١ ، وجاء في الفقرة (١٢أ) من القرار المذكور ما ينص على ان تصبح القدس تحت سيادة دولية ، وحسب الفقرة نفسها فان حدود القدس الدولية تشمل بيت ساحور وبيت لحم وبيت جالا من الجنوب ، وابوديس من الشرق ، وشعفاط من الشمال ، وعين كارم والمستوطنات اليهودية المحاذية لها من الغرب .

في هذه الاثناء كان الجزء الغربي من المدينة تقطنه اغلبية عربية فلسطينية في حدود ٨٠,٠٠٠ فلسطيني .

نكبة ١٩٤٨م – تهجير ٨٠,٠٠٠ فلسطيني من غربي القدس

قامت عصابات الهاجاناة الصهيونية باحتلال الجزء الغربي من القدس ، حيث شردت ٨٠,٠٠٠ فلسطيني ، واستولت على كامل ممتلكاتهم و عقاراتهم ، و قامت ببيع حوالي ١٠,٠٠٠ منزل فلسطيني مؤثث [1] ومجهز للمستوطنين اليهود الجدد في المدينة ، وحرم الفلسطينيون من سكان الجزء الغربي بعد وقف اطلاق النار عام ١٩٤٨ من العودة الى اراضيهم وبيوتهم وممتلكاتهم ، حتى امكانية اعادة الشراء حرموا منها ليصبح الجزء الغربي مفرغا تماما من

---

(١) Martha Wenger "Jerusalem " Middle East Report, May-June 1993

الفلسطينيين . كما لم يسمح للفلسطينيين بالتعبد في الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية في القسم الغربي او اعادة بنائها ، وتم تحويل بعضها الى متاحف كما جرى مع كنيسة عين كارم ، او أبقيت مهملة كما هو حال مسجد البقعة .

وكرد فعل على التهجير قام العرب بطرد ٢٠٠٠ يهودي كانوا يقطنون القدس الشرقية . من هنا كانت بداية الهجرة القسرية للفلسطينيين عامة ، والمقدسين خاصة ، وكانت تلك اول عملية تهجير جماعية من القدس .

١٩٦٧م – وحتى اليوم موجة تهجير مستمرة

عقب احتلال ما تبقى من فلسطين عام ١٩٦٧ م، تعرض الشطر الشرقي من القدس الذي كان يخضع للادارة الاردنية قبل الاحتلال الى عملية اقتلاع، بعد ان اقرت حكومة الاحتلال وعبر جلسة الكنيست التي انعقدت في ٢٧ حزيران ١٩٦٧م، اجراء تعديلات على القوانين الادارية والتشريعية التي طالت القدس على وجه الخصوص ، واعلنت بانها خاضعة للقانون الاسرائيلي.

في ذات الوقت حصلت عملية اقتلاع مباشرة للفلسطينيين المقدسيين ، فقد باشر الاحتلال وبكل جلافة بهدم حي المغاربة في البلدة القديمة بالكامل الذي ضم في حينه ١٣٥ منزلا ومسجدين ، واعطت قوات الاحتلال للاهالي ثلاث ساعات فقط لاخلاء الحي ، وفي نفس الفتره الزمنية تم اخلاء ٦,٥٠٠[٢] فلسطيني ممن كانوا يقطنون الحي اليهودي القديم ، وتم ابعادهم جميعا الى خارج حدود مدينة القدس .

السياسة الاجتماعية الاسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينين ما بعد ١٩٦٧

عمدت سلطات الاحتلال الى تبني سياسة ديموغرافية هادفة الى ابقاء نسبة فلسطيني القدس تحت سقف نسبة عددية محدودة ، بناء على قرار اللجنة الوزارية الاسرائيلية لرعاية شؤون القدس التي تم تأسيسها في عام ١٩٦٧م ، حيث حددت تلك اللجنة نسبة ٢٤٪ فلسطينيين و ٧٦٪

---

(٢) " Jerusalem" Reclaiming a Divided City " published by: Family Reunification Project ,C/O American Friends Service Committee , Chicago Fall 1994.

يهود ، وبقيت هذه النسبة تراوح حول هذا المعدل حيث اشارت احصائية عام ١٩٩٢م الى ان نسبة الفلسطينيين وصلت الى ٢٧,٢٪ .[٣]

ولكي تحافظ على معدل هذه النسبة لجأت السلطات المحتلة الى طرق ووسائل مختلفة بدءا بمصادرة الاراضي الفلسطينية مرورا بالاهمال العام للخدمات الاساسية المقدمة للسكان الفلسطينيين في القدس ، ومصادرة الاراضي وصولا الى اقتلاع الانسان من ارضه واضافة بعد جديد للاقتلاع ، وذلك بفرض الاغلاق الدائم على القدس ، وعزلها جغرافيا وبشريا عن باقي اجزاء الوطن المحتل عام ١٩٦٧م، الامر الذي سنتناول تأثيراته السلبية على الواقع الديمغرافي الفلسطيني في القدس في سياق هذه الورقة لاحقا .

آليات الطرد الصامت والهجرة القهرية من القدس الى خارج حدودها

اولا: سياسة التخطيط السكاني

١- لجأت اسرائيل كدولة محتلة منذ اليوم الاول لاحتلال القدس كاملة الى وضع سياسة سكانية مجحفة بحق الفلسطينيين ، تلك السياسة التي اعتمدت على مواقف الحكومات الاسرائيلية المتلاحقة والتي وضعت اسسها حكومة حزب العمل منذ عام ١٩٦٧م ، منطلقة من مبدأ تحجيم وتقليص عدد الفلسطينيين في القدس بما لا يزيد على ٢٤٪ من النسبة العامة لساكني القدس بشطريها .

وفي عام ١٩٩٢م شكلت وزارة الداخلية الاسرائيلة لجنة للتحقيق في ضم اراض تقع شرقي المدينة ، حيث اكدت هذه اللجنة على ابقاء النسب السكانية التي حددت في العام ٦٧ ، وبناء على نفس التقرير الذي قدمته لجنة كبرسكي لوزارة الداخلية فان نسبة اليهود في القدس ستصل الى ٧٧٪ من الحجم العام للسكان في عام ٢٠٢٠م ، وذلك بالعمل على زيادة عدد المستوطنين اليهود داخل حدود البلدية جنبا الى جنب مع زيادة الاستيطان في المستوطنات المحيطة بالمدينة وتقع خارج حدودها الحالية.[٤]

وبناء على هذه الاستراتيجية فان فلسطينيي القدس يبقون عنوانا للطرد والابعاد المباشر وغير المباشر عن المدينة .

---

[٣] كريستال ، ناثان " فلسطينيو القدس ، ومخاطر الطرد الصامت " مركز المعلومات البديلة ، القدس ، نيسان ١٩٩٥م. ص ١٠-١٣

[٤] صحيفة كول هعير ، ٢٤ آذار ١٩٩٥م.

٢- وللوصول الى هدف تحجيم وتقليص التواجد السكاني الفلسطيني في المدينة ، فقد اوجدت سلطات الاحتلال نظاما قهريا فيما يتعلق بسياسة ترخيص المباني السكانية وغيرها ، وحصرتها بصورة غير مباشرة في التقدم بطلبات رخص فردية للبناء ، واخضاعها لسلم بيروقراطي وظيفي مشدد بحيث تمضي سنوات قبل ان تصل الى مراحلها النهائية ، وعلى الرغم من ان السلطات الاسرائيلية المعنية بالاسكان في القدس الشرقية قد وافقت على ٣٠,٠٠٠ وحدة سكنية للمستوطنين في ايلول عام ١٩٩٣م ، وهي الان قيد الانشاء ، إلا انها لم تعط التراخيص اللازمة لبناء ١٠,٠٠٠ وحدة سكنية للفلسطينيين ، برغم اقرار بلدية القدس في عام ١٩٨٠م بان فلسطينيي القدس بحاجة ماسة لبناء ١٨,٠٠٠ وحدة سكنية فوراً .[٥]

وقد فضلت الاف الاسر ان تقوم بعملية بناء منازلها في مدينتي رام الله وبيت لحم ومحيطها الملاصق للقدس، واحياء قرى القدس العربية الاخرى التي استثنتها بلدية القدس من محيط حدودها بسبب التواجد السكاني الفلسطيني المكثف عليها مثل ضاحية البريد ، والرام ، والعيزرية ، وابو ديس ، وغيرها من الاحياء .

٣- وضع الاراضي الفلسطينية الصالحة للبناء والتوسع العمراني تحت بند " المناطق الخضراء" والمحميات الطبيعية وحرمان الفلسطينيين من استخدامها لاغراضهم السكنية . في الوقت ذاته يتم استغلال هذه الاراضي لبناء وحدات سكنية استيطانية بشكل مكثف عليها بعد ان تتم مصادرتها. ويمكن ان نسوق مثلا على ذلك مصادرة اراضي جبل ابو غنيم جنوبي مدينة القدس ، الذي يمتلكه فلسطينيون من بيت ساحور وام طوبا ، وتبلغ مساحته ١٨٥٠ دونما ، كانت قد اعلنت عنه السلطات الاسرائيلية مناطق خضراء تابعة لاراضي الدولة ، ومؤخرا اعلنت عن موافقتها على اقامة حي استيطاني عليه يستوطنه ٤٥,٠٠٠ مستوطن .[٦] في حين ان سكان ام طوبا الفلسطينيين والاحياء الفلسطينية الاخرى تعاني من ضائقة سكنية فعلية يحرمون من التوسع عليه ، ومع بدء تنفيذ البناء الاستيطاني على الجبل فان الحزام الاستيطاني حول القدس من الجنوب سوف يكتمل ليشكل حزاما عازلاً بين جنوب الضفة الغربية ومدينة القدس .

---

(٥) De yong, Jan :"The Secret Map of Non-negotiable Jerusalem ", Challenge November-December, 1994.

(٦) Krystal , Nathan " Um Tuba Vs Har Homa - A village last stand ? News from within April 1995.

"هار هحوماه " الاسم العبري لجبل ابو غنيم .

٤- سياسة هدم واغلاق المنازل الفلسطينية في القدس لاسباب سياسية ، اولاسباب عدم حصول اصحابها على رخص للبناء . هدمت قوات الاحتلال الاسرائيلي في مدينة القدس ما بين اعوام ١٩٨٦ وحتى ٧ حزيران ١٩٩٤م ٢١٠ بيوت عربية في القدس ، أي ما معدله ٣٠ بيتا في السنة [٧] ، ومن العام ١٩٩٤ وحتى حزيران ١٩٩٥ افادت مؤسسة الارض والمياه انه تم هدم ٧ منازل فلسطينية ، وكل عمليات الهدم المذكورة تحت ذرائع مختلفة سياسة وقانونية . وقد اشارت صحيفة الجيروسالم بوست الاسرائيلية الى هدم ١٥ منزلا عربيا في قرية الزعيم العربية الصغيرة احدى ضواحي مدينة القدس الشرقية ، في الوقت ذاته تلقى اصحاب ٤٠ منزلا اخر اوامر هدم لمنازلهم.[٨]

وبناء على تقرير مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان المذكور اعلاه فانه يعيش في القدس - حتى اصدار التقرير - حوالي ٢١,٠٠٠ نسمة في ظل ظروف سكن متدنية للغاية ، من الكهوف الى اكواخ خشبية وخيام ، وهناك من تضاعف حجم اسرته مرة او مرتين ولكنهم مجبرون على العيش في نفس المساحة التي كانوا يسكنون فيها . وباستطاعة تلك الاسر ان تقوم ببناء بيوتها الخاصة الا ان الاراضي التي يمتلكونها او بامكانهم امتلاكها والبناء عليها تخضعها اسرائيل لمناطق تخطيط وبناء للاحياء الاستيطانية ، او تعلن عنها مناطق خضراء ، فقد اعلنت سلطات الاحتلال عن ٨٦٪ من اراضي القدس الشرقية العربية إما مناطق استيطان او اراض خضراء ، وابقت على ١٤٪ فقط من المساحة الكلية للتوسع الفلسطيني المقدسي والتي تم البناء عليها في الغالبية الساحقة .

ومن العوامل الضاغطة الاخرى التي يوظفها الاحتلال في هذا الجانب ارتفاع المباني حيث ان الفلسطيني لا يسمح له بالارتفاع في البنيان اكثر من طابقين او ثلاثة طوابق ، مما يحد بصورة فعالة من امكانيات التوسع العمراني العمودي ، واستغلال الاسطح الفارغة لايواء آلاف الاسر ، بالمقابل فانه يسمح للاسرائيليين القاطنين في القدس الغربية بالبناء بارتفاعات لا حد لها .

٥- انكار حق الاسر الفلسطيينية في الالتئام والعيش معا خصوصا اذا كان احد الزوجين غير مقدسي المواطنة مما يضطر العديد منهم للعيش خارج القدس حفاظا على وحدة الاسرة .

---

[٧] تقرير مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان ، حزيران ١٩٩٤ .

[٨] Jerusalem Post, September 23,1994.

وعليه اذا ما نظرنا الى هذا الوضع من الناحية القانونية التي يفرضها القانون الاسرائيلي على فلسطينيي القدس وخاصة قانون " دخول اسرائيل " الذي يتعامل مع الفلسطينيين سكان القدس على انهم " مقيمون دائمون" وليسوا مواطنين اصحاب حق في مدينتهم . فان المقدسي – على اساس هذا القانون – الذي يبني مركز حياته خارج المدينة لمدة سبع سنوات او اكثر فان لوزارة الداخلية الحق في مصادرة حقه في المواطنة في القدس ويفقد كامل حقوقه في المدينة .

ومن هنا فان الاف الاسر الفلسطينية التي سكنت خارج المدينة مهددة جديا بخطر مصادرة حقها في االقدس والعيش على ارضها. وبسبب عدم توافر احصائيات دقيقة عن عدد الفلسطينين القاطنين خارج المدينة فانه من الصعب الاشارة الى احصائية دقيقة ، ولكن يمكن الاشارة الى تقديرات مؤسسات حقوقية فلسطينية كانت قد اشارت الى ان ما يربو على ٥٠ الف فلسطيني يعيشون خارج المدينة .

ولاعطاء صورة اكثر دقة عن مختلف انواع الهجرة الخارجة من القدس فانه من المفيد تلخيص ورقة الدكتور برنارد سابيلا استاذ علم الاجتماع في جامعة بيت لحم التي حملت عنوان "الهجرة من القدس وابعادها" ، تلخص الورقة نتائج بحث ميداني اجراه د. سابيلا في العام ١٩٩٣. وحسب ورقته التقديرية فان الارقام مصنفة على النحو التالي :

١٦,٩١٧ شخصا – هاجر من القدس الى خارج البلاد منذ العام ١٩٦٧م.

١٢,٠٨٠ شخصا – هاجر من القدس الى خارج حدودها البلدية .

١٢,٥٠٠ شخص – يقطنون حاليا في منطقة شمالي القدس (داخل حدود البلدية ما قبل عام ١٩٦٧م، واستثنتها بلدية القدس "الاسرائيلية" من الحدود البلدية بعد تشكيلة حدود البلدية في المرحلة الثانية للاحتلال عام ١٩٦٧م).

٧,٦٣٠ شخصا – كانوا خارج البلاد عندما وقع الاحتلال عام ١٩٦٧م وعليه، لم يشملهم الاحصاء الاسرائيلي ولم يحصلوا على حق المواطنة في القدس منذ ذلك الحين .

وعليه فان المجموع العام للفلسطينيين القاطنين خارج القدس وحدودها البلدية كما يقدره د.سابيلا يصل الى ٤٩,١٢٧ نسمة ، أي ما نسبته ٣١,٥٪ من اجمالي عدد السكان الفلسطينيين المقدسيين .

ويتوافق هذا الرقم مع التقديرات التي تقدمها مؤسسات حقوقية فلسطينية فيما تقدر مصادرفلسطينية مقدسية اخرى ولكن بصورة غير رسمية ان الرقم اعلى وقد يصل الى ما بين ٦٥-٧٠ الف فلسطيني يعيشون خارج القدس من مختلف التصنيفات الواردة اعلاه ، خصوصا اذا ما اولينا اعتباراً للتكاثر الطبيعي بين السكان ونمو العدد سنويا . وجميع هؤلاء المواطنين مهددون بفقدان حقهم في العيش في القدس وخصوصا في حال عدم مقدرتهم على تقديم الاثباتات اللازمة (ارنونا ، وثائق ملكية ، بيت ، او عقد ايجار ، او شهادات مدارس لاطفالهم صادرة من المدارس المقدسية ..) التي تثبت ان مركز حياتهم هو القدس وليس أي مكان آخر .

٦- محاصرة التجمعات السكنية الفلسطينية والحد من نموها بواسطة استراتيجية استيطانية سياسية تلتف حول القدس تلتقي بخطوط استيطانية اخرى داخل المدينة عموما والبلدة القديمة خصوصا ، وتعمل هذه الاستراتيجية الاستيطانية على عزل التجمعات السكانية الفلسطينية بعضها عن بعض كوحدة جغرافية مقدسية ، وكذلك فصلها عن محيطها العام المتمثل في الضفة الغربية بشكل عام ، بهدف السيطرة الاستراتيجية الامنية والديمغرافية على الفلسطينيين ، وخنق اي امكانية توسع ديمغرافي في المستقبل مما يشكل عامل طرد وهجرة غير مباشرة للفلسطينين .

وقد كثفت الحكومة الاسرائيلية ممثلة بالبلدية من نشاطها الاستيطاني على الاراضي العربية المقدسية في الشطر الشرقي منها في مطلع التسعينيات . وسرعت من الحركة الاستيطانية في اعقاب اتفاق اوسلو ، ومن يشاهد اعمال المصادرة والبناء والمخططات الانشائية ، يعلم ان الاسرائيليين في صراع مع الزمن للإجهاز على ما تبقى من ملامح القدس العربية ، وذلك لخلق الحقائق السياسية الجغرافية البشرية على الارض ، حتى لا يبقى ما يمكن التفاوض عليه عندما تبدأ مفاوضات المرحلة النهائية التي اشار اليها اتفاق اوسلو بانه " يمكن للفلسطينيين طرح موضوع القدس على المفاوضات " ، وهذه كانت من أسوأ المقررات التي تمخضت عنها اتفاقات اوسلو ، وذلك بتأجيل بحث موضوع القدس الذي من المفترض ان يطرح في راس قائمة الاولويات الفلسطينية .

ثانيا : التعليم ومشاكل الاحتلال :

تشتهر المدارس والمؤسسات التعليمية التي تشرف عليها البلدية في القدس بفقر الحال وسوء الوضع ، وهذه المدارس مهلهلة المباني ، وتتميز بالاكتظاظ العالي في غرف التدريس ، حيث يضغط في غرفة الصف الواحدة حوالي ٣٥ طالبا في احسن الاحوال ، وهناك ظاهرة

استئجار الغرف الصفية خارج نطاق حدود المدرسة وظروفها اسوأ من ظروف الغرف الصفية المدرسية داخل المدرسة . ولكون هذه المدارس مهلهلة البناء فقد سقطت في العام الحالي قطعة باطون من سقف غرفة فقتلت طفلة في المدرسة ، وكذلك سقطت قطعة باطون كبيرة الحجم في مبنى احدى رياض الاطفال التي تقدم خدمة ل ٤٥ طفلا /ة في القدس ، وبدلا من ان تقوم البلدية باصلاحها قامت باصدار امر باغلاق الروضة لانها غير صالحة للاستعمال . وقامت بنقل الاطفال الى دار حضانة اخرى مكتظة لتزيد على الاكتظاظ اكتظاظا، أما الطفلة القتيلة في المدرسة فقد عوض أهلها بمبلغ ٣٥٠ دولارا امريكيا.[٩]

ضمن هذه الشروط ، فان حوالي ٦٠٪ من تلامذة القدس يتوجهون للدراسة في مدارس خاصة ، سعيا وراء ظروف تعليمية وصحية افضل لهم ، ويسهم ذلك في هجرة اهاليهم من مدينة القدس الى خارجها.[١٠]

ثالثا : الضرائب البلدية على العقارات والاملاك

تعد الضرائب البلدية " الارنونا" في القدس اداة من الادوات الموظفة من قبل سلطات الاحتلال لتهجير الفلسطينيين عن المدينة . في الوقت الذي يعتبر فيه فرض هذه الضريبة على الفلسطينيين غير قانوني اذا ما طبقت على القدس الشرقية القوانين والاعراف الدولية المتعلقة بالشعوب الخاضعة للاحتلال ، اذ تحرم على الدولة المحتلة فرض ضرائب جديدة في المناطق التي تحتلها ، وللدلالة على ذلك فان اتفاقية جنيف الرابعة تؤكد على ان يتم استخدام الضرائب المجبية من المنطقة المحتلة في داخلها . لكن ما يجري عمليا مخالف لكل الشرائع والقوانين الدولية ، اذ تفرض اسرائيل ضريبة " الارنونا" على المواطنين المقدسيين في الوقت الذي لا تصرف منها على المناطق العربية سوى اقل من ٥٪ في حين يدفع الفلسطينيون ٢٦٪ من اجمالي مبلغ ضريبة الارنونا المدفوعة في القدس بشطريها .[١١]

---

[٩] مقابلة مع انات هوفمان عضو المجلس البلدي ، صحيفة القدس ، ١ شباط ١٩٩٥م.

[١٠] تقرير "حول خدمات البلدية المقدمة للسكان العرب في شرقي القدس "، الحركة العالمية للدفاع عن الطفل – فرع فلسطين ، القدس ، ١٩٩٥.

[١١] كريستال ناثان ، مصدر سابق ص ٢٧-٢٨.

واذا لم يتمكن الفلسطيني من دفع الضريبة فان موظفي البلدية وبصحبة الشرطة وحرس الحدود يقومون بمصادرة اثاث المنازل او المؤسسات ، الخ . وهناك عدد من الاسر لم تستطع دفع ضريبة البلدية عن الاراضي التي تمتلكها في مناطق مقدسية تم بيعها في المزاد العلني ، لكي تتمكن بلدية الاحتلال من تحصيل مستحقات الضريبة التي اخفقوا في دفعها لاسباب اقتصادية في الغالب .

وإن ٥٥٪ من الفلسطينيين مدرجون في سجل دافعي الضريبة ، ومصنفون من فئة الدافعين من الدرجة الاولى ، بالمقابل فان الحكومة والبلدية تشجيعا للمستوطنين تقومان باعفاء المستوطن ممن يرغب في الاستيطان في القدس الشرقية من الضرائب لمدة خمس سنوات ، وفي السنة السادسة يبدأ بدفع الضريبة ، ولكنها مخفضة لابعد الحدود . وبالتالي فان الضرائب هي عامل آخر من عوامل " تطفيش" وتهجير الفلسطيني الى خارج القدس .

رابعا : الطوق العسكري المفروض على القدس

بقيت الحركة من والى القدس من كل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧م طبيعية دون عوائق كبيرة تذكر حتى ليلة حرب الخليج ١٧ كانون الثاني ١٩٩١م ، عندما اعلنت سلطات الاحتلال عن فرض طوق عسكري شامل على القدس يمنع بموجبه دخول فلسطينيي الضفة وغزة الى القدس بدون استصدار تصريح خاص من الادارة المدنية /العسكرية . وحتى ٣١ آذار ١٩٩٣م كان هذا الطوق يشهد مراحل مد وجزر الى ان اقيمت على كل مداخل القدس الفرعية والرئيسية حواجز عسكرية ثابتة . وباوامر من قيادة الجيش المحتل ووزارة الدفاع تم تقليص دخول الفلسطينيين الى القدس وفقا للقطارة الاسرائيلية ، وبعد مناكفات بيروقراطية مجهدة ومهينة يحصل الفرد على تصريح الدخول.

ضربت هذه السياسة الوجود الفلسطيني في القدس حتى العمق ، اذ استطاعت عزل القدس عن محيطها البشري الكبير في الضفة والقطاع وحولتها الى كانتون فلسطيني صغير يتعرض لكافة الضغوط ، كما وان التأثير الاقتصادي السلبي كبير على الفرد ، والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية والصحية .

ومن الملاحظ ان العزل بدأ يعطي نتائجه التي سعى اليها الاحتلال ، اذ ان الكثير من المؤسسات بدأت تتأقلم مع الوضع بنقل مقارها العملية الى خارج المدينة ، وابقاء تواجد رمزي لها في المدينة .

وكذلك وضعت مئات الاسر الفلسطينية التي تزاوج ابناؤها من الضفة او غزة او حتى من خارج البلد امام محنة اما العيش معا خارج القدس ، او الانفصال وبالطبع هناك الكثير من الاسر تغامر وتعيش في القدس . الا ان الاغلاق العسكري للمدينة يشكل اكثر العوامل خطورة حتى الان على التواجد الفلسطيني في القدس .

هذه بعض العوامل الموضوعية والتي سببها الاحتلال والظروف السياسية القائمة ، لكن هناك عوامل فلسطينية ذاتية ادت لهجرة مئات الاسر الفلسطينية عن القدس ، اما للسكن في مناطق ومدن فلسطينية اخرى محتلة ، او حتى النزوح الكلي لخارج البلد ونلخص بعض هذه العوامل **لاستشراف استراتيجية وطنية عامة للحد ووقف الهجرة الخارجة من القدس .**

١- عوامل على المستوى الوطني :

أ- غياب استراتيجية وطنية فلسطينية : منذ وقعت القدس كاملة تحت الاحتلال لم تقم م.ت.ف بوضع استراتيجية وطنية لحماية مواطني القدس من عوامل الطرد الصهيونية التي وظفتها ومنذ ايام الاحتلال الاولى لتشكل على المدى البعيد عاملا اجتماعيا سياسيا اقتصاديا طاردا للفلسطينيين منها ، وحرف وجهة الهجرة من المدن والقرى الفلسطينية الاخرى عن القدس التي من المفترض ومن الطبيعي ان تكون مهجرا للفلسطينيين . ومن يتتبع السياسة الفلسطينية تجاه القدس استراتيجيا يجد ان الحركة الوطنية رفضت عن وعي فصل القدس وتمييزها ببرنامج خاص ، مفسرة ذلك بان القدس جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وهذا صحيح ولكن لخصوصية وضع القدس كان وما زال من الاجدى ان يتعامل الفلسطينيون بخصوصية وحساسية مع موضوع القدس .

وقد ادى غياب هذه الاستراتيجية الى تفرد الاحتلال في فرض قوانينه وتشريعاته على المواطنين الفلسطينيين ، واجبرهم على التعامل وفقها حتى عندما طبق عليهم قانون " الدخول الى اسرائيل " ، الذي يصنف من يقع تحت بنوده كمقيم دائم تنتهي اقامته حال انتقال مركز حياته لمدة سبع سنوات او اكثر خارج حدود البلدية ، وبهذا فان الآف العائلات الفلسطينية فقدت حقها في السكن في القدس او على طريق فقدانه .

ب – **غياب برامج الاسكان الوطني الفلسطيني في القدس :** كان بامكان م ت ف والمؤسسات الوطنية الفلسطينية ومنذ بداية السبعينيات اقامة مشاريع اسكانية عن طريق القطاع الخاص بالتعاون مع مؤسسات وطنية فلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني ، الامر الذي كان من الممكن ان يحمي الاراضي الفلسطينية من المصادرة ويخلق حقائق واقع فلسطيني يفرض على اسرائيل .

ج – **اهمال الجانب التثقيفي والتوعوي لاهل القدس بحقوقهم المترتبة على الاحتلال:**

انتبهت بعض المؤسسات الوطنية الفلسطينية العاملة في مجال حقوق الانسان مؤخرا الىاهمية الجانب التثقيفي والتوعوي لاهل القدس ، فمن خلال قراءة دقيقة لقوانين الاحتلال وما يمكن ان توفره من امكانيات لصمود الفلسطينيين على أرض القدس. وعلى سبيل المثال مخصصات التأمين الوطني للاسر المقيمة في القدس ، ومخصصات الشيخوخة واقتطاعات الضريبة على الاشغال الخاصة ، والحق في الحصول على هبات للسكن ، مع العلم ان الشروط مشددة الا انها تبقى مجالا للمحاولة ....الخ .

د – **غياب استراتيجية قانونية للدفاع عن الاملاك والاراضي الفلسطينية :** ترك غياب استراتيجية قانونية للدفاع عن الاملاك والاراضي الفلسطينية ، فالمواطن المقدسي مكشوفا دون حماية قانونية امام مؤسسات الاحتلال التي توظف كل قوانينها لطرد الفلسطيني خارج بلده عموما ومن القدس خصوصا ، وتركته عرضة لاطماع المحامين سواء الفلسطينيين او الاسرائيليين الذين يطلبون اسعارا خيالية للدفاع عن القضايا الفردية من مصادرة الاراضي وهدم البيوت الى مصادرة البطاقات الشخصية ، حيث ان معدل اجر المحامي للترافع امام المحاكم الاسرائيلية في قضية هوية مصادرة يتراوح ما بين٣٠٠٠-٣٥٠٠ دولار امريكي للقضية الواحدة ، هذا على سبيل المثال لا الحصر .

٢- عوامل على المستوى الشعبي والفردي :

نتيجة لغياب الاستراتيجية الوطنية الهادفة لحماية مواطن القدس الفلسطيني ، فقد تفشت في المجتمع عوامل سلبية منها :

أ – **البحث عن الخلاص الفردي والسعي وراء المصلحة الفردية** دون الانتباه الى ان ذلك يؤدي الى ضرب المصلحة الوطنية العليا ، وهي الحفاظ على الانسان والارض

معا. مثل طلب التجنس الامر الذي ينقل الفلسطيني من موقعه الوطني كفلسطيني صامد على ارض القدس الى مواطن اسرائيلي ، وبالتالي يتم شطبه من السجل الفلسطيني المقدسي ، وبنقل موقعه فانه ينقل نفسه واسرته الى الموقع الاخر.

كما ان من ينتقل للسكن خارج حدود القدس طلبا للحل الفردي يعرض نفسه لفقدان حقفه في القدس الامر الذي يضعف مستقبلا وعلى المدى المنظور الحضور الفلسطيني في المدينة .

ب - جشع اصحاب العقارات وخاصة الصالح منها للسكن :يستغل اصحاب العقارات في القدس الضائقة السكنية الحادة ، عن طريق طلب اسعارخيالية للاجرة الشهرية للعقار ، ويصل معدل الاجرة لشقة او لسقف يشبه الشقة بمساحة ٧٠ مترا مربعا الى حوالي ٦٠٠ دولار للشهر الواحد ، وهي معدل الحد الاعلى لدخل الفرد الفلسطيني في القدس، واذا ما اضيفت اليها فواتير الخدمات الصحية والمياه والكهرباء والضرائب البلدية الاخرى فان الاسرة بحاجة الى شخصين للعمل الدائم لاعالة الاسرة ضمن حدود معيشية دون خط الفقر العام . ولهذا فان الكثيرين يفضلون الاستئجار والعيش خارج القدس او كما اشار تقرير مركز المعلومات الفلسطيني المشار اليه اعلاه بان ما يقارب ال ٢١ الف شخص يعيشون في ظروف سكنية سيئة مثل الخيام وبيوت التنك او الكهوف ، او تضطر عدة اسر للعيش في مساحة ضيقة ضمن بيت واحد وكل ذلك بسبب طمع اصحاب البيوت التي يمكن السكن فيها ، رغبة في تحقيق كسب مادي عال دون الالتفات الى ما يضر بالمصلحة الوطنية في هذه المدينة . ويشجعهم على عملهم هذا غياب موقف وطني عام يحدد الاجور ويجبر هؤلاء على طلب اجور مقبولة للطرفين .

وفي هذا السياق فانه من المهم التطرق الى ان البلدة القديمة في القدس تعاني من الضائقة السكنية ربما اكثر من غيرها من الاحياء ، في الوقت ذاته هناك مئات البيوت القديمة التي يغلقها اصحابها دون الاستفادة منها في السكن او غيره ، وقد ذكرت مجموعة من الشباب في المدينة انهم توجهوا لعدد من اصحاب هذه البيوت طالبين منهم استئجار البيوت القديمة لاعادة ترميمها والسكن فيها خصوصا وان بعضهم كان مشرفا على الزواج ، فرفض اصحابها الاقتراح ، لا لشيء الا لانهم لا يحبذون تاجيرها لهم طمعا في اسعار اعلى من قبل مؤسسات او افراد اجانب.

ج – دور السماسرة والعملاء وبعض اصحاب البيوت في تقليص مساحات الاراضي والمنازل الفلسطينية في حدود القدس بشكل عام والبلدة القديمة بشكل خاص ، ودورهم في استغلال ظروف الاسر الفلسطينية في انجاز معاملاتهم الرسمية من الدوائر الحكومية المعنية ، تقوم هذه الشرذمة ببيع اراضي واملاك فلسطينية لجمعيات ومؤسسات استيطانية ، وفي الغالب دون علم اصحابها . وتطرح هذه القضية نفسها بقوة في حدود البلدة القديمة ، اذ ان عشرات المنازل انتقلت ملكيتها ليد المؤسسات الاستيطانية عن طريق سماسرة او مباشرة بواسطة المالك الاصلي .

ويستغل السماسر ة والعملاء ظروف البيروقراطية الاسرائيلية في المكاتب والمؤسسات الحكومية وباتفاق مسبق مع المسؤلين من اجل انجاز معاملات او حتى الادعاء بانجازها لكسب مبالغ مالية طائلة ، وذلك بعد ان تعجز الاسرة عن انجاز معاملاتها . وفي كثير من الاحيان لا تحصل تلك الاسر على وثائقها او معاملاتها بعد دفع المبالغ المالية التي يطلبها اولئك المحتالون . وفي هذا السياق نشرت صحيفة كول هعير ، مقالا مطولا عن نظام الرشاوي مشيرة الى ان " صفوف الوسطاء تضم عربا ويهودا ، ومعظم الوسطاء اليهود من الموظفين في جهاز المخابرات او في الادارة العسكرية ، ولديهم معرفة مسبقة عن النظام والاجراءات المتبعة والمتعلقة بالموضوع ....، وينضم الى هؤلاء موظفون متعاونون من العرب ، حيث انه وبعد ان يتم كشفهم من قبل الشعب ، عادة ما يسمح لهم في بعض الاحيان بالتصرف كوسطاء ..... بصورة شبه رسمية كالتفاته حسنة من الدولة تجاه الخدمات التي قدموها لها .... ولا يقوم (المتعاونون) عادة بتسليم الطلبات لوزارة الداخلية ، بل يقدمونها اولا لرجال الشرطة او المخابرات المسؤولين عنهم والذين يقومون بدورهم لاحقا ....[١٢] .

آفاق المواجهة والتوصيات للسلطة الفلسطينية والقيادات السياسية:

على ضوء ما تقدم من عرض سريع لعوامل الطرد والتهجير القسري للفلسيطينيين المقدسيين فاننا نرى ان على القيادة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والشعب والافراد مسؤولية وطنية في معركة القدس الكبيرة ، وقد تكون اخر المعارك ، فاما ان نكسبها جزئيا ، او فلا قدس لنا في المستقبل .

---

[١٢] هليل كوهين " نظام الرشاوى" صحيفة كول هعير ، ٢٣ تموز ١٩٩٣م.

وحيث ان القدس محور وعامل توحيدي فلسطيني لكافة قطاعات وفئات الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية والمهنية ، ولا يمكن لاي فئة ان تتنصل من مسؤولياتها تجاه القدس وما يدور على ارضها . ومع علمنا ان القدس ستبقى تحت الاحتلال على الاقل علـى مدار عدة سنوات قادمة ، فإن مسؤولية السلطة الفلسطينية والقيادات السياسية تتلخص فيما يلي :

١- العمل على تجنيد الرأي العام الدولي ومؤسسات الامم المتحدة لاجبار اسرائيل على الالتزام بمقررات الشرعية الدولية على القدس ، واعتبار كل ما تمخض عن الاحتلال من تغييرات ديمغرافية وغيرها اجراءات باطلة . والتأكيد على ان القدس عاصمة للشعب الفلسطيني في كل محفل دولي ومحلي .

٢- العمل على وضع استراتيجية وطنية شاملة لحماية الارض والانسان الفلسطيني في القدس.

٣- العمل على وضع برامج ومخططات لاعادة الاعمار في الاحياء العربية القائمة، واضافة مبان جديدة لها ، والضغط من خلال القطاع الخاص لاستصدار رخص لمشاريع اسكان تمولها المؤسسات السياسية الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها السلطة الفلسطينية ، التزاما منها تجاه القدس ومواطنيها الذين يسود اوساطهم الاستياء من الاتفاق الذي اجل قضيتهم وجعلهم عرضة للممارسات الاحتلالية .

٤- العمل على رفع الوعي الفلسطيني عموما والمقدسي خصوصا لمخاطر التجنس " الاسرائيلي " وان الحل ليس حلا فرديا وانما حل سياسي عام للجميع ، مع التأكيد على ان من يتجنس ينقل نفسه من الخندق الوطني الى الخندق المعادي ، وان جنيه للثمار السريعة لن ينفعه مستقبلا .

٥- العمل فورا على تصحيح المسار التفاوضي الفلسطيني تجاه قضية القدس ، الذي كرسته اوسلو وطرح موضوع القدس اليوم قبل الغد على اولويات جدول الاعمال التفاوضي الفلسطيني ، ورهن أي تقدم بالتقدم على مسار القدس . ويجب ان يأخذ المفاوض الفلسطيني بعين الاعتبار ان كل ما قامت به اسرائيل كقوة احتلال هو خرق فاضح لما اتفق عليه في اوسلو. وان لا يخشى المفاوض الفلسطيني الراي العام المحلي الاسرائيلي او الدولي في هذا الموضوع ، لانه في النهاية سيسانده اذا ما وجد آلية اعلامية جيدة للتعامل مع الموضوع .

٦- العمل على فك عزلة القدس وفتحها امام حركة وتنقل الفلسطينيين كشرط لاستمرار المفاوضات السلمية .

٧- الضغط على اسرائيل ، للالتزام بحق الاسرة في ان يعيش أفرادها معا وبحرية سواء خارج او داخل القدس ، دون تعرضهم لإجراءات القوانين الاسرائيلية الجائرة.

٨- العمل على تخصيص اموال وطاقات فنية وتنفيذية لاجراء عمليات ترميم شاملة في البلدة القديمة ، خاصة البيوت .واستغلال المنازل ذات المساحات الواسعة من اجل انشاء المدارس في احياء البلدة القديمة التي تعاني من فقر حاد في مدارس الاطفال . حيث افادت لجنة الاباء في البلدة القديمة في بيان لها صدر في اوائل شهر حزيران سنة ١٩٩٥ان ٤٥٠ طفلا ليس لهم اماكن في المدارس لهذا العام ، وناشدوا كل المعنيين بحل المشكلة ، والتقوا مع مسؤولين في البلدية لطرح المشكلة عليهم. وذكرت اللجنة انه بالامكان اقامة مدارس داخل البلدة لاطفالهم ولكن بحاجة لليد المنفذة والممولة . وقد يتكلف بهذه المهمة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) بالتعون مع القطاع الخاص .

٩- اتخاذ موقف رسمي وطني حازم من كل من يبيع او يسهل عملية بيع ارض او بيت للمستوطنين ، وكذلك من كل من يتجنس بالجنسية الاسرائيلية ، وقد تكون تجربة الصامدين في الجولان في هذا المجال مفيدة للاخذ بها .

١٠- انشاء صندوق وطني فلسطيني - عربي هدفه شراء الارض في القدس واقامة المباني عليها او حتى استئجارها .

١١- تأسيس لجنة وطنية عامة للاشراف على تاجير العقارات والاراضي ، من مهامها تحديد الاجور ومتابعتها وفرض عقوبات اجتماعية على المخالفين ، ودعوة المؤسسات الاجنبية للعمل على اسكان موظفيها في مناطق خارج حدود القدس لافساح المجال امام المواطن الفلسطيني لاسكان الفلسطينيين مكانهم ، مع ابقاء المؤسسات نفسها قائمة في القدس . او التوصل الى اتفاق محدد على معدل اجور المنازل الصالحة للسكن لايجاد توازن في الاسعار .

١٢- العمل على تحسين الاوضاع في المدارس المقدسية ، من حيث المباني والكادر الوظيفي وتخصيص البلدة القديمة التي تعاني من مشكلة حادة في ايجاد مقاعد دراسية لاطفالها للعام القادم ، ويمكن ان يكلف مجلس التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية بمتابعة الامر ووضع برنامج خاص بالقدس .

دور الافراد والمجتمع في المواجهة والحفاظ على القدس عربية بسكانها ومظهرها

١- محاربة الافات الاجتماعية المتفشية مثل السموم ، والرشاوى ، من خلال المقاطعة الاجتماعية، والتشهير .

٢- التفكير مليا قبل التوجه الى أي وسيط او عميل او سمسار ، وعلى كل الوجوه يجب طلب المساعدة من المؤسسات الوطنية الفلسطينية والدولية العاملة في القدس في مختلف التخصصات، التي تقدم خدماتها مجانا سواء القانونية او الارشادية او التوجيهية ، هذا التوجه يقطع دابر المنحلين ومن باعوا ضمائرهم .

٣- السعي الفردي لاستصدار رخص للبناء وطلب المساعدة من المؤسسات الحقوقية المعنية في حال رفض الطلبات .

٤- تشكيل لجان لمن لا مأوى لهم ، او من لا يستطيع توفير اجرة منزل باهظة ، ومن يقطن في المخيم والكهوف ، وبناء معسكر احتجاج على اراضي المتنزهات والمساحات الخضراء في القدس ، للضغط على الحكومة الاسرائيلية وبلدية القدس لتسهيل عمليات البناء ووقف مصادرة الاراضي وهدم البيوت .

٥- احياء العمل التعاوني لتنظيف وتزيين شوارع البلدة القديمة ، وترميم المباني المهجورة واستغلالها كنواد اجتماعية ولاهداف وطنية عامة .

٦- المطالبة بالحقوق الاجتماعية والمدنية التي يشرعها قانون الاحتلال المقدسي الفلسطيني ، وذلك لتعزيز صموده على ارضه وما امكن من خزينة الاحتلال. مثل : الاعلان عن حملات احتجاج على البلدية ، وفضح التمييز العنصري في تقديم الخدمات ، وحول بؤس المباني المدرسية، وفقر الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة ...الخ.

دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية الفلسطينية والدولية العاملة في القدس

يمكن للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية الفلسطينية والدولية العاملة في القدس القيام بما يلي :

١- العمل على وضع برامج خاصة بمدينة القدس كارض وشعب ، وكقضية سياسية من الدرجة الاولى . وانشاء مجلس منظماتي عامل من شأنه تنسيق مختلف البرامج و الحملات الاعلامية والعملية حول القدس .

٢- تفعيل نشاطها الاعلامي المعلوماتي باللغة العربية بدلا او على الاقل الى جانب اللغة الانجليزية .

٣- التوجه اكثر الى الميدان ، ونشر الوعي في اوساط الشعب الفلسطيني عامة والمقدسيين خاصة، وذلك من خلال مطبوعات تعالج المشاكل القائمة وكيفية تحديها.

٤- التوجه الى الميدان يجب ان يشمل اللقاء الفردي والجماعي ، ويتعدى النشر في الصحف اوالكتيبات التي لا تصل الى قطاعات كبيرة من الشعب .

٥- التقليل من الانفاق على المؤتمرات والسفريات ، والتركيز على ما يمكن عمله ميدانيا لصالح الشعب وعلى ارضه .

أوضاع البنيه التحتيه في مدينة القدس*

(المياه والمجاري)

بقلم / عبد الرحمن التميمي
وقاسم عبد الجابر

خلفية تاريخية

ان خدمات البنية التحتية للمياه في مدينة القدس القديمة قد واكبت التطور التاريخي الذي حصل للمدينة، فقد كانت تستمد مياهها من نبع جيحون ، مضافا اليه آبار في سلوان وبئر ايوب في اماكن ادنى في ذلك الوادي على امتداد حقبة الحكم العثماني. وقد كانت هناك اقنية من المياه ممتدة من برك سليمان و ينابيع العروب ، وكانت امدادات المياه من هذا المصدر المهم غير منتظمة بحيث شكلت قيودا شديدة على نمو القدس ، وكانت هناك محاولات عديدة لحل مشكلة المياه في بداية القرن العشرين ، واستمرت بمبادرات اتخذتها سلطات الانتداب البريطاني.

وبعد ستة اشهر من سقوط القدس سنة ١٩١٧ بيد البريطانيين قام الجيش البريطاني بترميم قناة العروب وتجهيزها بانابيب اوسع، فصارت الينابيع تزود المدينة ب ١٣٦٠ مترا مكعبا يوميا ، ومع ان هذه الكمية قد ادت الى انفراج لازمة المياه في المدينة ، الا انها لم تلب حاجات اهالي القدس كلهم ، وقد ذهبت التقديرات الى ان نحو ٣٦,٠٠٠ نسمة ظلوا يعتمدون على الخزانات وعلى المياه المستمدة من وادي كدرون (وادي النار) .

وقد تعرضت المنطقه سنة ١٩٢٥ لحالة جفاف جعل القدس في وضع ازمة مائية، قررت على أثره سلطة الانتداب اتخاذ ينابيع رأس العين مصدرا أساسيا لتزويد القدس بالمياه ، وكانت في ذلك الحين تزود مدينة القدس بحوالي ١١,٣٧٠ متراً مكعباً يوميا. وقد كان على امتداد الخط البالغ طوله ٤٥كم اربع محطات ضخ رئيسية هي رأس العين، واللطرون، و باب الواد ، وساريس. وقد كانت اهم ميزة لفترة الانتداب البريطاني هي وجود نظام مركزي متكامل لتزويد القدس بالمياه ، كما انها اتسمت بتزايد اعتماد المدينة على موارد خارجية لتزويدها بالمياه. ومع تزايد القدس حجما ومكانة بعد الانشطار بفعل اتفاقات الهدنة بدأت مشكلة المياه تعود للظهور.

---

* هذه جزء من بحث يتم عمله في الوقت الحاضر .

بعد موجة اللاجئين من غرب القدس عانت المدينـة فـي الفترة اللاحقـة لعـام ١٩٤٨ مـن ازمة مائية حقيقية بسبب سيطرة اسرائيل على رأس العين وتدمـير محطـة الضـخ فـي عيـن فـارة، وعين الفوار جراء القتال . وبعد اجراء اصلاحات على عين فارة اصبحت تـزود القـدس الشـرقية بحوالي ٥٧٪ من احتياجاتها . وقد بدأت الحكومة الاردنية بنظام المناوبة بين الاحياء (Rotation).

لقد كان استهلاك المياه في القـدس الشـرقية عشـية الحـرب حوالـي ٢٠٠٠ مـتر مكعـب يوميا، في الوقت الذي كان استهلاك المياه في الجزء الغربي حوالي ٣٦٠٠٠ مـتر مكعـب يوميـا، أي ان الفرد الواحد في القدس الشرقية يستهلك ٢١٪ مما يستهلكه نظيره في القدس الغربية.

وفي عام ١٩٦٣ كان هناك تفكير بجلب المياه من نبع الفشخة شمالي البحر الميـت الـى مدينة القدس ، ولكن نسبة الملوحة والاشعاع الزائدين ادى الى تأجيل المشروع.

وتعطل المشروع تماما بعد الاحتلال ، حيث اصبحت القدس الشرقية تعـاني مـن مشـاكل عديدة في مجال المياه، و بعد احتلال عام ١٩٦٧ مباشرة بدأت مصلحـة الميـاه فـي بلديـة القـدس بربط الانابيب ، ووصـل الشـبكة وامدادهـا بـالاخرى ، واصلحـت الاعطـال التـي لحقـت بالانـابيب ومحطا ت الضخ ، وكان هذا جزءاً مـن اجـراءات الضـم الكثـيرة التـي اخـذت تمارسـها سـلطات الاحتلال .

التغيرات التي حدثت على قطاع المياه بعد عام ١٩٦٧

بعد الاحتلال وعلى وجه التحديـد فـي عـام ١٩٦٨ تـم نقـل مكـاتب مصلحـة ميـاه القـدس ومحفوظاتها الى مكاتب القدس الغربية ، وحرصت بلدية القدس على تزويد جميـع السـكان بالميـاه من مصدر وحيد. فقد سارعت الى الاستيلاء على المعدات والانابيب العائدة للقدس الشـرقية ، الا انها وقعت في نزاع مع الحكم العسكري بشأن اجتياز مصلحة مياه القدس التي لديها اتفاق لشـراء المياه من شركة مياه اسرائيل ميكوروت ولكن عن طريق بلدية القدس.

ونتيجة تدفق المهاجرين الجدد والمستوطنين الى القـدس الشـرقية بـدأت أزمـة ميـاه حـادة تظهر في القدس الشرقية، فقد مد انبوب عام ١٩٧٦ بنصف قطر مقداره عشرون سم ضخت اليـه مياه من منطقة اشكول الى الشمال الشـرقي مـن بيـت شـيمش ، ومـن بئـر بـالقرب مـن مسـتوطنة مودعين شمالي طريق تل ابيب القدس ، ولما كانت الخزانات في روميما وبيت بيـذان غـير كافيـة

لتلبية تزايد الطلب ، فقد انشأت ثلاثة خزانات اضافية ، اثنان منها في التلة الفرنسية، وثمـة خطـط لانشاء خزانين اخرين في روميما وهارنوف.

وبالرغم من المحاولات لحفر ابار في منطقة جبل المشارف (ماونت سكوبس) ونبي يعقوب ، بالاضافة الى ابار شركة ميكوروت ، الا ان عدد السكان ما زال يفوق القدرة في اسرائيل على توفير ما يحتاجون اليه من مياه ، ويتوقع ان يكون عدد المشتركين في طلب المياه من بلدية القدس عام ٢٠٠٠ حوالي ٩٠٠ ألف مشترك، مما سيزيد الحاجة الى مد انابيب اضافية .

المشاكل التي تعاني منها قطاع المياه في القدس الشرقية :

تعاني القدس الشرقية من ازمة مياه لاسباب عديدة ومتشابكة ومنها:

١- تزايد عدد السكان بشكل مطرد ، وهذا التزايد لصالح التواجد اليهودي في القدس الشرقية .

٢- بالاضافة الى الاسباب التجارية فان هناك اسبابا سياسية لمحاولات البلدية الغاء امتياز مصلحة مياه القدس في منطقة عناتا وبيت حنينا ، بالاضافة الى العيزرية وابو ديس.

٣- اعتماد مصلحة مياه القدس شراء كميات كبيرة من المياه من شركة ميكوروت الاسرائيلية عن طريق بلدية القدس ، تقدر بحوالي ٣,٨ مليون متر مكعب سنويا مما يجعلها تحت رحمة البلدية.

احتياجات مدينة القدس الشرقية من المياه ووسائل تأمين هذه الاحتياجات:

لعل الوضع السياسي هو المحدد الرئيسي في الحديث عن احتياجات القدس الشرقية من المياه ، وهو كذلك محدد مهم لسبل تحديد مصادر تأمين هذه الاحتياجات، حيث ان الحل السياسي يجب ان يكون واضحا للاجابة على التساؤلات التالية:

١) هل سيكون الفلسطينيون هم الجهة المزودة للمستوطنات بالمياه وخدمات المجاري، أم سيقتصر التزويد للعرب؟

٢) هل سيتم الاعتماد بالتزويد على مصادر مياه فلسطينية ام مشتركة ؟

٣) هل سيتم التعامل في حالة المصادر المشتركة على اسس تجارية ؟

٤) هل سيتم اعتماد كميات مياه محددة للعرب والاسرائيليين ، بالرغم من التفاوت في الحالة المعيشية والبنية التحتية بين الاحياء؟

هذه بعض التساؤلات التي يجب على الحل السياسي ان يدركها عند الحديث عن حل مشكلة القدس، اما لتقدير الاحتياجات المستقبلية وطرق التزود بها فقد اعتمد الباحث الفرضيات الثلاث التالية :

١- ان المستوطنين في القدس الشرقية سيبقى استهلاكهم كالاسرائيليين في غرب القدس.

٢- ان معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه سيكون كما هو الحال في الضفة الغربية ، اوهكذا ستخصص لهم السلطة الفلسطينية .

٣- ان جميع المياه سيتم توفيرها عن طريق مصادر فلسطينية ، وادارة فلسطينية للفلسطينين ، ومصادر اسرائيلية للمستوطنين .

ضمن هذه الفرضيات فان عدد الفلسطينين الحالي في القدس الشرقية يبلغ ١٦٠ الفا ، وحيث ان الاستهلاك الحالي للفرد هو ٣٥ مترا مكعبا في السنة ، وعدد المستوطنين هو ١٦٥ الفا، والاستهلاك الحالي للفرد الاسرائيلي هو ٨٠ مترا مكعبا في السنة للاغراض المنزلية، فيكون الاستهلاك حوالي ٥,٦ مليون متر مكعب في العام، وبالتالي تكون كمية المياه المطلوبة في الوقت الحالي حوالي ٦ مليون متر مكعب، يمكن توفيرها بالامكانيات التالية :

١- اعادة استعمال نبع الفوار وعين فارة لتزويد جزء من القدس ، وتقدر الكمية من هذين النبعين حوالي ٢ مليون متر مكعب .

٢- بناء ومد قسم من الاقسام الغربية الشمالية عن طريق مصلحة مياه القدس ، وتقدر مقدرة الامداد بحوالي ٢ مليون متر مكعب ، وذلك يأتي بواسطة حفر عدد من الآبار .

٣- التزام بلدية القدس بتزويد المستوطنات بجميع احتياجاتها المائية.

وبالرغم من امكانية حفر ابار جديدة ستبقى مشكلة توفير المياه قائمة ومتزايدة مع الزمن.

المجاري

من اهم المشاكل التي تواجه مدينة القدس هي مشكلة تصريف المياه العادمة، وقد كانت هذه المشكلة من اهم اسباب الاوبئة والامراض في اواخر الدولة العثمانية، وقد نفذت السلطات العثمانية برنامجا لشق اقنية، وفي سنة ١٨٨٧ بذلت جهودا لتركيب انابيب جديدة ، واصلاح اخرى قديمة في منطقة باب العامود ، وقد تنبه رئيس بلدية القدس عام ١٩١٢ حسين الحسيني وطلب المساعدة في تمويل شبكة مجاري للضواحي الجديدة .

اخرى قديمة في منطقة باب العامود ، وقد تنبه رئيس بلدية القدس عام ١٩١٢ حسين الحسيني وطلب المساعدة في تمويل شبكة مجاري للضواحي الجديدة .

وقد أبدى البريطانيون خلال حكمهم اهتماما بشأن الصرف الصحي ، واستجابة لاطراد النمو العمراني حيث ركبت السلطات البريطانية شبكة مجار تصب الى القرب من المدينة (وادي سوريك) ومن هناك الى البحر الميت ، ووسعت شبكة المجاري في البلدة القديمة الى نقطة ادنى في وادي كيدرون . ولم تشهد فترة تقسيم المدينة ١٩٤٨-١٩٦٧ أي تطوير في هذا المجال سوى ترميمات اخرى اضيفت الى شبكة سلوان ووادي الجوز، وظلت تتدفق من دون معالجة.

وبعد الاحتلال وضم القدس القدس الشرقية الموسعة ، وعلى الرغم من النمو السكاني الهائل الذي شجعته الحكومة والبلدية ، فان حال تصريف المجاري لم يتحسن بل ازداد سوءا . ففي سنة ١٩٩١ اعلن قسم القدس في وزارة البيئة في تقريره السنوي:

" أما بالنسبة لمجاري القدس فان حالها مروع ، فثمة مجريان احدهما الى الغرب والاخر الى الشرق بدون معالجة ، ومجريان تمت معالجتهما بشكل محدود. وقد ازدادت كمية المجاري في القدس مقسمة الى ثلاثة اصناف في الاعوام العشرين الماضية ، وهي تصل الان الى حوالي ١٠٠,٠٠٠ متر مكعب يوميا ، ومع ذلك فان معمل التقنية الوحيد في عين كارم طاقته ١٣,٠٠٠ متر مكعب يوميا."

ان طرح مياه المجاري في الاودية يتسم بشكل واضح بخطورة ، وخاصة في الجزء الجنوبي الشرقي وحوض كيدرون ، فهذا الحوض يجمع المياه المنسابة اليه من البلدة القديمة ووادي الجوز، و سلوان، و ابو طور، واقسام من مستوطنة تل بيوت ، وتقدر كمية المجاري بحوالي ٢٤ الف متر مكعب يوميا. ومن المحتمل ان تاتي مياه من بيت لحم وبيت ساحور الى هذا الحوض ايضا .

ان تلويث مصادر المياه ، وتخريب البيئة ناتجان عن زيادة التوسع الاستيطاني ، وعدد السكان المتزايد بشكل هائل ، وخاصة ان الاهمال المتزايد لهذا الموضوع في القدس الشرقية قد يحبط مسبقا تطوير أي شبكة فلسطينية لادارة واستخراج وجمع المياه العادمة في المستقبل .

الخيارات المستقبلية لحل مشكلة المجاري في القدس

ان أي حل لهذه المشكلة يجب ان يأخذ الاعتبارات التالية :

١- الحقائق الموجودة على الارض من حيث ترابط الشبكات .

٢- التكاليف الباهظة لعملية فصل الشبكات واجراء شبكات فلسطينية مستقلة .

٣- مواقع وخيارات محطات التنقية .

٤- الية ادارة واستعمال المياه العادمة المنقاة .

الخيارات الفنية (التنقية، الاستعمال)

١- الزراعة

٢- التجميل البلدي

٣- الرفاهية والاستجمام (متنزهات)

المواقع المقترحة حسب الاغراض

الزراعة : بيت شيمش، وغور الاردن

البلدية : القدس، ورام الله، و بيت لحم، ومعاليه ادوميم

التنزه : النبي موسى، و وادي سوريك

الصناعة : اريحا، و ميشور ادوميم

خيارات الادارة

١- سلطة ادارة مشتركة

الصيانة، والرقابة، والمالية

التشغيل

ادارة الاستعلامات

٢- سلطتان ادارة مع تنسيق

ويدير الاسرائيليون الجزء الغربي ، في حين يدير الفلسطينيون الجزء الشرقي مع تنسيق فني ومحطات تنقية مشتركة

٣- انفصال كامل

٤- قطاع خاص لادارة المنطقتين ، مع مجلس اعلى يتم تمثيل الفلسطينيين والاسرائيليين فيه .

وفي استطلاع للفنيين والسياسيين حول الخيارات كانت النتائج كالاتي :

شمل الاستطلاع ١٥ فنيا و١٥ سياسيا. فقد ايد ٦٠٪ من الفنيين الانفصال الكامل ، بينما ايد ١٧٪ الادارة المشتركة ، في حين قال ٢٣٪ ان هذا يعتمد على طبيعة الحل السياسي. وايد حوالي ٨٣٪ من السياسيين ادارتين منفصلتين مع التنسيق الفني ومحطات مشتركة ، في حين قال ١٧٪ انه ليس لديه علم ولم يفكر بمثل هذه المشكلة .

دراسة مقارنه لحالة نيقوسيا - قبرص :

بعد القيام بزيارة الى مدينة نيقوسيا والاطلاع على الوثائق والدراسات والمقابلات مع الاداريين والفنيين، فقد تبين أن هناك حالة مشابهة لوضع مدينة القدس حيث :

ان نيقوسيا مدينة موحدة بالنسبة لشبكات المياه والمجاري ، ومقسمة سياسيا، وهناك طرق للادارة المشتركة والاتصال بغرض التنسيق واتخاذ القرارات .

والقسم التركي هو المسؤول عن إدارة وتشغيل محطة التنقية، بينما يتم نظام التجميع في مضخة في القسم اليوناني. وهناك اجتماعات قليلة تعقد بصعوبة في المنطقة العازلة لتبادل المعلومات. كما أنه تولد لدينا شعور بعدم الثقة الفنية والسياسية بين الطرفين ، حيث يتم التشكيك في المعلومات عند كل طرف ، هذا ويوجد تخبط في اتخاذ القرارات . وهناك أيضا مشكلة التفاوت الاجتماعي ، ومعدلات الدخل بين موظفي نفس القطاع في الجانبين. توجد عدم أريحية في التعامل وصعوبة في تحقيق نوعية جيدة للعمل.

ويؤدي عدم التعاون الشامل بين الطرفين الى عدم كفاءة في التشغيل ، وبالتالي وجود مشاكل بيئية وصحية كبيرة وخاصة عند الجانب التركي.

استنتاجات

من الملاحظ ان قطاع المياه والمجاري باوضاعه الحالية له اشكالية كبيرة عند الحديث عن مرونة الحل السياسي القادم ، وتتلخص هذه الاشكالية فيما يأتي :

١- ان بلدية القدس عمدت الى اجراءات ضم للبنية التحتية في القدس الشرقية ، في محاولة لتقصير عملية فصل مستقبلية من حيث ربط الشبكات والخدمات والانظمة الادارية .

٢- ان أي فصل للقدس الشرقية يعتمد على ماهية الحل السياسي ، وبالتالي على الامكانات في توفير الخدمات الضرورية للسكان .

٣- ان أي خطة لفصل القدس الشرقية تعتمد على جاهزية الطرف الفلسطيني من حيث الخطط اللازمة لتوفير الخدمات التي لا تحتمل التاجيل كإمدادات المياه.

٤- ستكون المستوطنات بكثافتها العمرانية والسكانية معيقا كبيرا لعملية تطوير القدس الشرقية خاصة اذا ما تم الاتفاق على ان تكون لها خدمات منفصلة عن السيطرة الفلسطينية.

الوضع الحالي للمياه العادمة لمدينة القدس

حتى الآن تجري المياه العادمة لمدينة القدس بشقيها غير معالجة باتجاه الغرب وباتجاه الشرق ، حيث ان شبكات تجميع المياه العادمة تجمع هذه المياه الى اربعة مخارج هي:

١- وادي رفائيم: الذي يجمع المياه العادمة من منطقة الطرف الجنوبي الغربي للمدينة.

٢- وادي سوريك: الذي يجمع المياه العادمة من وسط المدينة وغربها وشمالي غربها.

٣- وادي اوج: يجمع المياه العادمة من شمال شرق المدينة ، وبعض هذه المياه العادمة تضخ للوادي من حوض القلط.

٤- وادي كدرون (وادي النار): يجمع مياه المجاري من المدينة القديمة وشرق القدس، وتضخ المياه العادمة لهذا الوادي من حوض وادي الدرج.

وهنالك جزء يسير فقط من المياه العادمة المذكورة اعلاه يتم معالجتها ، وذلك في محطة المعالجة الموجودة في وادي سوريك ، والتي تعالج نصف كمية المياه العادمة المارة في ذلك الوادي بسبب زيادة هذه الكمية عن سعة المحطة.

محطات معالجة مقترحة للمستقبل

نظراً لعدم توفر محطات معالجة في الجهة الشرقية للقدس ، ووجود محطة غير كافية في الغرب ، فانه من المخطط له بناء محطات معالجة مياه عادمة كالآتي:

١- سيبنى اولاً محطة معالجة الى الغرب من القدس عند موقع التقاء وادي رفائيم ووادي سوريك. ومن المخطط ان تكون هذه المحطة كافية لمعالجة المياه العادمة القادمة من الجزء الغربي لمدينة القدس والواقع غرب خط الفاصل (Watershed line) . وكذلك لاستقبال المياه

العادمة القادمة من بيت جالا عبر وادي رفائيم. هذا المشروع مصادق عليه من قبل لجنة التخطيط الاسرائيلية كما رصدت له ميزانية.

٢- هناك محطة معالجة مخطط لها الى الشمال الشرقي من المدينة: حيث ستعالج هذه المحطة المياه العادمة للتجمعات السكنية في حوضي الاوج والقلط ، ممثلة في المستوطنات اليهودية في المنطقة بالاضافة الى مخيم شعفاط وعناتا. لم تتم المصادقة على هذا المشروع بعد ولم تخصص له ميزانية.

١. محطة معالجة جنوب شرق المدينة: المكان المخطط لهذه المحطة هو وادي كدرون (وادي النار) قرب الشارع الواصل ما بين ابوديس والعبيدية. كما هو مخطط فان هذه المحطة ستكون مجهزة لتعالج المياه العادمة المتدفقة في وادي النار ووادي الدرج ، أي جميع مياه المجاري القادمة من المدينة القديمة ، وكذلك المياه العادمة الواصلة بالضخ من منطقة بيت لحم وبيت ساحور، بالاضافة الى المياه العادمة القادمة من منطقة جنوب شرق القدس. هذه المنطقة غير موافق عليها في الوقت الحاضر، وهناك اقتراح تتبناه كل من وزارة البيئة الاسرائيلية وبلدية القدس يقضي بضخ المياه العادمة من هذه المنطقة الى الجزء الغربي من القدس.

كيفية ادارة وتشغيل محطات المعالجة

كما ورد اعلاه فان كل محطة تنقية (معالجة) ستقوم بمعالجة المياه الواردة اليها بغض النظر عن مصدرها ، حيث ان بعضها سيأتي من تجمعات سكنية فلسطينية والبعض الآخر من تجمعات سكنية يهودية. ولم تتم الاشارة الى كيفية ادارة هذه المحطات ، والى من سيكون مسؤولاً عنها ، لذلك لا بد من التنويه الى ان هناك عدة خيارات لذلك لعل اهمها:

١- خيار النظام المشترك:

سيتم تجميع المياه العادمة اعتماداً على الميل الطبيعي قدر الامكان مع تقليل نسبة الضخ الى ادنى حد ممكن، حيث ان مياه كل حوض سوف تعالج فيه. ويشبه هذا النظام النظام المقترح لمحطات المعالجة الثلاث (وادي سوريك، وادي الاوج ووادي النار) وسيقلل هذا النظام المصاريف الى ادنى مستوى ، كما انه سيتم معالجة مياه رام الله العادمة في محطة وادي

سوريك، وسوف يسمح بمعالجة مياه التجمعات السكنية اليهودية في جنوب شرق القدس في محطة وادي النار.

٢- خيار نظام الفصل التام:

سوف يتكفل كل طرف من الاطراف بجمع مياهه العادمة ومعالجتها بشكل منفصل ، حيث ستقوم محطة المعالجة في وادي سوريك بمعالجة المياه العادمة للتجمعات السكنية اليهودية فقط (غرب خط مفصل المياه) ، وكذلك المياه العادمة لمنطقة جنوب شرق القدس واذا كانت المحطة في وادي اوج (شمال شرق القدس) تحت السيطرة الاسرائيلية فانها ستعالج المياه العادمة للتجمعات السكانية اليهودية في المنطقة ، وكذلك منطقة معاليه ادوميم ، واذا كانت هذه المحطة تحت السيطرة الفلسطينية فان المياه العادمة في نيفي يعقوب وبسكات زئيف سوف تضخ الى وادي سوريك ، وسوف تبنى محطة معالجة صغيرة في معاليه ادوميم. وعلى الجانب الفلسطيني لا بد وان يكون لرام الله والبيرة انظمة تجميع ومعالجة منفصلة للمياه العادمة. وستكون محطة المعالجة في وادي النار فلسطينية ، و ستعالج المياه العادمة للمدينة القديمة وبيت لحم وبيت ساحور ، وكذلك مجاري بيت جالا. واذا كانت المحطة في وادي اوج (الحوض الشمالي الشرقي) تحت السيطرة الفلسطينية فانها ستخدم منطقة الرام وعناتا وشعفاط وبيت حنينا ، بالاضافة الى مخيمات شعفاط وعناتا ، و يتطلب هذا ضخ مياه المجاري في عناتا وبيت حنينا في الحوض الغربي الى الحوض الشرقي. اما اذا كانت هذه المحطة (وادي اوج) تحت السيطرة الاسرائيلية فلا بد من بناء محطة معالجة جديدة تعالج المياه العادمة في التجمعات السكنية العربية الوارد ذكرها اعلاه.

٣- خيار نظام التعاون

من الملاحظ ان خيار الفصل التام سيؤدي الى ضخ المياه العادمة للتجمعات السكانية اليهودية نحو الغرب، وللتجمعات السكنية الفلسطينية نحو الشرق ، و يؤدي هذا الى رفع تكلفة تجميع ومعالجة المياه العادمة لدى الطرفين. وضمن هذا النظام ستقوم محطة المعالجة في وادي سوريك (ادارة اسرائيلية) بمعالجة المياه العادمة لكل من بيت حنينا وشعفاط والرام وبيت جالا، بالاضافة الى المياه العادمة للتجمعات السكنية اليهودية. كما ستقوم محطة وادي اوج (في الحوض الشمالي الشرقي) (ادارة فلسطينية) معالجة المياه العادمة للتجمعات السكنية اليهودية شمال شرق القدس ومعاليه ادوميم وكذلك مياه مجاري عناتا. اما محطة وادي النار فسوف تقوم

بمعالجة المياه العادمة القادمة من التجمعات السكنية العربية بما في ذلك ابو ديس والعيزرية التي سوف تحتاج الى ضخ.

خيارات المعالجة واعادة الاستعمال

الى جانب خيارات التوزيع المكاني لمعالجة المياه العادمة في القدس ، هناك خيارات لمستوى المعالجة، ولاستخدام المياه العادمة المعالجة. فقد تكفي المعالجة الاولية ، وقد تحتاج المياه العادمة لمعالجة ثانوية متطورة ، وذلك راجع لمكان المعالجة ومكان وغرض استخدام المياه المعالجة. ومما يجدر الاشارة اليه الى ان جميع محطات معالجة المياه العادمة المقترحة مصممة لاتمام معالجة ثانوية متطورة. و بالنسبة للمستوى الذي يجب ان تقوم محطة المعالجة بمعالجة المياه العادمة اليه فهو يعتمد على عدة عوامل اهمها مكان استخدام تلك المياه العادمة المعالجة وطبيعة ذلك الاستخدام. ويمكن ان تستخدم المياه العادمة ، والمعالجة في واحد او اكثر من الوجوه التالية :

١. الري
٢. الاستعمال البلدي (ري المسطحات واشجار الزينة).
٣. الاستجمام
٤. توليد الطاقة
٥. الصناعة
استعمالات اخرى

١- الري:

تستعمل المياه العادمة المعالجة في منطقتنا للري ، وقد تستعمل المياه العادمة غير المعالجة للري في اماكن محدودة في الضفة الغربية. وفي اسرائيل تستخدم المياه العادمة لري بعض المحاصيل الصناعية واهمها القطن. كما يتم نقل المياه المعالجة من منطقة (منطقة تل ابيب) الى اخرى (شمال النقب) ، ومن الممكن استخدام المياه العادمة المعالجة شرقي القدس في

منطقة غور الاردن شرقاً ، حيث يمكن ري محاصيل معينة على ان تكون المياه قد عولجت لمستوى يفي بمتطلبات الصحة في اسواق الغذاء.

٢- الاستعمال البلدي:

يمكن استعمال المياه العادمة المعالجة في ري المسطحات الخضراء واشجار الزينة، وهذا يطبق حالياً على نطاق ضيق في القدس بواسطة البلدية ، ومن المتوقع زيادة هذا الاستعمال بزيادة اسعار المياه العذبة.

٣- الاستحمام:

يحتاج هذا النوع والاستعمال للمعالجة بمستوى عال.

٤- توليد الطاقة:

بما ان القدس تقع على ارتفاع ٧٠٠ متر فوق سطح البحر، بينما تقع مناطق استغلال المياه العادمة في الري تحت مستوى سطح البحر فانه من الممكن استغلال فرق الارتفاع لتوليد طاقة كهرومائية. وحتى الآن لم تجر أية دراسات حول هذا الموضوع.

٥- الاستخدام الصناعي:

على الرغم من ان بعض الصناعات تحتاج لمياه شبه نقية ، فان الصناعات الغذائية تتطلب مياها ذات نوعية ممتازة ، في حين قد تستعمل بعض الصناعات مياهاً عادمة معالجة ، كما ان المياه العادمة لبعض الصناعات قد تدمر نظام معالجة المياه العادمة البلدية اذا حولت الى شبكة المجاري دون معالجة مبدئية خاصة. ولحل هذه المشكلة فان بعض المصانع قد تعيد استعمال مياهها العادمة.

٦- استعمالات اخرى:

من الممكن استخدام المياه العادمة المعالجة جيداً (معالجة ثانوية متطورة) في تغذية المياه الجوفية.

المراجع :

١- زيارات ميدانية في مواقع المجاري

٢- مقابلات شخصية مع ادارة المجاري - بلدية نيقوسيا

٣- مقابلة شخصية مع مسؤولين في بلدية القدس

4- Journal of Palestine Studies - Spring 1994 , pp.152-169

5- Palestinian Hydrology Group Data base project



الجانب الاقتصادي والوظيفي

- فايق بركات : الضرائب والتجارة في القدس
- محمد مطر النخال : اثر سياسة الاغلاق على الاداء الوظيفي لمتروبوليت القدس الشرقية



الضرائب والتجارة في القدس

بقلم / فايق بركات

اشتهرت مدينة القدس العربية على مر السنين بانها المركز الرئيسي لصناعة السياحة ولمختلف الانشطة السياحية في فلسطين ، حيث تضم المدينة المقدسة العديد من الاماكن المقدسة والاثرية والتاريخية ، كالمسجد الاقصى المبارك والحرم الشريف وقبة الصخرة المشرفة ، وكنيسة القيامة ، وغيرها من الاماكن المقدسة والاثرية المنتشرة في مختلف ارجاء المدينة ، وقد ترتب على ذلك ان اهتم سكان المدينة العرب بتطوير صناعة السياحة ، لمواجهة متطلبات العمل السياحي، ومحاولة الوصول الى مستوى جيد للخدمات السياحية، وتوجه عدد من السكان العرب الى بناء فنادق سياحية مناسبة ، لسد الاحتياجات المتزايدة للفنادق ، ولمواجهة الحركة السياحية التي نشطت خلال العهد الاردني ، كما اقيمت العديد من الصناعات اليدوية المتعلقة بالشؤون الدينية والاثرية ، بما اصبح يسمى بصناعة التحف الشرقية والدينية ، كما نشطت الحركة التجارية المرتبطة بهذه الصناعات ، وفتح العديد من التجار العرب محلات تجارية في مختلف اسواق المدينة القديمة وخارج الاسوار ، كما نشطت كذلك حركة تصدير هذه الصناعات الى الخارج ، اذ بلغت قيمة الصادرات في سنة ١٩٩١ ثلاثمائة وخمسين الف دولار تقريبا ، ولا بد لنا هنا من ان نشير الى ان الولايات المتحدة قد قررت منح الصناعات الفلسطينية المصدرة الى امريكا معاملة الافضلية ، ولذا فإن من المهم جدا الاستفادة من هذا القرار لتشجيع عمليات التصدير الى امريكا.

ولقد ازدهرت الصناعة السياحية وخصوصا ما يتعلق منها بصناعة الفنادق، حيث بني العديد من الفنادق السياحية الحديثة التي بلغ مجموع غرفها ٢٧٥٠ غرفة ، واصبح عدد الفنادق في العهد الاردني حوالي٤٠ فندقا ، ويشتغل في هذه الفنادق حوالي ٢٥٥٠ عاملا وموظفا ، واصبح عدد مكاتب السياحة والسفر ٣٨ مكتبا يعمل فيها حوالي ١٦٠ موظفا ، وبلغ عدد تجار السنتوارية والتحف الشرقية والدينية ١٦٨٤ تاجرا مرخصا ، كذلك فقد تطورت حركة النقل السياحي بالحافلات تطورا كبيرا ، وبلغ عدد الشركات العاملة في هذا المجال ١٣ شركة برأسمال يزيد عن خمسة عشر مليون دينار .

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ المشؤومة ، توقفت الحركة السياحية في المدينة المقدسة. وواجهت الصناعة السياحية ازمة مالية حادة في مختلف المجالات ، ثم عادت الى الانتعاش قليلا في سنة ١٩٨٧ ، ومن الجدير بالذكر انه منذ الاحتلال الاسرائيلي للمدينة وحتى اليوم ، لم يتمكن

أي عربي من الحصول على رخصة لبناء فندق ، سواء اكان ذلك من البلدية او من وزارة السياحة الاسرائيلية ، وذلك بسبب العراقيل والتعقيدات والمتطلبات التعجيزية التي تضعها هذه السلطات في وجه طلبات الحصول على رخص البناء التي تقدم من سكان عرب ، وكذلك التي تقدم من اصحاب الفنادق العربية القائمة ، من اجل اجراء توسيعات على فنادقهم ، هذا في الوقت الذي سمحت ، وتسمح فيه السلطات الاسرائيلية المحتلة لمستثمرين يهود ببناء الاف من الغرف ومئات من الفنادق السياحية في غربي القدس ، وبتمويل ودعم مالي منها ، وحتى اليوم لم يسمح الا لمستثمر عربي واحد ببناء فندق سياحي واحد فقط ، ولم تسمح بأية توسيعات على الفنادق العربية القائمة حتى اليوم .

لقد واجهت الصناعة السياحية الفلسطينية موجات متلاحقة من الازمات المالية الصعبة ، حيث اثرت حرب الخليج على السياحة بوجه عام ، كما اثر عدم الاستقرار الامني الذي ساد المنطقة لعدة سنوات على الحركة السياحية – ومع ذلك تمكن اصحاب هذه الصناعة من الصمود والثبات، وهم الان يتحملون مسؤوليتهم بكل همة في مواجهة منافسة قوية من الفنادق الاسرائيلية، بالرغم من العراقيل والتعقيدات التي يواجهونها من السلطات الحكومية والبلدية الاسرائيلية ، ونحن نطالب وزارة السياحة الفلسطينية بان تتولى بالتعاون مع جمعية الفنادق العربية بالقدس وجمعية وكلاء السياحة العرب ، وضع برامج سياحية يمكن عن طريقها جلب اكبر عدد ممكن من السياح الى هذه المنطقة مباشرة ، وذلك بالتعاون ايضا مع السفارات الفلسطينية ومع شركات الطيران العربية .

كذلك فقد انخفض عدد المترجمين العرب المرخصين الى حد كبير، مما اضطر مكاتب السياحة العربية العاملة هنا الى استئجار مترجمين يهود ، رغما عن ان هؤلاء المترجمين اليهود يقومون بمهمات خطيرة جدا في بث الدعاية المضللة والظالمة ، والمشوهة للحقائق ضد العرب وضد الاماكن المقدسة والاثرية ، اثناء قيامهم بالترجمة لدى افواج السياح ، واعطاء هذه الافواج معلومات مغلوطة عن تاريخ هذه الاماكن وعن المجتمع الفلسطيني – ولذا فقد بات من الضروري جدا ان تتولى وزارة السياحة ، بالتعاون مع جمعية وكلاء السياحة العرب اقامة مدرسة ، تتولى تخريج اعداد مناسبة سنويا من المترجمين ، بعد تلقيهم سلسلة مكثفة من المواد والمواضيع المتعلقة بمهنتهم ومهمتهم بحيث يكونون مؤهلين للحصول على رخصة الترجمة من وزارة السياحة الاسرائيلية ، ان المهمة التي يقوم بها المترجمون اليهود مهمة خطيرة جدا ، ومن الضروري بذل كل جهد لوقف استمرارهم في ذلك ، ويبلغ معدل دخل الفرد العربي في القدس

والضفة سنويا ١٧٠٠ دولار ، وفي غزة ١٢٠٠ دولار ، بينما يبلغ دخل الفرد في اسرائيل ١٣٠٠٠ دولار، وفي الاردن ١٣٠٠ دولار (بالدولار الامريكي).

ولا بد من الاشارة هنا الى ان نسبة ما يدفعه المواطن العربي في المدينة من ضرائب لاسرائيل تبلغ حوالي ٣٥٪ من دخله السنوي ، وان معظم السكان العرب يدفعون ضريبة ارنونا اعلى بكثير من بدلات ايجار البيوت التي يسكنونها .

لقد اوضحت الغرفة التجارية العربية بالقدس من خلال المذكرات والرسائل التي بعثتها منذ الاحتلال الاسرائيلي وحتى اليوم ، بان قرار ضم القدس من قبل اسرائيل هو قرار مخالف لابسط قواعد حقوق الانسان وللقوانين الدولية ، وميثاق جنيف وقرارات هيئة الامم ومجلس الامن وللشرعية الدولية ، وفي رسائل اخرى اوضحنا بان المبدأ القانوني الذي يقول بان " لا ضرائب بلا خدمات " غير معمول به ، وغير قائم من قبل السلطات الاسرائيلية ، فجميع الخدمات البلدية وغيرها من انارة لشوارع وصيانتها ، وتعبيد الارصفة وفتح مدارس جديدة وتوسيع المدارس الحالية وشبكة المجاري العامة ، هي خدمات ضعيفة جدا ، ولا تكاد تذكر او يشعر بها أي انسان.

وقد يسأل سائل لماذا لا توجد صناعات مختلفة اخرى منتشرة في المدينة ، والجواب يمكن توضيحه فيما يلي :

١- إن الضرائب الاسرائيلية المختلفة المرتفعة جدا التي تفرضها السلطات الضرائبية الاسرائيلية في القدس لا تشجع السكان العرب ، على الاستثمار في اية مشاريع ، فضلا عن ان رأس المال الذي يوظف في هذه المشاريع غير آمن في ظل الاحتلال الاسرائيلي القاسي .

٢- لا تشجع الوزارات الاسرائيلية المختصة، وخصوصا وزارة التجارة والصناعة، على قيام مشاريع صناعية عربية في القدس ، اذ انها تضع عراقيل وصعابا مختلفة في وجه منح التصاريح اللازمة لاقامة مشاريع عربية استثمارية في المدينة ، كما انها لا تقدم اية مساعدات مالية او قروض لاصحابها ، وقد كانت الغرفة التجارية العربية في القدس ، قد تقدمت في مناسبات مختلفة بطلبات الى السلطات الاسرائيلية المختصة لاعتبار القدس الشرقية " منطقة تطوير" كي يحصل سكانها العرب على اعفاءات ضريبية مختلفة وعلى مساعدات مالية ، ولكننا لم نحصل على جواب حتى اليوم .

ولا بد من ان نذكر هنا بان السلطات الاسرائيلية والبلدية تتبع سياسة متحيزة ظالمة تجاه المصالح الاقتصادية العربية في المدينة ، اذ قامت في الاونة الاخيرة باستصدار اوامر مصادرة واستملاك ما مساحته حوالي خمسة وثلاثين دونما كانت تقع في المنطقة الحرام الى الغرب من

جامع الشيخ جراح ، وخلف محطة محروقات ديب ناصيف ، وامتدادا الى دوار مندلبوم جنوبا ، ثم باعتها الى عدد من الشركات والافراد اليهود من اجل اقامة ثلاثة مشاريع فندقية كبيرة عليها ، بالرغم من ان الاراضي المذكورة ، تخص عائلات مقدسية معروفة ودائرة الاوقاف الاسلامية ، وتقع في مناطق حرام حتى حرب ١٩٦٧ ، وبالرغم من ان شركات عربية محلية عرضت على السلطات الاسرائيلية السماح لها ببناء فنادق سياحية ومشاريع اخرى عليها .

وبالاضافة الى صناعة السياحة ، يوجد في القدس عدد من الصناعات العربية الحديثة التي تستوعب اعدادا لا بأس بها من العمال والفنيين المهرة ، فهنالك صناعة الاحذية الجلدية المنتشرة في عدد من احياء المدينة ، والتي تستوعب ما لا يقل عن الف وثلاثمائة عامل ، وتستوعب احدث الماكنات والاجهزة ، وهنالك مصانع للمنتجات البلاستيكية المختلفة ومعظمها يحتوي على آلات حديثة ، ويستوعب ما مجموعه حوالي الف ومائة عامل ، وهنالك صناعة الادوات المنزلية المصنوعة من مادة الميلامين كالصحون والجاطات والكاسات وغيرها ، وهي صناعة حديثة متقدمة ، ويوجد حاليا في المدينة مصنعان رئيسيان يستوعبان حوالي ٣٥٠ عاملا ، وهناك مصنع حديث لصناعة الادوات المنزلية ، كالطناجر والصحون وغيرها ، ويوجد عدد من المصانع لانتاج ادوات التنظيف ، وتستوعب ١٦٠ عاملا وفنيا ، وهنالك ثلاثة مصانع حديثة لانتاج مختلف انواع الملبوسات النسائية والرجالية ، وتستوعب حوالي ٧٥ عاملا وعاملة ، كما يوجد مصنعان لصناعة الملبوسات من الفراء والجلد ، ويصدران جزءا من منتوجاتهما الى الخارج ، وخصوصا دول اوروبا ، ويوجد كذلك عدد لا بأس به من مناشير الرخام البلدي وصقله ، وهنالك مصنع كبير وحديث لانتاج السجائر ، ويستوعب حاليا حوالي ٢٨٠ عاملا ، كما يوجدعدد من معامل البلاط الحديثة وتستوعب ما مجموعه حوالي مائة وثمانين عاملا ، كما يوجد مصنع للمواد الغذائية المعلبة (مصنع سنيوره) ، ويعمل فيه حوالي سبعون موظفا وعاملا ويصدر انتاجه الى الاردن .

ان المطامع الاسرائيلية في السيطرة على القدس لا حدود لها ، ولا تتوقف عند حد ، فبالرغم من العديد من القرارات الصادرة عن الهيئة العامة للامم المتحدة ومجلس الامن على امتداد السنين الماضية ، قامت السلطات الاسرائيلية سنة ١٩٦٨ من جانبها بسن قانون في البرلمان الاسرائيلي يقضي بضم المدينة باكملها الى اسرائيل ، واعتبارها جزءا تابعا لها ، حيث اصبحت القوانين الاسرائيلية تسري على الجزء العربي من المدينة وعلى سكانها العرب ، ومن ضمنها القوانيـن المالية والضريبية المختلفة وغيرها ، واصبح السكان العرب يتحملون اعباء

ضرائب متعددة ومرتفعة جدا لا تتناسب مع وضعهم الاقتصادي المحدود ، وامكانياتهم المالية الضعيفة ومستوى معيشتهم المنخفض ، والهدف من فرض هذه الضرائب الباهظة ، هو في الواقع اجبار السكان العرب على ترك المدينة ، والهجرة الى مناطق الضفة الغربية او الى الخارج .

وفيما يلي نبين سلسلة الضرائب التي فرضتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية :

١- **ضريبة الدخل** : وتجبى من السكان والتجار والمؤسسات الاقتصادية العربية العاملة في المدينة ، بنسبة تتراوح ما بين ١٥٪ الى ٥٠٪ من ارباح الافراد ، وحوالي ٥٠٪ على ارباح الشركات ، وهي نسبة عالية ولا تتمشى مع الاحوال الاقتصادية السيئة التي يعاني منها السكان العرب بمواردهم المالية الشحيحة ومستوى معيشتهم المنخفض ، وفي مواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة .

٢- **ضريبة القيمة المضافة** : وهي تجبى من التجار والمؤسسات التجارية العربية في المدينة بنسبة ١٧٪ من قيمة المبيعات ، بموجب فواتير البيع والشراء الرسمية .

٣- **رسوم التأمين الوطني** : وتجبى من السكان العرب ومن اصحاب العمل بنسبة ١٠٪ تقريبا من الدخل على المكلفين العرب .

٤- **ضريبة الاملاك** : وهي ضريبة فرضت لتحقيق اهداف سياسية بالدرجة الاولى في محاولة للاستيلاء على الاراضي العربية ، فهذه الضريبة فرضت على اصحاب الاراضي التي ليس عليها ابنية وذلك بنسبة ٢,٥٪ من قيمة تخمين المخمنين اليهود وبذلك فإن اعدادا كبيرة من قطع الاراضي في القدس مهددة بالحجز ، والبيع بالمزاد بسبب تراكم هذه الضريبة على اصحابها .

٥- **ضريبة الارنونا (البلدية)** : وتجبى على اساس مساحة الشقق والمحلات التجارية ، في الاحياء السكنية والتجارية وتجبى على اساس ٤٠ شيكلا تقريبا للمتر المربع من الشقق السكنية ، و ١٥٢ شيكلا للمحلات التجارية ، وكانت البلدية تتبع في الماضي نظام تصنيف هذه الاحياء والمناطق الى درجات حسب مواقعها ، وكل درجة لها رسم مختلف عن الدرجات الاخرى ، ولكن هذه الدرجات الغيت في عهد رئيس البلدية الجديد (ايهود أولمرت) ، بحيث اصبحت جميع الاحياء متساوية في نسبة الضريبة المفروضة . بغض النظر عن مواقعها - ومن الجدير بالذكر ان الخدمات العامة التي تقدمها البلدية للسكان العرب وللاحياء العربية ولشرقي المدينة بشكل عام باستثناء المستوطنات اليهودية القائمة في بعض ضواحي المدينة ، هي خدمات هزيلة بالرغم من المبالغ الكبيرة التي تجبيها البلدية من هذه الضريبة من المناطق العربية . لا يصرف منها على

هذه الاحياء إلا نسبة ضئيلة جدا ، فانارة الشوارع العربية خارج السور وداخله انارة ضعيفة خافته لم يدخل عليها أي تحسين منذ الاحتلال الاسرائيلي وحتى اليوم ، وهي مصدر شكوى مستمرة من السكان العرب ، ومن السياح الاجانب الذين يصعب عليهم التجول في هذه الشوارع في ساعات الليل. وكثير من الشوارع بحاجة ماسة الى صيانة والى تنظيم وتزفيت وهي بحاجة ايضا الى ارصفة ، كما ان كثيرا من الاحياء لا تزال تفتقر الى شبكات مجار حديثة ، وحركة سير المركبات غير منتظمة ، وغير مستقرة في شوارعها ، بسبب انعدام الاشارات الضوئية فيها تقريبا ، حيث لا يتعدى عدد هذه الاشارات في شرقي المدينة اربع اشارات فقط ، بينما هذه الاشارة منتشرة في جميع شوارع القدس الغربية ، ويتجاوز عددها المئات ، واي انسان يتنقل بين شطري المدينة لا بد وان يلاحظ الفرق الكبير والبون الشاسع في الخدمات بين الشطر الغربي الاسرائيلي والشطر الشرقي العربي .

لقد قرر المسؤولون اليهود في البلدية جباية رسوم ضريبة الارنونا على اساس المساحة، سواء للشقق السكنية او المحلات التجارية ضمن سياسة تراعي مصالح السكان اليهود فقط ، اذ ان السكان اليهود يسكنون شققا ضيقة ومحدودة المساحة ، ليس فيها ممرات او صالونات او شرفات ، كما هي الحال في الشقق والابنية العربية ، ذات المساحات الواسعة . ولذا فاننا نجد ان نسبة كبيرة من الشقق اليهودية معفاة من هذه الضريبة ، لان قانون الضريبة ينص على ان الشقق التي لا تزيد مساحتها عن ثمانين مترا مربعا تعفى من ضريبة الارنونا ، وكذلك الحال بالنسبة للمحلات التجارية اليهودية حيث مساحتها اقل بكثير من المحلات التجارية العربية الواسعة . وبالرغم من عدم توفر ارقام دقيقه عن مجموع ما يجبى من سكان وتجار القدس العربية وما يجبى من سكان غربي القدس اليهود ، فاننا متأكدون من ان نسبة ما يجبى من العرب هي اعلى مما يجبى من اليهود قياسا لعدد السكان العرب واليهود في المدينة . وقياسا لمستوى المعيشة المنخفض عند العرب والمرتفع عند اليهود .

ومن الجدير بالذكر ان الموظفين والعمال العرب يتقاضون رواتب منخفضة ، تبلغ اقل من نصف ما يتقاضاه العامل والموظف اليهودي غربي القدس ، حيث يطبق هناك قانون الاجور الاسرائيلي الذي يجبر المؤسسات والمتعهدين اليهود على دفع رواتب لهم لا تقل عن الحد الادنى للاجور الذي تعلن عنه دوريا السلطات المختصة ، ويبلغ حاليا حوالي ١٧٥٠ شيكلا شهريا ، مع العلم بان غالبية الموظفين والعمال العرب يتقاضون رواتب ضئيلة اقل من الحد الادنى المقرر. وبالاضافة الى ذلك فاننا نجد ان رب العائلة العربية في معظم الاحيان هو الذي يشتغل ويعيل

عائلته وحده ، مهما كان عدد افرادها ، بينما نجد الاب والام وعددا من الابناء والبنات يشتغلون في العائلات اليهودية ، ولذا فان مستوى دخل العائلة العربية في القدس منخفض جدا واقل بمرات كثيرة من مستوى دخل العائلة اليهودية ، ومع ذلك فان السلطات الاسرائيلية تفرض نفس المستوى من الضرائب على العرب واليهود .

هذا وينص قانون الجباية الاسرائيلي على انه في حال تأخر المكلفين عن دفع أي ضريبة مفروضة عليهم ، فان اجهزة الكمبيوتر تملأ يوميا بتسجيل فوائد تأخير بمعدل ١٢٪ ، وغلاء معيشة بمعدل ٩٪ عليهم ، بحيث يصبح المطلوب من المكلف خلال مدة وجيزة عدة اضعاف المبالغ المفروضة أصلا ، وهذا ما يحصل حاليا بالنسبة لاعداد كبيرة من التجار والسكان العرب، الذين يعجزون عن دفع الضرائب المرتفعة المفروضة عليهم .

وبالاضافة الى فرض هذه السلسلة الطويلة من الضرائب على السكان العرب في المدينة، قامت السلطات الاسرائيلية من حكومية وبلدية ، بمصادرة مساحات واسعة من اراضي السكان العرب داخل حدود المدينة ، اذ صادرت واستملكت حتى الان ما مساحته ٢٨ كم مربعا او ٣٧٪ من مساحة القدس العربية ، وهذه الاراضي كان يملكها ويتصرف بها سكان عرب يقيمون في المدينة ، كما اعلنت هذه السلطات عن مساحات شاسعة من الاراضي العربية في المدينة مناطق (خضراء وصفراء)، لا يسمح بالبناء فيها ، وبلغت مساحة هذه الاراضي ٥,١٦ دونما ، وبالاضافة الى هذه الاجراءات التعسفية غير المنطقية فانها تجبر اصحابها العرب على دفع الضرائب عنها ، وذلك امعانا في الظلم والقسوة .

وفيما يلي بيان بالاراضي التي تم استملاكها منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم :-

١- ١١٦ دونما داخل البلدة القديمة وقد استملكت وصودرت عام ١٩٦٨.

٢- ٣٣٤٥ دونما من اراضي احياء السمار ، ووادي الجوز ، والشيخ جراح .

٣- ١١٧٨٠ دونما ، منها ٤٧٠ دونما في اراضي النبي يعقوب ، و ٤٨٤٠ دونما في مستعمرة راموت - غربي القدس - و ٢٧٠٠ دونم في مستعمرة جيلو (المالحة) جنوبي القدس ، و ٢٢٤٠ دونم في مستعمرة تلبيوت الشرقية ، و ١٠٠ دونم في حي الشماعة ومأمن الله (خارج باب الخليل) ، و ١٣٠ دونماً في وادي الربانه (سلوان) .

٤- ١٢٠٠ دونم في عطروت (قرب مطار قلندية) وذلك سنة ١٩٧٠ .

٥- ٤٤٠٠ دونم في مستعمرة بسجات زئيف وذلك سنة ١٩٨٠ .

٦- ١٨٥٠ دونماً في جبل ابو غنيم شمالي القدس سنة ١٩٩٠ .

٧- ١٣٧ دونما في المجمع الصناعي عطروت سنة ١٩٨١ .

٨- وجرت مصادرة حوالي ١٢٠ دونما في عدد من الاحياء في المدينة سنة ١٩٨٥

وتجدر الاشارة هنا الى ان قانون المصادرة والاستملاك الاسرائيلي ، ينص على انه اذا مضت خمس عشرة سنة او اكثر على قرار الاستملاك ولم ينفذ القرار ، فان قرار المصادرة يعتبر لاغيا ، ويحق لصاحب الارض المصادرة المطالبة باستعادتها ومع الاسف فان كثيرا من اصحاب الاراضي يهملون الاستفادة من هذه الفقرة من قانون المصادرة ولذا فان على السلطات الوطنية المختصة التدخل لدى المحاكم النظامية نيابة عن اصحاب الاراضي المصادرة والتي تنطبق عليهم هذه الفقرة .

وبالاضافة الى جميع هذه المعوقات والتعقيدات والعراقيل التي تضعها السلطات الاسرائيلية في وجه السكان العرب المقيمين في المدينة ، وبالرغم عن مصادرتها لمساحات واسعة من اراضيهم داخل المدينة ، فانها تضع العراقيل الكثيرة امام منحهم رخصا لاقامة الابنية ، وهي بالنسبة للابنية السكنية لا تسمح ببناء اكثر من طابقين على قطعة الارض بكثافة لا تزيد عن ٥٠٪ من مساحة الارض ، الا في ظروف استثنائية ، بينما تسمح ببناء ابنية متعددة الطوابق في القدس الغربية ، وبكثافة كبيرة جدا ، اما بالنسبة لبناء فنادق او توسيع الفنادق العربية القائمة حاليا فان فرص الحصول على رخص للبناء هي شبه مستحيلة . وامعانا من المسؤولين المتطرفين في البلدية ، فانهم اخذوا يطالبون مقدمي طلبات الحصول على رخص بناء بضرورة ابراز شهادات تملك رسمية للاراضي التي ينوون البناء عليها .

وتبلغ مساحة القدس العربية ٦٥٠٠ دونم ، ويبلغ عدد سكانها العرب حاليا ١٧٧,٠٠٠ نسمة تقريبا ، هذا عدا عن سكان القرى المجاورة للمدينة حيث يبلغ مجموع تعداد سكانها ما بين ٢٠,٠٠٠ الى ٢٥,٠٠٠ نسمة – ويبلغ مجموع مساحة الاراضي المصادرة والمستملكة حوالي ٢٨ كم مربعا ، او ما يعادل ٣٧٪ من مساحة القدس العربية الموسعة ، والبالغة ٧١ كم مربعا، وتواجه المدينة المقدسة وسكانها العرب وضعا اقتصاديا سيئا ومتدهورا ، وقد ارتفعت نسبة البطالة في المدينة ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت حاليا ما بين ٤٠٪ الى ٤٥٪ ، بينما تبلغ نسبة الزيادة السكانية العربية في المدينة ٤,٥٪ تقريبا ، معظمهم نتيجة الولادات .

اما عن مشاريع الاسكان في المدينة فاننا نطالب المسؤولين في هيئة ادارة مصلحة الاسكان بان يتولوا منح قروض فردية لسكان القدس العرب ، الذين يمكنهم الحصول على رخص بناء من البلدية الاسرائيلية ، والذين يرغبون في اقامة ابنية جديدة او توسيع الابنية القائمة حاليا ، وذلك بموجب قروض ميسرة ومخفضة وطويلة الامد ، وذلك بعد ان تعذر على المسؤولين في هذه الدائرة اقامة مشاريع جماعية ، من قبلها ، بسبب عدم توفر مساحات كافية من الاراضي في المدينة لاقامة مثل هذه المشاريع عليها ، وبسبب رفض البلدية منح رخص بناء لمثل هذه المشاريع لدوافع سياسية .

وكذلك فان من الضروري ان نشجع البناء في مختلف احياء المدينة ، كما اننا يجب ان نبحث بجدية امكانية تدخل دائرة الاسكان في تمويل اقامة الابنية الضرورية في مناطق شمالي المدينة وجنوبها ، والتي اعلنت البلدية عن موافقتها على منح رخص بناء لحوالي عشرة الاف وحدة سكنية عليها ، حيث يدعي المسؤولون في البلدية ان احدا من اصحاب هذه الاراضي العرب لم يتقدم بطلب للحصول على رخص للبناء عليها حتى الان ، (انظر تصريح رئيس البلدية المنشور في جريدة النهار بتاريخ ١٩٩٥/٨/١).

إذن علينا إذا أردنا تكثيف السكان العرب في المدينة ، وتثبيت الوجود العربي فيها ان نولي مشاريع الاسكان الفردية في مدينة القدس اهتمامنا الجدي ، وان نرصد مبالغ كافية من المال لتلبية حاجات السكان العرب الذين يمكنهم الحصول على رخص بناء . وبذلك فاننا نعمل على تنشيط الحركة العمرانية في المدينة ، وتخفيض نسبة البطالة المتواجدة حاليا ، ونعمل على التخفيف من ازمة ارتفاع اجور السكن فيها ، والتي يضطر السكان العرب بسببها الى الهجرة الى خارج حدودها ، ولا بد في هذا المجال من اقامة بنك للاسكان ، يقدم القروض لمن يحصل على رخص بناء بشروط ميسرة وفائدة معقولة ولأمد طويل .

كذلك فان بيوت السكن والاماكن الاثرية والتاريخية والدينية في البلدة القديمة من القدس، بحاجة ماسة ومستعجلة للترميم والتسليح الشامل ، ولا يتم ذلك ، في رأيي ، عن طريق رصد مبالغ زهيدة من اجل ترميم بعض هذه المباني ، وصيانة بعض الاماكن الدينية هنا وهناك . وهي ولا شك جهود مشكورة ، ولكنها ليست كافية لتحول بين اصحاب هذه البيوت ومحاولات البيع للمتدينين اليهود ، وفي رأيي انه لا بد للمسئولين في السلطة من المبادرة الى اقامة صندوق " انقاذ الاملاك العربية والاسلامية في القدس " برأسمال لا يقل عن عشرين مليون دولار ، يشكل له مجلس ادارة من سكان المدينة وخارجها من ذوي السمعة والامانة والاخلاص ، ويعين له مدير

عام تنفيذي مع مساعدين فنيين ومتخصصين ، ويوضع له نظام داخلي ينظم عمله ، بحيث يتولى الترميم والصيانة بشكل شامل وجدي وواقعي ، كما يقوم بشراء اية عقارات تكون عرضة لوضع يد المستوطنين عليها ، او يكون اصحابها بحاجة للمال لبيعها . وفي رأيي فان اقامة مثل هذا الصندوق ليست امرا صعب المنال ، وبالامكان تشكيل وفد يقوم بالطواف على السعودية ودول الخليج ، لشرح اهدافه وغاياته والدوافع الملحة لاقامته ، ولا مانع من اشراك ممثلين عن هذه الدول المتبرعة في الاشراف عليه ، ويقيني بأن اقامة مثل هذا الصندوق والمبادرة في عمليات الصيانة والترميم العامة للمباني ، سوف تخفض نسبة البطالة في المدينة الى حد كبير ، ويعمل على عودة اعداد من السكان العرب الى السكن والتواجد فيها ، كما وينعش الحركة التجارية فيها ، علاوة على مهمته الرئيسية وهي وقف تسرب الابنية الاسلامية الى ايدي المستوطنين اليهود، وخصوصا تلك الابنية المحيطة بالحرم القدسي الشريف والمجاورة له ، كما انني ارى ان يقوم الاثرياء والاغنياء من الفلسطينيين في الداخل والخارج ، وهم كثر، بالتبرع والاسهام في رأس مال هذا الصندوق ، عن طريق حملات يتولى قيادتها سيادة الرئيس ياسرعرفات ، وعدد من رجالات هذا البلد سواء في الداخل او الخارج . وبذلك نضمن صد ووقف جميع مطامع المتدينين اليهود في الاستيلاء على البلدة القديمة وفي مقدمتها الحرم القدسي الشريف ، واعداد كبيرة من المساجد والاضرحة والكنائس .

ربما اكون قد ابتعدت عن موضوع البحث الذي اوكل الي ، ولكني اشعر بان اقتراحاتي هذه انما تهدف الى تشجيع وتنشيط الحركة التجارية ، وتخفيض نسبة البطالة في المدينة وتنشيط مشاريع الاسكان ، وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي العام السيء والمتدهور في هذه المدينة العربية ، ونهدف في الوقت نفسه الى انقاذ البلدة القديمة ، ومن ضمنها الحرم الشريف والصخرة المشرفة من اطماع المتدينين اليهود في الاستيلاء على هذه الاماكن والسيطرة عليها ، وكذلك المساعدة في حل ازمة السكن ، وارتفاع اجور السكن فيها .

لقد صادر اليهود ما مساحته مائة وستون دونما من الاراضي الواقعة في حارة المغاربة وباب السلسلة ، في البلدة القديمة ، كما انهم يقومون بالاستيلاء على منازل عديدة عن طريق تزوير المستندات تارة وعن طريق الشراء تارة اخرى ، وهم ماضون في غيهم ، وقد اسسوا جمعيات دينية في الولايات المتحدة وبعض دول اوروبا من اجل جمع التبرعات لشراء ما يمكن شراؤه من هذه الاملاك الاسلامية ، مهما كلفهم الثمن ، تساعدهم وتدعمهم في ذلك السلطات والدوائر الاسرائيلية المختلفة . واني اناشد المسؤولين في السلطة ان يولوا هذه المقترحات التي

تقدمت بها الاهتمام الذي تستحق ، فالقدس والحرم الشريف امانة في اعناقهم ، ولا يجوز التفريط بها .

الخلاصـــــة :-

يتبين مما تقدم ان الوضع الاقتصادي في القدس العربية وضع سيء ومتدهور ، تكاليف المعيشة بين السكان مرتفعة ، بينما مستوى المعيشة متدن ، والبطالة متفشية ، بصورة خطيرة ، بين السكان العرب حتى ان نسبتها حاليا تبلغ ما بين ٤٠-٤٥٪ بسبب فرض الطوق الامني ، ومنع العمال من التحرك والبحث عن اعمال ، وكذلك فان الاعمال العمرانية والانشائية مجمدة ، بسبب السياسة المتحيزة التي تتبعها البلدية الاسرائيلية حيث لا تسمح باعطاء رخص للسكان العرب من اجل بناء عمارات جديدة من أي نوع ، او توسيع العمارات القائمة ، وبسبب عدم توفر اراض عربية في المدينة للبناء عليها ، بعد ان صادرت السلطات الاسرائيلية المحتلة مساحات شاسعة من الاراضي العربية في المدينة ، كما اشرنا الى ذلك في مكان اخر من بحثنا .

وتظهر اثار ذلك كله في قيام ازمة سكنية حادة لدى الوسط العربي في المدينة ، حيث ارتفعت اجور السكن بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ وهي في ارتفاع مستمر، هذا بالاضافة الى قيام مشكلات اجتماعية مختلفة داخل المجتمع العربي في المدينة ، بسبب الضائقة السكنية الخانقة داخله، واضطرار اعداد كبير من السكان العرب ، من حملة الهويات الزرقاء الاسرائيلية المقيمين داخل المدينة الى ترك المدينة ، والهجرة الى خارج حدودها ، حيث اجور السكن منخفضة نسبيا، ولا يخضع السكان هناك الى ضريبة الارنونا العالية ، وبالطبع فان السلطات الاسرائيلية تشجع وتستغل مثل هذه الهجرة عن المدينة ، بغية تخفيض عدد السكان العرب المقيمين داخل القدس ، وبالتالي التطلع الى سحب الهويات الزرقاء ممن يقيمون خارج حدود المدينة مستقبلا ، وقد بلغ عدد العرب الذين تركوا المدينة سواء من البلدة القديمة او خارجها الى خارج حدودها حوالي ٢٥,٠٠٠ نسمة ، وجميعهم مهددون باستمرار بسحب هوياتهم الزرقاء ، ويقطنون حاليا في منطقة الرام ، و ابو ديس والعيزرية .

كذلك فان انقطاع الموارد المالية التي كانت ترد من اقرباء سكان المدينة الذين كانوا يعملون في دول الخليج والسعودية ، والتي تقدر بحوالي ستة ملايين دينار سنويا التي كان يعتمد عليها غالبية سكان المدينة في معيشتهم قد اثر تأثيراً شديداً على الوضع الاقتصادي وعلى الحركة

التجارية في المدينة ، هذا بالاضافة الى الذيول المتأتية عن حرب الخليج ، وعدم الاستقرار الامني لعدة سنوات ، في هذه المنطقة .

لقد اثر الطوق الامني الذي فرضته السلطات العسكرية الاسرائيلية والذي يعمل على فصل الضفة الغربية وغزة عن القدس العربية ، لقد اثر هذا الطوق تأثيرا اقتصاديا سيئا جدا على السكان العرب فيها ، وعلى الحركة التجارية والعمرانية ونوجز ذلك فيما يلي :-

١- ان هذا الطوق الامني يفصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن مدينة القدس العربية ، وتبلغ خسارة السكان العرب في المدينة من تجار ومؤسسات اقتصادية وعلمية وصحية ومصانع حوالي ثمانية ملايين دينار سنويا ، هذا وقد كانت مدينة القدس تعتمد على سكان القرى والضواحي الذين يعيشون بجوار المدينة ومن حولها، والذين يبلغ عددهم كما اسلفنا حوالي خمسة وعشرين الف نسمة ، بالإضافة الى سكان المدن الرئيسية المجاورة كرام الله ، البيرة ، بيت لحم ، بيت جالا ، بيت ساحور ، الذين كان جزء منهم يتسوق كثيراً من حاجاته من القدس وهم يشكلون قوة شرائية لا بأس بها ، كذلك فقد اعاق الطوق الامني دخول المنتجات الزراعية من الضفة وقطاع غزة ، وبذلك اصبح السكان العرب في المدينة يعتمدون على المنتجات الزراعية الاسرائيلية المرتفعة الاسعار ، بنسبة لا تقل عن ١٢٪ من اسعار منتجات الضفة الغربية وغزة .

٢- لقد اسهم الطوق الامني في رفع مستوى الاسعار ، وخصوصا اسعار المواد الغذائية والخضار والفواكه ، حيث كان التجار العرب في القدس يعتمدون على التجار في نابلس والخليل ورام الله في تزويدهم باحتياجاتهم من البضائع ، بتسهيلات ائتمانية في الدفع مناسبة ، ولكن الطوق الامني قد اثر كثيرا على هذه العلاقات بين تجار القدس العرب وتجار الضفة الغربية ، بحيث اصبح من الصعب على تجار القدس تأمين حاجاتهم من البضائع من تجار الضفة الغربية ، مما اضطرهم الى التوجه الى التجار في اسرائيل لشراء احتياجاتهم من هذه البضائع ، وباسعار تزيد على ١٥٪ عن اسعار الحاجيات في الضفة وغزة ، وخصوصا المواد الغذائية والخضار والفواكه مما يتحمله السكان العرب في القدس ، دون مبرر ودون وجه حق .

هذا بالاضافة الى ان اعدادا غير قليلة من سكان القدس العربية يضطرون الى التوجه الى رام الله ، وقرية الرام و ابو ديس والعيزرية المجاورة للقدس من اجل شراء حاجياتهم البيتية المختلفة ، من اسواقها حيث تباع هذه الحاجيات باسعار منخفضة عما عليه في اسواق القدس العربية ، مما يؤثر تأثيرا سيئا على الحركة التجارية في المدينة .

٣- يمنع الطوق الامني المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة العمال العرب من الدخول الى القدس العربية ، وبذلك فقد تعطلت الحركة العمرانية وحركة البناء في المدينة كما اثر ذلك على نشاط كثير من الصناعات القائمة في المدينة ، و خصوصا الصناعة الفندقية ، كما اثر كثيرا على عمل المستشفيات والجامعات وكليات المجتمع والمدارس في المدينة .

٤- وكان الكثيرون من سكان القدس العرب يعتمدون في معيشتهم على ما كان يحول اليهم من اموال من اقاربهم الذين يعملون في دول الخليج والمملكة العربية السعودية ، وقد قدر ما كان يصل اليهم سنويا بحوالي ستة ملايين دينار ، الا ان هذه الموارد الثابتة قد انقطعت عنهم بسبب حرب الخليج ، وانهاء الكويت والسعودية وعدد آخر من دول الخليج خدمات الموظفين الفلسطينيين العاملين لديها والذين كان قسم منهم من سكان القدس اصلا ، مما زاد الازمة المالية الخانقة التي تواجه سكان المدينة ، واثر على مستوى معيشتهم وامكانياتهم المالية الشحيحة .

ان طبيعة القدس الجغرافية والجبلية لا تؤهلها لاقامة مشاريع زراعية ، ولذا فانها تتزود بحاجتها من المنتوجات الزراعية في العادة من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل .

مما تقدم نجد ان الحركة التجارية في اسواق المدينة العربية ، هي حركة راكدة ، بالنسبة لجميع انواع السلع التي تباع في المخازن ، باستثناء سوق المواد الغذائية والخضار التي لا يستغني عنها السكان العرب في قوتهم اليومي ، وتعود اسباب ضعف الحركة التجارية الى العوامل التالية :

١- انعدام القوة الشرائية لدى السكان العرب في المدينة ، بسبب توقف تدفق الاموال التي كانت ترد الى معظم سكان المدينة من اقاربهم الذين كانوا يعملون في دول الخليج ، والتي كانت تصل في مجموعها قبل حرب الخليج الى حوالي ستة ملايين دينار سنويا .

٢- الطوق الامني الذي فرضته سلطات الاحتلال وقد فصلنا ذلك في مكان آخر .

٣- عدم توفر اماكن عمل لدى نسبة كبيرة من الموظفين والعمال في المدينة ، بحيث بلغت نسبة البطالة حوالي ٤٠-٤٥٪.

٤- سلسلة الضرائب التي تفرضها سلطات الاحتلال والتي فصلناها سابقا خلال هذا البحث ، والتي تبلغ نسبتها الكلية حوالي ٤٠٪ من مجوع الناتج المحلي ، والتي اضطر معها عدد من التجار والمؤسسات التجارية الى نقل مركز عملهم الى خارج حدود المدينة كمنطقة الرام وابو ديس والعيزرية .

وفيما يلي بيان بعدد فئات التجار حسب المهن التي يمتهنونها :

١- تجار البقالة بالجملة وبالمفرق في المدينة وضواحيها ، ويبلغ عددهم ١١٠٠ تاجر .

٢- تجار النوفوتيه والخردوات والالبسة الجاهزة بالجملة والمفرق ويبلغ عددهم ٨٠٠ تاجر .

٣- تجار الادوات المنزلية ويبلغ عددهم ٢٦٠ تاجرا .

٤- تجار المواد الغذائية والبقالة بالجملة والمفرق ويبلغ عدهم ٣٧٦ تاجرا .

٥- تجار الخضار بالجملة والمفرق ويبلغ عددهم ٢٥٠ تاجرا .

٦- مكاتب السياحة والسفر ويبلغ عددها ٣٨ مكتبا .

٧- المطاعم ويبلغ عددها ٢٣٤ مطعما .

٨- الحلاقون ويبلغ عددهم ٥٧ حلاقا .

٩- الصيدليات ويبلغ عددها ١٨ صيدلية .

١٠- مستودعات الادوية ويبلغ عددها ٤ مستودعات .

١١- المكتبات ويبلغ عددها ٣٦ مكتبة .

١٢- مخازن الالعاب ويبلغ عددها ٢٩ مخزنا .

١٣- الافران والمخابز ويبلغ عددها ١١٥ مخبزا .

١٤- مخازن بائعي قطع السيارات ولوازمها ويبلغ عددها ٩٣ مخزنا .

١٥- الكراجات ويبلغ عددعا ١٨٧ كراجا .

١٦- تجار الماشية والجزارون ويبلغ عددهم ١٥٢ تاجرا وجزارا .

١٧- شركات النقل السياحية ويبلغ عددها ١٦ شركة .

١٨- تجار التحف الشرقية (السنتوارية) ويبلغ عددهم ١٦٨٤ تاجرا .

كذلك يبلغ عدد المصانع في القدس ٧٢ مصنعا ، كما يبلغ عدد المشاغل في المدينة ٢٥٦ مشغلا.

اما المصانع الموجودة في القدس وضواحيها فانها تواجه صعوبات في تصريف منتجاتها، كصناعة الاحذية والمنظفات وصناعة البلاستيك والادوات المنزلية المصنوعة من الميلامين ، ومصنع المعلبات الغذائية (سنيورة) ، وذلك بسبب فرض ضرائب عالية عليها من الحكم العسكري ومن دوائر الضرائب في القدس ، فضلا عن ان عمليات تصدير منتجاتها الى دول الخليج والسعودية والاردن والعراق قد توقفت نتيجة حرب الخليج ، وبذلك فان هذه المصانع

التي يقدر رأسمالها بحوالي اربعة عشر مليون دينار لم يعد لديها سيولة نقدية كافية لتغطية تكاليف الانتاج ، وخصوصا المواد الخام ورواتب الموظفين ، ولم تعد قادرة على مد يد المعونة المالية لزبائنها من التجار وتوريد منتجاتها لهم ، عن طريق السلفة والتسديد على اقساط ، كما ان البنوك الاسرائيلية لا تقدم لاصحاب هذه المصانع تسهيلات ائتمانية كافية ، علما بان هذه المصانع تشغل حاليا حوالي الفين ومائتي عامل ، يواجه عدد منهم حاليا التهديد بالاستغناء عن خدماتهم ، هذا مع العلم بان السلطات المحتلة لم تسمح للبنوك العربية بفتح فروعها في القدس والتي اغلقت بعد حرب ١٩٦٧ - ولم تسمح للفروع التي فتحت في خارج القدس بفتح حسابات لسكان القدس العرب ، وبالتالي اصبح من المتعذر عليهم الحصول على تسهيلات ائتمانية من قبلها .

لذا فانه من الواجب على المسؤولين تنشيط هذه المصانع وتوسيع انتاجها ، وكذلك اضافة مصانع حديثة اليها او تبني المسؤولين رفدها ودعمها بالمال الذي هي بحاجة اليه عن طريق قروض تمنح اليها ، وعن طريق اقامة (بنك الانماء الصناعي) على غرار بنك الانماء في عمان وفي غيرها من الدول ، يقدم القروض الى اصحاب مثل هذه المشاريع بفوائد ميسرة وسهلة ولآجال طويلة الامد. كذلك فإن على السفارات الفلسطينية في الخارج ان تهتم بالتعاون مع اصحاب الصناعات بالترويج للصناعات الفلسطينية المحلية ، وكذلك استغلال القرار الامريكي الذي صدر مؤخرا والاستفادة منه ، حيث يقضي بمنح نظام الافضلية للمصنوعات الفلسطينية التي تصدر الى الولايات المتحدة الامريكية .

كذلك فانه من الضروري جدا عقد اتفاقيات مع اكثر الدول العربية لتنظيم تجارة الترانزيت ومنح تسهيلات للمنتوجات الفلسطينية المصدرة الى هذه الدول عن طريق الاردن .

ومن حسن الحظ انه توجد ضمن حدود المدينة وضواحيها اربع مدارس مهنية بمستوى جيد وحديث ، وهي تقوم بتدريس مختلف المهن عمليا ونظريا واكاديميا ، وتخرج في كل سنة اعدادا لا بأس بها من الطلاب من مختلف المهن ، الذين تستوعبهم المشاغل والمصانع المختلفة المنتشرة في انحاء المدينة وفي الضفة الغربية ، وهؤلاء الخريجون يعتبرون من العمال المهرة الفنيين الذين يساعدون في رفع مستوى العمل والانتاج في هذه المشاغل والمصانع ، وهذه المدارس هي :

١- مدرسة قلندية المهنية التابعة لوكالة الغوث الدولية - القدس

٢- المدرسة الصناعية العربية التابعة لجمعية اليتيم العربي - عطروت - القدس
٣- المدرسة المهنية اللوثرية في بيت حنينا - قرب ضاحية البريد - القدس
٤- مدرسة عبد الله الحسين - الشيخ جراح - القدس

أثر سياسة الإغلاق على الأداء الوظيفي لميتروبوليت القدس الشرقية

بقلم / محمد مطر النخال

مقدمـــة

تتميز منطقة الميتروبوليت بأنها عبارة عن تجمع مستوطنات (تجمعات بشـرية) مختلفة تحصل على الخدمات التي تحتاج إليها من المدينة المركزية ، ويقدم قسم كبير من هذه الخدمات في المدينة المركزية أو في أحد المدن الأخرى ضمن إطار يجمع هذه المدن ، ويسمى هذا الإطار الميتروبوليت . والتخصص في استخدام الأراضي في هذا البعد يستوجب حرية السفر والتنقل ، وكذلك مجال الاختيار للسكان لموقع نشاطاتها المختلفة مثل السكن والعمل أو الحصول على خدمات مختلفة . وتوجد عادة في الميتروبوليت علاقة قوية بين المدينة المركزية وبين التجمعات البشرية .

ويمارس المخططون للتخطيط المتروبوليتي عادة سياسات مختلفة لمنع مجموعات أو شرائح معينة من الوصول أو السكن أو العمل في الإطار الميتروبوليتي وخاصة المدينة المركزية. ففي باريس مثلا مارس المخططون سياسة تفريغ قلب العاصمة من الملونين والفقراء عبر بناء مساكن لهم في الضواحي ، ووصل هذه الضواحي بالمواصلات السريعة ، إضافة إلى سياسة أخرى هي رفع مستوى الحياة بشكل كبير في العاصمة حتى لا يتسنى للفقراء وذوي الدخل المحدود البقاء داخلها وبالتالي دفعهم للمغادرة . ولهذا تتعرض شرائح معينة في كل ميتروبوليت تقريبا لسياسات مشابهة تبعا للسياسة التي ترتئيها الحكومة المركزية أو النخب الحاكمة .

وفي ميتروبوليت القدس توجد سياسة فريدة من نوعها في العالم ، ولا يوجد شبيه لها ، وهي ان جزءا من سكان الميتروبوليت مقيدون في حركتهم وتنقلاتهم عبر قرار إداري وهو ما يسمى (بالاغلاق) ، وقد أثر هذا القيد على تصرفات سكان الميتروبوليت ، وكذلك على المؤسسات المختلفة العاملة في اطاره . تتطلب منا هذه الحقيقة كفلسطينيين ان نبادر الى دراسة ابعاد الاغلاق واثاره على السكان الفلسطينيين في الاطار الميتروبوليتي للقدس ، من خلال توضيح اثر الاغلاق على النواحي الحياتية (الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والدينية ، والمواصلات .....الخ).

تعريف الاغلاق

الاغلاق هو قرار حكومي يقيد حركة السكان في منطقة محددة ، ويطبق عبر وضع نقاط تفتيش للشرطة والجيش حول المنطقة ، والاغلاق في وضعنا يتمثل بفرض دولة اسرائيل ما يسمى بالاغلاق على سكان الضفة ، ويهدف هذا الاغلاق الى منع سكان الضفة والقطاع من الدخول الى اسرائيل . وبما ان القدس الشرقية تحت السيطرة الاسرائيلية التي اعلنت ضمها من طرف واحد ، فان هذا القرار يسري عليها . الامر الذي يعني فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية ، ويحمل هذا الفصل ابعادا كثيرة سنتطرق الي اثارها في هذه الدراسة.

القدس الشرقية

تحولت القدس في الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٨-١٩٦٧ الى عاصمة الضفة الغربية ، حيث كانت اكبر تجمع سكاني للفلسطينيين في الضفة ، حيث بلغ عام ١٩٦٦ حوالي ٨٠ الف نسمة ، وتمركزت في القدس الشرقية معظم الفعاليات السياسية الفلسطينية (المؤتمر الوطني الفلسطيني الاول) والاقتصادية والاجتماعية والمواصلات والثقافة ، إضافة الى تواجد الاماكن الدينية فيها . وقد قام الفلسطينيون في تلك الفترة باستغلال وضع القدس الشرقية كمدينة مقدسة مما ادى الى تطور قطاع السياحة بشكل كبير ، الامر الذي ادى الى انشاء الفنادق والخدمات الاخرى كالمصارف والبنوك والتجارة والمواصلات وخاصة مطار قلندية .

كذلك كان لتجمع القنصليات الاجنبية في القدس الشرقية أثره في إبراز البعد السياسي للقدس الشرقية حيث يعني وجود قنصليات مثل : الامريكية ، والبريطانية ، والتركية ، والفرنسية، والسويدية ، والبلجيكية ، و الايطالية ، والاسبانية ، واليونانية . بان القدس هي عاصمة فلسطين .

وجدير بالذكر انه كان في القدس الشرقية في تلك الفترة حوالي ١٠ بنوك عربية وعالمية، و ٤٢ فندقا نزل فيها حوالي ٦٠٠ الف سائح عام ١٩٦٦ .

وتركزت الفعاليات الاقتصادية لسكان الضفة الغربية في القدس الشرقية، مما ادى الى تحويلها الى عاصمة وسط الضفة وارتبط بها سكان رام الله في الشمال ، وبيت لحم في الجنوب ، واريحا في الشرق .

ولم تقتصر الخدمات في المجال الميتروبوليتي بل وفي المجال القطري ، حيث كان وجود القنصليات في القدس الشرقية يدفع بالمواطنين الفلسطينيين من مختلف مناطق الضفة

للمجيء اليها اضـــافة الـى كـون القـدس مـن ناحيـة المواصـلات نقطـة وصـل بيـن شـمال الضفـة وجنوبها ، بل تحولت القدس الشرقية الـى مركـز مواصـلات بريـة وجويـة حيث يتم التجمـع فـي القدس للسفر برا الى البلاد العربية مثل: سوريا ، ولبنان ، والعـراق ، والسـعودية والكويـت عـبر الاردن وجوا عبر مطار قلندية .

يضاف الى ما تقدم توفر الطبقة المقدسية المثقفة والوطنية والتي كانت طلائعية في بناء وتطوير وضع القدس الشرقية في فترة ما بعد التقسيم .

القدس الشرقية من عام ١٩٦٧ - ١٩٩٣

بعد احتلال اسـرائيل للقـدس الشـرقية وضمهـا اليهـا مـن طـرف واحـد واعـلان " القـدس الموحدة عاصمة اسرائيل الابدية " ، كل ذلك ادى الى حرمان الفلسطينيين مـن عـاصمتهم (القـدس الشرقية) . وقد تميزت هذه الفترة بمصادرة الاراضي وبناء المستعمرات ، وقد مارسـت اسـرائيل سياسة مخططة لتفريغ عاصمة الميتروبوليت ، ولتقليل عدد الفلسطينيين وذلك عبر :

١- حدود القدس الشرقية لا تشمل التجمعات الفلسـطينية الكبيرة مثـل : العيزريـة ، وابـو ديـس ، وضاحية البريد ، والرام .... الخ وذلك لاسباب ديمغرافية .

٢- مصادرة الاراضي وتقييد البناء المرتفع : وذلك لمنع الاحيـاء الفلسـطينية فـي القدس الشـرقية بهذه السياسة من ان لا تزيد عن ٢٧٪ من نسـبة السـكان (الموحـدة) وذلـك بهـدف اضعـاف قلـب الميتروبوليت أي المدينة المركزية ضمن هذا الاطار (القدس الشرقية) .

٣- بنـاء المستوطنات الاسرائيلية في القدس الشرقية ، وذلك لفصـل الاحيـاء العربيـة بعضهـا عـن بعض ، ولمنع أي تواصل عربي سكاني للاحياء العربية . اضافة الى خلق واقـع ديمغرافـي جديـد في القدس الشرقية ، بحيث يكون الميزان الديمغرافي لصالح اليهود ، وذلك في حالة تقرير مصـير القدس الشرقية عبر استفتاء لحق تقرير المصير للقدس الشرقية ، فـإن الاغلبيـة (يهـود) سـيقررون الانضمام لاسرائيل وبالتالي فان حق تقرير المصير الذي طالما طالب به الفلسطينيون سينقلب الـى شرعية ضم القدس الشرقية لاسرائيل .

٤- بناء مدن الضواحي حول القدس ، وهي على شكل حزام او هلال ، والقصد منه منع الاتصال بين سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين مع ابنـاء جلدتهم فـي الضفـة الغربيـة ، حيـث ان حـزام المستوطنات هذه صنع من العمق الاستراتيجي لسكان القدس والمختل في اراضي وسـكان الضفـة

الغربية وخاصة المناطق التي كانت تابعة لميتروبوليت القدس الشرقية وذلك لمنع أي امكانية لجعلها يوما عاصمة للدولة الفلسطينية ، ولتحويل سكان القدس الشرقية (المدينة) لاقلية وسط بحر اسرائيلي في دولة اسرائيل ، وفصل القدس الشرقية عن الكيان الفلسطيني .

الاغــــلاق

بالاضافة الى السياسات التي لجأت اليها اسرائيل خلال السنوات الماضية لتغييب القدس من عقول الفلسطينيين ، فقد لجأت في الفترة الاخيرة لاستخدام سياسة الاغلاق التي اوضحنا مفهومه سابق كأحد أدوات الاحتلال الاسرائيلي لفصل رأس ميتروبوليت القدس الشرقية عن جسده (الضفة الغربية) .

ان الاغلاق الذي فرض على سكان الضفة الغربية بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٥ (مذبحة الحرم الابراهيمي في الخليل) هو احد الاغلاقات الطويلة والشديدة ، حيث سبق هذا الاغلاق اغلاقات عديدة لعدة ايام ، اما بسبب عملية مسلحة ضد اسرائيلي ، او خوفا من قيام عمليات مسلحة ضد اسرائيل وبالتالي تقوم باغلاق حدودها مع الضفة الغربية . وبالتالي فان الاغلاق الذي فرض في اعقاب المذبحة في الخليل ما زال مستمرا حتى الان منذ اكثر من عامين بدون انقطاع ، وهذا يعني بكلمات اخرى رسم حدود جديدة بين الكيان الفلسطيني ودولة اسرائيل ، ولكن مشكلة القدس الشرقية التي منع الفلسطينيون من دخولها بسبب الاغلاق لاسباب امنية حسب ما يعلنه صانعو القرار الاسرائيلي ، وهو في حقيقة الامر لاسباب سياسية ، و خاصة ان للقدس الشرقية موقعا خاصا ومكانة رفيعة وحساسة لدى الفلسطينيين خاصة والعرب بشكل عام ، هذه المشكلة لا تزال قائمة .

وللاغلاق اثار متنوعة على كافة شرائح المجتمع ، على مستوى الفرد البسيط ، على المستوى الوطني والقومي الفلسطيني . فبالنسبة للفرد من الناحية الشخصية فإن تقييد حرية الحركة والتنقل يؤثر سلبيا على حرية اتخاذ القرار بالسفر عبر (مجال مفتوح دون تقييد) ، وبالتالي فرض واجبار الفلسطيني على الحركة والتنقل ضمن مجال ضيق لا يشمل القدس الشرقية .

وأما على المستوى الشعبي والوطني الفلسطيني فان الشعب الفلسطينى القاطن حول القدس في الضفة الغربية يتعرض الى عملية غسيل دماغ لنسيان القدس، ويحولونه الى مراكز بديلة اخرى للحصول على خدمات مثل رام الله وبيت لحم ، وهذا يعني تحول المواطن الفلسطيني

الى مركز آخر (عاصمة اخرى) هو بحد ذاته تغيير في نظرة الفلسطيني لمكانة القدس الشرقية كعاصمة وسط الضفة .

وعملية تغييب القدس في (عمليات تلقي الخدمة) يعني تحويلها الى مركز ثانوي في اعين الفلسطينيين ، وربما تقتصر على المكانة الدينية ، لذلك فانا ارى خطورة تحول مدينتي رام -الله والبيرة الى عاصمة وسط الضفة بدل القدس الشرقية (انا لست معارضا للتطور نفسه ، فانا مع التطور والازدهار الفلسطيني اينما كان) ، ولكن ان يكون هذا التطور على حساب مدينة القدس الشرقية ، أي يعني تهيئة رام الله والبيرة مستقبلا لتجمع وزارات السلطة الوطنية ، ومن ثم عاصمة بديلة للقدس الشرقية ، فهذا أمر لا يجب القبول به .

الابعاد الرئيسية للاغلاق على ميتروبوليت القدس الشرقية :

١- الناحية السياسية :

يرى الفلسطينيون في القدس الشرقية جزءا لا يتجزأ من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ، فعملية فصل القدس عن الضفة الغربية توضح مكانة القدس المهمة عن باقي مناطق الضفة الغربية المحتلة . وفي فترة مفاوضات السلام التي تمر فيها المنطقة فان عملية الفصل والاغلاق تزيد من مخاوف الفلسطينيين فيما يتعلق بمصير القدس الشرقية وسكانها مستقبلا ، حيث ان القدس الشرقية هي عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية ، وان فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية انما هو بمثابة اغتيال سياسي لميتروبوليت القدس الشرقية ، عبر قرار الاعدام بفصل الرأس عن الجسد ، فرأس الميتروبوليت هو مدينة القدس الشرقية ، واما جسده فهو مدن الضفة الغربية وقراها المحيطة بالقدس .

٢- الناحية الاقتصادية :

للاغلاق ابعاد اقتصادية وهي تنعكس على العمالة ، ففي معظم مؤسسات القدس الشرقية (الفلسطينية) معظم العاملين فيها هم من سكان الضفة الغربية ، ولكن في ظل الاغلاق الذي يعني منعهم من دخول القدس لمزاولة اعمالهم باستثناء سعداء الحظ الذين استطاعوا الحصول على تصاريح لدخول القدس (فيزا) من السلطات الاسرائيلية ، وبالتالي تعرضت معظم المؤسسات

الفلسطينية بمختلف خدماتها الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية ...الخ الى ضربة قوية ، حيث ان اغلبية الموظفين لم يتمكنوا من الحصول على تصاريح دخول القدس لمزاولة اعمالهم ، او انهم يحصلون على التصاريح بعد طول انتظار ، او ان التصاريح هي لفترات قصيرة او لمرة واحدة ومقيدة بساعات معينة خلال النهار لا تؤهل صاحبها للمبيت أو لادخال سيارته الخاصة (ترخيص الضفة) .

ان موضوع التصاريح يحمل في طياته ابعادا سلبية ، فحتى بعد الحصول على التصاريح فان عملية طلب تصريح من السلطات في هذه الفترة (عهد السلام) يضر بمصداقية السلام ويكشف عن نوايا القيادة الاسرائيلية في منح السلام مما يؤثر على علاقة السكان الفلسطينيين ونظرتهم للاسرائيليين الذين يتجولون بحرية في القدس ، وعليه طلب التصريح نفسه ، وتوضح العلاقة بين سلطة الاحتلال والواقع تحت الاحتلال .

ومن ناحية اخرى تعرض قطاع الخدمات المقدم في القدس الشرقية لضربة قاسية بسبب عدم تمكن سكان الضفة من القدوم للقدس للحصول عليها . هذه الخدمات التي توفرها القدس الشرقية ليس على المستوى المحلي فقط (للمقدسيين) ، وانما على المستوى القطري (فلسطين) . أدى الى ظهور ظاهرة بناء خدمات بديلة في مدن اخرى في الضفة الغربية وخاصة رام الله .

كذلك ادى نقص الموظفين وعمال الضفة بسبب عدم تمكنهم من الحصول على تصاريح لدخول القدس الى ارتفاع الطلب على سوق العمالة المقدسي كبديل عن عمال الضفة ، ولكن هذا الامر من ناحية اخرى يعني ان تقوم المؤسسات الفلسطينية بدفع رواتب مزدوجة للوظيفة نفسها ، حيث ان هذه المؤسسات لا تستطيع ان توقف رواتب موظفيها غير القادرين على المجيء للقدس بسبب الاغلاق ، وفي نفس الوقت فان عدم تشغيل موظفين جدد من القدس ليعملوا محلهم يعني اغلاق هذه المؤسسات. كما أن المؤسسات تعاني من مشاكل مالية ، الامر الذي يثقل عليها وقد يؤدي الى اغلاق بعض هذه المؤسسات .

٣- الناحية الرمزيـــة :

تتعرض المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بالوجه الفلسطيني للقدس الشرقية والحفاظ على عروبتها ، لحرب شعواء ، ومثال على ذلك جمعية الدراسات العربية المعروفة كمؤسسة وطنية فلسطينية مرتبطة ببيت الشرق ، هذه المؤسسة مؤلفة من اقسام حيوية مختلفة ومتخصصة بشؤون القدس ، وتعطي صورة واضحة لمعاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال عبر اقسامها المتابعة

والراصدة لهذه الممارسات مثل : دائرة الاراضي ، وحقوق الانسان ، والارشيف ، والجغرافية ، والتاريخ ، وابحاث القدس ، والاحصاء وغيرها من الدوائر . ولكن جمعية الدراسات العربية المشرفة على هذه الدوائر تقف اليوم مع بيت الشرق في خط المواجهة امام اسرائيل ، فيما يعرف بحرب التواجد العربي في القدس الذي تشنه بلدية القدس و اليمين الاسرائيلي بالذات ، و بالتالي فان صمود وبقاء بيت الشرق وجمعية الدراسات العربية هي عملية وجود او عدم وجود للعروبة وللحضارة العربية في القدس ، وقد انعكس ذلك على بيت الشرق ، وسلطت عليها الاضواء كمصدر رافع لراية التواجد العربي الفلسطيني في القدس ، وقد منع موظفو بيت الشرق وجمعية الدراسات العربية بالذات من الحصول على التصاريح لمزاولة اعمالهم في القدس ، والقصد واضح ، والسياسة المتبعة هنا صريحة وهي اما ان يتم اغلاق بيت الشرق ، او على الاقل ان لا يمارس مهامه كنبراس امام ظلام الاحتلال الدامس على القدس الشرقية، وبالتالي تفريغ القدس الشرقية من المؤسسات ذات الطابع الرمزي من ناحية قومية وطنية .

٤- الناحية الدينية وحرية العبادة :

منع خلال الاغلاق آلاف المؤمنين من المسلمين والنصارى من الوصول الى المسجد الاقصى وكنيسة القيامة لممارسة الشعائر الدينية ، لمجرد انهم فلسطينيون يقطنون الضفة الغربية ولا يملكون (صكوك الغفران) تصاريح دخول القدس .

٥- من الناحية الانسانية :

لقد انقطعت علاقات عائلات كثيرة واتصالاتها او خفت بسبب الاغلاق ، حيث اثر على لقاء العائلات سواء كان ذلك في المناسبات كالافراح او الاتراح ، بحيث ان كثيرين لم يستطيعوا حضور حفل زفاف اقيم في القدس لقريب لهم ، او المشاركة في جنازة احد الاقارب .

المواصلات

تعد مدينة القدس القلب النابض لحركة المواصلات في فلسطين من جنين شمالا الى الظاهرية جنوبا ، ومن غزة غربا الى اريحا شرقا ، كل ذلك للموقع الاستراتيجي للقدس حيث تتوسط ألوية ومحافظات فلسطين ، وبالتالي يتوفر بها كل ما هو اساسي لقلب الميتروبوليت وحركته .

كانت المحطة المركزية في منطقة باب العمود قبل الاغلاق حافلة بالحركة والحيوية ، وعملت خطوط الباصات العامة في مجال الميتروبوليت المقدسي بل وابعد من ذلك بحيث وصلت خدماتها الى نابلس في الشمال والى الخليل في الجنوب، ولكن منذ الاغلاق تعرضت المواصلات لضربة قاسية ، حيث توقفت معظم خطوط الباصات القادمة من الضفة للقدس ، وذلك بسبب عدم وجود وتوفر تصاريح لدخول القدس (للسائق وللباص وللركاب) ، وهناك شركات باصات قلصت من مجال عملها بحيث اقتصرت على خدمات رمزية او شكلية ، وعلى سبيل المثال خط الخليل (رقم ٢٣) الذي كان يعمل فيه ٣٦ حافلة، اقتصر الان على ٤ فقط . اما رام الله (رقم ١٨) فيعمل حاليا ٣ حافلات فقط بدلا من ١٨ حافلة ، اما اريحا (رقم ٢٨) فقد توقفت جميع خطوط الحافلات الناقلة من اريحا الى القدس وبالعكس .

وقد قام الفلسطينيون بايجاد حل جزئي لمشكلتهم من ناحية المحطة المركزية عبر خلق مراكز مواصلات بديلة في مداخل القدس القريبة من الحواجز ، وبالتالي ظهر عندنا ثلاث محطات للركاب ، موقف سيارات في منطقة قبر راحيل في الجنوب ، ومنطقة ابو ديس في الشرق ، وموقف في منطقة الرام في الشمال .

وطبيعي ان تتأثر مرافق حياتية مختلفة وخاصة الاقتصادية من عدم مجيء السكان لمدينة القدس حيث كانوا يشترون كثيرا من حاجياتهم من اسواق القدس . وعليه فان الآثار السلبية لم تقتصر على شركات الباصات والعاملين المحتاجين لتصاريح . و لكنها امتدت لتشمل مختلف النشاطات اليومية التي تتعلق بالمدينة المركزية (القدس الشرقية) بشكل سلبي ، وملخص القول ان الفلسطينيين واجهوا سياسة الاغلاق بطريقة سلبية ، الامر الذي عزّز من عزل القدس وتقوية الاغلاق حيث :

١- اوجد الفلسطينيون مراكز بديلة لتلقي الخدمات الحيوية من المدينة المركزية في الاطار الميتروبوليتي ونقله من القدس الشرقية الى رام الله وبيت لحم .

٢- استخدام طرق مواصلات بديلة خارج حدود القدس الشرقية وعدم المرور من مركز البلد فيها مما ادى الى تأثر المرافق الاقتصادية والخدماتية المختلفة ، وابرز هذه الطرق طريق وادي النار وعين الفوار التي ربطت شمال الضفة بجنوبه كبديل للطريق الرئيسية في القدس الشرقية .

٣- كذلك نقل المحطة المركزية للمواصلات العاملة بين المدن المختلفة والقدس الى ضواحي القدس (حيث انشئت ثلاثة مراكز للمواصلات هي الرام ، وابو ديس وقبة راحيل).

٤- اغلاق المؤسسات المختلفة في القدس وفتحها في الضفة خاصة في الرام لضمان انتظام دوام الموظفين في العمل.

٥- اقامة المشاريع العمرانية وخاصة الاسكان في مناطق تقع خارج القدس ومحاذية لها بدلا من اقامتها في القدس الشرقية نفسها لتعزيز ثبات الفلسطيني في مواجهة مشكلة السكن .

٦- انتقال الطلاب في المراحل العليا للدراسة في كليات وجامعات بديلة في الضفة جاء على حساب المؤسسات التعليمية في القدس .

٧- تلقي الخدمات الطبية من مراكز طبية بديلة في الضفة وخاصة رام الله مما أدى الى تقليص نسبة القادمين للقدس .

٨- تفريغ القدس من النشاط التجاري ، وذلك بسبب قلة الزبائن بسبب الاغلاق ، مما ادى الى قيام الكثيرين بفتح مصالح اقتصادية لهم خارج القدس وخاصة في الرام ورام الله . اضافة الى الكثير من السياسات الخاطئة التي اتبعها الفلسطينيون ظنا منهم انهم قد وجدوا حلا لمشكلة الاغلاق ، ولكن لاسفي الشديد فإن هذه الحلول قد عززت من عملية الاغلاق وذلك بسبب عدم فهم الفلسطيني لكيفية مواجهة الاغلاق نفسه ، وليس التصدي لاثاره ، وبالتالي افتقرت حلول الفلسطينيين إلى ايجاد آلية لحل كل اثر متعلق بالاغلاق على حدة . والانكى من هذا خلق مركز ميتروبوليتي بديل لوسط الضفة الذي يعني مستقبلا خلق عاصمة جديدة اسمها رام الله تقع شمالي القدس الشرقية ، ستكون الضربة القاضية لمكانة القدس ، ورغم خسارة الفلسطينيين في معركة الاغلاق بخلقهم لمراكز بديلة الا انهم اثبتوا وعيا كبيرا بالحفاظ على بيت الشرق كمركز فلسطيني في القدس ، من حيث الحفاظ عليه وتقويته مهما يبلغ الثمن لما يحمله هذا الموقع من ابعاد سياسية عظمى على المستوى الوطني الفلسطيني .

والسؤال المطروح حاليا والذي يقلقني جدا هو هل سيمر بيت الشرق بما مرت به المؤسسات الاخرى بعمل ترانسفير من القدس الى الضفة . واتساءل ما هي مكانة القدس بدون تواجد سياسي فلسطيني فيها ؟؟! وهل يتحول بيت الشرق لنواة للحكومة الفلسطينية في العاصمة القدس ام سيصبح مقرا للسفير الفلسطيني لدى اسرائيل ؟!

و بالتالي يتم تفريغ القدس كعاصمة قومية ووطنية للفلسطينيين بعد قطع روابط الفلسطينيين بها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية والسياسية ...الخ . ويبقى مفهوم واحد للقدس وآلية تهدف اسرائيل الا وهو المفهوم او الارتباط الديني فقط أي مدينة لها مكانتها الدينية لدى المسلمين والنصارى التي تعد اسرائيل بحرية العبادة .

ان تفريغ القدس من المفاهيم المختلفة المتعارف عليها لدى الفلسطينيين بكونها عاصمة تاريخية ، سياسية ، دينية ، اقتصادية ، ومركزا قطريا للمواصلات، ومركزا ثقافيا ، وطبيا ، وخدماتيا ....الخ . سيؤدي الى اضعاف ميتروبوليت القدس وقتله ، الامر الذي تسعى اسرائيل الى تحقيقه منذ عام ١٩٦٧ ، عبر السياسات المختلفة التي توجت الآن بسياسة الاغلاق بهدف تغييب القدس الشرقية من عقول الفلسطينيين .

الاجراءات الاسرائيلية ومقاومتها

- آن لاتندرس : النضال الوطني واشكالية التعبئة والمواجهة المدينيه في القدس



النضال الوطني واشكاليات التعبئة والمواجهة المدينية في القدس*

بقلم / آن لاتندرس

منذ التوقيع على اتفاقية اوسلو، واسرائيل تشن حربا مفتوحة فيما يتعلق بالقدس . تتضمن الاستراتيجية الاسرائيلية بعدا اقليميا وديمغرافيا وكذلك عنصرا نفسيا مهما . وتسيطر على الخطاب الاسرائيلي تعبيرات مثل " القدس الموحدة " ، " القدس المحررة " ، " القدس عاصمة ابدية لدولة اسرائيل " بهدف التأكيد على حتمية التصور الاسرائيلي ، وعدم القدرة على التراجع عن عملية تهويد المدينة التي تنفذ منذ عام ١٩٦٧.

بالطبع طرأ تحول مادي على اراضي القدس الشرقية ، ولكن التغيير شمل ايضا الناحية الرمزية، اذ تم تغيير اسماء حوالي ٨٠ شارعا لتصبح رمزا لروح الفتح الذي تحركه اسرائيل . وعلى سبيل المثال تغير اسم شارع السلطان سليمان (المحاذي لباب العامود) ليصبح شارع المظليين. ان الاحتفالات الاسرائيلية بذكرى مرور ٣٠٠٠ عام على انشاء مدينة القدس تأتي ضمن نفس السياق والتوجه ، وفي بعض النواحي يبدو ان الهجمة الاسرائيلية قد اعطت ثمارها. فملاحظات مثل " رام الله في طريقها لان تصبح عاصمة فلسطين " ، تعبر بشكل واضح عن تشاؤم الفلسطينيين . وهناك عبارات وتعليقات اخرى تعكس مشاعر الذنب والتنازل . ان الغاية المقصودة ضمنا من هذه الاعمال هي تدعيم وتقوية الموقف الاسرائيلي على الارض .

ولكن ما هو الوضع الحقيقي ؟ وهل اصبح الوضع القائم امرا لا يمكن التراجع عنه (irreversible) ؟ فبالاضافة الى تواجد المستوطنات في القدس الشرقية ، فان احدى المسائل الاكثر تعقيدا عندما يطرح موضوع تقسيم المدينة يتعلق بالخدمات والبنية التحتية مثل موضوع المياه ، والمجاري ، والكهرباء ، واذ بنا نكتشف من خلال دراسة اعدها مايكل دمبر حول هذه المواضيع الثلاثة انه لا يوجد شيء يستحيل التراجع عنه ، وانه يمكن للفلسطينيين من خلال برنامج استثمار تحقيق استقلالهم . فوفقا لدراسة دمبر (عام ١٩٩٣) فان تقاسم وظيفي و/او ادارة ذاتية لهذه البنى التحتية من الممكن تحقيقه عمليا ، وهكذا فان حل هذه المسألة يعتمد على الاتفاقيات السياسية التي تتمخض عن المفاوضات ، اما فيما يتعلق بالسكان فيجب اعادة النظر في

* ترجم هذه الدراسة عن الفرنسية محرر الكتاب .

الفرضية القائلة إن اليهود الاسرائيليين يشكلون الان الاغلبية السكانية في القدس الشرقية. وإن شعور الاسرائيليين بزهو الفوز في هذه النقطة لا يأخذ بعين الاعتبار ضعف وهشاشة الادوات العلمية التي استخدمت للتحليل ، في حالة صراع شديد الاستقطاب كذلك الذي بين الفلسطينيين والاسرائيليين .

فالمنهجية المستخدمة لاحتساب المعلومات والمعطيات وطرق تقديمها تستطيع ان تؤثر على تفسير النتائج ، فلو حسبنا الفلسطينيين الحاصلين على بطاقة هوية القدس ، ولكنهم يعيشون خارج حدود بلدية المدينة لاسباب متعلقة غالبا باجراءات التفرقة الاسرائيلية ، ولو اضفنا اليهم من يعيش في القدس بصورة " غير شرعية " او " متخفية " لكانت النتائج مفاجئة الى حد ما . أما فيما يتعلق بالارض ، فان طريقة تقسيم وتحديد حدود البلدية هو امر سياسي . وفي حالة مفاوضات فلسطينية –اسرائيلية حول الوضع النهائي للمدينة ، فسيكون هناك احتمال باعادة تخطيط حدود القدس ، الامر الذي سيؤدي من جانب الى تعديل الخارطة الديمغرافية وتقسيم الارض . وباختصار فان تفكيك الخطاب الاسرائيلي المتعلق بالبنية التحتية للمدينة وخارطة الارض والديمغرافيا من شأنه ان يبرز ضعف حجة اطروحة عدم امكانية التراجع عن " وحدة المدينة " كما انه يجسد حقيقة استمرار المعركة حول القدس ، وسيكون هدفنا ضمن اطار هذه المشاركة المتواضعة تقديم عناصر لاشكالية التعبئة الحضرية في القدس .

ويتأثر عرضنا بنتائج بحث اجريناه حول الاستراتيجيات والتطبيقات التي استخدمها الفلسطينيون منذ عام ١٩٦٧[1] ، كما اننا نستند ايضا الى الافكار النظرية ولكن المتعلقة بالمفاهيم المتوفرة في اطار الدراسات الحضرية (urbaines) ، وكذلك الى تجارب التعبئة الحضرية المختلفة في بعض دول العالم الثالث. ومن الضروري هنا الاشارة الى انه رغم الفائدة المتوخاة من هذه التجارب ، فانه من المهم الاعتراف بان الازمة التي تخيم على القدس ، مرتبطة بالصراع الوطني بين الفلسطينيين والاسرائيليين . وعليه فان التعبئة التي تعتبر في مدن اخرى حضرية بشكل كامل تحمل في القدس اهتمامات وطنية ومحلية .وعليه فان هذا التفاعل بين الوطني والمحلي يفرض استراتيجية تاخذ بالحسبان الهدف الفلسطيني والذي يريد ان يجعل من القدس عاصمة الدولة الفلسطينية ، ولكنه يجب ان يأخذ بالاعتبار المشاكل الحالية والعاجلة التي يعيشها

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول النتائج الاولية لهذا البحث انظر دراسة الكاتبة

Jerusalem. Palestinian Dynaamics, Resistance and urban change 1967-1994, Jerusalem, Passia, 1995, 60 pages .

مجتمع القدس العربي . ايضا فان أي استراتيجية متكاملة يجب ان تتضمن اموراً تطبيقية للمقاومة لمنع امتداد واستفحال عملية الأسرلة (Israelization) ، وخطة تنحو الى التطوير المحلي للمدينة ولسكانها ، ويجب ان تنظم التعبئة على المستوى الجزئي المحدود والشامل(macro and micro) وكذلك وبشكل مواز للتنظيم على المدى القصير والطويل . وفي النهاية على الرغم من موازين القوى التي يبدو واضحا انها في صالح الاسرائيليين فان الفلسطينيين يستطيعون ان يكونوا رسل تطوير لمدينتهم.

تطبيقات واستراتيجيات المقاومة الفلسطينية لحماية القدس منذ عام ١٩٦٧

اشارت نتائج بحثنا ان تطبيقات المقاومة من اجل حماية القدس منذ عام ١٩٦٧ قد نظمت بالاساس من خلال قطاع ما ، وفي الغالب كرد فعل على التدخلات الاسرائيلية . وعلى الرغم من ان هذه الاجراءات لم تكن ضمن اطار استراتيجية[٢]مخطط لها ، فان تطبيقات المقاومة هذه قد سمحت بحماية وجود المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية ، الدينية والجمعيات الخيرية التي كانت موجودة في القدس مثل الغرفة التجارية ، وشركة كهرباء القدس ، ومستشفى المقاصد ، والنقابات المهنية ...الخ . وفي السبعينيات انشأ الفلسطينيون جيلا جديدا من المنظمات المعروفة الان باسم المنظمات غير الحكومية التي انشئت وسجلت في القدس ، وهذه المنظمات تعمل على المستوى الوطني العام ، الا انها شاركت بوجودها وبنشاطها في الحفاظ على هوية المدينة وعلى سكانها .

ومنذ اوسلو تتواصل الاستراتيجية الفلسطينية التي تتمثل باقامة مؤسسات وطنية بهدف تحويل القدس الى عاصمة فلسطين ، حيث تكون مقرا لمختلف الوزارات والمنظمات شبه الحكومية ، وبالنسبة للفلسطينيين فان هذا يعني خطوة باتجاه تحقيق سيادتهم على القدس ، وهكذا فان الفلسطينيين استخدموا وبشكل تكتيكي هامش المناورة الذي يكفله القانون الاسرائيلي[٣] للحفاظ على هويتهم ونشاطهم . وعلى الرغم من ان قطاعا من السكان الفلسطينيين يستفيدون من الخدمات المقدمة من البلدية الاسرائيلية (صحة ، وتعليم ، وضمان اجتماعي ، وبنى تحتية حضارية) فان سكان القدس الشرقية ما زالوا يرفضون ان يندمجوا في قلب البلدية . وقد حافظوا على ارتباطاتهم

---

[٢] مصطلح استراتيجية ، المستخدم هنا يعني هدف محدد بوضوح ووضع كافة الامكانيات الممكنة لتحقيقه .(المحرر)

[٣] القدس الشرقية ضمت جغرافيا وقانونيا الى اسرائيل بينما اخضعت باقي مناطق الضفة والقطاع للقوانين والاوامر العسكرية الاسرائيلية . وعليه فان المؤسسات والمنظمات والتي مقرها القدس تخضع للقانون الاسرائيلي .

الثقافية ، والاجتماعية والعائلية التي تربطهم مع بقية اخوانهم في الضفة والقطاع . بيد انه وعلى الرغم من ان المقاومة في القدس سمحت بالحفاظ على المؤسسات فانها لم تستطع الدفاع عن الارض .

المعركة حول الارض

لقد اولى الاسرائيليون القدس الاهمية الاولى ، وعليه فان سياسة أسرلة الاراضي والسكان ممأسسة وممنهجة ، وبالمقابل وعلى الرغم من ان الاستراتيجية الاسرائيلية كانت موجهة بالاساس للجانب الاقليمي (الاراضي) فاننا نلاحظ ضعف اهتمام مقاومة الفلسطينين في القدس تجاه هذا الموضوع .

منذ عام ١٩٦٧ كانت هناك بعض مبادرات المقاومة للحفاظ على الارض ولكن هذه المحاولات كانت اساسا مبادرات لافراد كانت مصالحهم الشخصية او العائلية مهددة مباشرة من قبل الاجراءات الاسرائيلية. ورغم ان هؤلاء الافراد قد حصلوا احيانا على بعض الدعم المالي و/او القانوني من بعض المؤسسات والجمعيات الفلسطينية والعربية وبصورة اقل دولية ، فان ممارستهم للمقاومة لم تدمج ضمن برنامج كان من الممكن له ان يسمح بتنظيم معركة الدفاع عن الارض بشكل جماعي .

لذا فان من الغرابة بمكان ملاحظة حجم ضعف المقاومة لموضوع الارض في القدس مع ما تحتله هذه المدينة من مكانة مركزية لدى الفلسطينيين في الجوانب التاريخية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والدينية والثقافية[٤] ومع ان الفلسطينيين قد عارضوا عملية تهويد المدينة وابدوا المقاومة في هذا السبيل ، الا انه لم يكن هناك استراتيجية تاخذ بالاعتبار الاوضاع والظروف الخاصة بالقدس، كما لم تكن هناك آلية فعالة للتنسيق بين وسائل مختلفة للنضال او للتشاور بين قطاعات السكان . وفي الختام فان قادة الحركة الوطنية الفلسطينية لم يأخذوا بالاعتبار وبشكل كاف تعددية وتنوع واختلافات الاطراف التي لها علاقة بالقدس .

هذا التنوع (diversite) اولاً اقتصادي واجتماعي . فسكان القدس اساسا من الطبقة الوسطى (مقارنة ببقية الضفة الغربية) ، واكثر من ٨٠٪ منهم كانوا يحصلون عام ١٩٨٣ على

---

(٤) Khalil Nakhleh, " Jerusalem in the Development PLan", in News Form Within, July 1994, p4.

اقل من متوسط الدخل في القدس (قدر حينئذ ب ٤٥٠ شيكلاً جديداً) ، مقابل ٤٢٪ من الاسرائيليين (اشكنازي ١٩٨٨) وحتى خريجو الجامعات كانوا متأثرين برواتب اقل من المتوسط العام ومشاكل التشغيل غير الكامل . و ٤٠٪ من السكان الفلسطينيين العاملين في القدس الشرقية تركزوا في القطاع الاقتصادي الاسرائيلي . وبشكل عام فان سكان القدس العرب يتمتعون بمستوى منخفض من الخدمات والبنى التحتية الحضرية. ورغم انهم يدفعون ٢٠٪ من ضرائب البلدية فانهم كانوا يحصلون بالمقابل على ٥–١٠٪ من الخدمات (هوفمان ١٩٩٥) . واذا اخذنا بالاعتبار حقيقة ارتفاع تكاليف المعيشة في القدس مقارنة بالضفة الغربية فان ذلك يقودنا الى حقيقة هشاشة الوضع الاقتصادي–الاجتماعي لهم (في مجال السكن، والصحة، والحاجة للخدمات الاجتماعية، والعمل ...الخ). وبالتالي فان الكثير من العائلات تعتمد على الخدمات المقدمة من البلدية (بما في ذلك المساعدات الاجتماعية).

وهذا الوضع المزعزع يجعلهم في وضع اكثر تأثرا بالضغوط المادية و /او المالية للمستوطنين من اجل بيع حقهم في " خلو الرجل" املاكهم واراضيهم . واخيرا فانهم ضحايا لسياسة منهجية ومؤسسة على التفرقة ونزع ملكية العرب في مدينتهم ، كما حرم مجتمع المدينة من أي عملية اتخاذ قرار متعلق بتطوير مدينتهم .

ومنذ اوسلو ازداد الوضع تدهورا . اولا نتيجة تاجيل وضع القدس الى نهاية اجندة المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية . ومن جانب آخر نتيجة سياسة السلطات الاسرائيلية ومجموعات المستوطنين بتنفيذ سياسة مقلقة تتسم بالتصميم والمثابرة على الاستمرار في أسرلة المدينة ، وهكذا فان سكان القدس يعيشون بسبب انتزاع اراضيهم وحقوقهم مشاعر ومناخ عدم التيقن المتعلق بوضعهم وظروف حياتهم المعيشية في المستقبل ، والمرتبطة بشكل مباشر بوضع المدينة[٥] . وبالتالي فمن المهم مجابهة اجواء التشاؤم والمجهول من خلال تدشين عملية اعادة امتلاك القدس الفلسطينية .

حق الانسان في مدينته

إنه لمن الضروري اليوم خلق اجماع فلسطيني حول مشروع يحدد مستقبل القدس الفلسطينية ، مشروع يتجاوز الشعار البسيط السائد الذي يؤكد على ان القدس عاصمة الدولة

[٥] في حالة العديد من العائلات ، فان عدم اليقين هذا دفعهم لطلب الجنسية الاسرائيلية .

الفلسطينية . وهذا المشروع يجب ان لا يقتصر على النخب الوطنية والقيادات السياسية او على كبار العائلات التي تمسك بناصية النفوذ السياسي والرأسمالي . ويجب ان تعود القدس الفلسطينية لتصبح مدينة لكل سكانها ، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى ، وعلى المستوى الفردي والجماعي. يجب ان يترجم هذا بعملية اعادة امتلاك سياسي ، واقتصادي ، واقليمي (اراض) يكون هدفها على المدى الطويل تكريس القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية. اما على المدى القصير والمتوسط ، فيجب اعادة احياء وتدعيم مشاعر الانتماء والهوية لدى الفلسطينيين تجاه مدينتهم وحقوقهم ضمن مشروع تعبئة حضرية يدعم تطبيقات المقاومة المدنية (لمواجهة اجراءات اسرائيلية جديدة) والمباشرة بمشاريع تطوير محلية . وعلى السكان ان يستعيدوا المكان(espace) ان كان مكانا للعمل ، أو للترويح ، أو للثقافة ، او لنشاطهم الاجتماعي .

وان عملية اعادة امتلاك المدينة تتضمن ارساء وتطوير مفهوم الحق في المدينة . وفقا للصيغة التي طرحها عالم الاجتماع الفرنسي هنري لوفيفرLefebvre فان أي مدينة يجب ان تتدمقرط (Democratization) من خلال حق السكن ، والحق الاقتصادي ، وحق التعليم ، والحق في نيل الخدمات وخدمات البنى التحتية. كما يتضمن هذا الحق حق سكان المدينة في المشاركة في تحديد وتطوير مدينتهم. باختصار حقوق وواجبات المواطن تجاه مدينته بشكل مواز مع حق المواطنة الفلسطينية للفلسطيني في وطنه .

وان بناء هذا الحق يوجب دمقرطة المدينة كبناء اجتماعي واقتصاد مكاني (Spatiale) وايضا كمجال سياسي . و يتطلب هذا وضع آليات تسمح لسكان المدينة ان يكونوا جزءا لا يتجزأ من عملية تحديد احتياجاتهم ، وجزءاً من عملية وضع تطبيقات المقاومة وتحديد وتحقيق خطة تطوير محلية.

تطوير محلي

هناك تجارب مختلفة لحركات مدينية (urbains) وتطوير محلي قائمة حاليا توضح اهمية دور مواطني المدن في تحمل مسؤولية احتياجاتهم ، في ممارسة وتحديد مدينتهم. وبسبب عدم قدرة الدول على حل الازمات المعقدة والمتعددة الجوانب التي تعيث في كثير من مدن الجنوب وحتى الشمال ، فان الكثير من السكان استطاعوا عبر جمعيات او لجان احياء ..الخ رسمية او

غير رسمية الانتظـام بشـكل جمـاعي حـول قضايـا مختلفـة مثـل السـكن ، والمواصـلات ، والبنـى التحتية ، والعمل .

وعلى الرغم من التعدد والتنوع الكبير ، فان هذه التطبيقات والتجارب المرتبطة بالتطوير المحلي او بالتطوير الاقتصادي لجماعات محلية تستند اولا على تعبئة سكان المدن الذين ينتظمـون بشكل جماعي ضمن منطقة محددة محاولين الاجابة على احتياجاتهم المشتركة (أكان ذلـك متعلقـا بظروفهم الاقتصادية ، او حول مسائل تهمهم مثل السكن ، والمواصلات ، ...الخ) . وعلى سـبيل المثال انظر لدراسات :

Jose Arocena, Louis Favreau 1991, Jean-Mark Fontan 1900, Juan Luis Klein 1989,1990, Andre Lemelin et Richard Morin 1991, Bernard Pecqueur 1989).

وهذه التجارب تتضمن مشاركة قطاعات معينة من السكان ، تشـغلهم نفس الهمـوم او لهـم نفـس الهوية (نساء ، شباب ، مجموعات دينية او طائفية ، طبقات اجتماعية ، سكان نفس الحي ...) او تجمع لمجموعات اجتماعيـة–اقتصاديـة مختلفـة ، حيـث تصبـح هـذه التجـارب فرصـة تفسـح علـى ارضـها علاقات جديدة من التضامن والتعاون ، مساهمة بذلـك فـي ممارسـة وتحديـد للمدينـة ليـس بالضرورة تحديد وممارسة المجموعات المسيطرة .

وتظهـر الحـالات المدروسـة شـرطين لبدء العمـل فـي تطبيـق التطويـر المحلـي . أولاً ، الاشـتراك فـي هويـة مشـتركة ، ثـم الانتمـاء لبقعـة محـددة مـن الارض(micro-territoire) 1986 Bassand. واذا كان مصطلح "محلي" يبدو تعسفياً ، الا انه من المهم الاعتراف بأن مشاعر انتمـاء السكان لأرض يقطنونها جوهرية لبروز التطويـر المحلـي . وعليـه فـان المكـان والهويـة يبـدوان صنوين لا يمكـن فصلهمـا ، يـأخذان شـكل هويـة متعـددة ومعقـدة " قائمـة علـى تـراث ثقـافي منـذ الماضي او في الحاضر او على محيط طبيعي ، او تاريخ مشترك ، ومشروع للمستقبل ، او علـى نشاط اقتصادي محدد ، واخيرا على تضافر هذه العوامـل مجتمعـة (Michel Basand quoted by Lucie Bullick, 1992, p.14).

واخيرا ، فإذا كان مشروع التطوير المحلي قد عرف خلال الستينيات كمشروع" تطويـر مـن تحـت (القـاعدة) " بمعنـى ممارسـته مـن قبـل فـاعلين هامشـيين ضمـن الشـرائح الاقتصاديـة والاجتماعية التي ترفض وتعارض التوجهات الاقتصادية ومشاريع التطوير المتبنـاة مـن النخـب ، فان الحال اليوم لم يعد كذلك .

ففي بعض البلدان ، تكون هذه المبادرات التي تريد ان تشكل بديـلا مستقلة بشكل كـامل عن الدولة ، بينما تتحقق في بلدان اخرى بتنسيق وتناغم مع السلطات المحلية ، آخذة شكل ائتلاف يضم مجموعات اجتماعية مختلفة من الفاعلين التي تتكتل استجابة لمواجهة الأزمة بشكل افضـل . وفي هذه الحالة الأخيرة ، فان التطوير المحلي يأخذ شكل تسـوية بين الجماعـات ، تسوية تعكس بطبيعتها توجهات المشروع (Jean-Marc Fontan 1989,1990) . غير انـه يجب التحذير بعدم النظر الى التطوير المحلي واعتباره بمثابة " وصفـة سـحرية " تعمـل بشكل آلـي وميكـانيكي علـى دمقرطة المدينة . اذ انها لا يمكن ان تشكل بديلا لسياسة عامة وشاملة للتطوير (Political macro developement) . غير انها تعطي امتيازا هاما يسمح للمواطنين بصياغة واعداد نمـوذج تطويـر يلبي الاحتياجات العاجلة للارض التي يقطنونها والمكان الذي يشغلونه .

المقاومة والتطوير في القدس

ان خصوصية الظرف القائم في القدس وحراجة الموقف ، يتطلبـان برنامجـا يجعـل مـن الفلسطينيين العامل الرئيسي في تطوير مدينتهـم . وان هـذا يتطلـب برنامجـا مرنـا ، قـابلاً للتكيـف ومتعدد الابعاد ، يدمج بين المقاومة والتطوير، ويربط كل مجموعات الفاعلين (actors) .

وقد أظهر تحليلنا للممارسات والاستراتيجيات للحفاظ على القدس ، ضعف ثبات المقاومة الفلسطينية الخاصة بموضوع الارض ، ولتجاوز هذا الضعف ، يتطلب الامر مشروعا يعتمد على القاعدة ، أي على الاحياء من اجل تطبيقه . وفي القدس ، فـان الحـارة (او القريـة التـي اصبحـت حيا منذ الضم الاسرائيلي) تبدو الحل الامثل لاعادة احياء وتدعيم مشاعر الانتماء ومن اجل اعـادة الروح لحياة مدنية وسياسية مدينية . اولا لان النـاس تتمـاثل مـع حاراتها بوضعهـا مكـان حيـاتهم اليومية وايضا لكونها ملاذاً وذكريات لعـائلاتهم .وفـي التـاريخ الفلسـطيني ، فـان الامثلـة الناجحـة للمقاومة في سبيل الارض منذ عام ١٩٦٧ ، هي تلك التي تم اعدادها وتطبيقها على صعيد محلي. وعلى سبيل المثال ، تجربة لجنة الدفاع عن سلوان التي قادت معركة مهمة ضد مصادرة البيـوت من قبل المستوطنين عام ١٩٩١ ، وتجربة بيت ساحور خلال الانتفاضة التي خاضت حملة تحتذى للامتناع عن دفع الضرائب ، وحديثا حركة اهل قرية الخضر للدفاع عن اراضيهم .

ومن أجل دفع المواطنين للمشاركة في معركة مستقبل القدس ، فانه من الممكن قيام مجالس حارات مكونة من ممثلين منتخبين من سكان الحارة وممثلي المنظمات والجمعيات الاهلية (الموجودة في الحارات) ويكون لهذه المجالس تفويض اساسي يتمثل في اثارة نقاش حول مشاكل واحتياجات قاطني الحي . وهذه التجربة التي تتم من خلال عدة لقاءات في الحي ، ستؤدي الى رسم استراتيجية تتضمن اساليب المقاومة التي يجب تبنيها والعناصر اللازمة لانجاز عملية التطوير المحلي .

ومن الممكن ان تلعب مجالس الاحياء دور منبر لاهالي الحارة ودعم مبادرات محلية مختلفة . وعلى هذا المستوى ، يمكن التفكير على ان يكون تقديم التطوير الاجتماعي-الاقتصادي وفق القوى الفاعلة واحتياجات كل فرد في الحارات. وهكذا فان الاستراتيجية المحلية ستأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التاريخية ، خصوصية المكان وخصوصية الوضع الاجتماعي والاقتصادي اضافة الى الاحتياجات الحقيقية للحارات ، وهكذا فان الاستراتيجية ستخطط وفق الاحتياجات ووفق اماني اهل الحارات .

هذه الديناميكية ستسمح بايجاد شركاء مهمين مع المؤسسات والجمعيات العامة (مثل المنظمات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والتعليمية ، والخيرية ، والدينية المسيحية والمسلمة والمنظمات غير الحكومية والتي لها علاقة بالتنمية) وهي مؤسسات لا يمكن انكار دور المقاومة الذي قامت به . وفي ظل غياب دولة وبلدية كان من الممكن قيامهما بالدفاع عن مصالح السكان الفلسطينيين ، فان هذه التنظيمات قد اخذت على عاتقها مسؤولية توفير جزء من احتياجات السكان. وبالمقابل فان ظروف الاحتلال التي احاطت بهم حددت وبشكل كبير نشاطهم ، وامكانيات توسعهم ، وبشكل غير مباشر جمدت التطور الداخلي والبنيوي لهم .

فالكثير منها ادير لسنوات عديدة من قبل نفس الاشخاص نتيجة لغياب حياة ديمقراطية وتمثيلية سليمة . وبما انها كانت في الغالب مراتبية فان نمط التنظيم الداخلي ترك مكانا بسيطا لمشاركة الاعضاء في اتخاذ القرار . واخيرا وبدرجات مختلفة ، فان هذه التنظيمات التي حصلت وأدارت اموالا كبيرة نسبيا كانت نادرا ما تقدم حسابات وافية وحسب الاصول حول إدارة الشؤون المالية . ومن خلال اعادة وتوثيق الارتباط مع سكان القدس ، فان هذه المنظمات تستطيع بشكل كامل تحمل مسؤوليتها للقيام بدور الوكيل ضمن مشروع للتعبئة المدينية . وان تدعيم العلاقات مع المجتمع المحلي يتم بالاساس من خلال ادماج هذا المجتمع في مجالس الاحياء وايضا داخل برنامج اقتصادي-اجتماعي يتطلب التشاور والتنسيق بين مختلف الفاعلين .

وفي مرحلة لاحقة تدمج الاستراتيجيات المحلية للحارة ، ضمن استراتيجية لكل مناطق المدينة . ويتم تشكيل تجمع اوسع يطلق عليه اسم " المنبر من اجل القدس" يضم ممثلين عن كل مجلس حارة ، ممثلاً عن كل الاحزاب والفصائل الفلسطينية ، ممثلين للمؤسسات الاقتصادية ، والدينية ومنظمات الخدمات ، ويكون لهذا المجلس تفويض ومهمة رئيسية تتمثل في بلورة ودعم نتائج الاستشارات والتوصيات ضمن استراتيجية شاملة . بعد ذلك ، تطرح هذه الاستراتيجية البرنامج في الحارات لتناقش وليتم تبنيها من قبل السكان لتشكل " ميثاق المواطنين من اجل القدس " والتي من الممكن ان تصبح اساس العمل لتطوير سياسة فلسطينية لتنمية المدينة ، سياسة مبنية على الاحتياجات والاماني الحقيقية للسكان . هذا المشروع حول " مستقبل القدس " يجب ان يتضمن عناصر للدفاع عن الارض والمكان في المدينة ليمنع عملية أسرلة الارض ، وعناصر تحدد وتوجه محاور التطوير الاقتصادي وكذلك اوليات التطوير الحضري (السكن ، وشبكة مواصلات ، وبنى تحتية ...الخ) وان اعداد وتحقيق مثل هذا المشروع يتطلب بالضرورة مشاركة بين مختلف المجموعات الفاعلة بما في ذلك سكان الحارات والفاعلون السياسيون (مثل ممثلو الاحزاب والفصائل السياسية) والاقتصاديون ، والمنظمات العامة غير الحكومية العاملة في القدس.

ولتعميم هذه الاستراتيجية ، فان حملة دعائية وشعبية كبيرة يجب ان تنظم وتنسق حول شعار " القدس مدينتنا " يكون من بين اهدافها اعلام الرأي العام العالمي (وخصوصا السياح) وبمساعدة الغرفة التجارية ، ووكالات السياحة والسفر ، ونقابات الفنادق ، ومختلف المؤسسات الاقتصادية القائمة في القدس فان هذه الحملة من الممكن ان تصل الى قطاعات مختلفة خلال وجودها او مرورها في القدس الفلسطينية . وبشكل مواز ، فان فروعا لانعاش وتنشيط الحياة في الحارات يمكن ان يعمل به من خلال نشاطات تسمح للسكان باعادة السيطرة على مكانهم ، وتعزيز روح الانتماء للحارة وللمدينة ، والشعور بالفخر والوعي بحقوقهم . وعلى سبيل المثال يمكن تحقيق ذلك من خلال نشاطات لتنظيف الشوارع والازقة والاراضي الخالية ، ونشاطات تفضي الى اضفاء طابع من الخضرة ، واخرى تسمح بتحويل بعض الاراضي المتروكة الى ملاعب للاطفال . وفي الواقع ، يجب تكرار ومضاعفة التجارب كتجربة برج ......، او تجربة مركز " السرايا " داخل البلدة القديمة وتجربة " يوم القدس" والذي نظم بواسطة حركة الحق في

السكن[٦] . هذه المبادرات تمثل نموذجا لعملية التشاور والتعبئة واعادة الانتباه باستخدام المكان لصالح سكانه. ومثل هذه الحركة التي تعيد " احتلال " المكان بوصفه ساحة للحياة المدنية والسياسية تشجع على تعزيز التضامن بين السكان لمواجهة تهديدات المستوطنين والسلطات الاسرائيلية .

وفي الواقع فان مبادرات كهذه يمكن ان تخلق موازين قوى لصالح الفلسطينيين خلال المفاوضات المتعلقة بالقدس ، وان استراتيجية تعبئة مدينية بضمنها عملية تطوير محلي تتم بشكل ذاتي ومستقل عن الاسرائيليين ستخدم الفلسطينيين انفسهم في المقام الاول. وستؤدي هذه السياسة الى تعزيز النضال من اجل ان تصبح القدس عاصمة للدولة الفلسطينية .

---

[٦] حركة الحق في السكن تضم تجمعا يضم اكثر من عشر منظمات فلسطينية واسرائيلية ، فلسطينية في شهر ايار ١٩٩٥ وقد نظم هذا التجمع اسبوعا من النشاطات في مجال الاعلام والتعبئة حول القدس .



خلفيات احصائية

- وليد مصطفى : جداول وأرقام حيوية حول الأوضاع في القدس



جداول وأرقام حول القدس

اعداد : د. وليد مصطفى

الجداول التالية ضرورية لكل باحث ومتابع لموضوع القدس وقد حاولنا فيها تأمين صورة إحصائية واسعة لأوضاع القدس في القرن العشرين .

وقد قمت بتجميع هذه الأرقام ووضعها في جداول من العديد من المصادر الإحصائية المعتمدة وأهمها :

١- **إحصاء نفوس فلسطين للعام ١٩٢٢** ، إصدار حكومة فلسطين - القدس عام١٩٢٣ .

٢- **إحصاء نفوس فلسطين للعام ١٩٣١** ، إصدار حكومة فلسطين - القدس عام ١٩٣١.

٣- **تقرير المستشار البريطاني في فلسطين المقدم للمندوب البريطاني في الامم المتحدة** - القدس ١٩٤٧.

٤- **إحصاء قرى فلسطين عام ١٩٤٥** - إعداد سامي هداوي - بيروت - ١٩٧٠.

٥- **خارطة القدس مقياس ١/١٠,٠٠٠** - اعداد سامي هداوي ونشر مكتب اللاجئين العرب الفلسطينيين - نيويورك .

٦- **إحصاء المساكن لعام ١٩٥٢ - لواء القدس** ، إصدار الحكومة الاردنية - القدس عام ١٩٥٣ .

٧- **تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٦١ - لواء القدس** ، إصدار الحكومة الاردنية - عمان ١٩٦٣ .

٨- **كتاب القدس الإحصائي السنوي لسنوات ١٩٩٠-١٩٩٣** ، إصدار بلدية القدس - القدس ١٩٩٥.

٩- **القدس الشرقية - احصاء السكان والمساكن لعام ١٩٦٧** ، إصدار دائرة الإحصاء المركزية الاسرائيلية - القدس ١٩٦٨ .

١٠- **طاقة المساكن في القدس** - تقرير بلدية القدس لعام ١٩٩٣ .

١١- **المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية** - تأليف خليل تفكجي ، جمعية الدراسات العربية - القدس ١٩٩٤

١٢- أرقام حول الأراضي المصادرة والمستعمرات في القدس ، جمع خليل تفكجي .

يمكن تقسيم هذه الجداول الى ثلاث مجموعات :

أ) وضع القدس حتى عام ١٩٤٨

ب) القدس الشرقية ما بين ١٩٤٩-١٩٦٧

ج) القدس الشرقية من ١٩٦٧-١٩٩٥

وان كانت الارقام في هذه الجداول تتحدث عن نفسها الا اني ارغب في التعليق باختصار على أهم ما تشير اليه .

الجدول رقم ١ : يبين الزيادة التي حصلت على مساحة بلدية القدس الغربية والشرقية للاعوام ١٩٤٩-١٩٩٠ . بحيث أدت حرب ١٩٤٨ الى وقوع ٨٠,٥٪ من مساحة بلدية القدس تحت السيطرة الاسرائيلية ، في الوقت الذي لم تتعد ملكية اليهود ٣٤٪ من هذه المساحة (انظر الجدول رقم ٤) . كما يشير الجدول الى ان مساحة القدس الغربية البلدية وحتى عام ١٩٦٧، قد تضاعفت بمعدل ٢,٣ المرة على حساب الاراضي العربية التي وقعت تحت السيطرة الاسرائيلية عام ١٩٤٨. وهي بالاساس اراض تعود لقرى دير ياسين، ولفتا ، وعين كارم ، والمالحة ، وبيت صفافا ، وشرفات المجاورة . اما القدس الشرقية فما تبقى من اراض بلدية تحت سيطرة العرب اضيف اليها سلوان والثوري وشعفاط وشكلت مجتمعة بلدية القدس الشرقية ولكن بمساحة لم تصل الى اكثر من ١٥,٨٪ من المساحة التي وصلت اليها بلدية القدس الغربية .

والمرحلة الحاسمة في زيادة مساحة القدس الشرقية جاءت وللاسباب التوسعية الاسرائيلية المعروفة ، عندما تم توسيع حدود البلدية ب ١١,٦ مرة وضمها لبلدية القدس الغربية وذلك إثر عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧ . كما قامت السلطات الاسرائيلية عام ١٩٩٠ بزيادة مساحة القدس الغربية على اراضي قرى الولجة ، والقبو، وخربة اللوز، وصطاف، وصوبا غربي القدس .

وهذا بمجمله يعني ان مساحة القدس الشرقية والغربية البلدية قد تضاعفت بما كان عليه الوضع عام ١٩٤٩ بما يقدر ب ٦ مرات.

الجدول رقم ٢ : يشير الى التغيرات التي جرت على سكان القدس ما بين ١٩١٨-١٩٤٨ من الناحية العددية والتركيبة القومية . وذلك في مرحلة الانتداب البريطاني ، مرحلة تنفيذ مخطط إقامة الوطن اليهودي في فلسطين .

فقد شهدت هذه المرحلة تزايدا كثيرا في عدد السكان اليهود في القدس ، فبعد أن كانت نسبة هؤلاء تعادل ٢٦,٣٪ من سكان القدس (حوالي ٣٧٨٠) عام ١٨٧٢ ، وبعد ارتفاع هذه النسبة عشية الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ الى ٤٥٪ (حوالي ١٨٧٠٠)(*) فان هذه الزيادة ارتفعت بمعدلات اكبر في سنوات الانتداب ، حيث وصلت عام ١٩٢٢ الى ٥٤,٧٪ وعام ١٩٤٧ الى ٦٠,٤٪ .

أما فيما يتعلق بالبلدة القديمة فقد حافظت طوال الوقت على الأغلبية العربية الكبيرة.

وتجدر الاشارة ايضا الى ان التواجد العربي في القدس كان أيضا خارج الاسوار ، في المناطق الشرقية والغربية حيث كان التـــواجد في المناطق الغربية ، في أحياء القطمون والبقعة (بما فيها الحي الالماني واليوناني) ، وباب الخليل والطالبية والمصرارة ، ومأمن الله والشماعة وجورة العناب ، وشنلر وشارعي يافا والأنبياء . وقد وصل تعدادهم في هذه الاحياء الى ٢٥ الفا عشية حرب ١٩٤٨ .

الجدولان ٣و٤ : يشيران الى توزيع الارض وفق الملكية عشية حرب ١٩٤٨ في حدود بلدية القدس ، وكذلك بعد تقسيم أراضي القدس وفق خط اطلاق النار للعام ١٩٤٩ . حيث تصل ملكية العرب لأراضي البلدية ككل الى ٤٠٪ وفي حدود بلدية القدس الغربية هي ٣٣,٩٪ ، بينما ملكية اليهود في اراضي القدس الغربية لم تتعد ٣٠٪ فيما النسبة الاخرى هي ملكية عامة للبلدية والحكومة (طرق) ، وهي بالأصل ارض عربية . وكذلك هناك نسبة مرتفعة للمؤسسات الاوروبية المسيحية والتي تصل الى ١٥,٢٪ من أراضي بلدية القدس الغربية ، و ١٣,٨٪ من ملكية اراضي بلدية القدس بشكل عام حتى عشية حرب ١٩٤٨ .

(*) تميل الاحصائيات الاسرائيلية لتلك الفترة الى المبالغة عادة بعدد السكان اليهود ، وذلك بهدف تبيان انهم شكلوا اغلبية في القدس قبل الانتداب ، وتذكر في هذا الصدد ارقام ٤٥ الفا بما فيها ١٩ الفا في حارة اليهود بالبلدة القديمة ، ولعل هذا الرقم الاخير وحده يكفي لتبيان عدم صحة هذه الارقام .

الجدولان ٦و٧ : لقد رأيت الا اقصر الارقام والجداول بالرغم من أنها تغطي مرحلة ١٩٤٩-١٩٦٧ ، على المناطق التي كانت داخل حدود بلدية القدس الشرقية حينها ، بل لتشمل المناطق الاخرى التي ضمت للقدس الشرقية بعد عدوان ٥ حزيران ، ١٩٦٧ . وذلك للمساعدة في تصور الوضع المقبل بعد عام ١٩٦٧ وما آلت اليه القدس الشرقية ، فيما يتعلق بالسكان والمساكن والاراضي.

ومما يلفت الانتباه فورا في الجدولين رقم(٦و٧) ان عدد سكان القدس الشرقية الموسعة ، ووفق الإحصاء الذي قامت به السلطات الاسرائيلية المحتلة ، بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٧ ، قد انخفض بالمقارنة لما كان عليه عام ١٩٦١ بنسبة ١٧,٥٪ ، وهذا يعني وفق الحسابات التي اجريتها ، آخذين بعين الاعتبار الزيادة السنوية الطبيعية في الفترة ما بين ١٩٦١-١٩٦٧ ، أن عدد سكان القدس الشرقية بحدودها الموسعة قد انخفض بما يعادل ٢٦,٦ الفا من السكان ، هجروا المدينة بسبب الحرب ، اما الى شرق النهر او الى مناطق الضفة الغربية القريبة ، او اقتلعوا من القدس كما سنرى تاليا .

ونحن نلحظ من الجدول رقم (٧) ان عدد سكان القدس الشرقية بحدودها الموسعة، كان عند اجراء الاحصاء الاسرائيلي هو نفسه عام ١٩٥٢ تقريبا ، بمعنى ان الزيادة السكانية الناتجة عن الزيادة الطبيعية او الهجرة الى القدس في تلك الفترة، بسبب عوامل الجذب الادارية والاقتصادية والثقافية ، قد تم القضاء عليها بسبب الهجرة التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي للمدينة .

ونفس الظاهرة نلحظها في مؤشر آخر في الجدول رقم (٧) الا وهوالوحدات السكنية، فبالرغم من زيادة الوحدات السكنية ما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٧ ب ٢,٦ المره ، فإن عدد السكان تقلص . مما يعني ان النهضة العمرانية التي شهدتها القدس في تلك الفترة انتهت الى بيوت كثيرة هجرها سكانها . ولا ننسى في هذا المجال ١٠٤٨ شقة تم هدمها في الايام الاولى للاحتلال في البلدة القديمة (حارات الشرف والمغاربة والميدان والنبي داوود) ، والتي كانت تضم بين جنباتها قرابة ٦ آلاف فلسطيني ، لاقامة حارة اليهود في البلدة القديمة مكانها .

وهذه الاحداث الأليمة الأخيرة تفسر جزئيا انخفاض عدد الفلسطينيين في البلدة القديمة ما بين ١٩٦١-١٩٦٧ بنسبة ٣٥,٧٪ .

الجدول رقم ٨ : تتحدث ارقامه عن أوضاع الاراضي في القدس الشرقية بعد ١٩٦٧ والتي نلحظ فورا ان ٣٠,٨٪ قد تمت مصادرتها ، و ٥٥,٧٪ منها موجودة خارج التنظيم ومحولة الى مناطق خضراء ، ومناطق للاستفادة العامة ، والبعض منها مغلق امنيا لقربه من المستوطنات المقامة او معسكرات للجيش الاسرائيلي . وهي بمعظمها اراضي احتياط للتوسع المدني الاسرائيلي المستمر .

وبالمقابل نلحظ ان ما تبقى للفلسطينيين هو ١٣,٥٪ من مساحة القدس لاغراض السكن الحالي والمستقبلي ولأغراض أخرى .

ويشير الجدول الى تفاصيل مصادرة الاراضي بالدونمات وتوزيعها الجغرافي ، والتي تشير ان القرار الاستراتيجي الاسرائيلي بالتوسع وبناء المستوطنات في القدس قد اخذ مبكرا ؛ حيث صودر عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٠ قرابة ٦٩٪ من الاراضي التي تمت مصادرتها في منطقة القدس الشرقية طوال فترة الاحتلال ، والتي بوشر عليها بناء معظم الاحياء اليهودية في القدس الشرقية .

الجدول رقم ٩: مخصص لالقاء ضوء على اوضاع الاحياء العربية في القدس (١٩ حيا وفق التقسيم البلدي الحالي) ، والاراضي التابعة لكل حي (بما فيها الخارجة عن التنظيم ، والمناطق الخضراء وغيرها) والوحدات السكنية وعدد السكان .

ومن المهم في مجال الاراضي ملاحظة ان ٥٥,٧٪ من اراضي القدس الشرقية ، لا زالت من ناحية نظرية مسجلة باسماء اصحابها العرب ، وبالتالي غير مصادرة ، وهذا يفتح المجال اوسع للصراع من اجل تخليصها من خطط التوسع ، وبالطبع هذا لا يلغي استمرار الصراع من اجل استعادة الحقوق في الاراضي المصادرة .

نلحظ ايضا وفي مجال الوحدات السكنية المقامة من قبل العرب بعد عام ١٩٦٧ ، ان عددها متواضع جدا . ويعود ذلك بالطبع للمعيقات الاسرائيلية التي لا تعرف الحدود في هذا المجال بما فيها ، ووفق المخططات التنظيمية للبلدية ، استثناء اقامة اية مبان جديدة في البلدة القديمة واحياء وادي الجوز ، والصوانة ، وسلوان ومنطقة طريق نابلس باكملها . وعند مقارنة البناء العربي ما بعد ١٩٦٧ بالبناء اليهودي في القدس الشرقية ، نلاحظ أن العرب وبوسائل مختلفة اقاموا ١٠٤٩٢ وحدة سكنية ما بين ١٩٦٧-١٩٩٣ ، بمعدل ٤٠٣ وحدة في العام ، بينما اقيم لنفس الفترة ووفق الجدول رقم ١٠ ما يساوي ٤٣٤٤٩ وحدة سكنية يهودية ، بمعدل ١٧٣٨

وحدة في العام . وعند مقارنة الاكتظاظ السكاني للوحدة السكنية عند العرب واليهود في القدس الشرقية نجده عند العرب ٦,٨ للوحدة السكنية الواحدة وعند اليهود ٣,٥.

أما فيما يتعلق بعدد السكان العرب وتوزيعهم على الأحياء ووفق أرقام بلدية القدس، فقد قدر عام ١٩٩٣ بحوالي ١٥٠,٦ الفا ، مما يعني ، انه ووفق معدلات النمو السنوية التي لوحظت في القدس في عقد الثمانينيات ، ان عدد سكان القدس الشرقية العرب وصل في نهاية ١٩٩٥ الى ١٦٢,٥ الفا . وهذا يعني ان عدد سكان القدس العرب قد ازداد عما كان عليه عند احصاء ١٩٦٧ بنسبة ٢,٤ المرة ، وهو بشكل عام يناسب الزيادة الطبيعية على مستوى الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، حيث يتضاعف السكان لدينا وفق معدلات الزيادة السنوية كل ٢١ سنة .

الا ان متابعة التوزيع الجغرافي للزيادة السنوية يجعلنا نلاحظ النزيف السكاني الجاري في البلدة القديمة ، والتي لم يزد سكانها خلال الفترة المدروسة الا بنسبة ٩,٣٪ . وهذا بدوره يلقي على المتابع والسياسي والمهتم اعباء كبيرة تجاه البلدة القديمة ، من حيث ترميم بيوتها وحاراتها وجعلها صالحة للعمل وللسكن ، مما يشجع على البقاء فيها . بالطبع طاقة استيعاب البلدة القديمة محدودة للسكن ، فهي في احسن الاحوال لا تستطيع استيعاب ما يزيد عن ٤٠ الفا ، ولكن بالتأكيد قدرتها على الاستيعاب هي اعلى مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر ، ودليل ذلك انها ووفق الجدول رقم ٦ استوعبت عام ١٩٦١ ما يعادل ٣٦,٨ الفا .

الجدول رقم ١٠ : كرسناه لاعطاء صورة لما وصل اليه البناء الاسرائيلي في القدس الشرقية ، مع ذكر سنة البدء في تنفيذ المستعمرة وعلى اية اراض اقيمت ، وما هو الحجم الذي وصلت اليه سكانا ووحدات سكنية .

ويهمنا ان نشير الى انه ، ووفق المخطط البلدي الذي يتم تطبيقه ، فان عدد الوحدات السكنية اليهودية في القدس الشرقية سيصل في نهاية عام ١٩٩٥ الى ٥٢٥٠٠ وحدة سكنية ، وان عدد اليهود سيصل فيها الى ما يقارب ١٨٤ الفا ، وان معدلات البناء اذا استمرت في هذه المستعمرات وفق المخططات الموضوعة ، فان عدد هذه الوحدات سيصل عام ٢٠٠٠ الى ٦٣٥٠٠ وحدة سكنية ، قادرة على استيعاب ٢٢٣ الف مستوطن يهودي . علما بأن عدد السكان اليهود في القدس الغربية قد قدر في نهاية عام ١٩٩٥ بحوالي ٢٥٧,٧ الفا ، أي انه من المخطط ان يتقارب عدد اليهود في القدس الشرقية والغربية ، وان مجموعهما سيصل الى نصف مليون عام ٢٠٠٠.

وبالمقابل فان عدد السكان العرب ، ووفق معدلات الزيادة السنوية ، من المفروض ان يصل في عام ٢٠٠٠ الى ١٩٧ الفا ، ولكن اذا استمرت معدلات البناء العربي على ما هي عليه الان ، فلن تكون قادرة الا على استيعاب ١/٣ هذه الزيادة ، مما سيضطر عشرين الف مواطن آخر للبحث عن سكن خارج حدود بلدية القدس .

واخيرا ، ومن متابعة التوزيع الجغرافي للأحياء الاستيطانية اليهودية في القدس الشرقية لا بد وان يلاحظ المتابع انها اقيمت ، وتتوسع بالاساس كي تحد من أي توسع سكاني فلسطيني في أي من الاتجاهات ، كما وانها قامت كي تمنع من قيام أي تواصل بين الاحياء العربية ، وكي لا تغدو وحدة واحدة متصلة ، بل تبقى احياء معزولة تسهل السيطرة عليها ، وتحول دون قيام كيان موحد منها في المستقبل يشكل اساسا لعاصمة للدولة الفلسطينية ، بل يبقيها احياء مبعثرة لا تربط بينها الروابط ، يصعب التفكير حتى في تقديم الخدمات المطلوبة لها كوحدة واحدة .

جدول رقم (١)*

مساحة بلدية القدس

بالدونمات

السنة	القدس الشرقية	القدس الغربية	المناطق الحرام والامم المتحدة	المجموع
١٩٤٩[١]	٣٠٩١	١٦٢٦١	٨٥٠	٢٠٢٠٢
١٩٥٢[٢]	٦٠٠٠	٣٣٥٠٠	٨٥٠	٣٧٤٤١
١٩٥٨	٦٠٠٠	٣٣٥٠٠	٨٥٠	٤٠٣٥٠
١٩٦٣	٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	٨٥٠	٤٢٨٥٠
١٩٦٤	٦٠٠٠	٣٨١٠٠	٨٥٠	٤٤٩٥٠
١٩٦٧	٦٩٩٠٠	٣٨١٠٠	–	١٠٨٠٠٠
١٩٨٥	٧٠٤٠٠	٣٨١٠٠	–	١٠٨٥٠٠
١٩٩٣	٧٠٤٠٠	٥٢٦٠٠	–	١٢٣٠٠٠

* انظر الملاحظات التحليلية حول هذه الجداول ص ١٨٣.

[١] المصدر :

Sami Hadawi : Jerusalem (map) Scale 1:10,000 , Newyork - Published by the Palestine Arab Refugee office.

[٢] الارقام للاعوام ١٩٥٢ --١٩٩٣ من المصدرين :

أ – امانة القدس ، اوراق خاصة للمرحوم روحي الخطيب ، أمين القدس .

ب – Jerusalem - Statistical Year Book -1993 ,Jerusalem -1995

جدول رقم (٢)

تطور عدد سكان القدس

١٩١٨ - ١٩٤٨

اسم الموقع	١٩٢٢ (١)	١٩٢٢	١٩٢٢	١٩٣١ (٢)	١٩٣١	١٩٣١	١٩٤٧ (٣)	١٩٤٧	١٩٤٧
	عرب	يهود	مجموع	عرب	يهود	مجموع	عرب	يهود	مجموع
البلدة القديمة	١٦٦٠٨	٥٦٣٩	٢٢٢٤٧	١٩٩٦١	٥٢٢٢	٢٥١٨٣	٣٣٦٠٠	٢٤٠٠	٣٦٠٠٠
القــــــدس الجديدة	١١٥١٠	٢٨٣٣٢	٣٩٨٤٢	١٩٣٢٠	٤٦٠٠٠	٦٥٣٢٠	٣١٥٠٠	٩٧٠٠٠	١٢٨٥٠٠
المجموع	٢٨١١٨	٣٣٩٧١	٦٢٠٨٩	٣٩٢٨١	٥١٢٢٢	٩٠٥٠٣	٦٥١٠٠	٩٩٤٠٠	١٦٤٥٠٠

١- المصدر: احصاء نفوس فلسطين ١٩٢٢،القدس ١٩٢٣

٢- المصدر: احصاء نفوس فلسطين ١٩٣١، القدس ١٩٣٢

٣- المصدر: تقرير المستشار البريطاني لمندوب بريطانيا في الامم المتحدة ١٩٤٧.

جدول رقم (٣)

ملكية الاراضي في القدس حدود البلدية

عام ١٩٤٨

مجمل المساحة*	٢٠٢٠٢ دونما
ملكية العرب منها	٪٤٠
ملكية اليهود منها	٪٢٦,١٢
ملكية المؤسسات الاوروبية المسيحية	٪١٣,٨٦
حكومية وبلدية وطرق	٪٢٠,٠٢
المجموع	٪١٠٠,٠٠

تقسيم الاراضي في القدس وفق خط وقف اطلاق النار ١٩٤٩.

١٦٢٦١ دونما	تحت السيطرة الاسرائيلية
٣٠٩١ دونما	تحت السيطرة الاردنية
٨٥٠ دونما	مناطق حرام او تحت اشراف الامم المتحدة

* من مساحة البلدة القديمة (٨٧١ دونما) لم تتعد ملكية اليهود ٥ دونمات .

جدول رقم (٤)

ملكية الارض في القدس الغربية / تحت السيطرة الاسرائيلية

ملكية للعرب	٣٣,٩٪
ملكية لليهود	٣٠,٠٤٪
ملكية المؤسسات الاوروبية المسيحية	١٥,٢١٪
حكومية وبلدية وطرقات	٢١,٠٦٪
المجموع	١٠٠,٠٠٪

المصدر : للجدولين رقم ٣ و ٤ : خارطة القدس مقياس ١/١٠,٠٠٠ – اعداد سامي هداوي ، نشر مكتب اللاجئين العرب الفلسطينيين / نيويورك (بالانجليزية) .

جدول رقم (٥)

اوضاع الأرض في القدس الشرقية

١٩٩٣

٣٩١٥٨ دونما	خارج التنظيم (مناطق خضراء،طرق،مغلقة امنيا ..الخ) احتياطي للتوسع ،البناء الاسرائيلي
٢١٧٣٨ دونما	أراضٍ مصادرة اقيم عليها ١٥ مستعمرة (حيا) يهوديا بلغ مجموع مساحة مخططاتها ١٨٧٦٩ دونما
٩٥٠٤ دونما	مخصصة للبناء العربي
٧٠٤٠٠ دونما	المجموع

جدول رقم (٦)

عدد سكان القدس بالحدود البلدية الحالية

١٩٦١ - ١٩٦٧

اسم الموقع	١٩٦١ (١)	١٩٦٧ (٢)
البلدة القديمة	٣٦٨٠٢	٢٣٦٧٥
خارج السور/حدود البلدية قبل ١٩٦٧	٢٣٦٨٦	٩٥٩٣ **
الطور	٤٢٨٩	٥٧٠١
العيسوية	١١٦٣	١٦١٣
شعفاط	٢٥٤١	٣٤٠٠
قلنديا/ضاحية البريد ، وكفرعقب على الشارع الرئيسي	١٣٠٦	١١٢٣
سلوان	ضمن بلدية القدس	٧٢٤٣
الثوري	ضمن بلدية القدس	٣٨٥٨
صور باهر ، وام طوبى ، وعرب السواحره	٥٧٦٠	٤٧١٠
بيت صفافا وشرفات	١١٥٣	١٣٣٢
المجموع	٧٩٧٦٧	٦٥٨٥٧

(١) المصدر : أول تعداد عام للسكان والمساكن ١٩٦١/١١/١٨ ، التقرير الأولي رقم ٧ ، خصائص وتوزيع السكان في لواء القدس ، دائرة الاحصاءات العامة ، أيار ١٩٦٣.

(٢) East Jerusalem - مصدر سابق .

** باستثناء سلوان والثوري .

جدول رقم (٧)

إحصاء السكان والمساكن في القدس الشرقية

الحدود الحالية لعامي ١٩٥٢ و ١٩٦٧

اسم الموقع	١٩٥٢ (١) وحدات سكنية	١٩٥٢ سكان	١٩٦٧(٢) وحدات سكنية	١٩٦٧ سكان
البلدة القديمة	٢٣٦٩	٤٦٧١٣	٢٥٧٤	٢٣٦٧٥
وادي الجوز	مع البلدة القديمة	مع البلدة القديمة	٥٢٦	٣٤١٨
الشيخ جراح	"	"	٣٢٨	١٧٤٣
طريق نابلس	"	"	١٦٠	٨٧٣
باب الساهرة و الاميركان كولوني	"	"	٦٧٨	٣٥٥٩
الطور	٢٠٨	٢٤٤٥	٩٣٥	٥٧٠١
العيسوية	١٠٧	٧٧٥	٢٨٨	١٦١٣
شعفاط	١٤٣	١٤٣٦	٦٠٥	٣٤٠٠
بيت حنينا الفوقا	–	–	٦٦٠	٣٦٠٩
قلنديا ضاحية البريد،كفر عقب(الشارع الرئيسي) *	–	–	٢٠٥	١١٢٣
سلوان	٧٤٨	٦٤٦٠	١٢٧١	٧٢٤٣
الثوري **	٦٣٥	٤٠٦١	٦٧٢	٣٨٥٨
صور باهر وام طوبى***	٣٢٥	٢٤٣١	٨٥٥	٤٧١٠
بيت صفافا وشرفات	١٦٧	١٣٠٣	٢٦٧	١٣٣٢
المجموع	٤٧٠٢	٦٥٦٢٤	١٢٣٦٨	٦٥٨٥٧

(١) المصدر : احصاء المساكن لعام ١٩٥٢ ، قسم احصاءات المدن والقرى في لواء القدس ، القدس ، ١٩٥٣.

* المقصود الأحياء التي تطورت على شارع القدس – رام الله

** مع عرب السواحرة لأرقام ١٩٥٢

*** مع عرب السواحرة لأرقام ١٩٦٧

(٢) المصدر : East Jerusalem , Census of population and Housing 1967, Jerusalem, 1968

جدول رقم (٨)

الأراضي المصادرة وفق سنة وقرار المصادرة

السنة	المساحة بالدونمات	الموقع
١٩٦٧	١١٦ *	البلدة القديمة(حارة المغاربة،حارة الشرف،حارة النبي داود، حي الميدان وحي السريان)
١٩٦٨	٣٣٤٥	الشيخ جراح،أرض السمار،واد الجوز،خلة نوح/أرض حرام/.
١٩٧٠	٤٨٤٠	بيت اكسا،لفتا،شعفاط
	٢٢٤٠	صور باهر
	٢٧٠٠	بيت جالا، بيت صفافا، شرفات
	٤٧٠	بيت حنينا
	١٢٠٠	قلنديا ، بيت حنينا
	٢٣٠	حول السور القديم
١٩٨٠	٤٠	بيت صفافا
	٦٠٠	بيت حنينا
	٣٨٠٠	بيت حنينا،حزما،عناتا
١٩٨٢	١٣٧	قلنديا
١٩٩٠	١٨٥٠	بيت ساحور، صور باهر
١٩٩١	١٧٠	بيت صفافا
المجموع	٢١٧٣٨	

* الأدبيات الحديثة الاسرائيلية تشير الى ان هذه المساحة بلغت عام ١٩٩٣ ١٣٠ دونما و لم نعثر على كيفية توسع هذه المساحة (Jerusalem Stat. Year book - 1995 p.9).

جدول رقم (٩)

الاحياء العربية في القدس الشرقية
داخل حدود البلدية

الاسم	مساحة الارض التابعة للموقع بالدونمات *	عدد الوحدات المقامه/١٩٩٣	عدد السكان/١٩٩٣
البلدة القديمة	٨٧١ **	٤٣٧٠	٢٥٩٠٠
كفر عقب	٢٣٣٤	٥٩٠	٥٢٠٠
قلنديا	٣٣١٥	مع كفر عقب	مع كفر عقب
بيت حنينا	٥١٦٣	٥٨٠٠	١٦٩٠٠
شعفاط	٦٢٥٧	مع بيت حنينا	١٨٥٠٠
العيسوية	٢٤٤١	٧٠٠	٤٧٠٠
عقبة الصوانة	١٣٦٢	١٢٣٠	١٢٧٠٠
الطور والشياح	١٢٥٨	٨٢٠	مع عقبة الصوانة
وادي الجوز	٣٥٩	٩٠٠	٦٠٠٠
الشيخ جراح	٦٣٥	١١٠٠	٢٤٠٠
طريق نابلس	٤٠٠	٢٠٠	١٠٠٠
باب الساهرة و الاميركان كولوني	٤٨٦	مع الشيخ جراح	٤١٠٠
واد الحلوة	٥٠٢	٤٠٠	٢٤٠٠

* الأرقام مأخوذة من كتاب القدس الاحصائي السنوي ، ١٩٩٥ بالانجليزية .

** بما فيها حارة اليهود .

تابع جدول رقم (٩)

الاسم	مساحة الارض التابعة للموقع/بالدونمات	عدد الوحدات المقامه/١٩٩٣	عدد السكان/١٩٩٣
سلوان	٥٢٢	١٢٠٠	٦٤٠٠
راس العمود	١٢٧١	١٢٤٠	٩٦٠٠
الثوري	١٨٥٣	١٤٠٠	٩٤٠٠
عرب السواحرة	٥٠٢٩	١١٢٠	٨٣٠٠
صور باهر وام طوبى	٩٥٩٢	٩٩٠	٧٢٠٠
بيت صفافا و شرفات	٨٣٤٣	٨٠٠	٤٦٠٠
أماكن اخرى	–	–	٥٣٠٠
المجموع	٥١٩٩٣ *	٢٢٨٦٠ **	١٥٠٦٠٠ ***

* يدخل في هذا الرقم أراض مصادرة تبلغ مساحتها ٣٣٣١ دونما دخلت في عداد المناطق المشار اليها سابقا ، بحكم التقسيم الاداري الاسرائيلي وخاصة المنطقة الصناعية في قلنديا وشعفاط / وريخس شعفاط / وأخرى.

** وفق المخطط الاسرائيلي فان هناك امكانية لبناء ١٥٢١٠ وحدة سكنية فقط في المستقبل المنظور، وليس في كل الأحياء / فالبلدة القديمة ووادي الجوز وطريق نابلس ، والصوانة وسلوان لا مجال هناك لاضافة بيت واحد.

*** هذا تقدير لبلدية القدس في نشرة طاقة المساكن في القدس للعام ١٩٩٣ / شهر آب.

جدول رقم (١٠)

المستعمرات الاسرائيلية المقامة في القدس الشرقية

الاسم	سنة البدء في التنفيذ	مساحة المخطط بالدونمات	عدد الوحدات السكنية/٩٣	السكان عام١٩٩٣	الارض المقامة عليها
حارة اليهود	١٩٦٨	١١٦	٧٠٠	٢٣٠٠	البلدة القديمة
رامات اشكول و جفعات همفتار	١٩٦٨	٧٥٠	٢٠٠٠	٦٦٠٠	المنطقة الحرام،لفتا
التلة الفرنسية	١٩٦٨	٨٢٢	٢٦٠٠	٦٥٠٠	كرم لويز وارض السمار
الجامعة العبرية	١٩٦٩	٧٤٠	١٠٠٠	٢٥٠٠	ارض السمار،وادي الجوز
جيلو	١٩٧١	٢٩٩٥	١٠٠٠٠	٣٠٢٠٠	بيت جالا،بيت صفافا،شرفات
النبي يعقوب	١٩٧٢	٨٦٢	٣٨٥٠	١٨٨٠٠	بيت حنينا
راموت	١٩٧٣	٢٨٧٥	٨٠٠٠	٣٧٢٠٠	بيت إكسا، لفتا ، شعفاط

تابع جدول رقم (١٠)

الاسم	سنة البدء في التنفيذ	مساحة المخطط بالدونمات	عدد الوحدات السكنية/٩٣	السكان عام ١٩٩٣	الأرض المقامة عليها
تلبيوت الشرقية	١٩٧٣	٢٥٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	المنطقة الحرام(صور باهر)
معلوت دفنا	١٩٧٣	٣٠٧	١٣٦٨	٤٧٠٠	الشيخ جراح،المنطقة الحرام
عطروت	١٩٧٣	١٣٦٠	منطقة صناعية		قلنديا،بيت حنينا
بسغات زئييف و بسغات عومر	١٩٨٥	٢٨٥٠	٨٦٨٠	٢٩٠٠٠	بيت حنينا،حزما،عناتا
ريخس شعفاط	١٩٩٠	١١٩٨	في طور لا تتوفر	البناء معلومات	شعفاط
جفعات ماتوس	١٩٩١	١٧٠	٢٥١كرفان	١٠٤٠	بيت جالا،بيت صفافا
هارهحوماة	١٩٩٦-١٩٩٧	١٢٢٤	-	-	بيت ساحور،صور باهر
المجموع		١٨٧٦٩	٤٣٤٤٩	١٥٣٨٤٠	

وفق المخططات الموضوعة والمقرة ستقام في العديد من هذه المستعمرات في السنوات الخمس القادمة ٢٠٠٦٣ وحدة سكنية اخرى كما يلي :
(هارحوماه على جبل ابـــو غنيم) ٧٥٠٠ وفي ريخس شعفاط ٢١٦٥ و ٢٠٠٠ في راموت و ١٤٦٠ في جفعات ماتوس و ١١٣٥ في بسغات زئيف و ٥٨٠٣ في بسغات عومر. ومن المتوقع ان يكون قد انجز حتى نهاية عام ١٩٩٥ من ضمن هذه الوحدات ٩ الاف وحدة .

المصدر: ١- خليل تفكجي ، المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية ، جمعية الدراسات العربية ، القدس ١٩٩٤ .
٢ - كتاب القدس الإحصائي السنوي ، ١٩٩٣، بالانجليزية .



الملاحـــق


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وثيقة القدس

مشروع ورقة مبادىء

مقدمـة :

تشكل القدس بالنسبة للفلسطينيين جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية ، يسري عليها ما يسري على بقية هذه الأراضي من مواقف وإجراءات ، وهي مدينة محتلة حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ للعام ١٩٤٧ وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ للعام ١٩٦٧ ، ويعتبر الفلسطينيون أن إدارة الضفة الغربية والقدس جزء أساسي منها من قبل المملكة الأردنية الهاشمية تندرج ضمن قرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٥٠ والذي جاء في اعقاب قرار ضم الضفة الغربية بما في ذلك القدس الى المملكة الاردنية الهاشمية والقائل " أن دخول الجيوش العربية فلسطين لانقاذها يجب ان ينظر اليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين وانه بعد تمام تحريرها تسلم الى اصحابها ليحكموها كما يريدون* " الأمر الذي يفهم منه على ان القدس كباقي الضفة الغربية هي وديعة مؤقتة عند المملكة الأردنية الهاشمية يستعيد الشعب الفلسطيني سيادته عليها ، بعد أن يتمكن من ممارسة حقه في تقرير مصيره على أرضه .

واستنادا الى ما سبق فإن سيادة الشعب الفلسطيني على القدس بقيت تنتظر زوال أسباب عدم ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره على أرضه حتى تتحقق وتتجسد عمليا على أرض الواقع . وقد استمرت هذه الحالة وما زالت قائمة بسبب احتلال اسرائيل لها في حزيران ١٩٦٧ .

---

* دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية : وثائق فلسطين ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٢١٣ .

وقد تعزز الحق الفلسطيني بصدور قرار قمة الرباط في العام ١٩٧٤ المؤكد على أن الشعب الفلسطيني قائم ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي والوحيد لا ينازعها في هذا الحق أي طرف عربي أو غير عربي ، وتعزز كذلك بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ (٢٢/١١/١٩٧٤) الذي أكد على الحقوق الثابتة للشعب

فإن الإجراءات الاسرائيلية المتعددة الأشكال والأنواع لا تغير من أن القدس محتلة تخضع
يها لاتفاقيتي لاهاي (١٩٠٧) وجنيف (١٩٤٩) .

فلسطينيون أن مستقبل القدس يتقرر فقط بالاستناد الى حق الشعب
ي أرضه وبموجب قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالأراضي التي احتلتها
قرارات المتعلقة بالقدس بخاصة . ويرى الفلسطينيون ، بناء على ما تقدم ، أن الاجراءات الاسرائيلية في القدس من قانونية وتشريعية ومادية لا تشكل قاعدة لأي محادثات تسعى الى تحديد مستقبل القدس .

ويؤمن الفلسطينيون بأن تحقيق حل عادل للصراع حول مستقبل القدس مع اسرائيل يستدعي وضع أجندة فلسطينية واضحة تحدد الأهداف وترسم طريق الوصول اليها .

الأهداف :

١- يؤمن الفلسطينيون :

١-١ بأن القدس مدينة متميزة لا تباريها أية مدينة أخرى في تميزها .

١-٢ وبأن القدس هي مفتاح الاستقرار ومفتاح عدم الاستقرار في منطقة شرق المتوسط وفي حوضه . وهي بطبيعتها هذه تؤثر تأثيرا كبيرا على الأوضاع في العالم أجمع وفي آسيا وفي أوروبا بشكل خاص .

١-٣ وبأن إنهاء احتلال اسرائيل لها وبأن ممارسة الفلسطينيين لحقهم السيادي فيها هو العامل الحاسم في تأمين الاستقرار وبناء السلام الدائم.

٢- القدس مدينة مقدسة للمسلمين والمسيحيين واليهود ترنو اليها قلوبهم، وهي مدينة ظهرت فيها حضارات متعددة عبر تاريخها الطويل فولدت حضارتها المتميزة بطابعها العربي الاسلامي المتمثل في تشكيلها السكاني وفي تخطيطها وعمارتها وعادات أهلها ولغتهم وبامتداداتها الروحية، ولذلك:

٢-١ يلتزم الفلسطينيون بضمان سلامة الأماكن المقدسة وبحرية الوصول اليها وممارسة شعائرهم الدينية فيها بحرية تامة.

٢-٢ يلتزم الفلسطينيون بالمحافظة على تراث القدس الحضارية بتجلياته المتعددة وتشجيع البحث فيه ودراسته واشهار نتائج هذه الدراسات.

٣- تشكل ممارسة الفلسطينيين لحقهم السيادي على القدس من ناحية، ومحافظتهم على سلامة الأماكن المقدسة والوصول اليها وممارسة الشعائر الدينية فيها بحرية وكذلك المحافظة على تراث المدينة الحضاري وتشجيع البحث فيها من الناحية الثانية رزمة متكاملة تتم ضمن القوانين والاعراف المستقرة وبموجب قرارات الأمم المتحدة المشار اليها في المقدمة.

تحقيق الأهداف:

يتم تحقيق الأهداف المبينة أعلاه عبر الالتزام بالشرعية الدولية كما نصت عليها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بخاصة، وفي إطار القانون الدولي بعامة. وبناء عليه يلتزم الفلسطينيون عبر منظمة التحرير الفلسطينية بالشرعية الدولية وأحكامها ويسعون الى توفير المناخ لتطبيقها. ويدعو الفلسطينيون جميع الشعوب والدول

والأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة الى الاصرار على الالتزام بالشرعية الدولية والزام اسرائيل نفسها بذلك، وذلك حسب أبواب ميثاق منظمة الأمم المتحدة وخاصة الفصل السابع منه.

آليات تحقيق الأهداف :

١- لما كانت القدس مدينة تتميز بتعددية حضارية تضرب جذورها عميقا في التاريخ ، وأنها اكتسبت وجهها العربي طابعها الاسلامي خلال أربعة عشر قرنا من الزمان ، وعبر رعايتها للأماكن المقدسة والمحافظة عليها ، تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بتوثيق علاقاتها مع وضوح موقفها أمام جميع المؤسسات السياسية والدينية والحضارية واكتساب هذه المؤسسات الى دعم الموقف الفلسطيني المتمسك بحكم الشرعية الدولية وبحكم التاريخ والمسؤولية.

٢- ولما كان مستقبل القدس له أبعاد سياسية عربية وأبعاد دينية في العالمين العربي والاسلامي ولدى المسيحيين في العالم، فإن منظمة التحرير الفلسطينية التي ناضلت عبر ما ينوف عن ثلاثة عقود لترسيخ استقلال القرار الفلسطيني وتأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية أمام محاولات طمسهما من قبل قوى سياسية وفي مقدمتها الحركة الصهيونية، فإنها وإدراكا منها لطبيعة الصراع القائم حول مستقبل القدس تسعى الى إشراك الدول العربية والاسلامية والمسيحية في تولي مسؤولية التفاوض على مستقبلها ، وتؤكد في نفس الوقت على دور المؤسسات الأهلية العربية والاسلامية في تعميق الوعي بمخاطر ما يجري من مؤامرات عليها ، والسعي الى تهويدها وتدمير تراثها العربي الاسلامي ، مؤكدة كذلك على دورها في تجنيد الرأي العام في بلادها وفي العالم أجمع لدعم عروبة القدس.

خرائط عامه حول مدينه القدس



١

القدس

١٩٤٧

المساحة : ٢١كم

عدد السكان : ٢٠٥٠٠٠

يهود : ٩٩٠٠٠

عرب : ١٠٥٠٠٠

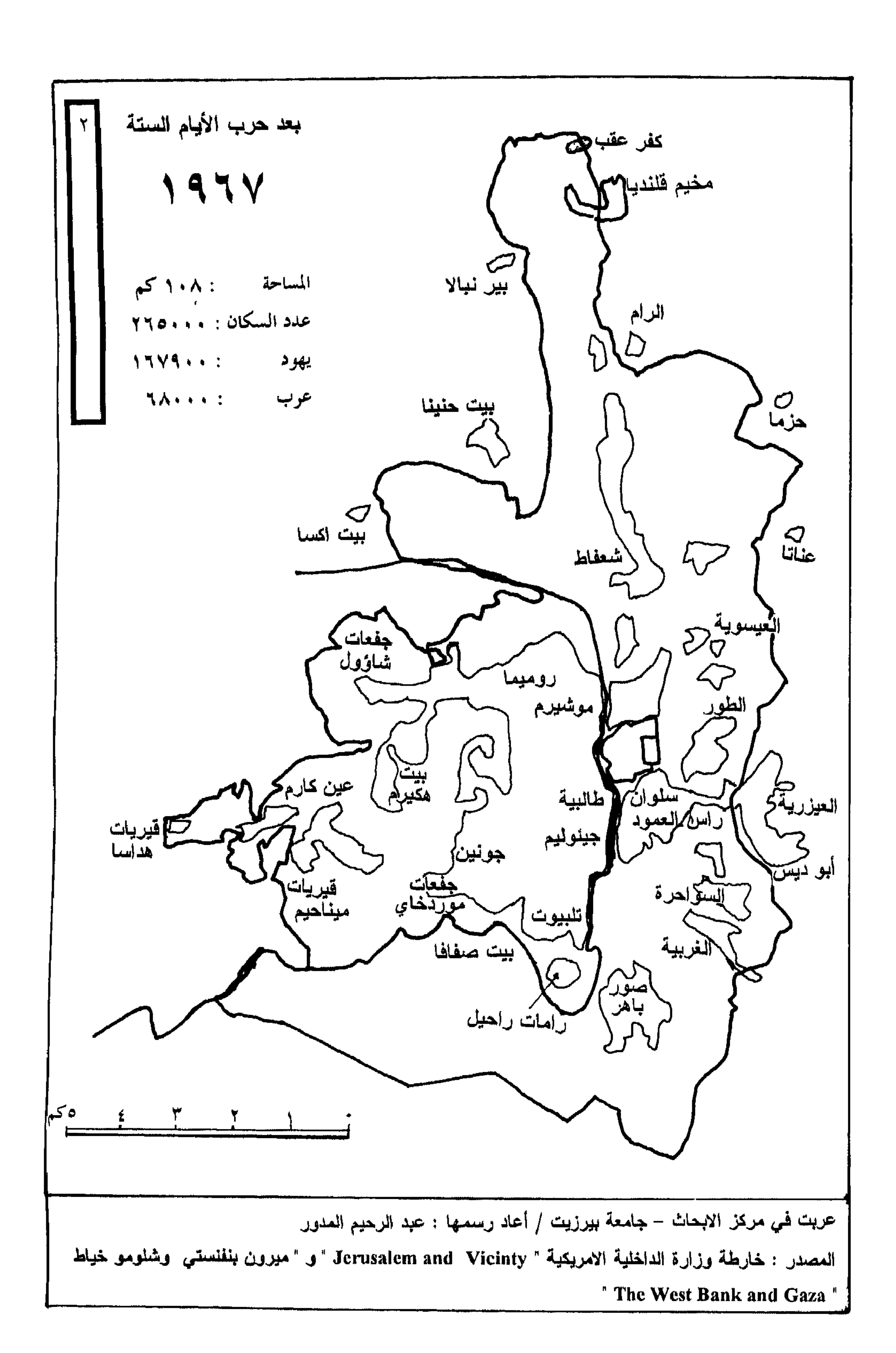
مستشفى هداسا
الجامعة العبرية
لفتا
دير ياسين
الشيخ جراح
روميما
جفعات شاؤول
واد الجوز
جبل الزيتون الطور
رحافيا
البلدة القديمة
سلوان
بيت هكيرم
طالبية
القطمون
البقعة
المالحة
ميكور حاييم
صور باهر

٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥كم

عربت في مركز الابحاث – جامعة بيرزيت / أعاد رسمها : عبد الرحيم المدور

١– المصدر : مركز اللاجئين الفلسطينيين / نيويورك / وخرائط دائرة المساحة الفلسطينية والسجلات الضريبية .

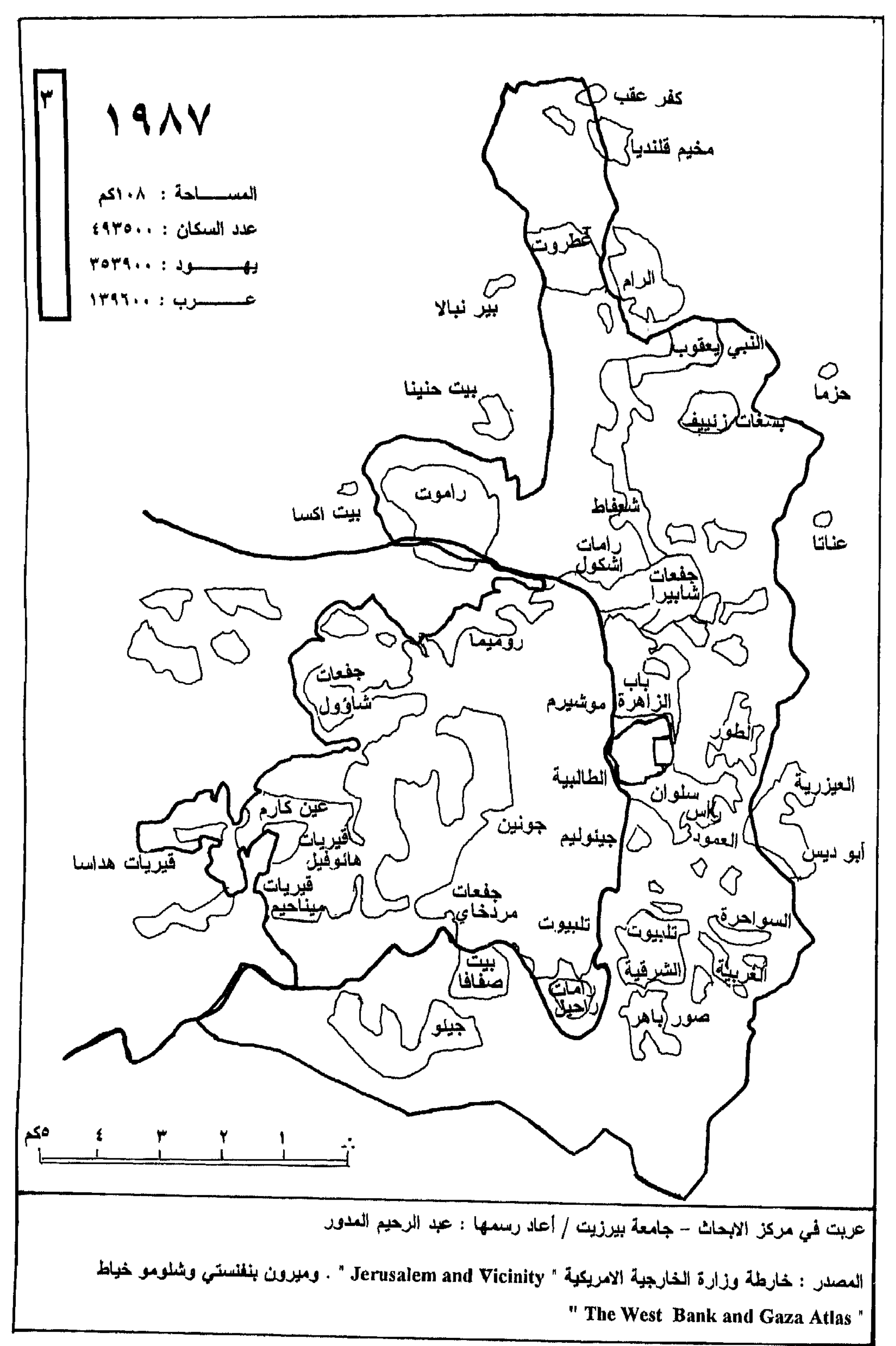




عربت في مركز الابحاث - جامعة بيرزيت / أعاد رسمها : عبد الرحيم المدور

المصدر : خارطة وزارة الداخلية الامريكية " Jerusalem and Vicinty " و " ميرون بنفنستي وشلومو خياط " The West Bank and Gaza "

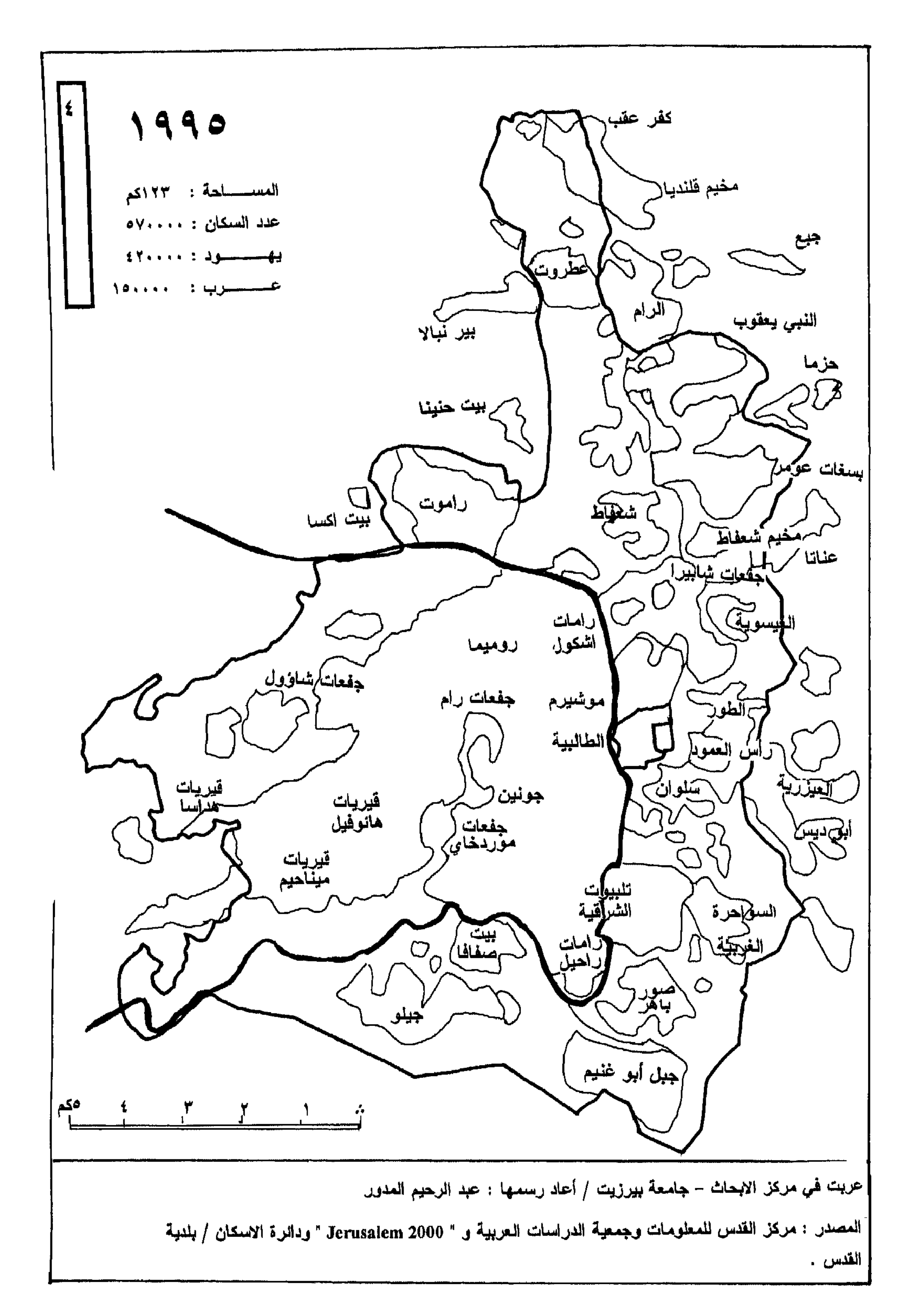




عربت في مركز الابحاث – جامعة بيرزيت / أعاد رسمها : عبد الرحيم المدور

المصدر : خارطة وزارة الخارجية الامريكية " Jerusalem and Vicinity " . وميرون بنفنستي وشلومو خياط " The West Bank and Gaza Atlas "





عربت في مركز الابحاث – جامعة بيرزيت / أعاد رسمها : عبد الرحيم المدور

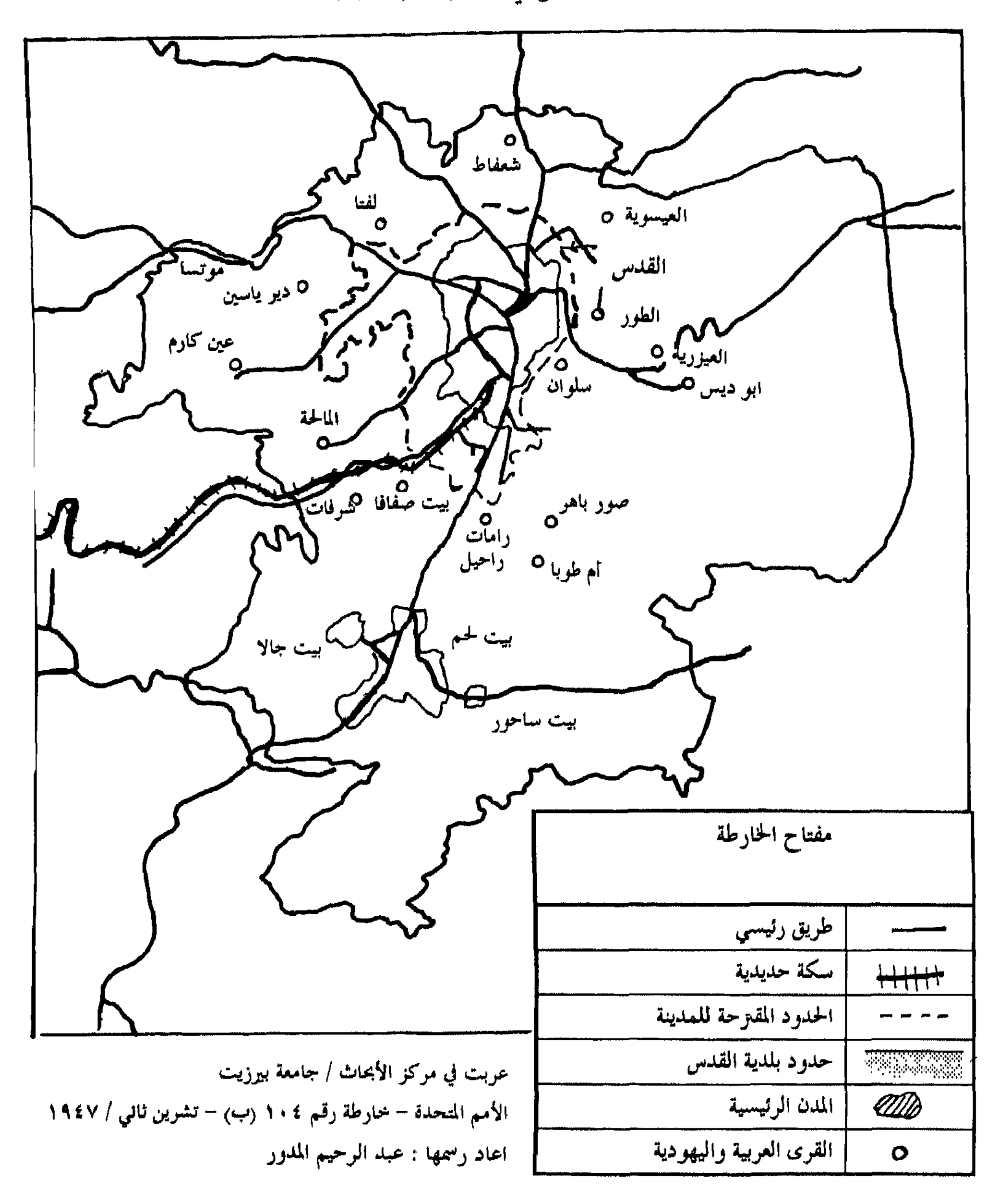
المصدر : مركز القدس للمعلومات وجمعية الدراسات العربية و " Jerusalem 2000 " ودائرة الاسكان / بلدية القدس .



مــدينــة القـــــدس

الحدود المقترحة وفق قرار التقسيم

الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩



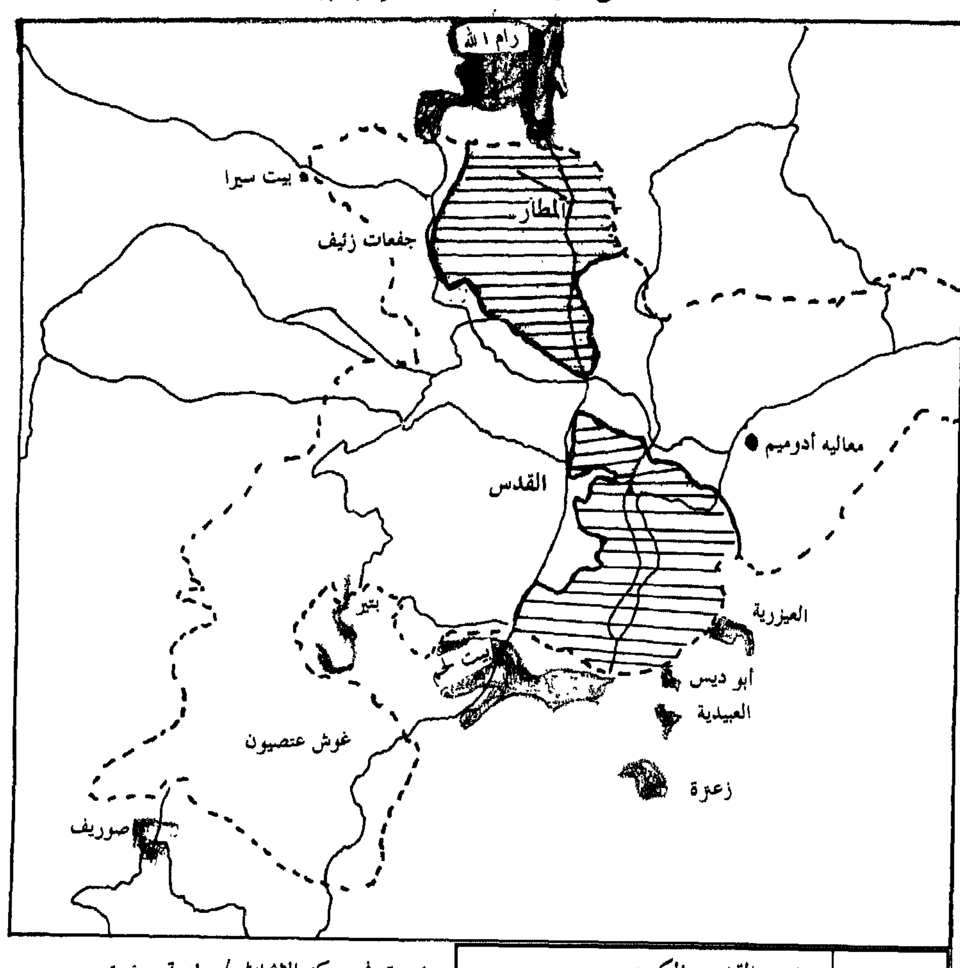
عربت في مركز الأبحاث / جامعة بيرزيت
الأمم المتحدة - خارطة رقم ١٠٤ (ب) - تشرين ثاني / ١٩٤٧
اعاد رسمها : عبد الرحيم المدور



خريطة القدس الكبرى

وفق

مشروع معهد القدس لأبحاث إسرائيل



----	حدود القدس الكبرى
——	طرق معبدة
(رمز)	منطقتنا التمركز العربي داخل القدس
(رمز)	التجمعات العربية خارج القدس

عربت في مركز الابحاث / جامعة بيرزيت

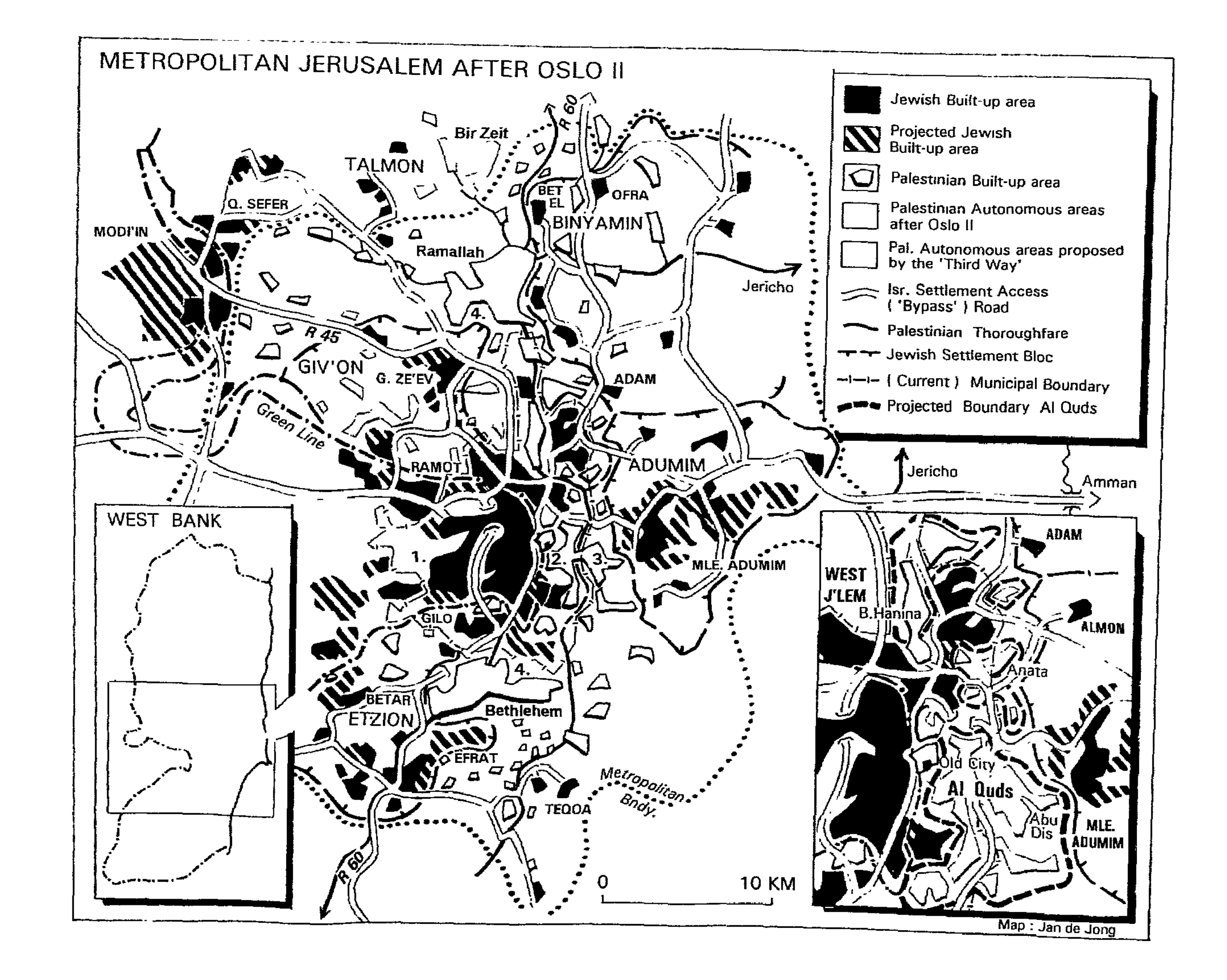
عن : جريدة كول هعير ١٩٩٦/٣/٢٢

أعاد رسمها : عبد الرحيم المدور



خارطة مقالة يان دي يونغ





METROPOLITAN JERUSALEM AFTER OSLO II
Jewish Built-up area
Projected Jewish Built-up area
Palestinian Built-up area
Palestinian Autonomous areas after Oslo II
Pal. Autonomous areas proposed by the 'Third Way'
Isr. Settlement Access ('Bypass') Road
Palestinian Thoroughfare
Jewish Settlement Bloc
(Current) Municipal Boundary
Projected Boundary Al Quds
Bir Zeit
TALMON
Q. SEFER
MODI'IN
Ramallah
BET EL
OFRA
BINYAMIN
R 60
R 45
Jericho
GIV'ON
G. ZE'EV
ADAM
Green Line
RAMOT
ADUMIM
Jericho
Amman
WEST BANK
1.
2.
3.
4.
MLE. ADUMIM
GILO
BETAR
ETZION
Bethlehem
EFRAT
TEQOA
Metropolitan Bndy.
0
10 KM
WEST J'LEM
B.Hanina
ADAM
ALMON
Anata
Old City
Al Quds
Abu Dis
MLE. ADUMIM
Map : Jan de Jong



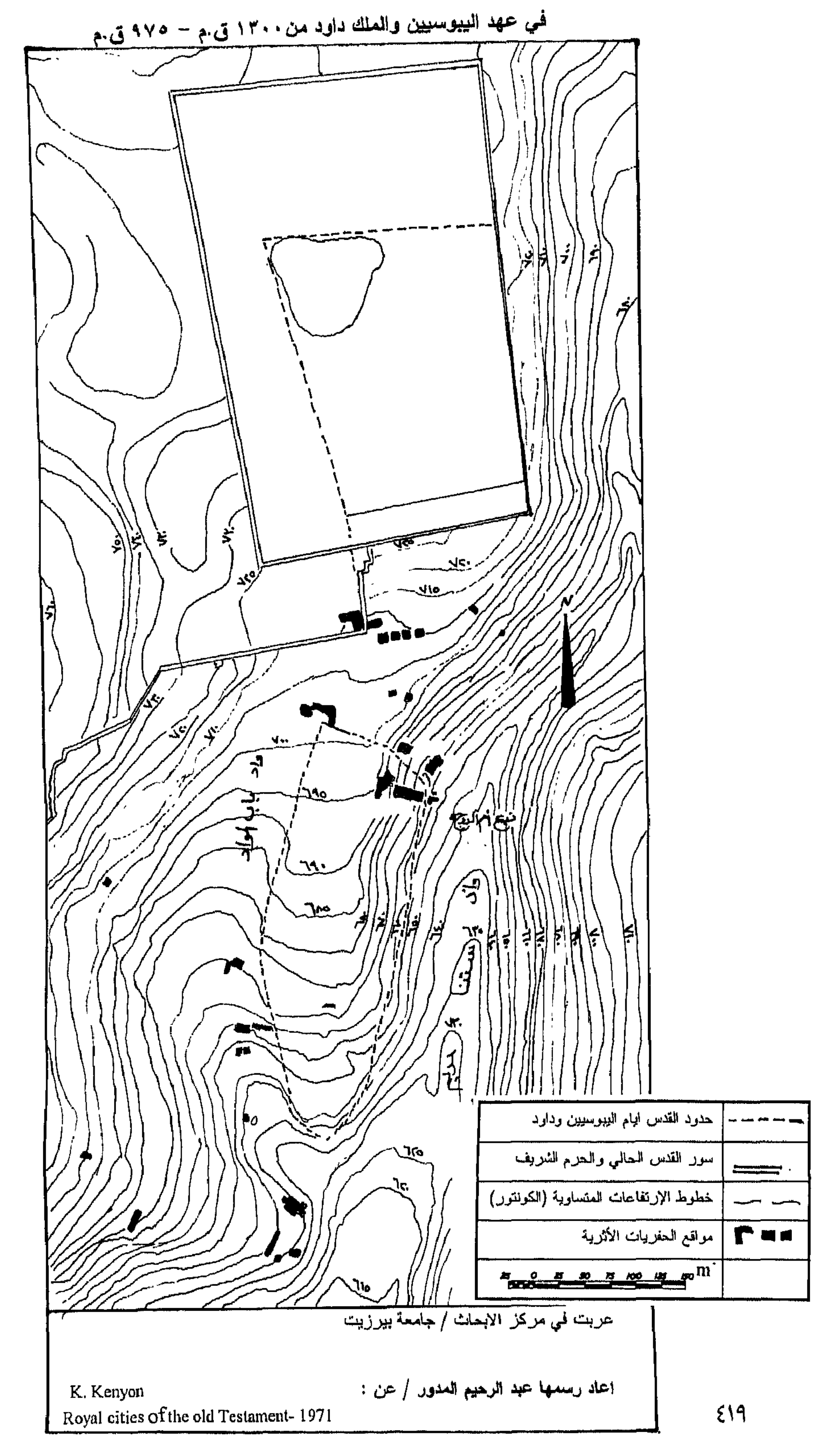
خرائط مقالة د. وليد مصطفى
الحدود الجغرافية لمدينة القدس



خارطة رقم (١)

حدود القدس

في عهد اليبوسيين والملك داود من ١٣٠٠ ق.م - ٩٧٥ ق.م

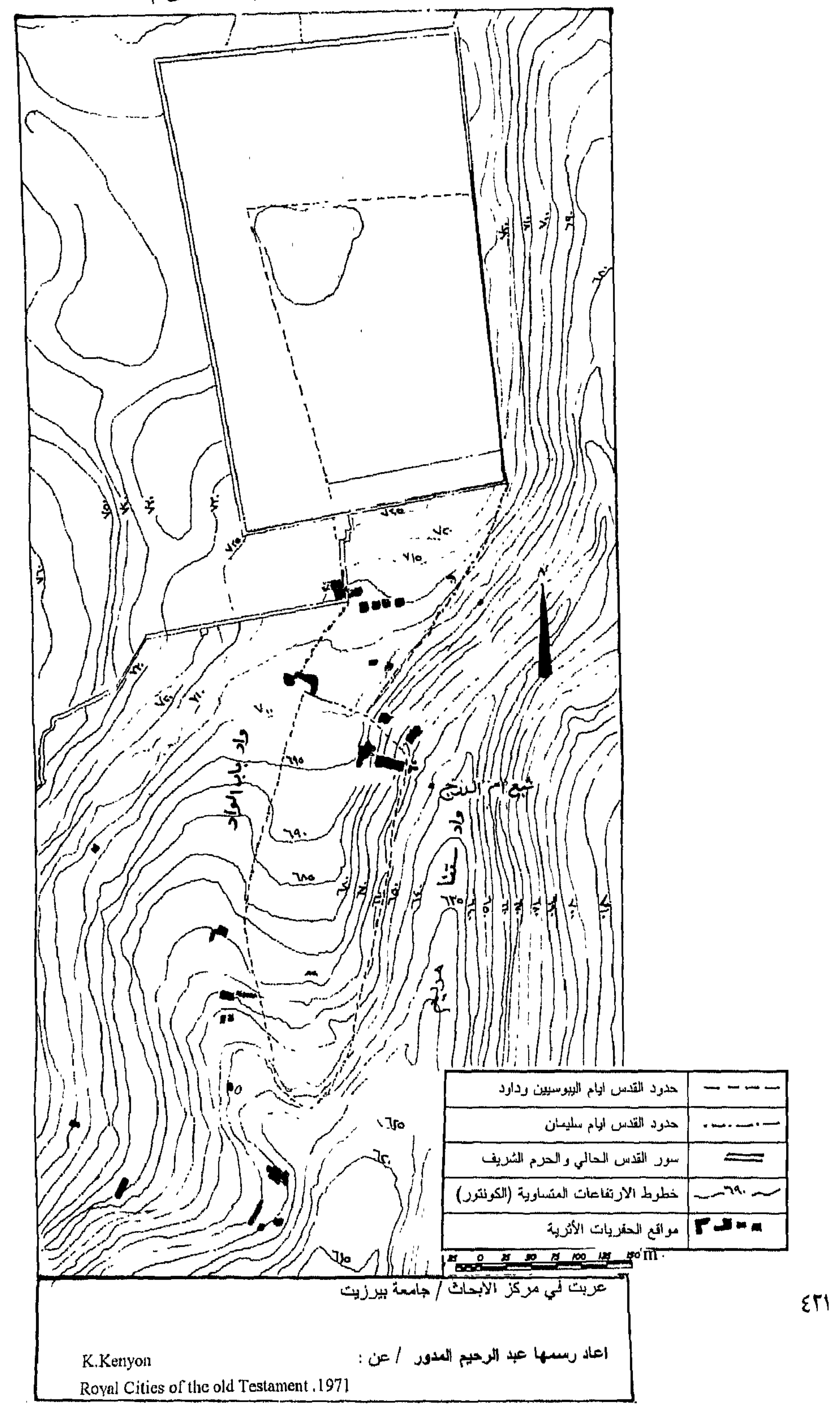




خارطة رقم (٢)

حدود القدس

في عهد الملك سليمان ٩٧٥ ق.م - ٩٢٥ ق.م

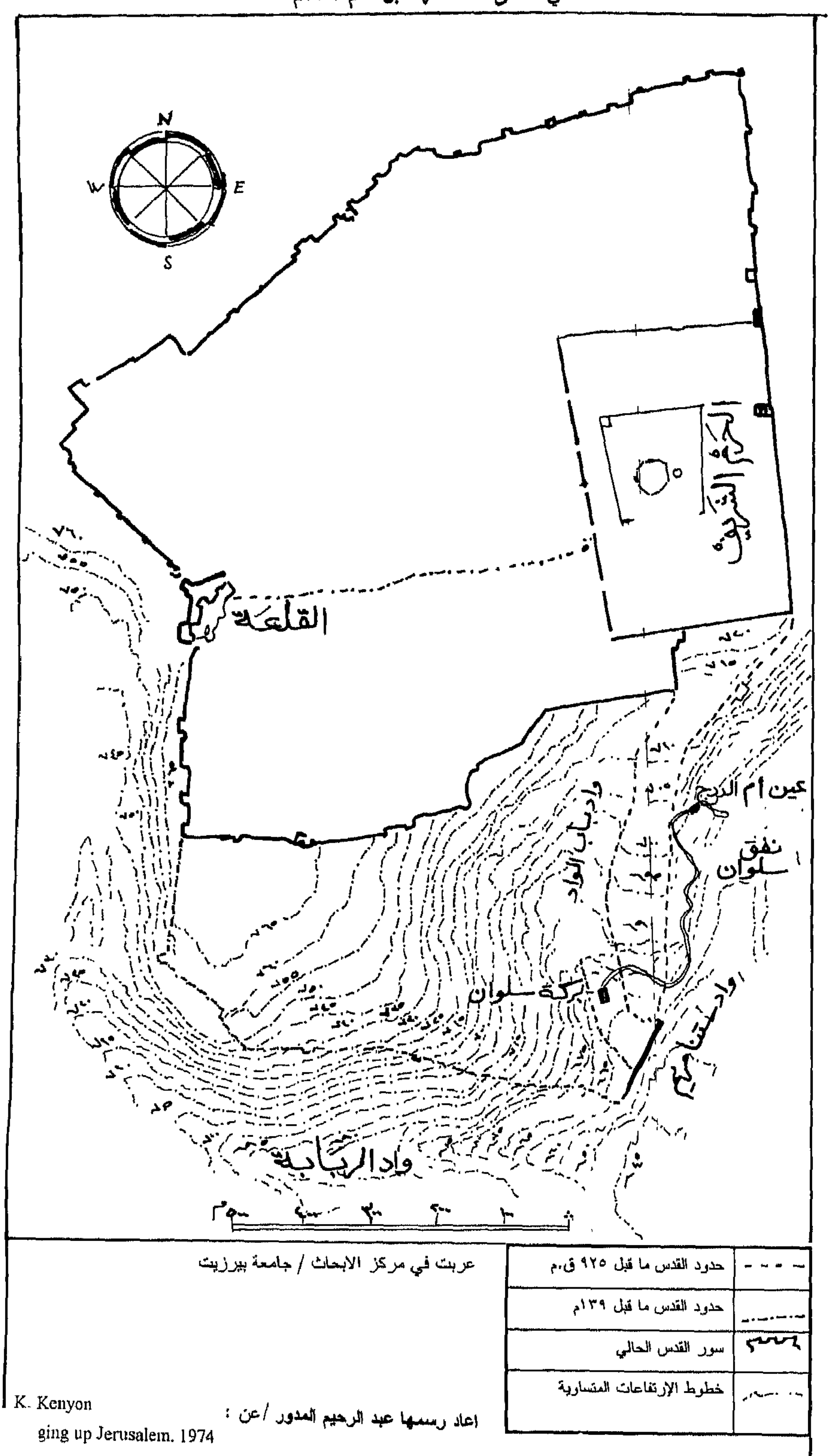




خارطة رقم (٣)

حدود القدس

في اقصى امتداد لها قبل عام ١٣٩م



حدود القدس ما قبل ٩٢٥ ق.م	– – – –
حدود القدس ما قبل ١٣٩م	....
سور القدس الحالي	(خط السور)
خطوط الإرتفاعات المتساوية	– .. – ..

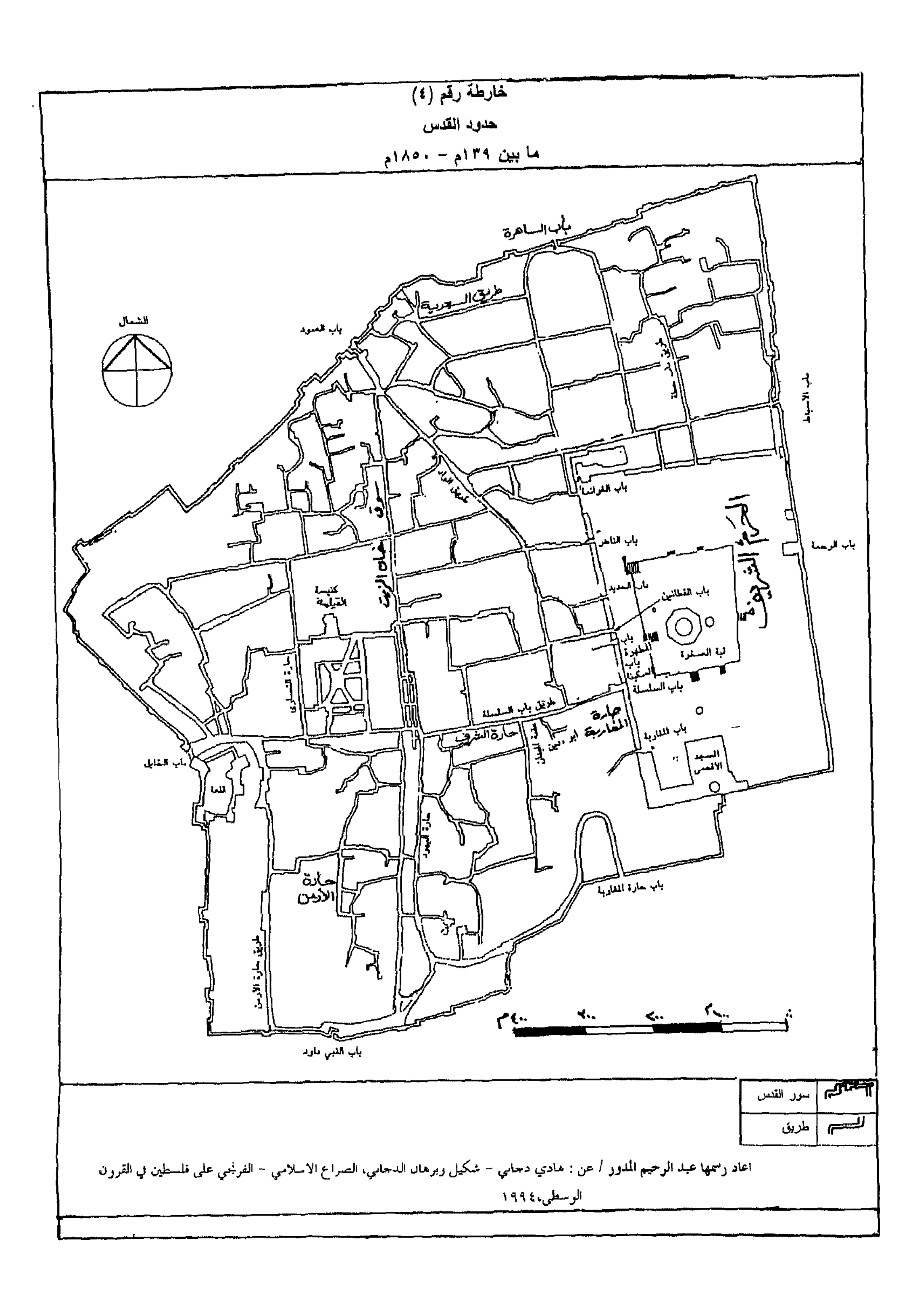
عربت في مركز الابحاث / جامعة بيرزيت

اعاد رسمها عبد الرحيم المدور /عن :

K. Kenyon

ging up Jerusalem. 1974



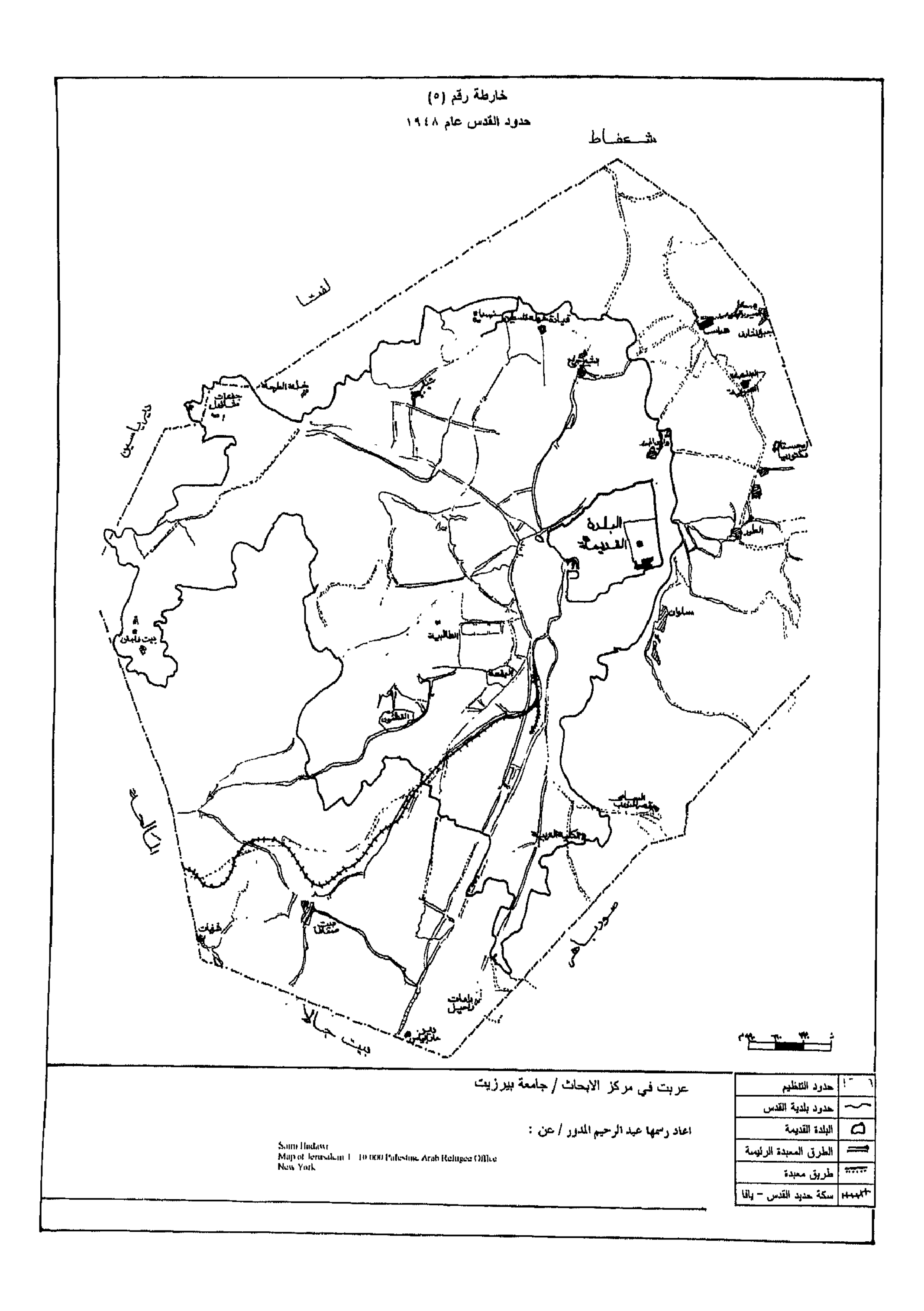


خارطة رقم (٤)
حدود القدس
ما بين ١٣٩م - ١٨٥٠م
باب الساهرة
الشمال
باب العمود
باب الأسباط
باب الغوانمة
باب الرحمة
باب الناظر
باب الحديد
باب القطانين
قبة الصخرة
باب السلسلة
طريق باب السلسلة
حارة المغاربة
باب المغاربة
المسجد الأقصى
الحرم الشريف
حارة الشرف
كنيسة القيامة
سوق خان الزيت
حارة النصارى
باب الخليل
قلعة
حارة الأرمن
حارة اليهود
باب حارة المغاربة
طريق حارة الأرمن
باب النبي داود
سور القدس
طريق
اعاد رسمها عبد الرحيم المدور / عن : هادي دجاني - شكيل وبرهان الدجاني، الصراع الاسلامي - الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى، ١٩٩٤



خارطة رقم (٥)

حدود القدس عام ١٩٤٨

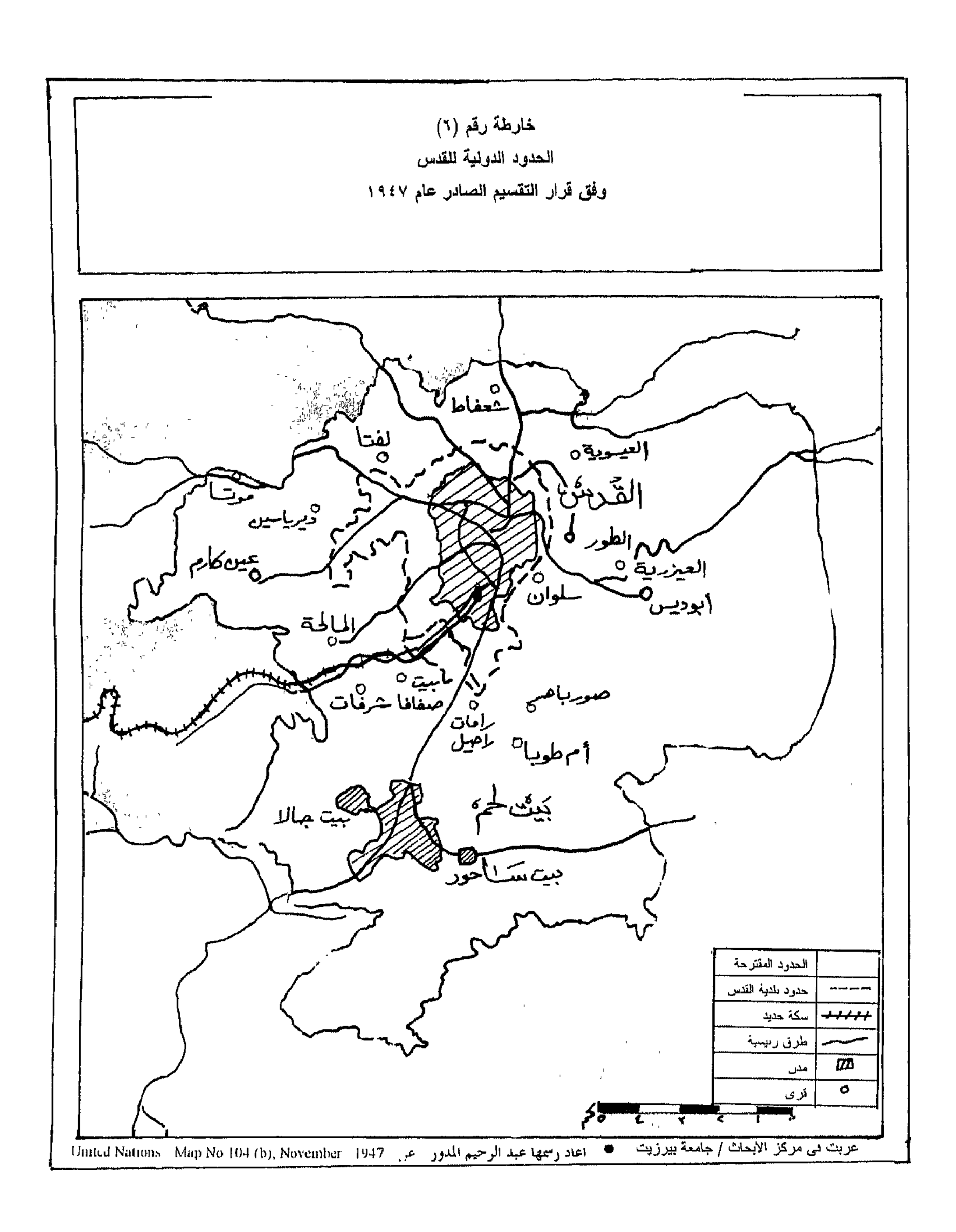


عربت في مركز الابحاث / جامعة بيرزيت

اعاد رسمها عبد الرحيم المدور / عن :

Sami Hadawi
Map of Jerusalem 1 : 10 000 Palestine Arab Refugee Office
New York



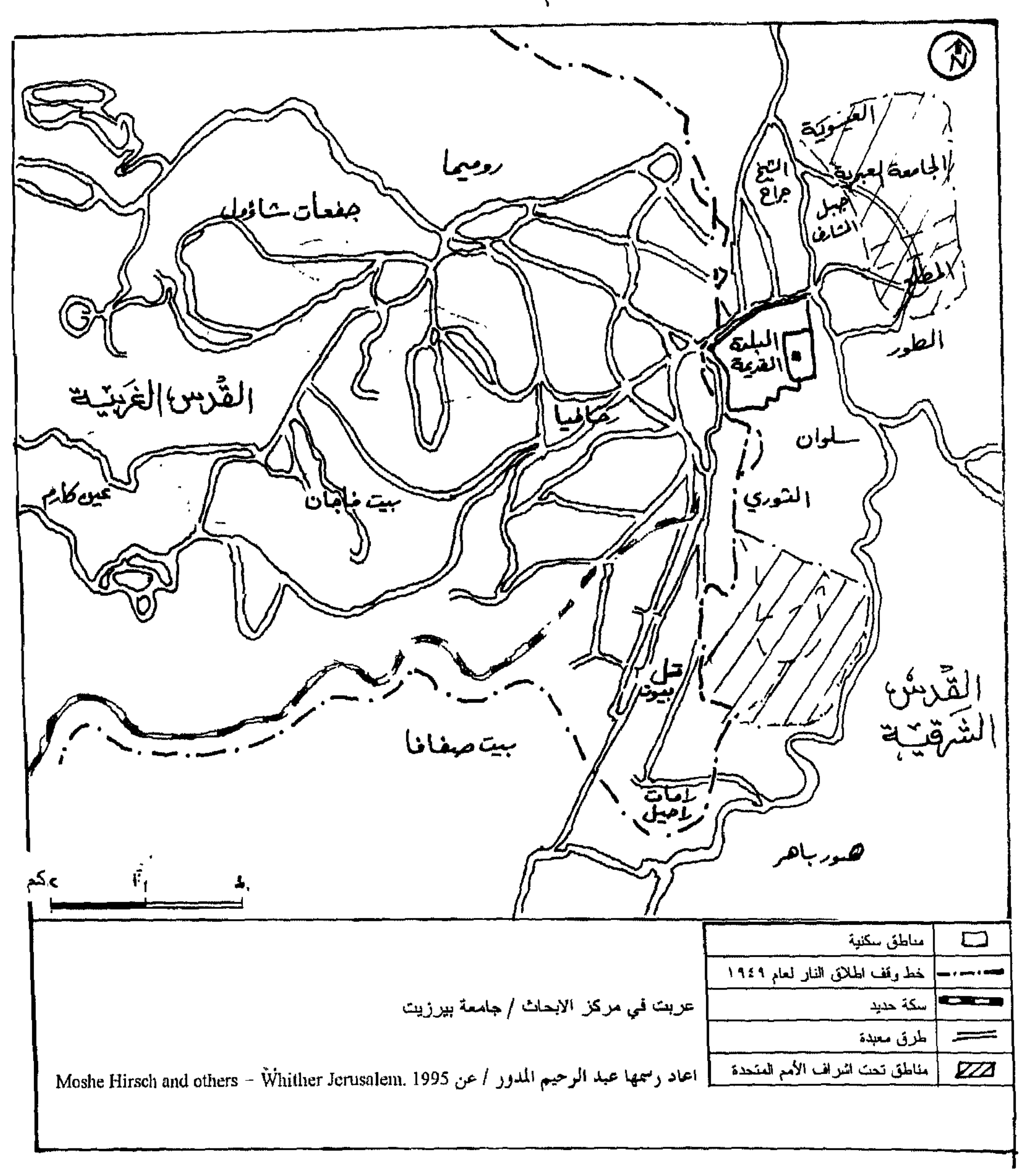

خارطة رقم (٦)
الحدود الدولية للقدس
وفق قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧
شعفاط
لفتا
العيسوية
القدس
موتا
ديرياسين
عين كارم
الطور
العيزرية
أبوديس
سلوان
المالحة
مابية
صفافا شرفات
صورباهر
رامات راحيل
أم طوبا
بيت جالا
بيت لحم
بيت ساحور
الحدود المقترحة
حدود بلدية القدس
سكة حديد
طرق رئيسية
مدن
قرى
كم
United Nations Map No 104 (b), November 1947
عربت فى مركز الابحاث / جامعة بيرزيت ● اعاد رسمها عبد الرحيم المدور



خارطه رقم (٧)

الحدود الفاصلة بين القدس الشرقية والغربية

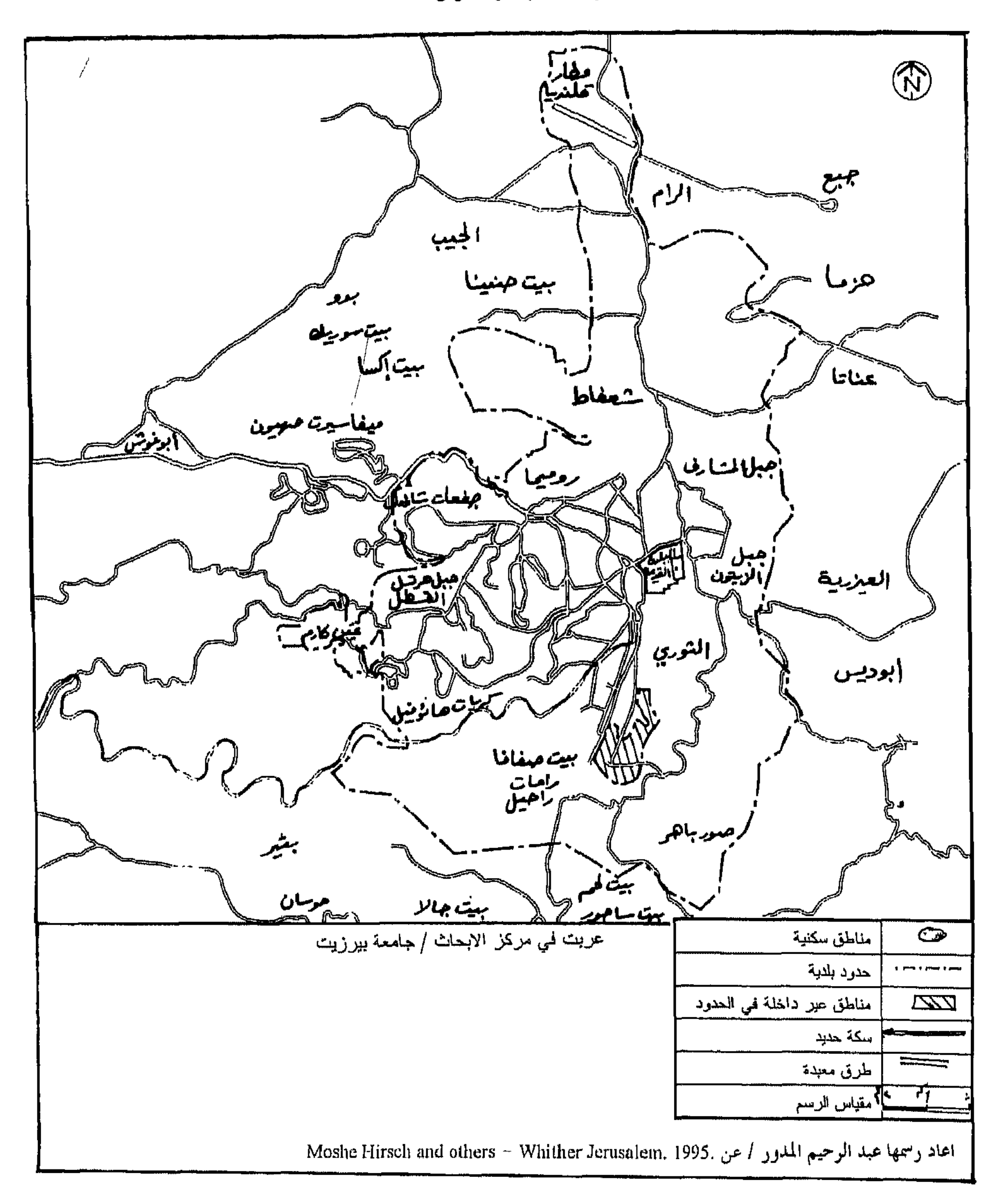
عام ١٩٤٨



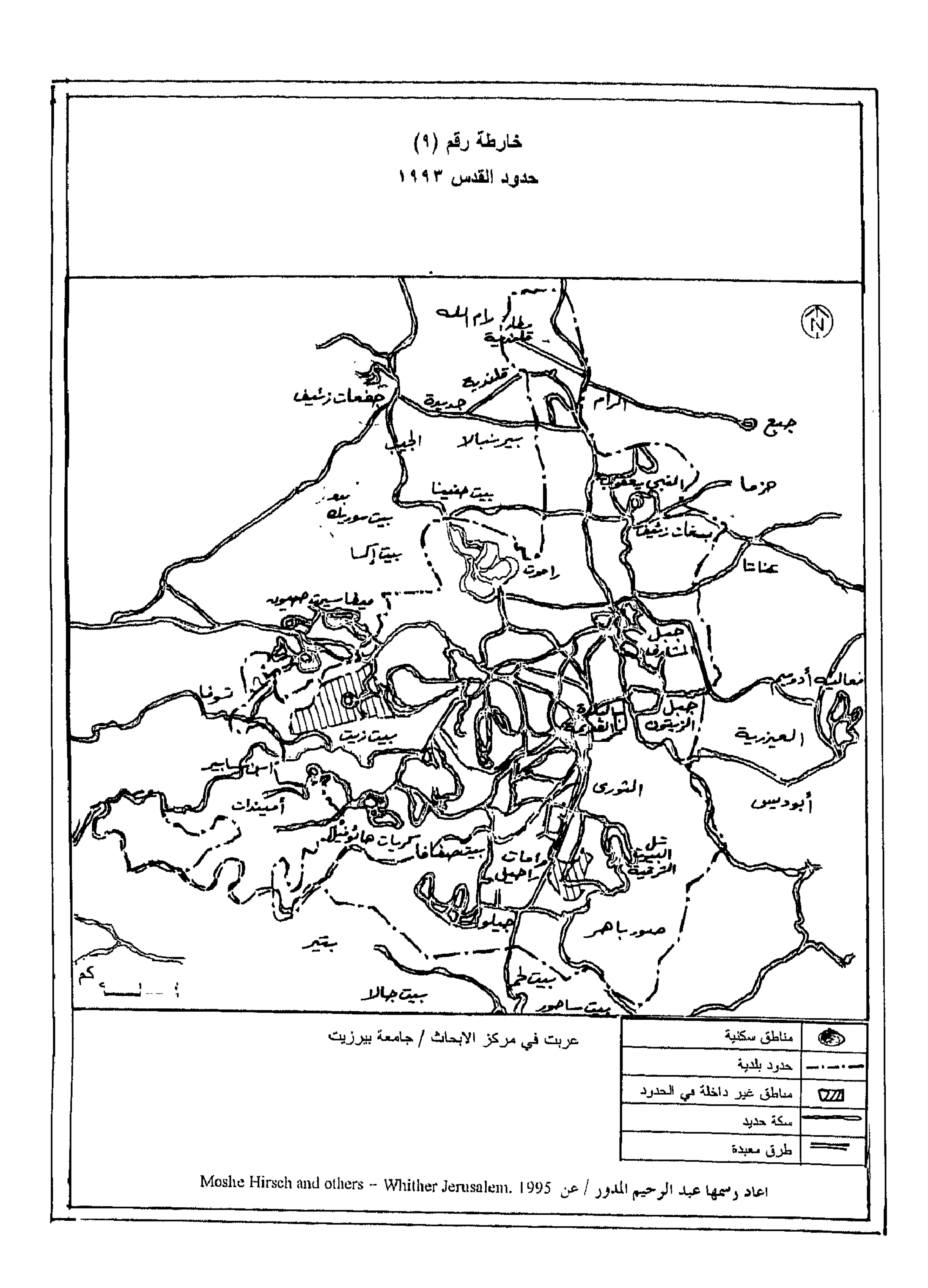


خارطة رقم (٨)

حدود القدس اثر عدوان ١٩٦٧







خارطة رقم (٩)
حدود القدس ١٩٩٣
N
رام الله
الرام
جبع
حزما
الجيب
بير نبالا
بيت حنينا
بيت إكسا
عناتا
العيزرية
أبوديس
الثوري
صور باهر
بتير
بيت جالا
بيت ساحور
كم
عربت في مركز الابحاث / جامعة بيرزيت
مناطق سكنية
حدود بلدية
مناطق غير داخلة في الحدود
سكة حديد
طرق معبدة
اعاد رسمها عبد الرحيم المدور / عن Moshe Hirsch and others – Whither Jerusalem. 1995


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Table of Contents







منشورات



مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني